



مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية
سلسلة «الدورات»

رؤساء الدول
أمام حقّ تقرير المصير
وواجب الحِفاظ على الوحدة الوطنية والترايبية

موضوع الدورة الأولى لسنة 1994

فاس

ذو القعدة 1414
أبريل 1994

موضوع الندوة في صيغته الكاملة :

«إلى أي حد يُمكن لرؤساء الدول، أو يلزمهم أن يتجاهلوا حق الشعوب في تقرير مصيرها، إن كان التمتع بهذا الحق يؤدي إلى تقسيم البلاد؟»

أكاديمية المملكة المغربية

شارع الإمام مالك، كلم 11، ص.ب 5062

الرمز البريدي 10.100

الرباط - المملكة المغربية

تليفون : 75.51.13 / 75.51.24

75.51.89 / 75.51.35

فاكس : 75.51.01

رقم الإيداع القانوني بالخرزانة العامة وحفظ الوثائق : 1994/801

ردمك : 0 - 7 - 9502 - 9981

أعضاء أكاديمية الملكة المغربية

- ليوبولد سيذار سنغور : السنغال
هنري كيسنجر : و.م. الأمريكية
موريس دريون : فرنسا.
ليل أرمسترونغ : و.م. الأمريكية.
عبد اللطيف بن عبد الجليل : المملكة المغربية.
إييليو كارما كوميز : المملكة الإسبانية.
عبد الكريم غلاب : المملكة المغربية.
أوطو دوهاسبورغ : النمسا.
عبد الرحمن القاسمي : المملكة المغربية.
جورج فوديل : فرنسا.
عبد الوهاب ابن منصور : المملكة المغربية.
محمد الحبيب ابن الحفوجة : تونس.
محمد بنشريف : المملكة المغربية.
أحمد الأخضر غزال : المملكة المغربية.
عبد الله عمر نصيف : م.ع. السعودية.
عبد العزيز بن عبد الله : المملكة المغربية.
محمد عبد السلام : باكستان.
عبد الهادي التازي : المملكة المغربية.
فؤاد سزكين : تركيا.
محمد بهجة الأثري : العراق.
عبد اللطيف بريش : المملكة المغربية.
محمد العربي الخطابي : المملكة المغربية.
المهدي النجدة : المملكة المغربية
أحمد الضبيب : م.ع. السعودية
محمد علاء سيناصر : المملكة المغربية
أحمد صدقي الدجاني : فلسطين
محمد شقيق : المملكة المغربية
لورد شالفونت : المملكة المتحدة
أحمد مختار امبو : السنغال
عبد اللطيف الفيلاي : المملكة المغربية
أبو بكر القادري : المملكة المغربية
الحاج أحمد ابن شقرون : المملكة المغربية
- عبد الله شاعر الكرسيفي : المملكة المغربية
جان برنار : فرنسا
روبير امروجي : فرنسا
عز الدين العراقي : المملكة المغربية
ألكسندر دومارانش : فرنسا
دونالد فريديريكسن : و.م. الأمريكية
عبد الهادي بوطالب : المملكة المغربية
إدريس خليل : المملكة المغربية
رجاء كارودي : فرنسا
عباس الجزائري : المملكة المغربية
بيدرو راميريز فاسكيز : المكسيك
محمد فاروق النيهان : المملكة المغربية
عباس القيسي : المملكة المغربية
عبد الله العروي : المملكة المغربية
برناردان كانان : الفايكان
عبد الله الفصيل : م.ع. السعودية
روني جان ديوي : فرنسا
ناصر الدين الأسد : المملكة الأردنية الهاشمية
ألتولي كروميكو : روسيا
جاك ابي كومسطو : فرنسا
جورج ماطي : فرنسا
كامل حسن القهور : الجماهيرية الليبية
إدواردو دي أرانطيس إي أوليفيرا : البرتغال
عبد انجيد مزيان : الجزائر
محمد سالم ولد عدود : موريتانيا
بو شو شانغ : الصين
محمد ميكو : المملكة المغربية
إدريس العلوي العبدلاوي : المملكة المغربية
الفونسو دو لاسيرنا : المملكة الإسبانية
الحسن ابن طلال : المملكة الأردنية الهاشمية
فيرنون والترز : و.م. الأمريكية
حبيب المالكي : المملكة المغربية
محمد الكتاني : المملكة المغربية

الأعضاء المرسلون

- ريشار ب. بنتون : و.م. الأمريكية.
— شارل ستوتون : و.م. الأمريكية.
— حاييم الزعفراني : المملكة المغربية.

. . .

أمين السرّ الدائم : عبد اللطيف بريش.
أمين السرّ المساعد : إدريس خليل.
مدير الجلسات : عبد الهادي بوطالب.

* * *

مدير الشؤون العلمية : أحمد رمزي

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

1 — سلسلة «الدورات» :

- 1 - «القدس تاريخيا وفكريا»، مارس 1981.
- 2 - «الأزمات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر» ، نونبر 1981.
- 3 - «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الأول، أبريل 1982.
- 4 - «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الثاني، نونبر 1982.
- 5 - «الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية»، أبريل 1983.
- 6 - «الالتزامات الخلقية والسياسية في غزو الفضاء»، مارس 1984.
- 7 - «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، أكتوبر 1984.
- 8 - «شروط التوفيق بين مدة الانتداب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداخلية والخارجية في الأنظمة الديمقراطية»، أبريل 1985.
- 9 - «حلقة وصل بين الشرق والغرب : أبو حامد الغزالي وموسى بن ميمون»، نونبر 1985.
- 10 - «القرصنة والقانون الأممي»، أبريل 1986.
- 11 - «القضايا الخلقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الإنجاب»، نونبر 1986.
- 12 - «التدابير التي ينبغي اتخاذها والوسائل اللازم تعيبتها في حالة وقوع حادثة نووية»، يونيو 1987.
- 13 - «خصائص في الجنوب وحيرة في الشمال : تشخيص وعلاج»، أبريل 1988.
- 14 - «الكوارث الطبيعية وآفة الجراد» : نونبر 1988.
- 15 - «الجامعة والبحث العلمي والتنمية» : يونيو 1989.
- 16 - «أوجه التشابه الواجب توافرها لتأسيس مجموعات إقليمية»، دجنبر 1989.
- 17 - «ضرورة الإنسان الاقتصادي من أجل الإقلاع الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية»، مايو 1990.
- 18 - «اجتياح العراق للكويت ودور الأمم المتحدة الجديد» : أبريل 1991.

- 19 - «هل يُعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار؟»، أكتوبر 1991.
- 20 - «التراث الحضاري المشترك بين المغرب والأندلس»، أبريل 1992.
- 21 - «أوروبا الإثنتي عشرة دولة والآخرين»، نونبر 1993
- 22 - «المعرفة والتكنولوجيا»، مايو 1993
- 23 - «الاحتثائية الاقتصادية وسياسة الهجرة»، دجنبر 1993

2 - سلسلة «التراث» :

- 1 - «الذيل والتكملة»، لابن عبد الملك المراكشي، السفر الثامن، جزآن، تحقيق محمد ابن شريفة، 1984.
- 2 - «الماء وما ورد في شربه من الآداب» تأليف محمود شكري الألويسي، تحقيق محمد بهجة الأثري، مارس 1985.
- 3 - «مُعَلِّمة المَلْحُون»، تصنيف محمد الفاسي، القسم الأول والقسم الثاني من الجزء الأول، أبريل 1986، أبريل 1987.
- 4 - «ديوان ابن فَرْكُون» تقديم وتعليق محمد ابن شريفة، ماي 1987.
- 5 - «عين الحياه في علم استنباط المياه» للدمنهوري، تقديم وتحقيق محمد بهجة الأثري 1989/1409.
- 6 - «مُعَلِّمة المَلْحُون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثالث، «روائع المَلْحُون»، 1990.
- 7 - «عُمْدَة الطيب في معرفة النبات» القسم الأول والقسم الثاني، لأبي الخير الإشيلي حققه وعلق عليه وأعاد ترتيبه محمد العربي الخطابي، 1990/1411.
- 8 - «كتاب التيسير في المداواة والتدبير»، لابن زهر، حققه وهياه للطبع وعلق عليه محمد بن عبد الله الروداني، 1411 هـ/ 1991 م
- 9 - «مُعَلِّمة المَلْحُون»، تصنيف محمد الفاسي الجزء الثاني، القسم الأول، «معجم لغة المَلْحُون»، 1991.
- 10 - «مُعَلِّمة المَلْحُون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني - القسم الثاني وفيه : «تراجم شعراء المَلْحُون»، 1992.

3 - سلسلة «المعاجم»

- 1 - «المعجم العربي - الأمازيغي» محمد شفيق، 1990/1410.

4 - سلسلة «الندوات والمحاضرات» :

- 1 - «فلسفة التشريع الإسلامي» الندوة الأولى للجنة القِيم الروحية والفكرية، 1987.
- 2 - «وقائع الجلسات العمومية الرسمية بمناسبة استقبال الأعضاء الجدد» (من 1980/1401 إلى 1986/1407)، دجنبر 1987.

3 - «محاضرات الأكاديمية» (من 1983/1403 إلى 1987/1407)، 1988.
4 - «الحرف العربي والتكنولوجيا» الندوة الأولى للجنة اللغة العربية فبراير 1988/1908.

5 - «الشرعية والفقه والقانون» الندوة الثانية للجنة القيم الروحية والفكرية 1989/1409.

6 - «أسس العلاقات الدولية في الإسلام» الندوة الثالثة للجنة القيم الروحية والفكرية 1989/1409.

7 - «نظام الحقوق في الإسلام»، الندوة الرابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1990/1410.

8 - «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية : الأخذ والعطاء» الندوة الخامسة للجنة القيم الروحية والفكرية 1991/1412

5 — سلسلة «المجلة» :

1 - «الأكاديمية» مجلة أكاديمية المملكة المغربية، العدد الافتتاحي، فيه وقائع افتتاح جلالة الملك الحسن الثاني للأكاديمية يوم الاثنين 5 جمادى الثانية عام 1400 هـ، الموافق 21 أبريل 1980.

2 - «الأكاديمية»، العدد الأول، فبراير 1984.

3 - «الأكاديمية»، العدد الثاني، فبراير 1985.

4 - «الأكاديمية»، العدد الثالث، نونبر 1986.

5 - «الأكاديمية»، العدد الرابع، نونبر 1987.

6 - «الأكاديمية»، العدد الخامس، دجنبر 1988.

7 - «الأكاديمية»، العدد السادس، دجنبر 1989.

8 - «الأكاديمية»، العدد السابع، دجنبر 1990.

9 - «الأكاديمية»، العدد الثامن، دجنبر 1991.

10 - «الأكاديمية»، العدد التاسع، دجنبر 1992.

11 - «الأكاديمية»، العدد العاشر، شتنبر 1993.

مخطّط المحاور المقترحة لموضوع الدورة

المحور الأول :

تحديد مفهوميّ حق الشعوب في تقرير المصير ومبدأ الوحدة الوطنية والتراب الوطني.

أ - مفهوم حق تقرير المصير

التطور التاريخي لمفهوم حق تقرير المصير :

- أهدافه ومبادئه.

- أهو حق أم واجب ؟

- مجال تطبيق تقرير المصير. ماذا تعني كلمة الشعب ؟ معايير مفهوم

الشعب : الهوية والخصوصيات.

ب - حق الحفاظ على السيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني، في ميثاق الأمم

المتحدة وقراراتها وفي قرارات مجلس الأمن.

المحور الثاني :

أ - حقوق رؤساء الدول وواجباتهم الدستورية فيما يتعلق بتطبيق مبدأ حق الشعوب

في تقرير مصيرها.

ب - حقوق رؤساء الدول وواجباتهم فيما يتعلق بضمان الحفاظ على السيادة

الوطنية ووحدة التراب الوطني.

المحور الثالث :

إشكالية تنازع القوانين الوطنية والدولية (أو تعارضها) مع حق التدخل الدولي.

الفهرس

- 13 • خطاب افتتاح أعمال الدورة
عبد الهادي بوطالب
مدير الجلسات
- 1 - البحوث باللغة العربية
- 19 • أساس مبدأ تقرير المصير ومدى حجّيته
إدريس العلوي العبدلأوي
عضو الأكاديمية
- 53 • حقوق الشعوب وحقوق الأوطان، ثوابث ومتغيّرات
محمد الكتاني
عضو الأكاديمية
- 69 • الدولة التعددية وحق تقرير المصير في عصرنا
أحمد صدقي الدجاني
عضو الأكاديمية
- 79 • حق التميّز وواجب الوحدة في الفكر الإسلامي وفي الفكر المعاصر
عبد المجيد مزيان
عضو الأكاديمية
- 95 • حق الشعوب في تقرير المصير وحق الدول في الحفاظ على وحدتها الترابية.
عبد الهادي بوطالب
عضو الأكاديمية
- 105 • موقف رؤساء الدول من تطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها
عبد الله عدّيل
أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية، الرباط

- واجب رؤساء الدول في الحفاظ على الوحدة الوطنية، أمثلة سلبية وأخرى 111
إيجابية من تاريخ المغرب

عبد الوهاب بنمنصور
عضو الأكاديمية

- إشكالية التعارض بين حق التدخل الدولي وسيادة الدول 117

محمد تاج الدين الحسيني
أستاذ بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط

- 147 خلاصات

- 161 مناقشات

- تقرير عن أعمال الأكاديمية ونشاطها في السنة الأكاديمية 1993/1994 .. 181

عبد اللطيف بربيش
أمين السر الدائم

- خطاب اختتام أعمال الدورة 187

عبد الهادي بوطالب
مدير الجلسات

2 - البحوث باللغات الأجنبية (انظر ترجمة خلاصاتها)

- وماذا لو انفصل شمال إيطاليا عن شبه الجزيرة الإيطالية ؟

جورج ماطي
عضو الأكاديمية

- حدود حق تقرير المصير : دروس للتاريخ

أناتولي كروميكو
عضو الأكاديمية

- حقوق الشعوب في تقرير مصيرها : الأقليات والاعتراف بدولة جديدة

روني جان ديوي
عضو الأكاديمية

- إيرلندا الشمالية، مثل من التاريخ

لورڈ شالفولت
عضو الأكاديمية

- دور رئيس الدولة في الحفاظ على الوحدة الترابية والسيادة الوطنية

محمد العموري
مدير المعهد العالي للصحافة، الرباط

● استقلال البرازيل : الانفصال السلمي ودور الملك يوحنا السادس
إ. دي أراتيس إي أوليفيرا
عضو الأكاديمية

● المجلس الأوروبي ومسألة الأقليات

بيز هنري أمير

مدير، مديرية حقوق الإنسان، المجلس الأوروبي

● الوحدة الوطنية والحركات الانفصالية في جنوب صحراء إفريقيا، قضية
الكازامانس (السينغال)

أحمد مختار أمبو

عضو الأكاديمية

● رئيس الدولة أمام تحطّر الانفصال

جورج فوديل

عضو الأكاديمية

خطاب افتتاح أعمال الدورة

عبد الهادي بوطالب
مدير الجلسات

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة،
السيد أمين السر الدائم،
حضراء الزملاء الأفاضل،
سيداتي وسادتي،

بسم الله نفتتح هذه الدورة الأولى لسنة 1994 لأكاديمية المملكة المغربية. نفتتحها ولما تزل أصداء أكبر لقاء عالمي يُعقد بالمغرب تدوي بربوع المملكة، بل بأرجاء المعمور مُنبئة بيزوغ عهد جديد في مجال التبادل التجاري بين الأمم، الأمر الذي سيساعد على تعزيز السلم والأمن الدوليين، سيما في هذا المنعطف التاريخي الذي بدأت تباغتنا فيه أسباب التخوف من تردّي الأوضاع في بعض مناطق العالم.

وفي خضمّ هذا التفاعل بين بواعث الأمل وأسباب التخوف، ارتأى نظر راعي الأكاديمية صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، أن يستحثّ تفكيرنا من جديد حول موضوع من أدقّ المواضيع بالنسبة للاستقرار الدولي، ألا وهو العلاقة الجدلية بين مبدئي حق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الدول في الحفاظ على وحدتها الترابية.

وفي الصيغة التي اقترحها جلالته، يأخذ الموضوع بُعداً أوسع وأعمق مما أُلْفناه، ومما سبق أن ناقشناه في الدورة الثانية لسنة 1984 حول مفهوم «حق الشعوب في تقرير مصيرها». فالإشكالية المطروحة هنا ليست - كما كانت في الدورة السابقة - هي المبرر الخُلقي والقانوني لمناهضة الاستعمار، الذي أنقرض أو كاد، وإنما هي التعرّف على موقف المجتمع الدولي إذا ما أدّى الإفراط في تطبيق بعض المبادئ التي أقرتها الأمم

المتحدة إلى المساس بمبادئ أخرى أساسية، خاصة منها تلك التي ترتبط بشروط استقرار الأنظمة القائمة في جهات عديدة من العالم.

مما لاشك فيه أن الجواب على هذا السؤال يستدعي الجواب أولاً على الأسئلة المتفرعة عنه، كالتعريف بالمعنى المراد بكلمة الشعب في النصوص الدولية، وكبحث البعد القانوني لهذا المفهوم. كما أن مسألة الوحدة الترابية تثير عدّة تساؤلات أساسية، اعتباراً لما لهذه الوحدة من حرمة مقدّسة في جميع الأنظمة وفي طبيعتها نظام الأمم المتحدة نفسها.

إننا نجد الحفاظ على هذا المبدأ منوطاً بالمسؤولية الدستورية لرؤساء الدول أنفسهم، إما بالتنصيص على ذلك صراحةً في الدساتير الوطنية، أو ضمناً بحكم ما هو لواء الرؤساء من اختصاص في مجال الدفاع والعلاقات الدولية. فهم القواد الأعلون للجيش، وهم الذين يعتمدون السفراء ويتلقون وثائق اعتماد المفوضين لديهم من الدول الأجنبية. وانطلاقاً من هذا الدور الفاعل دولياً، فهم مؤتمنون على قدسية الحفاظ على الوحدة الوطنية، وصون دولهم من التفكك، وتراب بلادهم من خطر الانفصال والتمزق.

هذه، حضرات السادة الأفاضل، بعض الجوانب التي تسائلنا في ثنايا الموضوع المطروح علينا، وهي الجوانب التي حُدّدت في جدول أعمالنا في ثلاثة محاور :

المحور الأول : وهو مخصّص لشرح المفاهيم الواردة في الموضوع وتحديد أهدافها وطرق تطبيقها انطلاقاً من العرف التاريخي ومن التشريع الدولي.

المحور الثاني : وهو الذي سيناقش فيه الزملاء الأفاضل والخبراء المحترمون الأبعاد الدستورية لحقوق وواجبات رؤساء الدول فيما يتعلق بمراعاة فكرة حق تقرير المصير، ضمن احترام المبدأ المقدّس المتعلق بالحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية.

المحور الثالث : وسوف يمكّننا من استخلاص شروط التوفيق بين المبادئ العامة الصادرة عن المنظمات الأممية وبين مقتضيات القوانين الوطنية انطلاقاً من بحث إشكالية تنازع القوانين الوطنية والدولية أو تعارضها.

أصحاب المعالي والسعادة،

سيدي أمين السر الدائم،

حضرات الزملاء الأفاضل،

في بداية انقطاعنا إلى دراسة محاور هذه الدورة أرى لزاماً علينا أن نتوجّه بعبارة

الامتنان لراعي هذه الأكاديمية جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، الذي يغدق على مجتمعنا من أفضاله وعوارفه، ويقودنا في بحر الدراسات والبحوث من محور شيق إلى آخر أكثر استحقاقاً للتفكير والدرس، وينوع المحاور بما يُغني هذه الأكاديمية ويُثري توجهاتها، وما يجعل من استنتاجاتها مرجعية فكرية للباحثين والدارسين، كما أودّ أن أعرب لكل من شرفونا، من ضيوف أجلاء، وخبراء مقتدرين، عن تشكراتنا لقبولهم دعوة أكاديمية المملكة المغربية، وأن أجدّد لزملائنا الكرام عبارات ترحيبنا وسرورنا لتجديد العهد بهم والتداول المثمر معهم داخل هذه المؤسسة العتيقة التي تنتصب في هذا البلد الأمين منارة حوار وإشعاع. وفقنا الله وأعاننا على كل ما ينتظرنا من أعمال، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بحوث

أساس مبدأ تقرير المصير ومدى حجّيته

إدريس العلوي العبدلأوي

تقسيم

نتناول في المبحث الأول من هذا العرض تحديد المقصود بمبدأ تقرير المصير، ثم نخصص المبحث الثاني للتساؤل عما إذا كان مبدأ تقرير المصير يرقى إلى مرتبة العرف الدولي، أما المبحث الثالث فسنحلل فيه مبدأ تقرير المصير والبُعد الفلسفي القانوني. ونحلّل مبدأ تقرير المصير في المفهوم الإسلامي وذلك في المبحث الرابع، أما المبحث الخامس والأخير فسنخصصه لتحليل مدى حجّية مبدأ تقرير المصير ومدى تطابق هذا المبدأ مع مدى إمكانية رؤساء الدول أن يتجاهلوا حق الشعوب في تقرير مصيرها إذا كان التمتع بهذا الحق يؤدي إلى تقسيم البلاد.

من كل هذا يتّضح مناهج بحثنا لهذا الموضوع المخصص لدراسة أساس مبدأ تقرير المصير ومدى حجّيته، وهو يتضمّن :

- المبحث الأول : تحديد المقصود بمبدأ تقرير المصير
- المبحث الثاني : هل يرقى مبدأ تقرير المصير إلى مرتبة العُرف الدولي ؟
- المبحث الثالث : مبدأ تقرير المصير والبُعد الفلسفي القانوني
- المبحث الرابع : مبدأ تقرير المصير في المفهوم الإسلامي
- المبحث الخامس : مدى حجّية مبدأ تقرير المصير.

المبحث الأول

تحديد المقصود بمبدأ تقرير المصير

لقد كثر استعمال تعبير «تقرير المصير» خلال الحرب العالمية الأولى كترجمة للكلمة الألمانية Selbststimmungsrecht التي كانت تُستعمل في موضوع القوميات. ويقول «جِلْبُرت موري» Gilbert Murray إنَّ الكلمة ظهرت بادئ الأمر في كتابات الفلاسفة الألمان التقدّمين حوالي عام 1848⁽¹⁾.

وفي سنة 1915 استُخدم التعبير بالإنجليزية لأول مرة لترجمة أحد قرارات مؤتمر الاشتراكيين المتعقد في «كوبنهاغن»، والذي نادى بالاعتراف بحق تقرير المصير. وقبل ذلك بكثير كان الإحساس هو التعبير، وكانت الجماعات والأفراد يطالبون بمضمون الحق دون أن يسمّوه.

لقد أعلن عن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى في خطاب موجّه من الرئيس الأمريكي «ويلسن» إلى إمبراطور ألمانيا، وعندما دعا إلى الاعتراف بحق تقرير المصير كان موقفه موقف الرئيس الذي يمثل الولايات المتحدة الأمريكية وليس ممثلاً لنفسه. وتلاه رؤساء وزارات حكومات الحلفاء، وردّ عليهم مسؤولو حكومات المحور حينذاك معترفين ومؤكّدين إيمانهم بحق تقرير المصير.⁽²⁾

وبعد ذلك أعلن عن هذا المبدأ في «معاهدة فرساي 1919»، ولكن هذا المبدأ لم يُطبّق إلا لصالح الشعوب التي كانت تحكم ألمانيا والتي كانت جزءاً من الإمبراطورية النمساوية.

وبعد الحرب العالمية الثانية أعلن عن هذا المبدأ في ميثاق الأمم المتحدة سنة 1945 على أساس أنه سيُطبّق على الشعوب المستعمرة، لكن هذا التطبيق اعترضته عدّة صعوبات حتى سنة 1960 حيث أصبحت السيطرة الاستعمارية مُدانة من طرف المجتمع الدولي.

وحتى الساعة الراهنة لم يُقبَل تطبيق هذا المبدأ على الأقطار التي حققت وحدتها، حتى إذا كانت حركات انفصالية فإنها نادراً ما تستفيد من هذا المبدأ (على سبيل المثال : بانغلاديش وإريتريا). ومن حق الحكومة المركزية أن تقاوم الحركات الانفصالية إلا إذا أصبحت هذه المقاومة تشكل مسأ خطيراً بحقوق الإنسان.

لقد أصبحت الدول المستقلة أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وقوي ساعدها وصارت عوناً للشعوب التي مازالت تكافح المستعير في شتى بقاع العالم. وأخذ الضمير العالمي يقول بمشروعية حق الشعوب في تقرير مصيرها. ونالت أكثر الشعوب استقلالها وصارت دُولاً أعضاء يجلسون إلى جانب مستعمرهم السابقين، وتطورت ظروف العالم إلى تصنيف جديد : دول قوية جدا، ودول تتفاوت في الضعف، وخشيت الدول النامية على استقلالها من جديد، فأخذت تتعامل مع الأقوياء بحذر كبير، وفي هذه الأثناء تطرأ هنا وهناك انشقاقات باسم حق تقرير المصير، وما أكثر الانشقاقات في الأماكن الغنية من البلدان المستقلة أخيراً، وما أكثر الخصائص التي يتذرع بها المنشقون فهي عرقية ودينية وجغرافية وتاريخية.

وتوشك الباب أن تبقى مفتوحة أمام تفتيت الشعوب إلى جماعات، كل منها يطلب حق تقرير مصيره. إن المنطق والضرورات السياسية والاقتصادية وكذلك الاكتشافات الكونية التي أظهرت العالم شاسعاً ممتداً إلى ما لا نهاية له، جديدة بأن تحفز البلدان والشعوب إلى تكتلات إقليمية أساسها الجوامع المشتركة والتكامل الاقتصادي والثقافي بحثا عن المنعة والصمود لمواجهة أية سياسة هيمنية معادية، لا إلى انقسامات باسم حق اعتراف به مع قبل للبناء ولم يعترف به للهدم.

ألم تنته أيام حق تقرير المصير بانتهاء الاستعمار؟ أهو حق أريد به من قبل حق، ويُراد به اليوم باطل؟

إن هناك من يحاول تفسير «تقرير المصير» بأنه نوع من كره كل ما هو أجنبي أو هو القبلية. وكره الأجنبي بمجرد أنه أجنبي وعدم قبوله في المجتمع بدون أدنى مسوغ لا يمكن أن يكون إلا مرضاً، وهو شعور بدائي تبلى به المجتمعات الجاهلة. بينما حق تقرير المصير عملية عقلية تهدف الخلاص من كل مشغل داخلي أو خارجي.

وهناك من يحاول القول بأن «تقرير المصير» هي دعوة يمينية، وآخرون يقولون أنها دعوة يسارية، والحقيقة أن طابعها يعتمد على الظرف والمكان. عندما يستغل ضد التقدم المادي نحو الاشتراكية يقال أنها يمينية، وعندما تكون حركة تهدف إلى التخلص من الامبريالية يقال إنها يسارية. والحقيقة أن الآراء تتأثر بالأوضاع المادية والسياسية السائدة في زمن ومجتمع ما.

وإذا كانت الثورة الفرنسية قامت على أساس الحرية والإخاء والمساواة، فإننا نجد أحدهم رجال الثورة الفرنسية صرح عام 1790 بقوله :

«إنه يحق للجمهورية الفرنسية، بل يجب عليها أن تلحق وتضم إليها البلاد التي

تلائم مصالحها سواء أكان ذلك عن طريق الفتوحات، أم عن طريق المفاوضات والمعاهدات⁽²⁾

إنَّ أُسْلِمَ استنباط هو إعطاء الإنسان كفرد وجماعة حرية الخيار في أن يجتمع مع الآخرين أو يفترق عنهم في حدود المصلحة المشتركة التي تقرها الأغلبية.

كما حاول البعض القول إن هناك مزايا موضوعية تُعرف بها الأمم، وإن هذه الأمم التي تكون وحدة متماسكة هي التي تطالب عادة بحق تقرير المصير. والحقيقة أنه لا يمكن إطلاق هذا القول أو الادعاء لعدم انطباقه على جميع الحالات، إذ لا بد من التفريق بين الشعور القومي وبين حركات تقرير المصير، وهذا ما دعا الفقيه «إرنست رُونان» Ernest Renan إلى القول :

«إن إرادة الفرد هي التي تحدد وجود الشعب أو عدم وجوده... وبالتالي إن الفرد وهو يقرر مصيره يعبر عن إرادته في تكوين شعب ما»⁽³⁾.

ويمكننا أن نستلخص من هذا أن تقرير المصير أو إرادة تقرير المصير هي الأصل، وأن مفهوم الشعب والقوم يتكوّن بعد أن تتضح إرادة الأفراد والجماعات في تقرير مصيرها.

لقد كان الاتجاه العام منذ القرن التاسع عشر نحو تفسير تقرير المصير على أنه «دولة الشعب الواحد». ويقول «لاسكي H.T. Laski» في ذلك :

«لقد أصبحت نظرية القرن التاسع عشر هي أن دولة مكوّنة من عدة قوميات ليست سوى وحش مولّد ليس هناك تبرير لوجوده، وأن دولة الشعب الواحد هي الوحدة الحتمية للنظام الإنساني»⁽⁴⁾.

إن الإرادة الاختيارية هي المبرر لوجود الكيان السياسي، كما أن تقرير المصير يتأثر بمراحل تطور الجماعة وظروفها الاقتصادية والسياسية، وهو يستقي من هذه المبررات وفلسفتها حسب حاجته الزمنية إليها، والمدار على مدى وحدة الوعي السياسي لدى جماعة من الجماعات وإمكانات وقدرات هذه الجماعة في تحقيق سيادتها. والجماعة هنا هي جماعة سياسية لديها مقومات تاريخية ورغبة في تكوين وحدة حكومية، والدولة هي المظهر الأسمى لحياة الجماعة.

لقد جاء النص على «حق تقرير المصير» في الفقرة الثانية من المادة الأولى في الميثاق، وذلك في معرض الحديث عن أهداف الأمم المتحدة ومبادئها باعتباره من الأسس التي يقوم عليها إنشاء العلاقات الودية بين الأمم وتعزيز السلم العام انطلاقاً من المبدأ

الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها. وتكرر هذا النص في المادة الخامسة والخمسين من الفصل التاسع الخاص بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي واعتُبر أساساً لخلق شروط الاستقرار والرفاه اللّازمين لعلاقات الصداقة والسلام بين الأمم، والمبدأ الذي تلتزم الدول الأعضاء الاسترشاد به في علاقاتها مع الأمم الأخرى.

وقد ورد النص على حق تقرير المصير في عدة معاهدات دولية مثل اتفاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي نصت مادته الأولى على «أن جميع الشعوب تملك حق تقرير مصيرها، وتملك بمقتضى هذا الحق حرية تقرير مركزها السياسي وحرية تأمين نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي».

إن العامل الأساسي في مبدأ تقرير المصير هو التعبير الجوهري الحرّ عن إرادة الشعب، كما أنه يعني حق الشعب في أن يقرر مصيره السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إن مبدأ تقرير المصير يدل على الرغبة في إعطاء الشعوب والأمم حق مطالبة المستعمر الغاصب لها، لكي تعود اللحمة قوية بين أطراف الجسم الواحد، هذا الجسم الذي توفرت له مقومات التاريخ المشترك واللغة والواحدة، والتراث الحضاري المتكامل، والتكامل الجغرافي الذي لا يمكن فصم عُراه.

إن جميع محاولات الفقهاء لتعريف تقرير المصير تلتقي في جوهرها في حق الشعب في تقرير مصيره عن طريق التعبير عن إرادته بحرية، وهو حق من حقوقه الطبيعية الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، لأنه حق يرتبط بسلامة الدولة وسيادتها.

المبحث الثاني

هل يرقى مبدأ تقرير المصير إلى مرتبة العُرف الدولي ؟

يُعتبر العُرف أول وأقدم القواعد القانونية في تاريخ الإنسانية، ويعتبره أغلب فقهاء القانون الدولي من أهم مصادر هذا القانون وأكثرها إنشاءً لأحكامه.

وبأنه يمتاز عن المعاهدات من حيث إن قواعده لها وصف العمومية، وملزمة لجميع الدول، في حين أن قوة المعاهدات الإلزامية قد تكون مقصورة على الدول الأطراف فيها.⁽³⁾

وقد نصت المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية الذي يُعتبر جزءاً لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة على ما يلي :

1 - وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقاً لأحكام القانون الدولي التي تطبق في هذا الشأن :

أ - الاتفاقات الدولية العامة أو الخاصة التي تضع قواعد تُقر بها الدول المتنازعة صراحة.

ب - العرف الدولي المقبول بمثابة قانون كما دلّ عليه التواتر.

ج - مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتعددة.

د - أحكام المحاكم ومذاهب كبار الفقهاء المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم (ويُعتبر هذا أو ذلك مصدراً احتياطياً لقواعد القانون).

2 - لا يترتب على النص المتقدم ذكره أي إخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل في القضية وفقاً لمبادئ العدل والإنصاف متى وافق أطراف الدعوى على ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن فقهاء القانون الدولي يُجمعون على أن ترتيب المصادر الذي جاء في نص هذه المادة هو ترتيب صياغة لا شأن له بجميعة مصدر على آخر.⁽⁶⁾

وبأن المصادر التي وردت بنص المادة ليست على سبيل الحصر، حيث ظهرت مصادر أخرى لها أهميتها في العمل الدولي مثل قرارات المنظمات الدولية.⁽⁷⁾

وإذا كان العرف يُعتبر المصدر الثاني لإنشاء القواعد القانونية الدولية لنص المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، إلا أن الغالبية العظمى من القواعد الدولية التي تنظم العلاقات الدولية في وقت السلم ووقت الحرب والحياض أنشئت عن طريق العرف.⁽⁸⁾

والعرف الدولي عبارة عن مجموعة من القواعد والأحكام القانونية التي نشأت من تكرار اتباعها بصفة ملزمة من جانب أعضاء المجتمع الدولي لتنظيم العلاقات بينهم بعد أن تبث في اعتقادهم بأنها قواعد تتمتع بوصف الإلزام القانوني والأحكام العرفية الدولية تقوم على السوابق ولا يشترك تعدد الكثير فيها بل يكفي في رأي بعض الفقهاء أن يكون التكرار بصفة دائمة وثابتة، ولا يتم العدول عنه حتى ينتظم الحكم العرفي ويستقر ويصبح من القواعد القانونية الراسخة.⁽⁹⁾

ومن طبيعة القواعد العرفية الدولية أنها شائعة وتميل دائماً إلى التطور. والشروع والتطور في القواعد العرفية يحققان أهدافاً عديدة أهمها جعل القواعد الدولية مسارية لتنظيم العلاقات الدولية في تطورها وامتثية مع كل ما يحدث من تغيير، وما يتولد من ظروف وملابسات في أوضاع المجتمع الدولي عبر الزمان.⁽¹⁰⁾

ويشترط في القاعدة العرفية توافر العنصرين المادي والمعنوي لكي تكتسب الصفة القانونية الملزمة سواء كانت قاعدة قانونية داخلية أو دولية.

والعرف الدولي، وإن كان يُمثل مصدراً شكلياً للقواعد الدولية، إلا أن رُكته المادي وطابع عنصره المعنوي يرتكزان على جانب أخلاقي، ومضمونه النابع من الطبيعة الإنسانية يعبر بالدلالة الواقعية بأنه من إحدى مقاييس الأخلاق.⁽¹¹⁾

ولقد قيل إن القانون الدولي التقليدي بمصادره التقليدية من عرف ومعاهدات ومبادئ عامة وقرارات تحكيم لم يُعد ملائماً ومستجيباً لتطلعات الدول في العصر الحاضر، وذلك لأن الظروف الدولية قد تغيرت من جهة، ولأن طبيعة العلاقات بين الدول العظمى والصغيرة قد تغيرت من جهة أخرى. لأجل ذلك بدأت المطالبة بتعديل قواعد القانون الدولي التي أصبحت لا تلائم ولا تستجيب لحاجات العصر. وكان من بين المطالب الهامة، إن لم يكن المطلب الأول، هو تقرير المصير. ويمكن إدراك فعالية هذا المطلب إذا تذكرنا أن الدول الاشتراكية والمستقلة حديثاً تمثل حوالي ثلثي مجموعة الدول المستقلة ومن هنا يأتي وزن وقيمة هذا الرأي الذي أصبح يرقى إلى مرتبة شبه الإجماع الدولي.

ويقول الفقيه «شوارزنبيرجي»: «عندما تُجمع جميع الدول أو معظمها على الالتقاء عند وجهة نظر واحدة بالنسبة لعمل معين، أي أنها تقبله كقانون، حينذاك يتحول العرف إلى عرف دولي».⁽¹²⁾

والحقيقة أن إجماع الدول أمر صعب التحقيق إن لم يكن مستحيلاً، ولكن العبرة بالإجماع الديمقراطي من قِبَل أغلبية المجتمع الدولي، فهو الذي يمكن أن يؤخذ به كعرف يرقى إلى مرتبة العرف الدولي. إن من طبيعة القواعد العرفية الدولية أنها شائعة وتميل دائماً للتطور، والشروع والتطور في القواعد العرفية يحققان أهدافاً عديدة أهمها جعل القواعد الدولية مسارية لتنظيم العلاقات الدولية في تطورها وامتثية مع ما يحدث من تغيير، وما يتولد من ظروف وملابسات في أوضاع المجتمع الدولي عبر الزمان.

المبحث الثالث

مبدأ تقرير المصير والبعد الفلسفي القانوني

- أولاً : تقرير المصير مبدأ تمليه الإرادة الحرة.
 ثانياً : العدالة أساس التصور المثالي لتنظيم الدولة.
 ثالثاً : الدولة ليست مجرد تجمع مؤقت بل هي وحدة كاملة.
 رابعاً : القانون ليس من عمل الإرادة المختارة لأنه مفروض من الطبيعة نفسها.
 خامساً : مبدأ تقرير المصير والعدالة السياسية.
 سادساً : الغاية تبرر الوسيلة.
 سابعاً : وحدة السيادة وعدم قابليتها للانقسام.
 ثامناً : نظام الجماعة ليس غاية في ذاته وإنما وسيلة لكفاية حرية الأفراد.
 تاسعاً : مبدأ تقرير المصير والإرادة الجماعية.
 عاشراً : أساس الدولة التوفيق بين الحقوق الثابتة للأفراد.
 إحدى عشر : الدولة وسيلة التوفيق بين الحريات الفردية.
 إثنا عشر : مبدأ تقرير المصير مبدأ، وليس وسيلة وهو من المبادئ التي لازالت محل جدل.

لقد كانت التعاليم الخلقية ونوع الحكم من الأمور التي شغلت الفلاسفة والمفكرين ردهاً من الزمان، ولازالت تشغل تفكيرهم ما بقي العالم وما بقي صراع المبادئ يستخدم فيه. إذ لا يمكن تجريد أي مبدأ من المبادئ من ظروفه المادية والإنسانية، فالسياسة والفكر والاقتصاد والمجتمع ككل، عوامل مؤثرة ومتأثرة في نفس الوقت بالأفراد والجماعات وظروفها الزمنية.

إن الفلسفة تؤثر تأثيراً كبيراً على كافة العلوم الإنسانية ولا يمكن تأصيل الاتجاه القانوني للمجتمع إلا بالإحاطة بالدراسات الفلسفية.

ومصطلح الفلسفة لفظة يونانية قديمة تعني : حب الحكمة، فقد كان حكماء اليونان يُطلقون على أنفسهم تسمية الفلاسفة. أي محبي الحكمة أو الساعين في سبيلها من قبيل التواضع ليتجنبوا تسمية أنفسهم بالحكماء. ويقال إن الفيلسوف «فيثاغوراس»

هو أول من استخدم تسمية الفيلسوف لمن يُقبل على البحث في طبيعة الأشياء. وقد قيل إنه رأى الممتازين من علماء عصره ومصلحيه يُسمون أنفسهم ويسميهم الناس حكماء. فوجد أن الإنسان لا يبلغ من الحكمة غايتها بالغا ما بلغ جهده في تحصيلها، فأطلق على أهل الحكمة من بني الإنسان لفظاً أدنى إلى التواضع وسماهم «محبّي الحكمة أو أصدقاءها». وقال عن نفسه: «لستُ حكيماً لأن الحكمة لا تُضاف لغير الآلهة، وما أنا سوى فيلسوف».

وإذا كانت موضوعات الفلسفة تُحصَر عادة في ثلاث مباحث رئيسية : أولها مبحث الوجود، وثانيها مبحث المعرفة، وثالثها نظرية القيم، فإن هذا المبحث الأخير يعرض لتحديد معنى المثل العليا أو القيم المطلقة، وهي كما يحددها الفلاسفة : الحق والخير والجمال، كما تعرض نظرية القيم لبيان طبيعة هذه القيم أو المثل وبيان الوسائل التي يحصل بها تحقيق هذه المثل فعلاً. ومن ثم كانت العلوم الثلاثة : علم المنطق، وعلم الأخلاق، وعلم الجمال فروعاً لمبحث القيم، فيتولّى علم المنطق رسم السبيل الموصلة إلى الحق بأن يضع القواعد التي يعصم أتباعها العقل من أن يَحيد عن طريق التفكير السليم. ويتولّى علم الأخلاق وضع المعايير الخلقية لتصرفات الإنسان التي تجعل من هذه التصرفات مظهراً للخير. أما الجمال فتدور حوله مباحث علم الجمال الذي يضع المستويات التي تُتخذ معياراً لقياس الجمال أي لتحديد ما يعتبر جميلاً.

لقد أدّى التحديد التقليدي لموضوعات الفلسفة إلى تجزئتها إلى قسمين :

1 - الفلسفة النظرية.

2 - الفلسفة العملية.

وتُسمّى الفلسفة نظرية إذا كانت تتناول موضوعات لا تهم سوى النظر العقلي الخالص، أي عندما تتناول مبحثي الوجود والمعرفة، وما يتفرع عنهما أو ما يُعتبر متصلاً بهما من مباحث أخرى كفلسفة الدين، أو فلسفة التاريخ، أو المنطق، أو علم النفس أو علم الجمال.

أما الفلسفة العملية فهي تلك التي تتناول المبادئ الأولى التي تتعلق بالسلوك الإنساني وتضم بذلك فلسفة الأخلاق، وفلسفة القانون، وهما من موضوعات مبحث القيم فيما يعرض به لتحديد معنى الخير.

وتُعنى فلسفة القانون بإقامة نظرية عامة لطبيعة القانون وتحديد معنى المفاهيم الكلية التي يستخدمها رجال القانون لمفهوم الفعل، والنية، والإدارة، والقصد، والسببية، والحرية والعدالة، والتبعية، والعقاب، وغير ذلك من المصطلحات القانونية المتداولة⁽¹³⁾

أولاً : تقرير المصير مبدأ ثمليه الإرادة الحرة :

من المعروف أن مذاهب فلسفية عديدة نشأت وازدهرت لدى اليونان منذ عدة قرون قبل الميلاد، ولكن التفكير الفلسفي اليوناني لم يتجه منذ بدايته إلى المشاكل الخلقية. وقد كان «السفسطائيون» أول من حوّل الفلسفة اليونانية منذ القرن الخامس قبل الميلاد إلى المسائل الإنسانية فتناولوا في مناقشاتهم مشكلة المعرفة، والمشكلة الأخلاقية. وقد كان هؤلاء «السفسطائيون» ذوي نزعة فردية وذاتية، فقالوا بأن لكل شخص طريقته الخاصة في العلم بالأشياء. مما يعني أنه ليست هناك معرفة موضوعية عامة.

ويُعتبر الإنسان في نظرهم مقياس كل شيء، بمعنى أن الحقيقة بالنسبة لكل شخص هي ما يراه هو، لا ما يراه غيره. وقد كان إنكارهم للحقيقة الموضوعية مؤدياً إلى إنكار أي وجود للعدالة في ذاتها، أي العدالة المطلقة. والقانون في نظرهم ليس إلا فكرة متغيرة، وهو مظهر للتحكم والقوة، وكل ما يتفق مع رغبة الشخص الأقوى فهو عادل في رأيهم. فالعدالة في نظرهم هي خير للغير، فهي خير لمن يأمر، وشر لمن يلتزم الطاعة. ولا ينكر فضل «السفسطائيين» في توجيه أنظار من جاء بعدهم من الفلاسفة إلى المشاكل الإنسانية، وصرفهم عن قصر اهتمامهم على مسائل الطبيعة، وإيقاظ الروح النقدية لدى الرأي العام اليوناني، وإثارة التساؤل صراحة عما إذا كان ما يعتبر عادلاً طبقاً للقانون الوضعي، يعتبر في نفس الوقت عادلاً طبقاً لمعيار طبيعي للعدالة.

ثانياً : العدالة أساس التصور المثالي لتنظيم الدولة

تتميّز مؤلفات «أفلاطون» بأنها كُتبت في صورة محاورات تدور بين أستاذه «سقراط» وبين تلاميذه أو معارضيه من السفسطائيين.

والحقيقة أن الآراء التي نسبها «أفلاطون» إلى «سقراط» في أغلب الأحوال ليست إلا آراءه هو، ولا يعنينا في مقام موضوع مبدأ تقرير المصير من آراء أفلاطون إلا تلك التي وردت في مؤلفين له :

أولهما : محاوراته المسماة «الجمهورية»، أو «الدولة» كما يفضل «دلفكيو».

وثانيهما : مؤلفه في القوانين.

هذا بالإضافة إلى بعض ما جاء في مؤلف ثالث عنوانه «السياسي».

ويعرض «أفلاطون» في مؤلف «الدولة» تصوره المثالي لتنظيم الدولة، ويُبين معني العدالة في هذا التنظيم، وهو يشبّه الدولة بالإنسان ويعتبرها جسداً واحداً أو كياناً

متكاملاً فيقول: «إنها كل يتكون من مجموع أفراد مختلفين وإنما بناء متين مشيد بارتباط وثيق بين هؤلاء الأفراد، كما يتكون الجسد من أعضاء متعددة لا تتحقق له الحياة إلا بها جميعاً».

ولذلك يرى «أفلاطون» أنه في الدولة كما في الجسد الإنساني يجب أن يتحقق الانسجام بين الأجزاء المختلفة. والوسيلة المثالية لتحقيق هذا الانسجام بين أعضاء الدولة هي العدالة التي تقتضي أن يقوم كل بواجبه في سبيل تحقيق الغاية المشتركة.

ويقوم «أفلاطون» بنظام الدولة المثالية على أساس تشبيهها بالإنسان ويقول:

إن للإنسان ملكات ثلاث:

1 - العقل الذي يذمر.

2 - والشجاعة التي تعمل.

3 - والجوارح أو الحواس التي تُطيع.

وكذلك في الدولة يجب أن يُميز بين فئات من الناس:

1 - فئة الحكماء الذين يتولون القيادة والحكم.

2 - وفئة المحاربين الذين يتولون الدفاع عن الجماعة.

3 - وفئة الصناع والزراع الذين يقومون على حاجاتها من الغذاء وغيرهم.

وهكذا يجعل «أفلاطون» سلطة الحكم لمن يمثلون الحكمة أي للفلاسفة، وقد ذهب إلى أن السبب في حاجة الفرد إلى الدولة وخضوعه لها هو نقصه وعدم قدرته على أن يكتفي بذاته. أما الدولة فهي الكائن الكامل القادر على الاكتفاء بذاته.

وغاية الدولة في تفكير «أفلاطون» غاية شاملة إذ تحمل على عاتقها كل ما يهم الفرد في حياته، فالغرض من وجود الدولة هو كفالة السعادة لجميع الأفراد. وإذا كانت تُعنى بنشاط الفرد في جميع مظاهره، فإن سلطتها يجب أن تكون بلا حدود، وأن لا تترك شيئاً لحرية الأفراد.

ومن الواضح في النظام الذي يقترحه «أفلاطون» أنه لم يُعنَ بالفرد في ذاته، معترفاً له بأي حق خاص أو طبيعي، فهو قد ضحى به في سبيل المصلحة العامة، وهو قد جعل الدولة سيّداً مطلقاً، بل إنه في سبيل تقوية رابطة الفرد سياسياً بالدولة يصل إلى القول بضرورة إلغاء الملكية والأسرة ويُحبذ شيوعية الأموال لتكون الدولة جميعها كأسرة واحدة مما يترتب عليه وحدة كيان الدولة ووحدة كاملة.

ثالثاً : الدولة ليست مجرد تجمّع مؤقت بل هي وحدة كاملة

أما «أرسطو» الذي تتلمذ على «أفلاطون» فقد تناولت فلسفته فروع المعرفة، ويُنسب إليه ابتداء عدد من العلوم، وأهمّ مؤلّفات «أرسطو» التي تتصل بالموضوع هي في مؤلّفه في السياسة وفي الأخلاق. وهو يرى كأفلاطون أن وجود الدولة ضرورة دائمة، لأن الدولة ليست مجرد تجمّع مؤقت ذي غايات محصورة، وإنما هي وحدة كاملة غايتها الفضيلة والسعادة لجميع من تضمّمهم من الأفراد، وقيامها أمر ضروري لتحقيق الحياة الكاملة أو المثالية، ذلك أن الإنسان مهياً بطبيعته للحياة في الجماعة ولا يتصوّر لذلك أن يوجد فرد خارج الجماعة، كما لا يتصور أن توجد يد تدبّ فيها الحياة منفصلة عن الجسد الذي تكون جزءاً منه. والدولة تقوم بتنظيم حياة المواطنين فيها بالقوانين، وهذه القوانين هدفها تحقيق العدالة، والعدالة لدى «أرسطو» تعني المساواة. ومن حيث علاقة الفرد بالدولة يرى «أرسطو» أن الدولة هي المظهر الأسمى لحياة الجماعة، ولكنه لا يذهب كأفلاطون إلى أن وجود الدولة يَجِبُ وجود أية جماعة ثانوية.

رابعاً : القانون ليس من عمل الإرادة المختارة لأنه مفروض من الطبيعة نفسها

لم تكن للرومان فلسفة خاصة، وقد تميّزت حضارتهم بازدهار فقه القانون، كما تميّزت حضارة الشرق بالتفكير الديني وحضارة اليونان بازدهار الفلسفة، ولكن هذا لا يعني أنه لم توجد في رُوماً تيارات فلسفية، وقد كانت الفلسفة اليونانية معروفة لدى الرومان. والواقع أن ثقافة الرومان كانت ثقافة يونانية، ولذا فإن مؤلّفات «شيشرون» تكاد أن تكون ترجمة لاتينية للمؤلّفات اليونانية التي قرأها في فلسفة «الرواقيين» و«أفلاطون» و«أرسطو».

وتعالج بعض مؤلّفات «شيشرون» مسائل تتصل بفلسفة القانون. فمؤلّفه عن الجمهورية والقوانين يحتوي في جملته على خير الأفكار الفلسفية اليونانية. والفكرة الأساسية في هذا المؤلّف هي أن القانون ليس من عمل الإرادة المختارة لأنه مفروض من الطبيعة نفسها. ويقرر «شيشرون» كالرواقيين أن هناك قانوناً خالداً هو مظهر للنظام المنطقي الذي يسود الكون.

وقد كان القانون الطبيعي لدى فقهاء الرومان هو المعيار الأسمى للقانون، ومنه استمدوا أهم المبادئ القانونية. وقد قالوا إن هذا القانون يقضي بأن جميع أفراد البشر متساوون وأحرار.

خامساً : مبدأ تقرير المصير والعدالة السياسية

ظهرت لدى المدافعين عن فكرة استقلال الدولة وسيادتها فكرة «العقد الاجتماعي» كأساس للدولة. وهي الفكرة التي ظلت قائمة بعد ذلك حتى القرن الثامن عشر.

والفكرة الأساسية للعقد الاجتماعي هي المعنى الذي يقوم عليه، من أن السلطة السياسية تُستمدّ من الشعب، مما يعني أن لا تكون هذه السلطة لأحد غيره. ويمكن أن يُبنى على ذلك حقّ الشعب في عزل حكومته كلما أخلّت بالتزاماتها طبقاً للعقد، وإن كان بعض الكتاب قد اتخذ من فكرة العقد نفسها أساساً لتبرير السلطة المطلقة للحاكم بقوله إن الشعب في تعيينه للحاكم بمقتضى العقد قد نزل نزولاً نهائياً غير قابل للرجوع فيه عن السلطة إلى حكومته. بل إن بعض الكتاب استغل هذه الفكرة، أي فكرة العقد الاجتماعي، للدفاع عن سلطة الكنيسة.

ولكن مما لاشك فيه أن فكرة العقد الاجتماعي هذه مهّدت السبيل لتقرير الحريات العامة للأفراد من خلال البحث فيما استبقاه هؤلاء الأفراد في عقيدتهم من حقوقهم وحررياتهم الطبيعية التي لم ينزلوا عنها للدولة. كما أن هذه الفكرة أدّت إلى وصول الكتاب تدريجياً إلى مفهوم الدولة القانونية أي التي تحرص على حماية حقوق الأفراد وحررياتهم في نطاق سيادتها وسلطانها.

ولا يخضع الأفراد في العقد الاجتماعي لدى «روسو» في ظل الجماعة إلا للإرادة العامة التي يساهمون في تكوينها. والقانون هو التعبير عن هذه الإرادة العامة، وهو ليس أمراً تحكيمياً. وكل أمر لا يكون مشروعاً إلا إذا كان قائماً على القانون باعتباره هذه الإرادة العامة، فالسيادة إذن لهذه الإرادة العامة أي للشعب المكوّن للدولة، وهي لا تقبل النزول عنها ولا تسقط بمضيّ المدة ولا تقبل الانقسام. وأنه إذا كانت الحكومة أو السلطة التنفيذية يعهد بها إلى بعض الأشخاص المحدّدين، فإن السيادة تظل مع ذلك دائماً للشعب الذي يستطيع استردادها في أي وقت.

سادساً : الغاية تبرر الوسيلة

وقد تساءل «مكيافيلي» عن عوامل استقرار الحكومات، وحاول أن يكتشفها في نظام الحكم لدى الرومان، كما نظر إلى وحدة وطنه إيطاليا، وتمنّى تخليصه من القوى المتعددة التي تسيطر عليه، واعتبر ذلك هدفاً يسعى إليه بتفكيره، ثم حاول رسم الطريق

لتحقيق هذا الهدف آخذاً في الاعتبار الظروف الواقعية السائدة في عصره حسنًها وسيئها ومستهدياً بأحداث التاريخ.

ولم يحفل في رسم الطريق إلى غايته بأي مبدأ حُلقي، فلم يتردد في أن يوصي (الأمير) الذي يريد السيطرة على إيطاليا، بأن يستخدم الغش أو العنف إن كان ذلك لازماً. وكان المبدأ عنده أن الغاية تبرر الوسيلة.

سابعاً : وحدة السيادة وعدم قابليتها للانقسام

وقد حاول «بودان» في كتابه الذي ألفه وسمّاه «الجمهورية» بيان تنظيم الدولة على أساس منطقي، وأهم ما ورد في هذا المؤلف الأفكار التي دارت حول مبدأ السيادة. فهو يقول إنه في كل دولة لابد من وجود سلطة علياً واحدة لا تقبل الانقسام وإنه لا يتصور قيام دولة دون توافرها. ويجعل من خصائص هذه السلطة أنها مطلقة ودائمة. كما أنه يرفض قيام نظام مختلط للحكم، فالسيادة لا تقبل الانقسام. كما أن وحدة السيادة في نظره تجد تحقيقها الطبيعي في النظام الملكي.

ثامناً : نظام الجماعة ليس غاية في ذاته وإنما وسيلة لكفالة حرية الأفراد

وقد كان «هُوبز» الإنجليزي ككل من «مكيافلي» الإيطالي و«بودان» الفرنسي نصيراً للملكية المطلقة في بلاده، إذ وجد أن سلامة الدولة تتحقق بالسيطرة الكاملة للحاكم. فللدولة سلطان مطلق على أفرادها لا يجوز لهم أن يتمسكوا قبله بأية حقوق، فقد نزلوا عن كل ما لهم فيه في سبيل الحياة الجماعية نزولاً لا رجعة فيه. وخضوع الأفراد للدولة لا تجوز المنازعة فيه بأي حال ولو تحول سلطان الدولة إلى إلحاق الضرر بهم بدلاً من تحقيق منفعتهم.

وقد استخلص «هُوبز» في دراسته أن الطبيعة البشرية أنانية خالصة، ذلك أنه بجانب الأنانية توجد في نفس الإنسان أيضا الغيرية أو الإيثار، وهذا الإيثار مظهر لغريزة حفظ النوع التي تجعل الإنسان بمقتضى طبيعته نفسها، مدفوعاً للعيش في الجماعة استجابة لهذه الغريزة التي يمكن وضعها بأنها غريزة اجتماعية، والتي توجد بين الإنسان وأخيه تعاطفا اجتماعيا ومشاركة وجدانية.

ويبدو أن «هُوبز» حَصَرَ نظره في تحقيق غاية واحدة هي حفظ النظام والهدوء في الجماعة، مع أن نظام الجماعة ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة لكفالة حرية الأفراد، كما أن «هُوبز» - خوفاً من الفوضى - يصل إلى القضاء قضاءً مبرماً على كل حرية شخصية.

إن مبدأ تقرير المصير مطلب قد يكون له علاقة بالعدالة السياسية أو الإجحاف السياسي، ولكنه مطلب قائم في حد ذاته على الإرادة الجماعية، مما يترتب عليه وحدة كيان الدولة وحدة كاملة. والسيادة تكون للإرادة العامة أي للشعب المكوّن للدولة، وهي لا تقبل النزول عنها ولا تسقط بمُضَيّ المدة ولا تقبل الانقسام.

تاسعاً : مبدأ تقرير المصير والإرادة الجماعية

أما «لوك» وهو أنجلزي أيضاً فيمثل الاتجاه الديمقراطي الحر، والإنسان في نظره اجتماعي بالطبيعة، وقد كانت له بعض الحقوق كالحريات الشخصية، ولم تكن هناك سلطة قادرة على ضمان هذه الحقوق لأصحابها، ولذا فإن الأفراد اتفقوا على أن ينظموا أنفسهم في جماعة سياسية لتوفير هذا الضمان. وللوصول إلى هذا التنظيم نزلوا عن بعض حقوقهم الطبيعية وقبلوا تحديدها، وبهذا الاتفاق نشأ العقد الاجتماعي ولكن الطرف الذي أعطيت له السلطة بهذا العقد ليس له استخدامها طبقاً لهواه ومشئته. ذلك أنه لم يُمنح هذه السلطة إلا لحماية حقوق الأفراد، فإن أساء استخدامها فإنه يُخِلّ بشروط العقد، مما يؤدي إلى أن يسترد الشعب بقوة الواقع سيادته الأصلية.

ويقول «لوك» إن طاعة المحكومين للحاكم مشروطة بمراعاة الحاكم لشروط العقد الاجتماعي لأن الواجبات التي تنشأ عن هذا العقد واجبات تبادلية ومتقابلة، فلا التزام على أحد طرفي العقد إن أحل الطرف الآخر بالتزاماته. وعلى ذلك فالدولة في نظر «لوك» لا تعني إنكار حرية الأفراد الطبيعية، وإنما تأكيد هذه الحرية في حدود معينة وتوفير الضمان له. لأن الأفراد لا ينزلون بالعقد عمّا لهم من حقوق وحريات إلا بالقدر الذي يكفي لقيام الدولة.

وتأسيس قيام السلطة العامة على رضا المواطنين، هو الذي يفتح الطريق إلى النظرية التي تقول بأن الإرادة التي تعتبر أصل السلطة، أي إرادة الشعب، تظل أسمى من سلطة الحاكم. فتكون السيادة للشعب، ويكون مقياس مدى مشروعية الحكومة بمقدار ما تحظى به من الرضاء الشعبي عنها. والحكام يجب أن يأتوا من الشعب نفسه، وأن مصالحهم وإرادتهم يجب أن تكون هي مصلحة وإرادة الشعب، وهذه نظرة تطابق مبدأ تقرير المصير أو على الأقل مفهوم الدولة القومية في تلك الفترة.

عاشراً : أساس الدولة التوفيق بين الحقوق الثابتة للأفراد

لقد انحصر دور «كأنت» في تصحيح وتوضيح تعاليم مدرسة القانون الطبيعي طبقاً لمنهج دقيق منضبط، فهذه المدرسة تقوم أفكارها على حقيقة مبدئية هي أن القانون

يجد أصله أو أساسه في الإنسان نفسه، وأن قيام الدولة ليس إلا نوعاً من التوفيق بين حقوق ثابتة للأفراد قبل ذلك.

ول «كأنث» مؤلفات عديدة هامة في المسائل الفلسفية. ولكن ما يتصل منها بالموضوع وبفلسفة القانون بوجه عام هما على الخصوص مؤلفاه :

1 - السلام الدائم الصادر سنة 1795.

2 - المبادئ الميتافيزيقية لنظرية القانون الصادر سنة 1797.

ويقسم «كأنث» تقابلاً بين الأخلاق والقانون على أساس التفرقة بين غايات العمل التي يسميها «الأعمال الداخلية» وبين المظاهر المادية أو الخارجية لهذا العمل التي يسميها «الأعمال الخارجية».

فبالنسبة للأخلاق لا يهتم إلا الباعث إلى العمل، بصرف النظر عن مظهره الخارجي، وهو يكون خيراً إذا كان القصد منه خُلُقياً، أي متفقاً مع القانون الخُلُقِي، فإن لم يكن القصد من العمل اتباع القانون الخُلُقِي كأن تمّ بتأثير العاطفة أو الاندفاع، فهو مُنافٍ للأخلاق بصرف النظر عن نتيجته.

أما القانون فلا يُعنى فيما يرى «كأنث» إلا بالمظاهر الخارجية أو المادية للأفعال. فلا يعتبر إلا ما يقع فعلاً من هذه الأفعال بصرف النظر عن البواعث إليها. ويترتب على ذلك أن يكون القانون على خلاف الأخلاق مقترناً بالقسر، لأن النوايا بعيدة عن أن تنال بأعمال القهر، والضمير لاسبيل إليه، والفكر حر بطبيعته. في حين أن القانون وإمكان الجبر على أتباعه شيء واحد.⁽¹⁴⁾

إحدى عشر : الدولة وسيلة التوفيق بين الحريات الفردية

والحرية في رأي «كأنث» حق طبيعي وهو حق قديم لا مكسوب، بل هي جماع الحقوق الطبيعية، فهي القيمة التي تضع الإنسان في مرتبة أسمى من الظواهر الطبيعية. ولو كان الإنسان مجرد ظاهرة طبيعية لخضع خضوعاً كاملاً لقانون السببية، ولكن الإنسان له في ذاته وسيلة تجعله ذا قدرة على اختيار أعماله، فالإنسان حرّ، وهو يحدد أفعاله طبقاً للقانون الأخلاقي الذي ينبعث من ذاته نفسها.

وقد تأثر «كأنث» من تصويره للدولة بأفكار «روسو»، فهو يأخذ بفكرة العقد الاجتماعي ويعرّف الدولة بأنها ارتباط جمع من الأفراد يعيشون طبقاً للقانون، وهذا الارتباط يتحقق باتفاق كل هؤلاء الأفراد أي بعقد الاجتماعي. وهذا العقد في نظر «كأنث» ليس إلا فكرة أو تصويراً يُراد بالالتجاء إليه تبرير قيام الدولة وتقرير شرعيتها. وهذا هو نفس ما قال به «روسو» من قبل. ولكن «كأنث» عرض فكرته بكل وضوح

وبصورة تستبعد كل ليس أو غموض، فلم يقل كما قال «روسو» إن الدولة نشأت بالاتفاق الحر بين أفرادها، وإنما قال إن الدولة يجب أن تتكون طبقاً لفكرة العقد الاجتماعي فيُقام نظامها على ما تؤدي إليه هذه الفكرة من اعتبار الدولة وسيلة أو صورة للتوفيق بين الحريات الفردية.

وهكذا أصبح تقرير المصير أقصى تحرر في السياسة، وهو يبرر عند «كأنث» استخدام كل الوسائل المؤدية إليه، لأن المهم ليس الحكم في حد ذاته ونوعية الحكم، ولكن المهم عنده هو طريقة نيل الحكم، وهي الطريقة التي تملئها الإرادة الحرة لا غير. إثنا عشر : مبدأ تقرير المصير مبدأ وليس وسيلة، وهو من المبادئ التي لا زالت محلّ جدل

من كل ما سبق يتضح لنا أن الإرادة العامة للشعب هي تلك الإرادة العقلية التي لا تريد إلا الخير العام ويجب التفريق بين هذه الإرادة العامة وبين «إرادة الجميع» التي هي إرادة مجموع الأفراد والتي لا تظهر إلا في حالات هياج الجماهير والتي قال عنها «روسو» :

«إن الذي يهب نفسه للجميع يهب نفسه للعدم». وأساس هذه النظرة هو الاعتقاد القديم للإرادة العقلانية لطبيعة الإنسان الكونية، وبأن الناس ينشدون الخير دائماً وإن كانوا لا يرونه.

إن الإرادة هي التي تأتي أولاً، ثم إرادة تكوين كيان مستقل لتتلور في النهاية مع الزمن المعالم القومية لشعب ما، وحتى هذه الإرادة قابلة للتغيير، وتقرير المصير هو تقرير الإرادة.

إن الفرد هو الغاية لا العالم، وإن تحقيق الذات القومية هو مطلب إنساني عادل، وإن الحرية لا النظام هي هدف الإنسان. لذلك كله فإن تقرير المصير هو مبدأ وليس وسيلة، ومن المبادئ الدائمة التي لا زالت محلّ جدل مبدأ «تقرير المصير».

المبحث الرابع

مبدأ تقرير المصير في المفهوم الإسلامي

إن من خصائص الشريعة الإسلامية الشمول، فما من شيء في الحياة إلا وللشريعة حكم فيه، ومادامت الشريعة بهذا الشمول، فمن البديهي أن نجد في أحكامها وقواعدها

ما يتعلق بالدولة ونظام الحكم فيها.

إن بناء المجتمع على النمط الإسلامي لا يمكن أن يتم بالوعظ والإرشاد فقط، وإنما بقيام الدولة التي تصوغ المجتمع الصياغة المطلوبة. ذلك أن الدين له نظريته الخاصة للحياة، فالعبادة في الإسلام هي طاعة الله، وميدان طاعة الله أفسح من أن يُحدَّ بمكان هو المسجد، أو زمان هو وقت الصلاة والذكر، فإن هذه الطاعة تستوعب كل حياة المرء منذ بلغ التكليف حتى يلقى الله.

لأجل ذلك فالإسلام ليس ديناً فقط له عقائده المعروفة، بل هو دين ودولة معاً، إنه يمثل أيضاً نظريات قانونية وسياسية، أنه نظام كامل في الثقافة يشمل الدين والدولة معاً، إنه منهاج شامل ونظام كامل.

بزغت شمس الإسلام، وانبعث نورها على الإنسان من أفق الحياة العليا، فأيقظ روحه، وأحى ضميره، وأرشدته إلى الخير والهدى، وقد أدرك للإنسانية حقاً يجب أن تتمكن منه، وتعم به، لتصل عن طريقه إلى الغاية التي طلبت منه.

بزغت شمس الإسلام، وأذابت حرارتها عفونة الجبروت التي انعقدت على الروح الإنسانية، فأفقدت الإنسان الوعي وسلبته مواهبه التي بها كَوَّن، والتي كان بها هو المسؤول عن فساد الحياة وصلاحتها، وتقدمها، وتأخرها.

بزغت شمس الإسلام وصاح في الناس بوحدهم في الربوبية لرب واحد، وبوحدهم في النبوة لرجل واحد، وبوحدهم في الإنسانية لهدف واحد. صاح فيهم بالوحدة في كل ذلك، وقضى على مظاهر التفرقة التي اخترعها الإنسان وجعل بها من نفسه طبقات.

وليس بدّ من الإقرار من أنه كان للأمة العربية والإسلامية حتى في عهدها الأول دولة تقوم بأمرها، وترعى شؤونها، وتدبّر أمورها، حسب ما تأمر به شريعة الله وسنة رسوله، ولم يكن بدّ أيضاً من أن نجد في القرآن والسنة الصحيحة الأصول العامة التي يقوم عليها نظام الدولة.

إن الدين في الإسلام ضروري للدولة، والدولة ضرورة من ضرورات الدين، فلا يقام الدين بغير الدولة، ولا تصلح الدولة بغير الدين.

لقد اقتضت الحكمة الإلهية أن يكون الدين الإسلامي صالحاً ومصلحاً للإنسانية، ملائماً للطبائع البشرية، صالحاً لكل زمان ومكان وأفاً بالمقاصد الضرورية، والحاجية، والتحسينية، يقوم بحفظ الدين والنفس والمال والنسل والعقل، ويرفع عن الناس الحرج،

ويدفع عنهم المشقة، ويفتح لهم باب الأخذ من محاسن العادات، ويجول بينهم وبين المدتسات التي تأنفها العقول الراجحات.

ولا يمانع الإسلام في أن نصطلح على نظام للحكم، مادام ذلك لا يصطدم بأصل من أصوله، ومادام ذلك يؤدي إلى أن تنعم الدولة الإسلامية ورعاياها بالرضا والهناء والسلام والأمان.

وتعتبر «الخلافة» في الإسلام من مقومات الدولة الأساسية. وإذا كانت «الخلافة» وماراقها من نظم الإسلام السياسية قد قامت على الإجماع، الذي هو المصدر الثالث من مصادر التشريع ولاسيما في عصر الصحابة والخلفاء الراشدين، فإنه يتضح من خلال العرض التاريخي لأطوار الخلافة أن ألقاباً ثلاثة أطلقت على رئيس الدولة في الإسلام: الخليفة، والإمام، وأمير المؤمنين.

ولعل لقب «أمير المؤمنين» أكثر تعبيراً عن طبيعة المنصب من كلمة «الخليفة» وذلك لعدم إمكانية أحد أن يخلف رسول الله فيما كان له من دور في الرسالة والوحي، كما أن لقب «أمير المؤمنين» أدل على حقيقة الحال، ولأجل هذا استحسنته سيدنا عمر وأثره حينما دعاه به بعض الصحابة.

وأساس الخلافة في الإسلام هو «عقد البيعة». قال تعالى في سورة الفتح المدنية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَنُوتِهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

والبيعة عقد حقيقي مستوفٍ للشرائط من وجهة النظر القانونية، وهو مبني على الرضا. والغاية منه أن يكون هو المصدر الذي يستمد منه الإمام سلطته، وهو تعاهد بين الإمام والأمة.

إن الفقهاء المسلمين قد أدركوا جوهر نظرية «روسو» وهي التي تقضي بأن الحاكم أو رئيس الدولة يتولى سلطانه من الأمة نائباً عنها، نتيجة لتعاقد حر بينهما، وإنهم عرفوا نظرية «السيادة» كما عبر عنها «روسو» فيما بعد، وإن كانت نظريتهم احتوت على عنصر زائد خاص بها. وهذه الملاحظات ذات مغزى تاريخي هام، فإننا إذا تذكرنا أن هذا المفكر السياسي يعتبر في نظر أهل «أوروبا» أب الديمقراطية الحديثة، وأن كتاب «العقد الاجتماعي» كان يُعد بمثابة الإنجيل لدى زعماء الثورة الفرنسية التي ولد منها العالم الغربي الحديث، أدركنا إلى أي حد من الدقة، والسمو والأصالة الفكرية وصل الفكر الإسلامي في أبحاثه القانونية، هكذا قبل مجيء «روسو» وأتباعه بقرون عديدة، وذلك أيضاً مع فارق أساسي وجوهري، ذلك أن العقد الذي تكلم عنه «روسو» كان

بمجرد افتراض، لأنه يُنبي على حالة تخيلها في عصور ماضية سحيقة، ولا يوجد عليها برهان تاريخي، بينما نظرية العقد الإسلامي تستند إلى ماض تاريخي ثابت هو تجربة الأمة في خلال العصر الذهبي الإسلامي، وهو عصر الخلفاء الراشدين.

وإذا انعقدت البيعة لرجل رضيه المسلمون لأنفسهم ودينهم وديناهم، وقام بما عليه من واجبات هي حقوق عليه لله وللأمة، وجب له من الحقوق ما يمكنه من القيام بالمهمة العظمى التي اختارته الأمة لها، وهذه الحقوق هي طاعته بالمعروف، ونصرته فيما يراه ويأمر به.

ومن نُصرة الإمام بالفعل أن يؤيد ويعاضد، وإذا كان هناك من يريد أن يفرق شمل الجماعة ويشق عصا الوحدة اعتبر باغياً، وأصبح يشكل خطراً على المجتمع والدولة، ولذا تجب مقاومته إلى أن يزول خطره.

وقد ورد في حديث صحيح عن الرسول ﷺ قال: «من أتاكم وأمركم جميع علي رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه».

ومن نُصرة الإمام بالقول النصيحة، فالنصيحة للأئمة والولاية واجبة على المسلمين قد أمرت بها الآيات والأحاديث، وهي داخلة أيضاً في باب الأمر بالمعروف والمنكر.

قال رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة، قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم».

وإذا استجمع عقد البيعة مقومات انعقاده الأساسية أنتج أثره، ويتركز أثره في ضرورة إعمال ما جاء فيه من أحكام.

وحُرمة العقود وقدسيتها مصونة في الإسلام، فقد أوجب الله الوفاء بها، وتعاقبت الآيات والأحاديث مؤكدة ذلك، داعية إليه.

وكل تصرف وكل فعل صادر من الإنسان في ظل الفقه الإسلامي يجب أن يكون مصدر خير ونفع للعباد، كما أن كل عقد يجب تنفيذه بحسن نية، فلا يخرج ذلك العقد عن أهدافه ومقاصده التي شرع من أجلها. قال تعالى: ﴿إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا﴾. وقال تعالى: ﴿وَلَا يَجِئُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾.

وينطلق حق الشعوب في تقرير مصيرها من مبدأ أساسي في الإسلام هو تحرير الإنسان وتكريمه. فمن أهم جوانب الرسالة الخالدة للشريعة الإسلامية التنقل بحماية الحقوق لأصحابها، وتقرير الحق بصورة واضحة، وبحيث لا يكون وجوده محل جدل

أو شكك يذهب باستقراره، ثم حمايته واحترامه من الناس أجمعين، وتقرير الجزاء الملائم لمن يعتدي عليه أو ينتقص منه.

والحق في الفقه الإسلامي ذو معنى شامل، يدخل فيه معنى الحرية فتكون الحريات العامة نوعاً من الحقوق، فإذا ما ورد في الشريعة الإسلامية أو الفقه الإسلامي كلمة الحق، فقد تعني حقاً مالياً، أو حقاً لله، أو حقاً شخصياً، أو حرية من الحريات، بحسب ما يدل عليه معناه في كل مقام.

ويلاحظ أن دائرة حقوق الله تعالى في الفقه الإسلامي واسعة تتلاقى مع دائرة القانون العام، بينما يدخل حق العبد في دائرة القانون الخاص.

وتقرير الحقوق والواجبات في الإسلام مصدره الله عز وجل الذي هو الحق المبين، وتشريعه هو العدل المطلق الذي لا يحابي ولا يتحامل. والإيمان بالله خير ضمان لحقوق الإنسان من حيث تقريرها، من حيث إنفاذها، وتدعيمها، والنضال من أجلها. لقد خلق الله الإنسان واستخلفه في الأرض، ينفذ أحكامه، ويطبق شرائعه، وكلفه بالسعي فيها وعمارتها، ومنحه العقل الذي يدرك به بعض أسراره في كونه، إذا أطال النظر وأمعن التفكير، وسخر له كثيراً من مخلوقاته.

ويتضح من خلال استقراء الأحكام الشرعية في المجالات المتعددة، أن تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في تنظيم الخلق، وهذه المقاصد كما فصلها الإمام الشاطبي لا تعدو ثلاثة أقسام: ضرورية، وحاجية، وتحسينية.

وفي دائرة هذه المقاصد تروج حقوق الإنسان، وقد لاح لواؤها وبزغت معالمها. وبالرغم مما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية اللاحقة له، فإن دين الإسلام كان الأسبق في إعلان تلك الحقوق بمفاهيمها الكاملة، وضماناتها الشاملة في أحسن صورة وأتم بيان.

وكان الأسبق في ربط الحقوق والحريات العامة بوظيفتها الاجتماعية، إذ أناط بهذه الحريات تحقيق المصلحة العامة وابتغاء وجه الباري سبحانه.

ومهما سما العقل البشري في هذا المجال، فهو عاجز وقاصر عما أرشد إليه القرآن من أصول ومبادئ خالدة على مر الزمان.

إن مجيء الإسلام في حد ذاته تعتبر ثورة شاملة على جميع الأوضاع الفاسدة المزرية التي بلغت الإنسانية في عهود مظلمة سابقة حيث أهدرت فيها حقوق الفرد وامتهنت كرامته.

وكان الإسلام حامياً شخصية الإنسان بشقيها المادي والروحي ضماناً لعدم التفكك الاجتماعي والانحلال الخلقي، موازناً بين مصلحة الفرد في صيانة حقوقه الأساسية، ومصلحة الجماعة في التجريم والعقاب.

فالدعوة الإسلامية دعوة عالمية موجهة للناس كافة، وتقوم على الكرامة، والحرية، والعدل، والسيادة، والمساواة، وفي إطار من هذه الشمولية، كفل الإسلام للإنسان الحق في الحياة، والكرامة والعدل، والمساواة، وحق العمل، والأمان، وحق الهجرة كما كفل للإنسان حرية التعبير عن إرادته ليعيش مكرماً شريفاً، كما أقر له حرية الخيار في الاجتماع مع الآخرين والافتراق عنهم في حدود المصلحة المشتركة التي تقرها الأغلبية، والإرادة الاختيارية هي المبرر لوجود الكيان السياسي.

وكان كتاب الله الميزان الأعلى، والمعيار الأسمى والمعين الذي لا ينضب، والسلسيل الذي لا يغور ولا يذهب، والنبراس المنير الوهاج حين يغم الظلام، وتلتطم الأمواج.

إن أول سورة نزلت من سوره، كانت تحمل من معاني التكريم الإنساني، والاهتمام بشأنه، وتلمح إلى آثار تكريم الله سبحانه لهذا الإنسان، إذ بمحض الكرم وجد، وبخالص الجود والعطاء اهتدى ورشد، كما تشير هذه السورة التي بدأت بها الرسالة المحمدية إلى سبق العناية الإلهية بهذا الإنسان، على سائر الخلوقات فجعله مهذباً، له قابلية للعلم والفهم: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾.

لقد انطلق حق الشعوب في تقرير مصيرها من المبدأ الإسلامي الأساسي المتمثل في تكريم الإنسان وتحريره. وقد صرح الخالق العظيم سبحانه بهذا التكريم. فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾.

كل هذه لمحات وإشارات مستوحاة من أشرف خطاب، وأعظم كتاب. وإن من أشق التبعات على الباحث أن يتعرض على مراد الله تعالى من محكم كلامه، وأن يقول الكلمة الفاصلة أو القريبة منها أو الشبيهة بها في معنى من معانيه.

من كل ما سبق يتضح لنا أن رسالة الإسلام غيرت مجرى التاريخ وبدلت نظام الحياة، وسمت بالإنسانية، وارتفعت بكرامة الفرد والمجتمع إلى المكان اللائق بهما، حيث السمو في العقيدة والكمال في النظام وروح الجماعة، وقضت على المبادئ الضارة

التي تسيء إلى الحضارة سراء في العقيدة، أو التفكير، أو في الاجتماع، وبعثت شعوراً جديداً في العالم كافة، يقوم على إيمان عميق وطيد بمبادئ الحق، والعدالة، والحرية، والمساواة، والإخوة العامة.

قرر الإسلام أسمى المبادئ في قوة وصراحة، وأقام أعدل النظم في تناسق وتماسك، ووضع لكل داء علاجاً شافياً، ولكل مشكلة حلاً وافياً، وكفلت الشريعة الإسلامية تحقيق العدالة الاجتماعية بأوسع معانيها بالنسبة للأفراد والجماعات، فقد اعتبرت الفرد قواماً للجماعة، وسنت له النظم الصالحة لحياته في نفسه باعتباره عضواً في أسرته وفي عشيرته وفي أمته، وفي المجتمع الإنساني ليكون لبنة متينة في بنائه وعضواً قويا في كيانه، كما اعتبرت الجماعة عضواً للفرد وظهيراً له في أداء رسالته، والتمتع بحقوقه والقيام بواجباته، ووثقت الصلة بين الفرد والجماعة بالتكافل في كثير من الحقوق والواجبات، ولم تدع شأناً من شؤون الفرد والجماعة إلا أنارت فيه سبيلاً.

لقد اعترف الإسلام للإنسان بحريته واستقلاله الفكري والاجتماعي والمالي، وجعله حراً طليقاً من كل قيد، إلا من الخضوع لدين الله، وأولي الأمر الذين يحكمون بشريعة الله، ويحفظون الأمن والنظام بين الناس، فرفع الإسلام بذلك من كرامة الإنسان ومعنوياته، وهياه للمزيد من الحضارة والمدنية.

المبحث الخامس

مدى حجّية مبدأ تقرير المصير

- أولاً : حجّية تقرير المصير والاعتبار السياسي.
- ثانياً : حجّية تقرير المصير والاعتبار الاقتصادي.
- ثالثاً : حجّية تقرير المصير في المعاهدات الدولية.
- رابعاً : ارتباط مدى حجّية مبدأ تقرير المصير بمدى إمكانية رؤساء الدول أن يتجاهلوا حق الشعوب في تقرير مصيرها إذا كان التمتع بهذا الحق يؤدي إلى تقسيم البلاد.

لقد أصبح مبدأ تقرير المصير مبدأ سياسياً متعارفاً عليه، وليس هناك خلاف في شرعيته، ولا في اعتباره حقاً من الحقوق التي تملكها الأمم والشعوب، باسم القانون الدولي وباسم الأخلاق الدولية، وباسم الضمير العالمي الدولي.

أما عن مدى حجّية مبدأ تقرير المصير، وعمّا إذا كان حقاً ملزماً فلا زالت عناصر هذا الحق ومقوماته العلمية تفتقد عنصر الإلزام. إذ أن هناك عدة قيود تعترض مبدأ تقرير المصير، فتعطل مسيرته حيناً، وتشوبه بعض العيوب التي تغير معاملة أحياناً أخرى، لتحول بذلك عن أن تجعل منه أداة للسلام العالمي يسهم بجدية وفعالية في إنماء علاقات التعاون بين الدول وتعزيز السلام والتعاون الدولي.

من هذه القيود التي تحول دون توفر حق تقرير المصير على عنصر الإلزام، وجود أقلية بين الجماعة المطالبة بتقرير المصير، تعارض هذه الفكرة أو تطالب بحقوق خاصة لها، وتطالب هي بدورها بتقرير مصيرها بذاتها. وتزداد حدة الصراع عندما تتكون الجماعة المطالبة بتقرير المصير من أقليات مختلفة متقاربة العدد أو السلطة. حينذاك يقع التساؤل عن مصير من الذي نتحدث عنه؟ لأن الجماعة التي تطالب بتقرير مصيرها يجب أن تكون موحدة الكلمة، أو هي تنشُد مصيراً واحداً للجميع أو للأغلبية الديمقراطية، ويجب هنا ألا تتغلب الأهواء السياسية والمصالح الاستراتيجية لتغليب رأي فريق على فريق آخر وإلا كان ذلك مدعاة لخلق وحدة سياسية، أو فيدرالية مفتعلة مصيرها الزوال أو تعكير أمنها واستقرارها الدائمين.

وكما يشترط لأهلية الدول ذات الشخصية الدولية توافر شروط معينة، كذلك يجب في الجماعة التي تنادي بتقرير المصير وبتكوين دولة أن تتوفر لها نفس الشروط الأولية لأننا هنا بصدد مشروع دولة، ومن ثم لا بد من توفر الأرض المستقر عليها، والشعب المتكامل الشروط، والإرادة الموحدة، والعمل الموحد، لأجل ذلك لا بد أن تكون هناك بقعة من الأرض معمورة ومحددة المعالم، كما أنه لا بد أن تتمثل في سكان هذه الأرض ظاهرة المجتمع السياسي ولا بد كذلك من آمال وتطلعات مشتركة ثم الاتفاق على وسائل تنفيذها في وحدة وطنية. ومن هنا تبدأ الجماعة في تجسيد إرادتها بالصورة التي تعكس رغباتها، تبدأ في السير حثيثاً نحو المجتمع السياسي. ولا بد أن تبلور هذه الإرادة في مطلب تحقيق ذاتها في تقرير مصيرها. وعلى الجماعة السياسية أن تحرص دائماً - لاني أقوالها فحسب بل في أعمالها أيضاً - على تأكيد أن ما ستقدمه للشعب بعد وصولها إلى السلطة هو أجود وأنفع وأوفر مما تقدمه السلطة الحاكمة القائمة.

إن السبيل الأنجع يتمثل في تغليب العقل والمنطق والمصالح الاقتصادية على الأهواء السياسية المؤقتة. ذلك أن الحالات التي نجحت فيها مجتمعات متباينة في خلق مجتمع واحد حالات نادرة في التاريخ، وهي إن لجأت إلى القوة أو الإكراه انقسمت أيضاً بالقوة أو الإكراه.

أولاً : حجّية تقرير المصير والاعتبار السياسي.

من الاعتبارات التي تتحكم في تحديد مدى حجّية حق تقرير المصير هو الاعتبار السياسي المتمثل في موقف الدول الكبرى إزاء بعضها البعض، وموقف كل منها إزاء القضية أو الموقف الإقليمي والدولي بوجه عام، إنه لا يمكن لأي دولة كبرى أن تعاضد أو تعارض تقرير المصير في قضية معيّنة إلا حسب مصالحها العليا كجزء من استراتيجيتها الدولية ثم تأتي بعد ذلك المبادئ والمذاهب، كما أن الدول الكبرى نفسها بقدر ما تستفيد من أوضاع الدول الصغرى ومشاكلها تتأذى أيضاً منها، لذلك تحرص هذه الدول عندما تستدعي مصلحتها ذلك أو عندما تستشعر الضرورة أو الخطورة، على أن تحدّ من خطورة النزاعات والقضايا المحلية، وربما اتفق الطرفان على تجميد النزاع أو القضية، وما تجميد النزاع أو القضية إلا صورة من صور التحكم في حجّية حق تقرير المصير. وذلك أن تقرير المصير هو مبدأ سياسي قبل كل شيء، يخضع للاعتبارات السياسية أكثر مما يخضع للاعتبارات القانونية والإنسانية.

ثانياً : حجّية تقرير المصير والاعتبار الاقتصادي

ومن الاعتبارات التي تتحكم في تحديد مدى حجّية تقرير المصير الاعتبار من أهمية قصوى في تكوين الدول وفي الحفاظ على استقلالها وفي سر عظمتها أو صغرها في حقل الإمكانيات ثم اعتمادها على هذه الدولة يتوقف على اعتمادها على نفسها اقتصادياً إلى حد ما، ذلك أن الشعور الوطني والقومي يغذي الأفكار ولا يغذي الأبدان. لأجل ذلك كان من اللازم على أية جماعة تنشُد تقرير مصيرها أن تدخل في الاعتبار التفكير في اقتصادياتها ومعيشتها وقوتها بنفس القوة التي تفكر فيه في استقلالها حتى لا تكون دولة مستعمرة اقتصادياً أو مجرد دولة تابعة تدور في فلك ما، لكونها كانت تحمل جنين الفاقة منذ تكوينها.

إن العواطف القومية والوطنية لا ضير منها ولا ضرر طالما كانت محدودة المقصد، غير طافحة بالآمال الخيالية، كما أن على العواطف أن تخضع من الناحية العلمية للضرورات الحياتية والدولية، مما يدفع إلى التفريق بين السيادة القانونية والسيادة

الاقتصادية كما يجب التحرز من أن تتخذ السلطات الأجنبية أو الاستعمارية مبدأ تقرير المصير، وسيلة للخروج من الباب الرئيسي والعودة من الباب الخلفي. وإذا كانت السيادة السياسية سهلة التصور والممارسة، فإن السيادة الاقتصادية واقع محسوس، ومن علامات ذلك الاكتفاء الاقتصادي. أما اعتماد الدول الصغرى اعتماداً كلياً أو تابعياً للدول الأخرى فهو أمر ينتقص من سيادتها ولا يترك لها من السيادة إلا المظهر السياسي.

ثالثاً : حجّية تقرير المصير في المعاهدات الدولية

إذا كان مبدأ تقرير المصير لم يَرَقْ إلى مرتبة العرف الدولي إلا أننا نجد أن المعاهدات قد نصت على هذا الحق في حالات خاصة مما يجعل للمعاهدات بتقرير المصير دوراً في الاعترافات بها كما صدر من مصادر القانون الدولي.

إن الدوافع للمناداة بحق تقرير المصير لم تكن موحدة كما أن المفاهيم لتقرير المصير كانت تختلف باختلاف الأشخاص السياسيين والمصالح التي يمثلونها. وإذا كان اتجاه معظم المعاهدات والاتفاقيات نحو إقرار تقرير المصير، إلا أننا نلاحظ من حيث التطبيق أن الأهواء والمصالح قد لعبت دورها، فطبقت بعض مواد وبنود هذه الاتفاقيات نصاً وروحاً، ومنها ما طبّق نصاً ومنها ما جمّد لزمان طويل.

وعندما انعقد مؤتمر الصلح سنة 1919 بعد الحرب العالمية الأولى كان الحلفاء والدول الباقية يرجعون سبب الحرب ونكباتها إلى مطامع الدول الكبرى، وإن كان كل طرف يتهم الآخر بما هو فيه، وبالتالي أصبح الجميع ينادي بتقرير المصير كمفتاح سحري لفض كثير من المنازعات بين الدول. لذلك ضمت أكثر من معاهدة من معاهدات الصلح مبدأ تقرير المصير بصورة أو بأخرى. وكانت معاهدة «فُرساي» من أهم تلك المعاهدات.

لقد اتجهت إرادة الحلفاء إلى إقرار المبدئين الآتين :

- 1 - للمتضرر الحق في إملاء شروطه واستيلاء الغنائم.
- 2 - يمكن تطبيق مبدأ تقرير المصير إلا إذا تعارض مع المصالح الاستراتيجية أو الاقتصادية أو السياسية.

كل هذا جعل الحلفاء يتذرعون باسم حُلُوِّ مبدأ تقرير المصير من تعريف محدد حيناً، أو أحياناً أخرى يتذرعون بصعوبة التنفيذ لانتقاص بعض الشروط التي يجب توافرها قبل التسليم بحق تقرير المصير، وفي بحثهم عن الأعذار قالوا إن تقرير المصير لم يكن ملزماً قانونياً أو في معاهداتهم مع ألمانيا فقط.

من كل ما سبق يتضح أن حجّية حق تقرير المصير تدور مع إرادة ومصالح الدول الكبرى وجوداً وعمداً وكإلاً ونقصاناً.

إن الذي يهم من الأمر ليس الاتفاقيات وإنما تفسيراتها، والأهم من تفسيراتها هو تطبيقاتها العملية بحسن نية.

إذا كان الاستفتاء من أبرز الوسائل وأكثرها شيوعاً لمعرفة رغبات الأهالي في مسألة مصيرية، فإن العيوب التي تشوب هذه الوسيلة من وسائل تقرير المصير والتي ردها الفقهاء تتركز في أن الاستفتاء لا يمثل رغبات الأهالي إلا في لحظة زمنية، أو زمن معيّن له ظروفه وملابساته وتأثيراته، ثم يترك الناس وقد قرروا مصيرهم دون أن يعطيهم فرصة أخرى للتروي، وقد يكونون عند اختيارهم واقعين تحت تأثير دعاية أو دعايات معينة، كما أن الفقهاء يقولون إن الاستفتاء ليس سوى عملية فصم للوضع القائم، أو هو فصم أو تنازل محرّض عليه أو محرّك بدوافع خارجية.

ومهما قيل في الاستفتاء من عيوب وانتقادات فإن معظم الفقه يرى في الاستفتاء الوسيلة العملية العلمية لاستقصاء ومعرفة رغبات الأهالي ولا يمكن استبدالها بوسيلة أخرى أو الاستغناء عنها، إلا أنه مادام الاستفتاء هو تعبير مجسّم عن إرادة الأهالي ورغباتهم فيجب أن يكون هذا التعبير سليماً غير مشوب بعيب من عيوب الإرادة، كما يجب أن يكون هذا التعبير غير خاضع لمؤثرات خارجية وأجنبية.

يجب الأخذ بعين الاعتبار في مجال الاستفتاء كوسيلة من وسائل تقرير المصير حقوق الإنسان كقرد وجماعة وحمايتها قبل الاستفتاء وعند الاستفتاء وبعد الاستفتاء، فلكي نضمن حرية الإرادة أثناء الاستفتاء يجب أن نضمن قبل الاستفتاء خلوها من الشوائب والضغط الخارجي. ولا بد من ضمان هذه الحريات بعد الاستفتاء لنضمن بكل هذا الطريقة المثالية لصون حرية الإنسان قبل وعند وبعد الاستفتاء.

إن النظرة الموضوعية العلمية لمبدأ تقرير المصير، تمكن الباحث من الاستفادة من تجارب الآخرين العملية، لتجنب الأخطاء واجتياز العوائق والمقارنة العلمية بين المزايا والعيوب.

إن المفهوم الذي يتبادر إلى أذهان الداعين إلى تقرير المصير، وهو المفهوم الخارجي له بمعنى تصفية الاستعمار والتخلص من حكم الأجنبي أو التحرر من كل أنواع الرق السياسي كما أن مبدأ تقرير المصير يسري على الجماعات الإنسانية والإنسان كقرد وهو يعني حقوق الإنسان العامة والخاصة.

ويشير الفقه إلى أن أصحاب تقرير المصير والمنادين به لا يكادون يحصلون على تقرير مصيرهم حتى يبدأوا في حرمان الآخرين منه، بل ويجرمون أبناء بلادهم من حرياتهم ومصائرهم باسم الحكم الوطني أو التآمر لأجل ذلك، فإن هناك خطراً من أن تُبدؤ الدعوة إلى تقرير المصير نداءً بتغيير سيّد بسيد أو بأسياد.

إن مسألة تقرير المصير ليست عملية استبدال حكومة بحكومة أخرى إذ لا بد من التحقق من مزاعم ومشاعر الوطنيين وتطابقها مع رأي الأغلبية الغالبة. إن تقرير المصير مبدأ مشحون بالعواطف، والعواطف مهما كانت نبيلة لا بد لها من صحوة منطقية وإن من يطالب بتقرير المصير دون أن يعدّ العدة له، كالذي يجب الموت لأنه يرفض الحياة.

لأجل ذلك يرى النقاد أن مبدأ تقرير المصير ليس بالمبدأ المطلق، وإن شرط الاكتفاء الاقتصادي النسبي لتحقيقه شرط عملي وأساسي. أما تجزئة العالم إلى دول صغرى فهو مضیعة للجهد الإنساني والثراء العالمي، وهم لذلك يتكهنون بأن ازدياد الأفواه الجائعة والأيدي العاطلة سيرغم العالم على التكتل الاقتصادي ثم السياسي ويتنبأون بانحسار مفهوم الدول الصغيرة.

لقد أثار الفقهاء عدة تساؤلات حول الشرط الأساسي في حق تقرير المصير وهو الشعب وغموض تعريفه، إلى حد أصبحت فيه كلمة «شعب» تعني كل شيء ولا شيء في نفس الوقت، كما أدى الاعتقاد إلى أن جميع الناس لا يملكون حق تقرير المصير، ولم ينالوه من قبل، ولن ينالونه من بعد.⁽¹⁵⁾

إن البحث في مدى حجّية مبدأ تقرير المصير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسؤال المطروح في موضوع الدورة وهو إلى أي حد يمكن لرؤساء الدول، أو يلزمهم أن يتجاهلوا حق الشعوب في تقرير مصيرها، إن كان التمتع بهذا الحق أو استعماله يؤدي إلى تقسيم البلاد.

وسوف أحاول تقديم جواب عن هذا التساؤل في ضوء المفهوم الإسلامي والقانوني وذلك بشيء من الإيجاز، ذلك أن البحث في أساس مبدأ تقرير المصير، ومدى حجّيته يستلزم كما سبقت الإشارة الجواب عن السؤال المطروح، ونحن قد أجبنا مسبقاً عن السؤال عند تحليلنا للشق الثاني من الموضوع وهو الشق المتعلق بمدى حجّية حق تقرير المصير، وقد بيّنا أن هذا الحق لازال يفتقد عنصر الإلزام والجبر للاعتبارات السابق تحليلها.

رابعاً : ارتباط مدى حجّية تقرير المصير بمدى إمكانية رؤساء الدول أن يتجاهلوا حق الشعوب في تقرير مصيرها إذا كان يتمتع بهذا الحق يؤدي إلى تقسيم البلاد من الأمور المناطة بالخليفة في الإسلام، حفظ حوزة بلاد المسلمين وإقرار النظام والدفاع عن ذلك بشتى الوسائل، لأن الأرض تمثل جزءاً من سيادة الدولة، وهو معنى متفق عليه ديانة ووضعا.

لقد انطلق مفهوم الدولة في الإسلام، منذ وطئت أقدام الرسول ﷺ أرض المدينة المنورة، فتشكلت بذلك عناصر الدولة الإسلامية التي منها الإقليم، والسكان والسيادة، وهي نفس العناصر التي تعرفها وتُقرّها الدساتير الحديثة.

ولما كان لقب «أمير المؤمنين» في النظم الإسلامية رمز للسيادة، وممثلاً لها، ونظراً لتعلقها السامي بالمحافظة على مقومات الدولة وهي الأرض، لأنها من مستلزمات ذلك طبقاً لقاعدة «ما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب».

كما أن واجب النضال عن حوزة الوطن من الوجهة الدينية تتجاذبه أركان الضروريات الخمس التي منها المحافظة على الدين والمحافظة على النفس، والمحافظة على المال.

بيان ذلك أن من اعتدى على شئ من أرض الدولة المسلمة كان ذلك اعتداءً على المسلمين، ومساً بمظهر دينهم، وإخلالاً بطمأنينة عبادتهم، واقتطاعاً دون وجه حق لرقعة إسلامية أو دعوتهم للقتال بالباطل، وازهاقاً لأرواح بريئة وهو ما يحرمه الشرع.

كما يعتبر هذا الاعتداء ممن يريد النيل من جماعة المسلمين والخروج عن طاعتهم مساً بجزء من مالية أرضهم، داخلأ في مدلول أكل أموال الناس بالباطل، مما يستوجب محاربة من يقصد ذلك حماية للطائفة المسلمة التي تمثل الأكرية المتمسكة بحقها. ولذلك قال عليه الصلاة والسلام فيما رواه الإمام أحمد والترمذي وغيره : «من قُتل دون ماله فهو شهيد».

ومعنى ذلك أن المعتدي على مال غيره سواء كان ذلك مالاً منقولاً أو عقاراً أو غيره - لأن لفظ «في ماله» يفيد العموم - يُعتبر ظالماً يجب الأخذ على يده، والانتصار للمظلوم منه وإذا حصل أن قتل من يدافع عن الحق في ذلك، فإن قتله هذا يعتبر شهادة.

كل هذه الاعتبارات وغيرها تؤكد واجب أمير المؤمنين في النظم الإسلامية في حماية وحدة البلاد، والسهر عليها، وحماية سيادتها. وهذا ما أكدته بعض دساتير البلاد الإسلامية العربية.

إن من متعلقات الخلافة في الإسلام «عقد البيعة»، ومن المعلوم أن هذا العقد كما سبق الإشارة يُعتبر عقداً مقدساً، وعهداً باركه الباري سبحانه بقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾.

لذلك يعتبر كل إخلال بأمر البيعة نقضاً لعقد مبرم ورجوعاً عن عهد محكم، لا يُقر من الوجهة الشرعية لأن «من سعى في نقض ما تمّ من جهته فسُعيه مردود عليه». وحرمة العقود وقديسيتها مصونة في الإسلام، فقد أوجب الله الوفاء بها، وتعاقبت الآيات والأحاديث مؤكدة ذلك داعية إليه.

ومن أجل المحافظة على فاعلية «البيعة» التي هي عقد بين طرفين يجب الوفاء به، نهى سبحانه عن نقضها بقوله تعالى : ﴿فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ﴾ تأكيداً لشأنها ورفعاً لمنزلتها. والنكث النقض للحبل كما قال تعالى : ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَقَضَتْ عُزْلَتَهُمْ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَأُوا﴾. وغلب النكث في معنى النقض المعنوي لإبطال العهد.

وجاء لفظ «إنما» في الآية ليفيد القصر وهو قصي النكث على مدلول «على نفسه» ليراد أنه لا يضر بنكته إلا نفسه ولا يضر الله شيئاً. كما يعتبر الوفاء بالبيعة سبباً للجزاء الحسن من الله في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَسْتَوْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

وبناء على ما تقدم فإن «عقد البيعة» ملزم للجميع سواء ممن يُقرّ بها أو ممن لا يُقرّ بها وهو أمر مجمع عليه في الإسلام.

ولما كان أمر «البيعة» مبني على أسس متينة من الكتاب والسنة ومعمولاً به من طرف الجميع فلا يَنزاع في ذلك منازع.

فإن أي مشورة أو نظر أو رأي كيفما كان أمره أو جهته أو مصدره يجب ألا يناقض ما هو ثابت بالكتاب والسنة والإجماع لأن عقد البيعة مندرج تحت كل ذلك، وهو أسمي من أي اعتبار آخر.

ولما كان كيان الأمة السياسي يعتمد بالدرجة الأولى على اختيار الإنسان وإرادته، ولما كان غير المعقول أن تنادي مجموعة محدودة العدد والإمكانات بحقها في تكوين دولة ما، لأنها أرادت لها ذلك، ذلك أن الجماعة التي تطالب بتقرير مصيرها يجب أن تكون موحدة الكلمة، أو هي تنشُد مصيراً واحداً للجميع أو للأغلبية الديمقراطية. كما يجب أن تتوفر لهذه الجماعة نفس الشروط الأولية لأهلية الدولة ذات الشخصية الدولية لأننا هنا بصدد مشروع دولة.

ولما كانت الطريقة المثلى تهدف إلى تغليب العقل والمنطق والمصالح الاقتصادية على الأهواء السياسية المؤقتة.

ولما كانت نتيجة الاستفتاء الذي يعتبر وسيلة من وسائل تقرير المصير لا يمثل رغبات الأهالي إلا في زمن معيّن له ظروفه وملابساته وتأثيراته، ثم يُترك الناس وقد قرروا مصيرهم دون أن يُعطوا فرصة أخرى للتروي.

ولما كان من الضروري الأخذ بعين الاعتبار في مجال الاستفتاء بحقوق الفرد والجماعة وحمايته قبل وعند وبعد الاستفتاء، لضمان إرادة حرة سليمة خالية من الشوائب والضغوط الخارجية.

ولما كانت الغاية من مبدأ تقرير المصير ليست عملية استبدال حكومة بأخرى، لأن السلطة قد تنشأ لذاتها، لأجل ذلك كان من الضروري التأكد والتحقق من مزاعم ومشاعر الوطنيين وتطابقها مع رأي الأغلبية الغالبة.

ونظراً لما سبق تحليله وعرضه من الاعتبارات السياسية والاقتصادية التي تتحكم في تحديد مدى حجّية حق تقرير المصير.

ولما كان حق تقرير المصير كأبي حق آخر مفيد بضرورة عدم التعسف في استعماله أو إساءة استعماله، أو تجاوز حدود نطاقه انطلاقاً من قوله عليه الصلاة والسلام: «لا ضَرَر ولا ضِرار».

وحيث أن إساءة استعمال حق تقرير المصير قد تنبثق عن أسباب وظروف لاحقة خارجة عن نطاق مبدأ تقرير المصير.

وحتى لو افترضنا أن لمجموعة ما حقق التعبير عن إرادتها بتقرير المصير، وكان هذا التقرير يحقق لها مصلحة ذاتية تخصّها (بغضّ النظر عن الوسائل المستعملة للوصول إلى ذلك) فإنه إذا كان من شأن هذا التقرير أن يلحق ضرراً بالمصلحة العامة للمجموع، ويمسّ بمقدسات البلاد، والتأثير على وحدتها، والنيل من سيادتها، والتقليص من بسط نفوذها، ذلك النفوذ الذي يمتد أثره عميقاً في دنيا التاريخ المجرد، وعبر حلقات متواصلة من تاريخ إشعاع نور الإسلام على هذه الديار. وإذا كان كل هذا يلحق ضرراً بتلك المقومات وأثر إفساد وتفارقة وتقسيم وتجزئة.

فإن من المقرر فقهاً أن «درء المفسد أولى من جلب المصالح» أو «دفع المغارم مقدّم على جلب المغاتم»، وقاعدة «الضرر يُزال» و«الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف»، وهذا مندرج أيضاً تحت أصل من أصول المذهب المالكي وهو «سد الذرائع» ذلك أن الذريعة ولو كانت جائزة شرعاً، وكانت تؤدي إلى مفسدة فإنها تسد تلك المفسدة مراعاة لمآلها ومصيرها.

إذا كان استعمال أو التمتع بحق الشعب في تقرير مصيره يؤدي إلى تقسيم البلاد، فإن تقرير المصير في مثل هذه الحالة يكون مبدأ ضد العقل والمنطق، وضد الاقتصاد والمصلحة، وضد الحرية والديمقراطية، وضد الاستقرار والسلام، وضد وحدة البلاد وتاريخها ومن ثم فهو ضد الجماعة المطالبة به نفسها، ويؤدي تقرير المصير في هذه الحالة إلى وضع نقيض لمبدأ تقرير المصير.

إن مبدأ تقرير المصير ليس في جوهره سوى وسيلة لغاية نبيلة، وللاعتداد بالغاية النبيلة، وحتى يمكنها أو تنتج أثرها القانوني يجب أن تكون الوسيلة مشروعة للوصول إلى غرض مشروع. أما إذا كانت الوسيلة غير مشروعة وتهدف إلى غرض غير مشروع فلا يمكن الاعتداد بها، ولا يمكنها أن ترتب أي أثر قانوني. فالعبرة دائماً للوسيلة والغرض معا. وحتى إذا أمكن التضحية بالوسيلة فلا يمكن التضحية بالغرض المشروع إذ لا يمكن الاحتجاج بالوسيلة المشروعة «وهي حق الشعب في تقرير مصيره» للوصول إلى غرض غير مشروع «وهو تقسيم البلاد».

إذا أمعنا النظر في كل هذه الاعتبارات أمكننا أن نعرف الحد الذي يمكن لرؤساء الدول أو يلزمهم أن يتجاهلوا حق الشعوب في تقرير مصيرها، إن كان استعمال هذا الحق والتمتع به يؤدي إلى تقسيم البلاد. إن تقسيم البلاد هو تقسيم للسيادة والسيادة لا تقبل النزول عنها، ولا تقبل الانقسام.

الهوامش

(1) Gilbert Murray, «Self-determination of Nationalities», journal of Br. Institute of International Affairs, Vol. 1 p. 6

- د. عد الفتاح محمد إسماعيل، «جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح». صفحة : 311.

- د. أحمد سويلم العمري، «أصول السياسة الدولية»؛ صفحة : 287.

(2) د. طعيمة الجرف، «مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون». ص : 142

د. محمد سامي عبد الحميد، «أصول القانون الدولي العام»، الطبعة الخامسة، ص : 209.

(3) Ernest Renan, «What is a Nation», lecture of 1882

H.T. Laski, «Grammar of politics», p. 222 (4)

- (5) عبد العزيز سرحان، «القانون الدولي العام»، طبعة 1973، دار النهضة العربية، صفحة : 122.
- تورت أنيس السيوطي، «مبادئ القانون»، الجزء الأول، صفحة : 102. *International Law* op. cit, p. 25
- (6) محمد طلعت الغنيمي، «بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام»، 223.
- (7) إبراهيم محمد العناني، «القانون الدولي العام»، صفحة 18.
- (8) C.F. Rousseau, «*Le droit international public*», op. cit. p. 307.
- (9) حسن محمد حابر، «القانون الدولي العام»، صفحة : 39.
- (10) جعفر عد السلام، «مبادئ القانون الدولي العام» صفحة : 121-122.
- (11) سليمان مرقس، «المدخل للعلوم القانونية»، صفحة 141-143.
- إدريس العلوي العبدلأوي، «نظرية القانون»، صفحة 586-589.
- (12) G. Schwarzenberger, «*International law*». Vol 1, p. 8.
- (13) إدريس العلوي العبدلأوي، «أصول القانون» الجزء الأول، «نظرية القانون» صفحة : 102/95.
- (14) إدريس العلوي العبدلأوي، «أصول القانون» الجزء الأول، «نظرية القانون»، صفحة : 183-190.
- (15) R. Emerson, «*Self-determination Revisted in the Era of Decolonization*», occasional papers in Int Affairs N° 9, Dec. 1964, Haward University

حقوق الشعوب وحقوق الأوطان ثوابت ومتغيرات

محمد الكتاني

الشعوب والأوطان حقائق تمخّض عنها مجرى التاريخ، فالحديث عنها حديث عن التاريخ الذي أنجبها بدون شك. ولذلك نعتبر تاريخ أمة من الأمم أو شعب من الشعوب بمثابة مختبر يمكننا من الاطلاع على كثير من الحقائق والوقائع التي تتصل بمكوناته ومقوماته الوراثية إن صح التعبير. والزمن هو الفضاء الذي يسمح لوجود الأمة بالامتداد إلى غير نهاية، أو بالامتداد بقدر امتداد الزمن أمامها.

لقد قال «هنري بوانكاريه» H. Poincaré في يوم ما: «إن العلم والزمن يتقدمان معاً باتجاه التعقيد والتنوع، وباتجاه الوحدة والبساطة». وهذه العملية المزدوجة والمتناقضة في الظاهر هي الباعث على المعرفة⁽¹⁾ ولهذا انتهى تشعب التاريخ في السنوات الماضية إلى استقلال فروع للتاريخ تتعلق بالتاريخ الاقتصادي والتاريخ الاجتماعي والتاريخ القانوني، أو التاريخ الحقوقي.⁽²⁾

ومعنى ذلك أننا بإزاء موضوع حقوق الشعوب وحقوق الأوطان أمام ظاهرة تمتد جذورها في التاريخ البعيد، ولكن ثمرتها لم تظهر إلا في التاريخ الحديث بسبب ماحدث في هذا التاريخ من «تعقيد وتنوع» سواء تعلق الأمر بالشعوب أو بالأمم أو تعلق بمفاهيم الحقوق التي تطالب بها تلك الأمم والشعوب.

هناك إذن مسير سار فيه مفهوم «الشعب» بإزاء مسير مفهوم «الوطن»، وانتقل فيه المفهوم من مستوى بدائي بسيط إلى مستوى مفهومي معقد ومتنوع ويستوجب النظر في القضايا المترتبة عليهما أن نبدأ بتحديد هذا المفهوم أو ذلك.

لقد قيل في تعريف «الشعب» (إثنولوجياً) إنه طبقة واسعة من الأمة تتميز بكونها

الطبقة التي لا تمتد في حياتها على تمثل الحضارة أو للمدنية كما لا تتمثل ثقافة عالية. وفي هذا السياق، يطلق لفظ الشعب ويراد به «الجمهير» الممثلة لقواعد الأمة وطبقاتها الدنيا.⁽³⁾

أما استعمال هذا اللفظ (سياسياً) فقد سبق للعضو الزميل بهذه الأكاديمية الأستاذ عبد الهادي بوطالب أن وقف وقفة ذكية ودقيقة على تحديد مفهوم «الشعب» ومفهوم الأمة في ندوة الأكاديمية عن حق الشعوب في تقرير مصيرها سنة 1984، فجاء في حديثه :

إن «مفهوم الشعب» كان يتنوع حسب الزمان والمدى في لغة المجتمع السياسي. فقد كان يراد به مثلاً الطبقة الثالثة في العهد القديم الفرنسي، أي تلك التي لم تكن مصنفة لا في طبقة الكنييسة ولا في طبقة النبلاء، وكان لفظ الشعب يكتسي معنى تحقيراً في تصور من كانوا يعتقدون أنهم الأعلون.

وقد يضيق ويتسع مدلوله ومحتواه، فيستعمل للدلالة على مجموع المواطنين الأحياء الموحدنين داخل كيان وطني واحد. وقد يلاحظ في مفهومه بعده القانوني والسياسي الذي يذهب به نحو الدلالة على الذين يؤهلون القانون للمشاركة في الانتخابات والاستفتاءات. أما في القوانين الدولية فينظر إلى الشعب باعتباره كياناً لا يقبل التجزئة. وفي هذا المعنى تكون «الدولة» هي التعبير السياسي والقانوني على إرادة الشعب المنظم.

وتركز كتب القانون عندما تتناول مفهوم الشعب على عنصري «الحركة والتغيير» فالشعب أفواج تمضي وأخرى تعقبها، بينما يُعتبر مفهوم الأمة دالاً على الثابت الخالد في الشعب، فالأمة ماضٍ ورصيد تراثي وثقافي أكثر مما هي مستقبل، بينما الشعب حاضر متحرك موارٍ بطموحاته ونضالاته يستشرف المستقبل ويتكيف مع الواقع، والأمة كيان مفروغ منه، لأنها تاريخ لا سبيل إلى تبديله وتراث مستمر في الحاضر. بينما الشعب مصير يصنع بإرادة واحدة.⁽⁴⁾

ومن أجل أن الشعب يوذّن بالحركة والتغيير فهو دائماً طموح متحمس مبدع وأحياناً ساحط متمرد، لذلك فالانتساب إلى الأمة يشعر بحق التملك والتمتع والحفاظ على الذات والهوية الخاصة. أما الانتساب للشعب فيخول حق المطالبة وحق النضال ضد الذين ينازعون الشعب في أحقية مطالبه.

ومن أجل أن الشعب هو صانع مصيره، فقد نُحوّل له - لا للأمة - حق تقرير المصير، لأن المفروض أن الأمة قد قررت مصيرها تاريخياً، فلا حاجة لها إلى هذا الحق.⁽⁵⁾

ويمكن أن نستخلص من هذا التحليل الوافي للمفهومين أن مفهوم «الشعب» يعني مجتمعا متجانسا يمارس وجوده السياسي والاجتماعي في تفاعل نشيط مع محيطه، ويحرص على الحفاظ على حقوقه والدفاع عنها كلما اقتضاه الأمر ذلك. وبهذا المفهوم يكون للشعب معنى الحركة والممارسة الفعلية للحقوق الطبيعية، أما مفهوم الأمة فيعني «الهوية الجامعة» للشعب عندما يتجانس تجانسا تاماً بحكم ما يكون له من مقومات الوحدة والامتداد في الماضي والاستمرار في الحاضر.

وهناك مفهوم ثالث يُستعمل أحيانا للدلالة على أحد المفهومين السابقين أو عليهما معا وهو مفهوم «القومية»، واللفظ في العربية مصدر صناعي للدلالة على الشعور الجماعي لدى أمة أو جماعة بوحدتها ووحدة مصيرها، ولهذا جاء تعريفها في دائرة المعارف البريطانية على هذا النحو :

«القومية مفهوم يستعمل في المناقشات السياسية والأبحاث للدلالة على مجموعة مندوجة فيما بينها، موحدة من الأشخاص الذين يحسّون فيما بينهم بوحدة الجنس والأرض واللغة وسواها. وبهذا المعنى أطلقت كلمة «قومية» في كثير من الأحيان على شعوب كالإيرلنديين والأرمن والتشيكيين والعرب»⁽⁶⁾

وهناك من لا يفرّق بين الوطن والأمة، ولا يرى في القومية إلا دلالة إجمالية على صفات الوطن وخصائصه.⁽⁷⁾ وقد قيل إن أول استعمال «للقومية» إنما كان سنة 1851 على لسان «باسكال مانسيني» في محاضراته بجامعة «تورينو» حيث قال : «إن الأمة مجتمع إنساني طبيعي مؤسس على وحدة الأرض والأصول والتقاليد واللغة، المندفعة جميعها اندفاعا حيويا باتحاد كامل متفاعل بين وسائل الحياة وبين الوعي الجماعي».⁽⁸⁾

ويلاحظ حضور عنصر «الأرض» في هذا التعريف، وهو العنصر الذي كان يعرف دائما بالوطن في جل التعريفات لمفهوم الأمة أو القومية. ففي النظرية الألمانية عن القومية لا ينفك المفهوم القومي عن المفهوم الوطني ولا يزايل إدراك معنى الأمة معنى وجودها المادي داخل وعاء الأرض التي تقيم عليها.

إن عنصر «الأرض» من بين أهم المقومات التي يركز عليها وجود الأمة أو «الشعب» الذي يسمح إلى تحقيق سيادته أو ممارستها، حتى إن الفيلسوف الألماني «هردر» يذهب إلى أن «مقوم» الأرض يقوم مقام جميع المقومات الأخرى. «فهو يقول إن الأرض تؤثر في ساكنها فتكيفه وفقا لطبيعتها وتبث فيه إرادتها الخفية. على أن من واجبنا ألا نذهب إلى المبالغة. فالأرض تفرض بطبيعتها أثرها، سواء كانت سهلاً أم جبلاً، وبمناخها الحار أو المعتدل، وبمواردها. فإذا نادينا بهذه الفكرة، لم نعد أفكار «موثسكيو» في

هذا الصدد. غير أننا في حاجة إلى تطوير أفكار «مونتسكيو» دائماً، ونقدها من نواح عدة. فمن بين جميع العناصر الوثيدة التحول، نرى الأرض أقلها تحوُّلاً، بما فيها البحار والتيارات. ويبدع بعض المؤلفين في تصوير الضرورات المناسبة لإقليم جغرافي معين، وإبراز مقدار تأثيره المحتوم. ففي مؤلفات «فكتور بيرار» المختلفة، عن ألمانيا، وإنكلترا، وفارس، وتركيا، وروسيا، نرى المؤلف يعمل باجتهاد على إبراز الحتميات التي تفرضها الأرض على الإنسان، فلا يستطيع منها خلاصاً ولو بمرور الأجيال والقرون. ومهما بدا من أثر التكلف في هذا المنهج فإنه يتضمن قدراً غير قليل من الصواب.⁽⁹⁾

لقد تبعت هذه الآراء وما يشاكلها عن ارتباط الأمة بوطنها من شعور ظل يتزايد وينمو، فحواه أن الفضاء الذي يستوعب كيان الأمة إنما هو «الوطن» الذي يمثل الجسد المادي للأمة أو للدولة أو للقومية أو للشعب، ثم نشأ عنه فيما بعد شعور بأهمية «الموقع» الجغرافي «للوطن» وما يترتب على هذا الموقع من نتائج حتمية كالحرب والسلام، والجوار والاحتكاك والتحالف والصراع.

ومما يدل على صحة هذا الرأي عموماً هو أنه لا توجد قومية بدون إطار جغرافي هو «الوطن أو الأرض»، ولا يمكن الحديث عن أمة أو شعب بدون أن يكون لهما إقليم أو أرض موروثه، أرض نشأ فوقها تاريخ الأمة، ودبّ عليها ناشئاً وترعرع فوقها وانصهر مع خصائصها. وقد أوضح المرحوم علاء الفاسي مدى امتزاج الأرض بطبيعة الشعب بما فيه الكفاية⁽¹⁰⁾

وإذا كان لنا أن نتحدث عن حقوق أي مجتمع إنساني، شعباً أو أمة أو أفراداً فإنه بوسعنا أن نتحدث عن حقوق «الوطن» أيضاً، ولهذا السبب يقترن في ذهننا وجود حقوق للشعوب بوجود حقوق للأوطان.

ومن الحق أن يقال إن حقوق «الشعب» تتطابق مع حقوق «الوطن» ولاسيما حين يتشخص كيان الشعب في «الدولة» وحين تكون «الدولة» سيادتها على أرضها. فيتحد حينئذ حق «الشعب» أو الأمة في سيادتها وحق «الوطن» في سيادته، إذ لا تكون هنالك سوى سيادة واحدة ذات وجهين، وجه معنوي سياسي ووجه مادي جغرافي.

ولكننا نلاحظ برغم هذا التطابق الذي لا يتخلف إلا قليلاً وجود تفاوت ناشئ عن حقيقة ملموسة، وهي أن الشعوب تنطور، وتتغير حقوقها ومطالبها وحاجاتها، ولكن «الجغرافية» التي توطرها لا تتغير. فالأوطان إطار جغرافي ثابت، والشعوب كيانات اجتماعية تتفاعل وتتغير. ومن أجل ذلك كانت حقوق الأوطان حقوقاً ثابتة، وكانت حقوق الشعوب حقوقاً متغيرة ولو بصورة نسبية أو بطيئة.

وقد بحث العلماء هذه الظاهرة من زاوية تأثير الجغرافيا أو الوطن في ساكنيه، وتأثير «الشعب أو الأمة» في الأرض التي تستوطنها كما سبقت الإشارة إلى ذلك. ويذهب بعض العلماء المتخصصين إلى القول «بأن البيئة الجغرافية تمارس تأثيرها، على نحو قوي، وذلك حين تحدد السياسة الاقتصادية وفقا للموارد الطبيعية والموقع الجغرافي. كما نرى ذلك واضحا لدى الدول ذات الموارد البترولية أو الإنتاج الزراعي أو الدول التي لها اتصال بالمحيطات والمعابر الاستراتيجية.

ويبالغ بعض المهتمين بالشؤون الاقتصادية، فيقصرون عليها كيان الأمة. فيقول أحدهم: «إن الأمة إن هي إلا نظام اقتصادي يهدف إلى توفير الحياة لسكان قطر معين وحثهم وسائل الإنتاج»⁽¹¹⁾

ومن الممكن، بعد أن بلغنا في عرضنا هذا الموضوع أن نتصور مبلغ تأثير الأرض في السياسة والتاريخ والقومية. وقد أردنا من وراء تقديم هذا العرض الموجز عن أهمية الأرض بالنسبة للشعب أو للأمة أن نطرح قضية حقوق «الوطن» إزاء حقوق الشعب، ذلك أن «حق تقرير المصير» ظل يُطرح من منظور الساسة والمفكرين وقادة الحركات التحريرية على أنه «حق للشعوب»، ولم يسبق أن طُرح على أنه حق «للأوطان»، ولعل السبب في ذلك هو اعتبار «الشعوب غير منفصلة عن أوطانها. فما يصدق على «حق الشعب» يصدق على «حق الوطن» الذي يستوطنه ذلك الشعب من باب أولى. وبرغم وجاهة هذا الاعتبار فإننا بحاجة إلى التمييز بين المطلبين، والنظر في الأحوال التي قد لا يكون التطابق قائما بينهما، وأيها أولى بالاعتبار عند التفاوت أو التصادم بينهما. ومرجعنا في تطور هذه الاحتمالات هو التاريخ نفسه. فكما أن التاريخ الحديث هو الذي بلور بأحداثه مفهوم «حق الشعوب في حق تقرير مصيرها» فكذلك نراه يتمخض اليوم بأحداثه وتطوراته عن مفهوم جديد هو «حق الأوطان في الحفاظ على وحدتها وتكاملها». وهذا ما نود أن نثيره كموضوع للنقاش، ونرتب عليه نتيجة «حقوقية أخرى» وهي أن رئيس الدولة بحكم واجباته الدستورية مسؤول عن وحدة التراب الوطني أكثر من أي واجب آخر أو بمعنى آخر إن من حق «الوطن» أن يظل محافظاً على هويته الكاملة غير القابلة للانقسام والتجزؤ، كما ثبتها التاريخ وتوارثها الأجيال، وشهدت بها الوقائع والوثائق التاريخية وإرادة الأمة المعبر عنها في المواقف الوطنية الحاسمة. فلنقف أولاً على سياق ظهور حق الشعوب في تقرير مصيرها لننتقل منه إلى حقوق الأوطان في الوحدة والتكامل.

لقد ظهر مفهوم «حق الشعوب في تقرير مصيرها» في مرحلة أولى في نهاية القرن

الثامن عشر عقب الثورة الأمريكية (1783) والثورة الفرنسية (1789). وكانت الأولى ضد الاستعمار البريطاني، فهي ثورة تحرير من التبعية لدولة خارجية. وكانت الثانية ضد الإقطاع وما كان يسمى «الحق الإلهي» الذي مارسه نظام الملكية في فرنسا. لقد أدخلت الثورة الفرنسية عنصر «الفكر» في سير الحوادث التاريخية وأرادت أن تقيم الحق مكان الظلم والقوة. ونادت بحقوق الإنسان، والدفاع عن حريات الشعوب ولبّت نداءها الجماهير. وإنا لنجد في آثار المؤلفين والناشرين من رجال الثورة ما يشير جزئياً أو كلياً إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها. وفي ذلك يقول «كارنو» باسم اللجنة الدبلوماسية: «يجب ألا يُسمح بالانضمام إلى فرنسا إلا للبلاد التي تطلب هذا الانضمام بناء على رغبة منها وحرية. لأن السيادة خاصة بجميع الشعوب، ولا يمكن أن يكون هنالك اتحاد إلا بموجب عقد صريح يتم بملء الحرية. وليس لشعب الحق في إخضاع شعب آخر إلى قوانين عامة مشتركة دون رضاه واضح من هذا الشعب». ذلك لأن «كل شعب، مهما كان صغيراً، هو سيد شؤونه في بلده، ومساوٍ في الحق لأكثر الشعوب، وليس لأحد أن يعتدي على استقلاله».

وقد نفذت الثورة الفرنسية في بداية عهدها هذه الأفكار والمبادئ لتكون منطقية مع مذهبها، ودعت الشعوب الأوروبية إلى تقرير مصيرها بنفسها عن طريق الاستفتاء الشعبي. غير أن الظروف السياسية والأهواء القومية أخرجت الثورة عن هذه المبادئ، منذ أن تجاوزت حدود الأرض الفرنسية. حتى إن «نابليون»، وهو ابن الثورة، كان يهزأ بالثورة، وبحق الشعوب، وبفرنسا، في سبيل طموحه الشخصي. وهذا ما أثار عليه الشعوب والدول وفرنسا أيضاً، وآل الأمر أخيراً إلى سقوطه وعقد مؤتمر «فيينا» عام 1814 - 1815.⁽¹²⁾

أما الثورة الأمريكية فقد سرى مفعولها إلى أمريكا اللاتينية كما سرى مفعول الأفكار التي جاءت بها الثورة الفرنسية فأنعشت الأمانى الوطنية في المستعمرات الإسبانية في أمريكا اللاتينية، التي أخذت تنتفض وتطالب بحقوقها في تقرير مصيرها، وتبلورت أمانى هذه الشعوب كلها في إحساس عارم بوحدة مصير القارة الأمريكية، كما تبلور هذا الإحساس في تصريح الرئيس الأمريكي «جيمس مونرو» J. Monroe، الشهير الذي أعلن أن كل محاولة من الدول الأوروبية لفرض نُظُمها السياسية على أي جزء من أجزاء القارة الأمريكية يعتبر خطراً على أمن وسلام الولايات المتحدة».

وهذا التصريح انطوى بالفعل على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بصورة غير مباشرة. وهو نفس ما أكدّه الرئيس الأمريكي «ولسون» T. Wilson سنة 1918

الذي كان له دور مُتميّز في السياسة الدولية عقب الحرب العالمية الأولى، ولاسيما في عقد معاهدة «فُرساي»، وظهور عصبة الأمم، ورسم خريطة جديدة لدول أوروبا أفرزت ميلاد دول مثل تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا وبولندا وفنلندا باسم «حق تقرير المصير»⁽¹³⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الظروف التي تلت إعلان «ولسون» لمبدأ تقرير المصير، قد أوضحت بأن هذا الإعلان لا يتضمن المناذاة بالتححر والانفصال، وإنما أراد أن يؤكد حقوق القوميات في حكم نفسها بنفسها ضمن كيان الدولة التي تنتسب إليها. كما يجب أن نعرف بأن مبادئ الرئيس «ولسون» كانت بمثابة دساتير عامة، وصعبة التكيف مع واقع الحال، لأنها اتخذت احترام حقوق القوميات مبدأ أساسياً لها. ولكن هذه القوميات وُجدت في عدة بقاع متداخلة ومختلطة بحيث يستحيل فيها وضع خط فاصل للتقسيم فيما بينها، ولذا فسّحت تلك المبادئ مجالاً لتأويلات مختلفة. يضاف إلى ذلك أن الدول العظمى بعد الحرب، وجدت نفسها أمام مطالب الأمم الصغيرة التي شاركتها في تحقيق النصر وكان بين هذه الأمم من لم يُرد الأخذ بمبادئ «ولسون» وحاول أن يفسرها تفسيراً يضع الحقوق التاريخية والمصالح الاستراتيجية والاقتصادية فوق حقوق القوميات، فضلاً عن أن «ولسون» نفسه لم يكن ليسعى وبنفس القوة لتطبيق مبدأ تقرير المصير على كافة شعوب العالم على حد سواء وبدرجة واحدة من الاهتمام. فقد وجه معظم اهتمامه إلى شعوب أوروبا وأهمل الكثير من قضايا أمم آسيا وإفريقيا.

ومن ثم نشأ سياق تاريخي جديد لتقرير حق المصير بالنسبة للشعوب الإفريقية والآسيوية التي كانت تزرع تحت نير الاستعمار الأوروبي. وكان هذا السياق يعني ضرورة تصفية الاستعمار في حين كان السياق التاريخي السابق لحق تقرير المصير يعني الاستجابة «لطموح القوميات» الأوروبية والأمريكية في إنشاء دول مستقلة عن التبعية للإمبراطوريات الكبرى يومئذ. ولكي نقدر حجم «تصفية الأستعمار» حق قدرها نذكر بأن الدول الأوروبية (إنجلترا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا) كانت تستعمر من دول إفريقيا وآسيا وجهات أخرى من العالم قدر مساحتها بأضعاف مضاعفة، بحيث إن إنجلترا كانت تهيمن على ما يساوي مساحتها 142 مرة وهولندا 57 مرة وبلجيكا 50 مرة وفرنسا 22 مرة.⁽¹⁴⁾

وبرغم تلويح الدول المستعمرة للشعوب التابعة لها بحق تقرير المصير قبل الحرب وأثناءها إلا أنها سرعان ما تنكرت تلك الدول إثر انتصارها لهذا الحق، ولم تلتزم

بعودها، بل عملت على تجزئة الكثير من تلك الشعوب التابعة لها لِتُبْتَّ الشقاق فيما بين تلك الأجزاء باصطناع حدود وهمية أو فوارق إثنولوجية وعرقية. ولتتمكن من خلال هذه التجزئة من بسط هيمنتها على نحو آخر يلائم مصالحها الاقتصادية والثقافية التوسعية. لكن ثورات التحرير انفجرت عقب الحرب العالمية الثانية بشكل مثير للإعجاب فخلال ربع قرن على الأكثر استطاعت ثورات التحرير أن تحقق استقلال نحو 90% من الشعوب المستعمرة في كل من آسيا وإفريقيا، ولم يبق من مظاهر الاستعمار التقليدي في العالم كله سوى الجيوب والأسافين الاستعمارية التي تنتظر «حق تقرير المصير».

لقد كُتِبَ عن ثورات التحرير هذه ما يكفي من تاريخ وأدبيات طافحة بنشوة الانتصار واسترداد الشعوب لاستقلالها، مستفيدة من عوامل جديدة طرأت على الحياة الدولية، ولاسيما إثر ظهور القوى الجديدة للدول الاشتراكية المتمثلة أساساً فيما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي. إلا أن ثورات التحرير هذه، وما أعقبها من استقلال لتلك الشعوب لم يخل من عواقب سلبية تمثل فيما لجأ إليه الاستعمار قبل رحيله إلى تفتيت كيانات الشعوب التي كان يستعمرها مستغلاً أوضاعها الأثنولوجية والدينية والثقافية والعرقية المتعددة المنازِع والمنابع، تاركا وراءه على أراضيها وأوطانها حدوداً اصطنعها لا إرادة لتلك الشعوب في تخطيطها.

وقد كتب أحد المتخصصين في هذا السياق يقول: «والشيء الغريب والمخجل معاً أن الاستعمار الذي كان مهندس هذه السياسة المكيافيلية هو نفسه الذي كان يتحايل إبان وجوده بكل الطرق ليفرض اتحادات مصطنعة وتجمعات إقليمية مفتعلة ضد إرادة الوطنيين. ويكفي أن نذكر اتحاد وسط إفريقيا والدموي الفاشل ومشروع الهلال الخصيب الآثم ومشاريع اتحادات شرق إفريقيا وغرب إفريقيا. ويرى البعض في هذه البلقنة المخططة - وهم في ذلك على حق - أول مظهر من مظاهر «الاستعمار الجديد». كما يلاحظ أنه لم ينبج من هذه البلقنة السافرة لا آسيا ولا العرب ولا إفريقيا، لا الوحدات الضخمة ولا الوحدات الصغيرة. فالهند الصينية الفرنسية - مثلاً - خلقت وراءها ثلاث دول جديدة، وجنوب شرق آسيا أصبح الآن «بلقان الشرق الأقصى»، بينما الهند التي ظلت تحت الاستعمار وحدة واحدة تحولت إلى أربع دول ثم صارت خمسا أو أكثر. والعالم العربي، هذا الذي كان كلا واحداً حتى في ظل الاستعمار التركي، أصبح متحفاً سياسياً مرصعاً بعدد من الدول التي يزيد عددها على العشرين، ولكن لا يزيد بعضها عن دُول جيب أو أسافين، كما يبدو أنها تريد المزيد من التكاثر

والازدياد بالانفصال والانشطار. ولا جدال في أن هذا التفتت يرجع أصلاً إلى صنع الاستعمار المغادر لتلك البلاد. ولعل المثل الصارخ هو الاستعمار الفرنسي في إفريقيا الاستوائية والغربية حيث أعطت وحدثان اثنتان فقط نَسْلاً سياسياً بلغ 16 وحدة. إن السواد الأعظم من هذه الدولات المستحدثة وحدثت هزيلة معتلة ومفتعلة قد لا تزيد على المليون أو المليونين من السكان. فبحسب تقديرات منتصف 1980، حين بلغ عدد دول العالم 155 دولة، كانت 27 دولة منها من فئة مليون نسمة، وكانت 67 دولة بالعالم تقع دون مستوى الخمسة ملايين.

وإذا كان لهذه الكثرة العددية قيمة شكلية ما في المحافل والمنظمات الدولية، فهي تترك أصحابها بلا وزن حقيقي في مجال القوة السياسية. وإذا لم يكن لدول الجزر المحيطية النائية حيلة ولا جريرة في انفرادها أو ضآلتها، فإنه من الأسف أن أغلب الدول الجديدة قبلت الحدود التي فرضها الاستعمار، وتمسكت بها كما لو كانت إرثاً مقدساً، الأمر الذي أعطى الأعداء الفرصة لاتهام الحركات الوطنية فيها بأنها ليست أكثر من مجرد رد فعل للاستعمار لا انبثاقاً طبيعياً حميماً.⁽¹⁵⁾

في هذا السياق الجديد المملوم بالفتن والصراعات والدوافع الانتهازية تعرضت «الأوطان» والشعوب ذات التاريخ العريق مثل الشعوب الإسلامية والعربية لنفس المخطط التجزيئي، فقامت في بعضها حركات «انفصالية» مغامرة، على حساب تلك «الأوطان». وقد كان المغرب نفسه كما يعلم الجميع عرضة لهذه المؤامرة في أقاليمه الجنوبية (الساقية الحمراء ووادي الذهب).

لذلك آثر أن أثير الانتباه إلى أنه يتعين علينا ألا نخلط بين «مفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها من منظور تصفية الاستعمار، وبين نفس المفهوم من منظور تحريري، يراد منه ضرب حقوق الأوطان في وحدتها الترابية وسيادتها القومية الجامعة.

وفي هذا السياق يُصبح التساؤل الذي طرح على دورة الأكاديمية هذه (أبريل 1994) باعثاً على التفكير الجاد. وهو تساؤل يطرح نفسه على عدد من رؤساء الدول تجاه ما يُحاك حول شعوبهم من مؤامرات التجزئة والانتفاضات الانفصالية قبل أن يطرح على غيرهم من ذوي الاختصاص الحقوقي أو الرجال المهتمين بمصير وحدتهم الوطنية والتراية.

وهذا التساؤل هو الذي دفعني إلى التمييز منذ البداية بين «حق للشعب» و«حق للوطن» حين يصبح الحق المدعى لشعب ما بمثابة تهديد لوحدة بلاده أو وطنه، بحيث

تؤدّي ممارسة ذلك الحق المدّعى إلى تقسيم «الوطن» إلى أجزاء، بل والزجّ بتلك الأجزاء إلى صراع محقّق فيما بينها، وهو ما وقعت فيه كثير من البلاد الإفريقية والآسيوية غداة رحيل الاستعمار عنها.

ولا معنى «لتقرير المصير» في هذا السياق الجديد إلا الانفصال عن الشعب الجامع لكيان الأمة، والانفصال عن الدولة التي تمثل شخصية تلك الأمة وسيادتها، فهو يأخذ مدلوله في سياق آخر غير سياق «تصفية الاستعمار» الذي كان قد أعطى المعنى الحقيقي «لحقّ تقرير المصير». وبهذا المعنى الأخير نكون قد وقفنا على ثلاثة سياقات تاريخية يأخذ «مفهوم حق تقرير المصير» معناه بحسبها، وهي : سياق «انبعاث القوميات» و«سياق تصفية الاستعمار» و«سياق التجزئة والانقسام» على أساس عرقي أو إقليمي. وفي هذا السياق الأخير اضطرتّ هيئة الأمم المتحدة أن تُعلن بصراحة أنها لن تنزلق في تأويل مفرط يجعل من حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها سلاحا للتخريب الداخلي أو للتدخل الخارجي في شؤون الدول. ومهما يكن من الأمر، فإن ميثاق الأمم المتحدة لا يسمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية، أي في الاختصاص الوطني للدول، ولا يُلزم أعضائها بعرض قضايا من هذا القبيل مسطرة تسوية طبقا للميثاق (المادة 2، فقرة 7). وقد عادت هيئة الأمم المتحدة لتأكيد ذلك سنة 1970 بإصدار قرارها رقم 2625 الذي ينص على أن الفقرات سالفة الذكر لا يمكن تأويلها مطلقا بما يجعلها تسمح أو تشجع على أيّ عمل من أيّ نوع كان، من شأنه أن يفكّك أو يهدّد كليا أو جزئيا الوحدة الترابية أو السياسية لكلّ دولة تتوفر على السيادة والاستقلال، وتتصرف وفقا لمبدأ المساواة في الحق، وطبقا لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتتوفر على حكومة تمثل مجموع الشعب المنتمي للتراب الوطني من غير تمييز في الجنس والعقيدة واللون.⁽⁶⁾

ويتعين أن نُذكر هنا بأنه لا ينبغي الخلط بين «الشعب» التابع للدولة ذات السيادة وبين «الأمة» التي قد تكون شعبا تابعا للدولة، أو تكون مجموعة شعوب لها دول متعددة كما هو واقع الأمة العربية. فوجود أمة بمقوماتها الكاملة هو غير وجود شعب ينتسب لأرومات متعددة، ولكنه مرتبط بالولاء لوطن واحد يحكم ما اكتسبه ذلك الشعب المكوّن للدولة الواحدة من وحدة وطنية جامعة. «وعلى ذلك فليس هناك ما يمنع من أن يتألف الشعب من أفراد ينتسبون لأكثر من عرق، إذ بالرغم من عدم تجانسهم العرقي فإنه تجمع بينهم من الناحية الوطنية خصائص نفسية وثقافية وعقائدية مشتركة هي التي تشدهم بالولاء لوطنهم ولدولتهم. وهكذا كان الحال بالنسبة لإمبراطورية التّمسا

والمعجّر قبل حرب سنة 1914، فقد كانت مجموعة رعاياها تتكون من أفراد من أصل ألماني وتشيكوي وسلوفاكي ومجري وصوربي وكرواتي وبولوني وغير ذلك. ويُفهم من هذا أنه قد توجد الأمة دون أن يقابل ذلك وجودها كدولة، فقد كانت هناك أمة بولونية دون أن يكون هناك دولة بولونية. وعلى عكس ذلك قد تضم الأمة الواحدة عدة دول مستقلة كما هو الوضع حالياً بالنسبة للدول العربية»⁽¹⁷⁾

ونلاحظ أنه عندما تحدّثت مصادر القانون الدولي عن طرق اكتساب الدولة للإقليم تحدّثت عن طرّقه الأصلية والفرعية. وفي سياق بيان تلك الطرق لم تتعرض مطلقاً لما كان متعارفاً في البلاد الإسلامية التي استقر فيها الإسلام قروناً وأنشأ فيها دُولاً، ومنح تلك الدول حقوقاً على البلاد التي بسطت نفوذها عليها.

وما دام التاريخ كما قلنا في البداية يظل مرجعاً أساسياً ينطوي على كثير من الأصول المكونة للحقوق والهويات ومسيرات الشعوب وفق منطقها الحضاري. فإن تاريخ الشعوب الإسلامية يدّخر منطق وحدتها، وعوارض تجزئتها. ولذلك فمن حق هذه الشعوب أن تفسر مبادئ القانون الدولي بما يتفق مع رؤيتها الحضارية ومنطقها الديني ومصالحها الوطنية، خصوصاً إذا كانت تلك الرؤية الحضارية والمنطق الديني لا يناقضان في شيء أهداف القانون الدولي العام ومبادئ حقوق الإنسان المشروعة. وفي سياق ذلك فإن الإسلام لم ينظر مطلقاً إلى تكوين المجتمع المنشود على أنه مجتمع قومي أو عنصري، وإنما نظر إليه على أساس أنه مجتمع إنساني متجانس تحكمه شريعة الله القائمة على العدل والمساواة كما تحكمه قيم التوحيد العليا. وفي ظل هذا التصور لا يمكن أن تنشق من داخل المجتمع الإسلامي المتمثل في كيان وطني ثابت ودولة قائمة ذات سيادة أية مطالبات بالانفصال باسم تطبيق حق تقرير المصير. وعلى رئيس الدولة الإسلامية في مثل هذه الحال أن يحمي حقّ الوطن الإسلامي في الوحدة قبل أن ينظر إلى أيّ هدف آخر. لأن العقيدة الإسلامية تساوي بين المسلم والمسلم في كافة الحقوق والواجبات، وتلغي التمييز العرقي والتفاوت الطبقي من حسابها وتحتضن في نفس الوقت التعددية الثقافية والخصوصيات الجهوية سواء كانت متمثلة في لغة أو لهجة أو ثقافة أو نموذج نفسي معيّن. بل إن الإسلام لا يعترف بغير وجود أمة إسلامية واحدة، على جميع شعوبها أن يتضامنوا وإن تفرقوا في أقطار وأقاليم لكلّ منها دولة ذات سيادة. وهذه حقائق عرفها تاريخ الإسلام. فكانت هناك أكثر من خلافة إسلامية وأكثر من دولة إسلامية في العصر الواحد في المشرق والمغرب، ولم يكن المسلم المنتمي لأيّ دولة من تلك الدول الإسلامية يشعر بأيّ تمييز أو حدود فاصلة أو عرقية يترتب عليها تفاوت

في الحقوق والواجبات ولكن العصر الحديث أقحم هذا العالم الإسلامي اضطراباً في مخاض حضاري وتاريخي جديد تغيرت معه أحوال الشعوب الإسلامية بعد أن وقع تحت الاستعمار الغربي، وتأثر بمضارة الغرب الحديثة بنظمها وثقافتها وقوانينها. وتجاهل الفكر الغربي كل ما كانت عليه البلاد الإسلامية من نظم ذات عمق في الفقه الإسلامي وتشريعاته وأصوله المحكّمة، وكان من جملة ما تجاهله هذا الفكر الأوروبي من تلك النظم نظام «البيعة» التي كانت بمثابة الميثاق الذي تتعقد به رئاسة الدولة الإسلامية من لدن الجماعة الإسلامية التي تنضوي تحت الدولة. وبرغم كون المسلمين قد سبقوا إلى تقرير حقيقة كون الدولة هي نتيجة عقد بين المبايعين وهم الجماعة وبين رئيس الدولة - أي سبقوا بذلك نظرية «روسو» في العقد الاجتماعي - برغم ذلك فإن البيعة لم يُهتَمَ بها، وبالناتج المترتبة عليها بينما هي في الواقع ميثاق ملزم للمبايعين لا يجوز نقضه. وقد وضع ابن خلدون حقيقة البيعة حين قال: «البيعة هي العهد على الطاعة، فكان المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه، وأمر المسلمين، لا يتازعه في شيء من ذلك. ويطيعه فيما يكلفه من الأمر على المنشط والمكروه، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد فأشبه ذلك عهد البائع والمشتري، فسُمِّيَ بيعة»⁽⁸⁾ و يترتب على ذلك في نظرنا أن الدولة الإسلامية التي أمكنها أن تحتفظ بنظامها السياسي القائم على البيعة كالمغرب ولو أنها كوّنت هذا النظام لمقتضيات الأنظمة الدستورية الحديثة، من حقها أن تعتبر ترابها الوطني ممتداً ما امتدت بيعة من يقيم عليه.

ومن منطلق الأصول الإسلامية التي شكلت التشريع المرجعي لوحدة الشعوب الإسلامية أعتقد أن استفتاء هذا التشريع المرجعي هو الأساس الأوّلي بالتقديم في الحكم في كل قضية تتعلق بمصير هذه الشعوب مجتمعة أو متفرقة.

فمن منظور الفقه السياسي الإسلامي يكون من واجب رئيس الدولة المبايع أن يمارس واجباته التي بلغ بها الفقهاء عشرة واجبات أساسية وهي: صيانة الدين، ونصب القضاة ليحكموا بين الناس بالعدل، وضمان الأرض للرعية، وإقامة الحدود، وحماية «البيضة» من الاعتداء الخارجي، والجهاد، وجباية الأموال المستحقة وتقدير الرواتب والوظائف، واختيار الأكفاء للمناصب القيادية والأطر الإدارية، وإقامة نظام الشورى على الوجه الذي يفى بالغرض منه. فإذا تأملنا من بين تلك الواجبات «واجب حماية البيضة» - وكانوا يعنون به الكيان المادي والمعنوي للجماعة الإسلامية - وجدناهم يعنون في جملة ما يعنون بها حماية «التراب الوطني». ومن المعلوم أن ما يُعتبر واجبا

على رئيس الدولة هو باعتبار آخر حقاً من حقوق الرعية المباشرة له، أو حقاً من حقوق «الإقليم» أو «الوطن» الذي تستوطنه تلك الرعية.

لقد قلنا في البداية إن التاريخ هو المرجع الذي يمكننا من معرفة الكثير من خصائص ومقومات هويات الشعوب والأمم. ونحن نعتبر الشعوب والأمم ليست مجرد كيانات عرقية، بقدر ماهي كيانات ثقافية وحضارية طبعها الإقليم الجغرافي بخصائصه. وبالرجوع إلى التاريخ الذي صاغ هويات الشعوب الإسلامية على أساس الدين والخصوصية القومية نجد أن تلك الشعوب قد أتاح لها الفقه السياسي الإسلامي كل القواعد التي بنت عليها حياتها السياسية وتاريخها السياسي. ومن تلك القواعد أنه لا يُقبل أي خروج على الإمام أو رئيس الدولة. فإذا كان هناك خروج فيسمى بغيًا وخروجاً على الجماعة وتملصاً من عقد البيعة. وهذه الظاهرة أحكامها الشرعية المقررة.⁽¹⁹⁾ ولذلك نلاحظ أن فقهاء الإسلام لم يستعملوا أي مفهوم يشير إلى مبدأ تقرير المصير، لأن حقاً من هذا النوع لا يمكن تصوره في ظل المنظور الإسلامي لتنظيم الجماعة الإسلامية. ذلك أن المسلم في ظل الدولة الإسلامية يعتبر مواطناً أصيلاً للدولة، يملك جميع الحقوق التي يملكها أي مسلم آخر، لافرق بين عربي وعجمي وأبيض وأسود إلا بالتقوى، ولا يُتصور أن يطالب بحقوق أكثر مما تتيحه الشريعة الإسلامية من عدل وأخوة ومساواة وتكريم للإنسانية في شخص كل مسلم مسلم.⁽²⁰⁾

علينا إذن من المنظور الإسلامي وفي المجال السياسي أن نفرّق في مطالب الأفراد والجماعات بين المقاصد والوسائل، أي بين الغايات والذرائع إليها. فلكل منهما حكم يخصه. فمن قواعد الإسلام التي تجري في جميع المستويات قاعدة «سدّ الذرائع»، وذلك لأن مقصد المشرّع الإسلامي هو النظر في حالات الأفعال سواء كانت موافقة أو مخالفة، لأنه لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلف بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد النظر إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل، فقد يكون مشروعاً لمصلحة فيه تجلب، أو لمفسدة تُدرأ أو تُدفع. ولكن لها ما لا على خلاف ما قصد إليه.⁽²¹⁾ وقد اعتبر الإمام ابن القيم أن ما يدخل في باب «سدّ الذرائع» يبلغ ربع التكليف في الدين، لأن ذلك التكليف إما أمر أو نهي. والأول مقصود لنفسه أو وسيلة إليه، والنهي مفسدة بنفسه أو وسيلة إليه فصار «سدّ الذرائع» المفضية إلى الحرام أو الفساد في الأرض ربع الدين.⁽²²⁾ قال القرآني في «الفرق الثامن والخمسين بين قاعدة المقاصد»: «ولذلك يقولون «سدّ الذرائع» ومعناه حسم مادة وسائل الفساد دفعا لها، فمتى كان الفعل السالم عن المفسدة وسيلة إلى المفسدة منع مالك من ذلك الفعل في كثير من الصور. وليس «سدّ الذرائع»

من خواص مذهب مالك كما يتوهمه كثير من المالكية. بل الذرائع ثلاثة أقسام : قسم أجمعت الأمة على سده ومنعه، وقسم أجمعت الأمة على عدم منعه... وقسم اختلف فيه العلماء». بل أضاف القرافي أنه كما أن الذريعة يجب سدها يجب فتحها بحسب المقاصد بل تُكره أو تُندب أو تُباح بحسب المقاصد، ثم قال : «والوسيلة إلى أفضل المقاصد أفضل الوسائل، وإلى أقيح المقاصد أقيح الوسائل، وإلى ما يتوسط متوسطة. ومما يدل على حسن الوسائل الحسنة قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْؤُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا إِلَّا أُنِيبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾. فأنابهم الله على الظمأ والنصب وإن لم يكونا من فعلهم بسبب أنهما حصلا لهم بسبب التوسل إلى الجهاد الذي هو وسيلة لإعزاز الدين وصورون المسلمين، فيكون الاستعداد وسيلة الوسيلة»⁽²³⁾.

نستخلص مما سبق أن هناك ثوابت ومتغيرات في مفاهيم الحقوق المستحقة للشعوب والأوطان فمفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها تتغير بتغير سياقات التاريخ. أما مفهوم حق الوحدة الوطنية أو حق وحدة التراب الوطني فقد ظل ثابتاً ثبات «الجغرافيا». ومن الثوابت أيضاً أن الوطن والسيادة لا يقبلان التجزئة، فإما أن يكونا وإما ألا يكونا.⁽²⁴⁾

هذه هي الحثيات الأساسية التي يمكن أن يرتكز عليها رئيس الدولة الإسلامية في الوقوف مع حق وحدة الوطن أو التراب الوطني الذي هو محل سيادة الدولة ورد كل حق آخر مُدعى للانفصال عن سيادة الدولة، وما يستتبع ذلك من تجزئة للوطن وللسيادة وهما حقان ثابتان. ومن تلك الحثيات قاعدة سد الذرائع كما رأينا لأن ادعاء الأخذ بحق تقرير المصير من أي جماعة ليس في الواقع إلا وسيلة لمقاصد سياسية مآلها تفتيت الكيان الوطني وتجزئته، ومآلها أيضاً هدر طاقات الوطن وتعريض أبنائه حتماً في الحال والمآل للمخاطر التي في مقدمتها الصراعات الإقليمية المفضية للوقوع تحت نير التبعية لدول أقوى يتيح لها ذلك الانفصال بسط هيمنتها على المسلمين وعلى دولهم مهما تكن طبيعة تلك الهيمنة.

ونستخلص من كل ذلك أن «حق تقرير المصير» يجب أن يأخذ معناه من السياق الذي ظهر فيه. وألا ينقلب إلى وسيلة للتخريب، إذ لم يُرد منه في الحقيقة سوى تصفية الاستعمار. وبذلك لا يمكن أن يكون وسيلة للانقسامات وتفتيت الكيانات الوطنية ولا الإيقاع بالدول ذات السيادة في كمين الفتن الداخلية التي تشغلها عن التنمية وتحقيق الرفاهية والعدالة لأبنائها.

الموامش

- (1) «ما هو التاريخ»، ل [إدوارد كار»، ترجمة ماهر كيالي، بيار عقل. بيروت 1980، ص : 101.
- (2) نفس المرجع.
- (3) «قاموس مصطلحات الإثنولوجيا» ل «أكي هولكرانس»، ص : 230/...
- (4) عبد الهادي بوطالب، «مفهوما الشعب وحق الشعوب في تقرير مصيرها»، أعمال دورة أكاديمية المملكة المغربية 1984، ص : 24/23
- (5) نفس المرجع.
- (6) «هذه هي القومية»، تأليف «أرنولد هان حيسيب» و«رنيه جوهانيه»، ترجمة محمد عيثاني، ص : 20/19.
- (7) نفس المرجع، ص : 20.
- (8) نفس المرجع، ص : 25/24.
- (9) نفس المرجع، ص : 60.
- (10) انظر كتابه : «التقد الذاتي»، فصل الفكر الوطني. ص : 139/130. الطبعة الخامسة.
- (11) «هذه هي القومية»، ص : 66/65.
- (12) «قضايا عصرنا منذ 1945» للدكتور نور الدين حاطوم، طبعة دار الفكر 1972، ص : 658 وما بعدها.
- (13) «تاريخ أوروبا في العصر الحديث»، تأليف «هال فيشر»، دار المعارف بمصر، ص : 554/553، و«موجز تاريخ الولايات المتحدة»، «الآن فيغنيز»، ترجمة بدر الدين خليل، ص : 462.
- (14) انظر «استراتيجية الاستعمار والتحرير» للدكتور جمال حمدان، ص : 218 وما بعدها.
- (15) نفس المرجع، ص : 239 وما بعدها.
- (16) أعمال دورة أكاديمية المملكة المغربية 1980، ص : 34/33.
- (17) انظر «القانون الدولي العام» للدكتور علي صادق أبو هيف، ص : 110 وما بعدها.
- (18) انظر «المقدمة» لابن خلدون، ص : 175/174.
- (19) انظر «الأحكام السلطانية» للمازدي، ص : 205.
- (20) انظر بحث الدكتور محمد فاروق النبهان : «أثر الروابط التاريخية للشعوب في تفسير مبدأ تقرير المصير»، دورة أكاديمية المملكة المغربية، 1984، ص : 112.
- (21) انظر «مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها» للأستاذ علاّ القاسي، ص : 158 وما بعدها.
- (22) المرجع، ص : 161/160.
- (23) كتاب «الفروق» للإمام شهاب الدين القرافي، طبعة «عالم الكتب»، جزء 2 ص : 33/32.
- (24) انظر كتاب «الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي»، للدكتور فتحي عبد الكريم، ص : 92/91.

الدولة التعددية وحق تقرير المصير في عصرنا

أحمد صدي الدجاني

«إلى أي حدّ يمكن لرؤساء الدول أو يلزمهم أن يتجاهلوا حق الشعوب في تقرير مصيرها، إن كان التمتع بهذا الحق يؤدي إلى تقسيم البلاد؟».

هذا السؤال يبرز اليوم مع أسئلة أخرى تتعلق بممارسة حق الشعب في تقرير مصيره، في وقت دخلت فيه العلاقات الدولية مرحلة جديدة منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، بفعل أحداث طارئة يشهدها عالمنا في أنحاءٍ شتى منه يرتفع في أجواءها شعار «حق الشعب في تقرير المصير». وكان موضوع حق تقرير المصير قد أُلحّ مرتين من قبل خلال هذا القرن، في مرحلة ما بعد الحرب الأولى ثم في مرحلة ما بعد الحرب الثانية. وكانت أسئلة تتصل به تبرز في كل مرحلة متأثرة بالظروف المحيطة بممارسته.

حين تُمعن النظر في السؤال المطروح نجده :

أولاً : يتعلق «بدول» تضم الواحدة منها أكثر من «شعب» واحد داخل حدودها السياسية التي تحدد أرض «البلاد» وتشمل الوطن. وهذا يدعونا إلى النظر في أوضاع هذه الدول.

ثانياً : يُبين أن هناك مطالبة بأن يمارس واحد من هذه الشعوب أو أكثر حق تقرير المصير على جزء من رقعة الدولة حيث يقيم في «موطنه» مما قد يؤدي إلى تقسيم «البلاد» والمساس بوحدة «تراثها الوطني». وهذا يدعونا إلى وقفة أمام مفهوم حق تقرير المصير ودوافع المطالبة بممارسته.

ثالثاً : يتساءل إلى أي حدّ يمكن لرئيس الدولة أو يلزمه» تجاهل هذا الحق وهذه المطالبة بممارسته في ضوء ما لرؤساء الدول من حقوق وواجبات دستورية تتعلق بضمان

الحفاظ على السيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني، وهذا يدعوننا إلى التأمل في عملية اتخاذ رئاسة الدولة قراراتٍ مصيرية في ضوء مسؤولياتها.

النظر في أوضاع هذه الدول والوقوف بخاصة أمام الدولة القومية والدولة التعددية هو موضوع بحث نستحضر بداية خريطة عالمنا السياسية، فنجد عليها دولاً كثيرة تقوم بينها حدود سياسية ويتداعى إلى الخاطر أن هذه الدول أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وقد تجاوز عددها مائة وسبعين دولة. وتبين هذه الخريطة «نمطاً توزيعياً للدول بأنواعها المختلفة لا يتفق إلا قليلاً والأقاليم الطبيعية المعروفة لرجال الجغرافيا أو لا يتفق معها إطلاقاً..» على حد قول «مودي» أحد علماء الجغرافيا السياسية في كتابه «الجغرافيا من وراء السياسة». وقد لاحظ محمد كامل حسين «أن البشرية أظهرت من الناحية العملية عجزها التام حتى الآن عن إيجاد أنموذج للدول يتفق مع النموذج الطبيعي الذي تفترضه الأقاليم الجغرافية»، وذلك في محاضراته عن التعاون الدولي. ويحلل «مودي» ذلك بسبب رغبة الإنسان الملحة في تكوين دول، والاحتفاظ بها، الأمر الذي دعاه إلى تجاهل الإطار الممكن للأقاليم الجغرافية تجاهلاً كبيراً، واضطره في سبيل الاحتفاظ بسلامة الدولة إلى أن يفرض حدوداً تعسفية كثيراً ما تسبب تصادماً بين الدول، والخلافات على الحدود ظاهرة متعلقة في عالمنا المعاصر، وقد دعت بعض علماء السياسة إلى استحداث فرع في الجغرافيا السياسية يختص بالحدود والتخوم وأسماه علم التخوم Frontology، ومن هؤلاء الأستاذ الفزويلي العربي الأصل نخلدون نويهض الذي ألف كتابين في هذا الموضوع باللغة الإسبانية.

تلتقي دول عالمنا هذه كبيرة كانت أو صغيرة قديمة أو حديثة على مفهوم واحد للدولة بحكم عضويتها في الأمم المتحدة. وتبرز في هذا المفهوم ثلاث عناصر يتفق فقهاء علم القانون على ضرورة توافرها لأي مجتمع ليكون دولة، وهي حسب مصطلحاتهم شعب وأرض وسلطة. فالدولة تضم مجموعة من الناس تجمعهم أمور مشتركة يعيشون على قطعة من الأرض محددة ويتبعون حكماً معيناً. ويشير علماء السياسة إلى عناصر ثلاث أخرى تتكامل مع سابقتها وهي السيادة والاستقلال والاعتراف الدولي. وقد تبلور مفهوم الدولة هذا عبر تطوّر تاريخي.

حين نمنع النظر في عنصر «الناس» في الدولة نجد أنهم مواطنوها الذين توافقوا على إقامتها نظرياً وحقوقياً، فهُم بالمصطلح «شعباً» حتى لو ضمّ هذا «الشعب» عدداً من «الأقوام» لكل منهم لسانه، وعداداً من «الجلل» لكل منها عقيدتها، وتنوعت «أنماط الحياة». ودرجاتها فيه. وكثيرة هي الدول التي تحفل بهذا التنوع في عنصرها الأول بحكم

نشأتها وتطورها، الأمر الذي يدعو إلى تحديد دقيق لمصطلح «شعب» الدولة في ضوء تعدد دوائر الانتماء فيه، وتغيّر الظروف المحيطة به. وحين نمنع النظر في عنصر «الأرض» في الدولة نجد أن حدودها السياسية تحدد هذه الأرض وترسم دائرة «الوطن». وقد أولى فقهاء القانون الدولي عنايةً لدراسة هذا العنصر الذي هو «وطن» أولئك الذين يشكلون مجتمعاً نتيجة تطور تاريخي مشترك، ومنهم زميلنا «رونيه جان دوبوي» الذي يقول في كتابه «القانون الدولي»: ليس من المقبول، في هذا العصر قيام دولة يكون سكانها من القبائل الرّحل، إذ لا بد لهم من الاستقرار في مكان ما. وفي الواقع إن قاعدة «الإقليم» تنمي «الشعور القومي». وقد ثار جدل قبل الآن حول الطبيعة الحقوقية للإقليم واتفق اليوم على أنه الإطار الذي تمارس فيه الدولة اختصاصاتها الكاملة، وتكون فيه سيدة الأمر والنهي علماً بأنها تمارس بعض الاختصاصات في الخارج في نطاق محدود جداً. وواضح أن القول إن الدولة سيدة الأمر والنهي داخل حدودها كان قبل ممارسة مبدأ التدخل باسم الشرعية الدولية الذي بدأ عالمنا يشهده في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، الأمر الذي يدعو إلى أخذ هذا التطور في الاعتبار عند ممارسة الدولة اختصاصاتها في الداخل. وحين نمنع النظر في عنصر «السلطة» في الدولة نجد أن رئاسة الدولة تتحمل مسؤولية خاصة في قيام هذه «السلطة» بوظائف الدولة المختلفة من خلال «الحكومة»، وفي ممارسة «سيادة» الدولة باسم الشعب صاحب حق السيادة. وقد فرق عصمت سيف الدولة بحق السيادة والسلطة في كتابه «نظرية الثورة العربية» ورأى أن السيادة أشمل من السلطة، «إذ السلطة هي ممارسة السيادة، وحق السيادة هو مصدر حق السلطة». وهكذا فكما أن للدولة طبيعة إقليمية فإن لها طبيعة سيادية، الأمر الذي يدعو إلى الوقوف أمام حق رئاسة الدولة وواجبها الدستوري وممارستها.

واضح أن مفهوم «الدولة» بعناصرها هذه متأثر بمفهوم «الدولة القومية» التي ظهرت في أوروبا منذ عصر النهضة في تاريخها الحديث. وكان العالم قبل ذلك قد عرف في تاريخه قيام دول كثيرة لبعضها شأن كبير، بمفهوم «الدولة» لا يتطابق مع مفهوم «الدولة القومية».

فالدولة رافقت التكوينات الاجتماعية من مرحلة إلى مرحلة عبر العصور، وتنوعت بتنوع تلك التكوينات وتفاوتت. ويُنكر بعض فقهاء القانون صفة الدولة على هذه الدول ويسمونهم إمارات وممالك إشارةً إلى ارتباطها بشخص الحاكم. ولكن الواقع التاريخي يبين كما يقول ثروت بدوي في كتابه «النظم السياسية»: «إن المدن السياسية القديمة والإغريقية والرومانية كانت لها خصائص الدولة الحديثة وسماتها الاجتماعية

والقانونية». وقد عرفت الحضارة العربية الإسلامية فكرة الدولة المستقلة عن أشخاص الحكام التي يُعد الحاكم فيها أميناً على السلطة يمارسها نيابة عن الأمة، وذلك بعد أن شهدت «المدينة المنورة» إثر هجرة محمد بن عبد الله ﷺ نبي الإسلام إليها صياغة «الصحيفة» التي هي عند بعض العلماء أول دستور طور مستند الحق في السلطة فأصبح للجميع، ونظّم المجتمع من مسلمين وغير مسلمين على أسس الحياة المشتركة بينهم في منطقة جغرافية واحدة هي «المدينة»، ونظّم المعاملات، وارتضى أهل الصحيفة حاكماً يرضى الالتزام بها ويفرض أحكامها بقوة أهل المدينة جميعاً على من يخرج على دستورها كما يقتبس حبيب عيسى في كتابه «الدولة القومية» من عصمت سيف الدولة في كتابه «العروبة والإسلام». وما أكثر ما عُني الفكر السياسي الإسلامي بالنظر في أمر «الدولة»، وصنف الدول معيارياً انطلاقاً من الإنسان ذاته وفعله البشري، في أعمال الطوسي والفارابي وابن سينا وابن رشد، ودرس «السياسة الشرعية» فيها مفكرون بارزون مثل ابن خلدون وابن تيمية وابن الأزرقي والماوردي. ويقدم لنا زميلنا محمد العربي الخطّابي مقتطفات من كتاباتهم في كتابه القيم «جوامع الأخلاق والسياسة والحكمة».

إن مصطلح «الدولة القومية» هو ترجمة عربية لمصطلح Nation-State الأوروبي. وهناك من ترجمه «الدولة الأمة» ترجمة حرفية لم تشع. وهذا المصطلح كما نرى يربط الدولة بالأمة Nation. وهي مشتقة من Nasci اللاتينية التي تعني «مجموعة من الناس وُلدوا في مكان واحد تتراوح مساحته بين عشرات وآلاف الأميال المربعة. وقد تطور مدلول هذه الكلمة، فاستعمله بعض كتاب فرنسا بمعنى «شعب دولة معينة» ثم شعاراً لدعاة الدستورية العلمانية داخل الجمعية الوطنية الفرنسية إبان الثورة. وأصبحت «الأمة» تعبّر عن وجود مجموعة بشرية ترتبط فيما بينها بوشائج المساندة المشتركة ويضع أعضاء هذه المجموعة ولاءهم لهذه الجماعة فوق أي من الولاءات المتصارعة الأخرى. وأصبح مفهوم الأمة في التاريخ المعاصر كما يقول أحمد فؤاد رسلان في كتابه «نظرية الصراع الدولي» يشكل المفهوم المركزي في النظرية السياسية.. مرادفاً لمفهوم الدولة ذات السيادة».

ما يهمننا التأكيد عليه في هذا المقام ونحن ننظر في أوضاع الدولة في عالمنا المعاصر هو أن مفهوم الأمة في مصطلح «الدولة القومية» دائب التطور يفسح المجال واسعاً لإعادة النظر في عناصره في ضوء مستجدات الاجتماع الإنساني على أرض الواقع. وقد اختلف المفكرون الغربيون منذ مولد ظاهرة الدولة القومية في أوروبا عصر النهضة حول شروط تكوين الأمة، فتعددت اجتهادات «مِل» و«لُك» و«نَيْشَن» وغيرهم متأثرة بالزمان

وأوضاع المكان. وأصبح علماء السياسة اليوم يميزون في حديثهم عن عناصر مفهوم الأمة بين مدرسة تقليدية وأخرى حديثة. وإذا كانت الأولى ترى أن اللغة والجغرافيا والتاريخ والبنيان الاقتصادي والضمير والولاء هي العناصر، فإن الأخرى عمدت إلى استنباط نماذج فكرية وسلوكية من خلال الدراسة المقارنة للتاريخ، فطرحت نظرية التحديث ونظرية الاتصال الجماعي.

المقصود بالتحديث عند القائلين بنظرية التحديث هو «التوسع والنمو المطرد في السيطرة على الطبيعة من خلال التفاعل الوثيق بين الناس. وهذا التحديث Modernization هو عندهم العنصر الذي يحدد نشوء الأمة وتطورها في واقع مادي دولة ذات سيادة. وترى هذه النظرية أن ظاهرة التحديث بدأت في أوروبا مع عصر النهضة، ثم انتشرت في قارات العالم الأخرى نتيجة للتأثير الأوروبي على هذه القارات. وهي تقدر أن نمو ظاهرة التحديث أفرزت ظاهرتي الحدود الإقليمية والولاء القومي وساعدت على ظهور التخصص وتقسيم العمل ونمو الصناعة وتقدم العلم الحديث، وأدت إلى تمكين الدولة القومية من الاستحواذ على ولاء مواطنيها. ويرى القائلون بهذه النظرية أن الدول حديثة الاستقلال في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية تسعى إلى تحقيق تكاملها القومي من خلال ثورة التحديث.

القائلون بنظرية الاتصال الاجتماعي Social Communication يرون أن الظاهرة القومية ليست ظاهرة فطرية غريزية، ولكنها نتيجة لعملية التلقين الاجتماعي والتشكيل الذاتي لعادات الجماعة. وقد قدم «كارل دويتش» هذا المصطلح كمفهوم سياسي اجتماعي داخل إطار النظرية السياسية، موضحاً أن عملية الاتصال الاجتماعي القائم على التحديث هي التي منحت الجماعة داخل كل وحدة قومية طابعها القومي من خلال ما حققت من تعبئة اجتماعية ذات طراز مميز، وهي تؤدي إلى ظهور قيم وأفكار ومخترعات داخل الجماعة ينتج عنها ظهور معارضة خارجية تسهم في بلورة الشعور السياسي بالانتماء القومي.

واضح أن هاتين النظريتين أخذتا في الاعتبار التجربة الأوروبية حيث كان للتحديث دوره الخاص في تطورها، وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية حيث يقوم الاتصال الاجتماعي بدور خاص في بلورة الانتماء القومي «لشعب» ذي تاريخ قصير في مداه الزمني يتألف من أبناء مهاجرين تعددت أقوامهم ومللهم وأنماط حياتهم. ولا ينبغي علينا أن نغفل ونحن نرصد تطور مفهوم الأمة في الدولة القومية عن الأفكار السياسية التي ظهرت في دوائر الحضارات الأخرى في عالمنا آخذة بعين الاعتبار تجاربها عبر تاريخ

طويل ممتد فصله الأخير جاء بعد أن قامت «الدولة الحديثة» في أقطارها متأثرة بالموذج الغربي إثر تحررها من الاستعمار الغربي.

لقد شهدت دائرة الحضارة العربية الإسلامية - مثلاً - بروز أفكار سياسية إثر انهيار الدولة العثمانية، تُنظر للدولة القطرية الوطنية التي قامت بحدود سياسية على جزء من أرض «دار الإسلام»، وتحدد العلاقة بين «شعب» هذه الدولة و«الأمة القومية» و«أمة» العقيدة، وظهرت عدة مدارس في الفكر السياسي، منها ما كان شديد التأثير بالفكر السياسي الغربي ومنها ما عكف على دراسة تراث الفكر السياسي العربي الإسلامي ليقدم اجتهاده في ضوء واقع استجد، وقد عُنت هذه المدارس بالمصطلحات تحديداً وشرحاً ومقارنة بين دلالة المصطلح في الماضي وفي الحاضر، وبالنظرية والتطبيق. ونضرب مثلاً على ذلك كتاب منظور الدين أحمد «النظريات السياسية الإسلامية في العصر الحديث». وتتداعى إلى الخاطر أعمال ساطع الحُصْرِي وعبد الله الريماوي وعصمت سيف الدولة ثم جهود مركز دراسات الوحدة العربية في محاولات تنظير الفكر القومي العربي، وغيرهم وشبيه بهذا المثل أمثلة أخرى شهدتها دوائر حضارات عالمنا الأخرى في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إن لنا أن نتوقع مع ظهور مدارس فكر سياسي في دوائر عالمنا المختلفة، حدوث تفاعل بينها وبين مدارس الفكر السياسي في دائرة الحضارة الغربية، يكون له تأثير على عدد من المفاهيم السياسية الدولية ومفهوم «الدولة القومية» بخاصة. وإن علينا أن نشجع هذا التفاعل.

تسنح فرصة التفاعل هذه في وقت يتعرض فيه مفهوم «الدولة القومية» في عالمنا المعاصر إلى ضغوط شديدة بفعل عوامل عدة اشتدت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وما نحن نرى عدداً من دول أوروبا «القومية» تشهد حركات استقلالية داخلها لأقوام فيها يعيشون في «مواطنهم» مثل حركات قطلونيا والباسك وشمال إيرلندا وكورسيكا، وهانحن نرى انفصال تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين وانقسام يوغوسلافيا إلى دول إثر انهيار الاتحاد السوفياتي في أعقاب زلزال أوروبا الشرقية والحديث عن الجماعات العرقية «والأقليات» على قدم وساق هناك. وهو ينتشر انتشار النار في الهشيم إلى مناطق أخرى في عالمنا رسمت الحدود السياسية بين أقطارها القوى الاستعمارية بعد أن جزأتها. ويلاحظ علماء السياسة أن من العوامل التي أدت إلى فشل الدولة القومية في حماية طبيعتها الإقليمية التطور الكبير في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الذي أدى إلى تأكيد ظاهرة الاعتماد الدولي للتبادل، وثورة الاتصال التي أدت إلى انسياب لم يسبق

له مثل الأفراد والبضائع والأفكار عبر الحدود القومية، والأسلحة الفتاكة التي أدت إلى إحلال سياسة القوة والأمن الجماعي محل مفهوم الإقليمية الجامدة، وظهور خصائص جديدة لممارسات سياسات القوة أضعفت القدرات الدفاعية للطبقة الإقليمية للدولة القومية والثورة العلمية الضخمة والسريعة التي جعلت من العسير على التخطيط مواجهة حقائق المستقبل، وأصبح هناك ما يعرف بظاهرة عدم ثبات الجديد. وقد شرح هذه العوامل أحمد فؤاد رسلان في كتابه «نظرية الصراع الدولي»، وختم شرحه بقوله «لقد قضت التطورات الحديثة على الاستكمالات الإقليمية للدولة القومية كافة، وأصبحت حكمة «مينسن» بإقامة الأسوار وحراستها غير مجدية في تاريخنا المعاصر.

إن ظاهرة ضعف القوميات في دول أوروبا التي شهدت نشوء الدولة القومية فيها هي اليوم محل دراسة تحليلية اجتماعية. وقد قدّم لنا «ماتي دوجان» Mattei Dogan في مقاله «مقارنات حول ضعف القوميات في غرب أوروبا: ديناميكية الأجيال» الذي نشره في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (العدد 126 ربيع 1992) حصيلة دراسة قام بها انتهى فيها إلى القول: «القومية تضعف تدريجياً في غرب أوروبا نظراً لبدء ازدياد الوعي الذي يسمو على القومية بواسطة التقدم في المعاملات على جميع المستويات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والسياسية». وحدد مقياسه في قياس القومية قوة أو ضعفاً بخمسة مؤشرات هي الشعور بالعزة الوطنية، ومدى ثقة الإنسان في الجيش الوطني، والاستعداد للدفاع عن الوطن في حالة حرب أو التردد في ذلك، والثقة في الدول المجاورة أم عدم الثقة فيها، والشعور بالانتماء إلى المجموعة الأوروبية. ولاحظ من خلال النتائج التي توصل إليها «أنه كلما زاد مستوى التعليم انخفضت الاتجاهات القومية». وقارن «دوجان» بين ضعف القومية في أوروبا الغربية وقوة «الوطنية» الأمريكية، واستشهد بمجديث «كوهن» Kohn عام 1968 الذي فرق بين قومية متصلة بالمجتمع المغلق تركز على خاصية البلد والأصول المشتركة، وقومية المجتمع المفتوح التي تتجسد في شكل شعب من المواطنين الأعضاء في مجتمع ما بصرف النظر عن أصولهم العرقية. فبينما تركز القومية المفتوحة على حرية الفرد في تقرير مصيره تركز القومية المغلقة على الحتمية التاريخية والبيولوجية. «والولايات المتحدة مجتمع متعدد الأعراق، وهو أمة أو شعب جديد لا يزعم لنفسه سلفاً مشتركاً أو دماً واحداً أو انتماء إلى أرض واحدة، وتتجسد فيه بصورة مستمرة ظاهرة التعدد العرقي.

وبعد، هل نستطيع بعد هذا النظر في أوضاع الدول وتطور مفهوم الدولة القومية أن نتوقع تحولاً إلى مفهوم الدولة التعددية؟ وهي «الدولة متعددة الأقاليم والمثلل وأنماط

الحياة في مجتمعتها التي تساوي بين مواطنيها وتعترف بهذا التعدد وتحترمه وتتبنى صبغة ملائمة للتعبير عنه ضمن حدودها التي تحدد ترابها الوطني وأرضها، والتعددية مصطلح حديث الظهور والاستخدام، وهو يعني في أي شكل من أشكال استخدامه «مشروعية التعدد، وحق جميع القوى والآراء المختلفة في التعايش وفي التعبير عن نفسها، وفي المشاركة على صعيد تسيير الحياة في مجتمعتها». ويشيع اليوم استخدام مصطلح «التعددية السياسية» ومصطلح «التعددية الدينية»، وقد شرحت هذين المصطلحين في كتابي «وحدة التنوع». و«الدولة التعددية» من ثم مصطلح سياسي يركز النظر على تعدد الأقوام والملل وأنماط الحياة فيما اصطلاح على تسميته «شعب» الدولة.

إن الإحاطة بمفهوم هذا المصطلح السياسي تقتضي استحضار أطلس مجتمع الدولة التعددية بمخاريطه كلها... خريطة الأقوام فيها، وخريطة الملل، وخريطة أنماط الحياة، وخريطة شرائحها الاجتماعية، وخريطة الانتماء العمراني الحضاري، فضلاً عن خريطة الحدود السياسية. كما تقتضي استذكار حقيقة أن في مصطلح المجتمع جانب فردي، وآخر اجتماعي، وثالث يتعلق بالعلاقات، وأن دعائم المجتمع تدرج في عدة دوائر انتماء عقديّة تقوم على الدين وقومية تقوم على اللسان ونمطية طبقية تقوم على نمط الحياة وحضارية تقوم على الحضارة في بقعة جغرافية، وتتفاعل هذه الانتماءات في تكوين وحدة مجتمع ما، ولكن هذه الوحدة لا تعني القفز فوق مكونات هذه الانتماءات وإغفال ما يجري في كل منها. وتقتضي الإحاطة بالمفهوم أيضاً إدراك معطيات العصر، والوقوف أمام القيم العليا التي تلتزم بها الدولة.

لقد عرفت الدول القديمة في عالمنا بعض أشكال التعددية، ولا تزال. فأمة الصين تضم أكثر من خمسة وعشرين قوماً. وما أكثر تعدد الألسن في الهند. وعلى مدى قرون قدمت دولة «الخلافة» نموذجاً للدولة التعددية أساسه «الصحيفة»، ترددت فيه مصطلحات الجماعة والقوم والملة والأمة والشعب والعهد والعقد والميثاق والأمانة والولاية والخلافة والإمارة والدولة وأولو الأمر والخروج والفتنة والفساد والبغي والشورى. ويقول «ألبرت حوراني» في وصف هذه التعددية في الدولة العثمانية في كتابه «الفكر العربي في عصر النهضة» «كان الحكم قد وضع في إطار النظام، بينما أقامت الشريعة جهازاً للحقوق والواجبات. فكانت كل جماعة حرة، ضمن ذلك الإطار، أن تعيش وفق معتقداتها وعاداتها الخاصة بها. وما كانت الغاية من القوانين الصادرة عن سلاطين العهد الذهبي، في واقع الأمر غير المحافظة على تلك العادات أو إحيائها عند الاقتضاء واستبقائها ضمن حدود الشريعة.

إن الأمثلة التاريخية للدولة التعددية ترينا أهمية القيم العليا التي تحكّمها في الحفاظ على وحدتها وصلاحتها. والفقهاء السياسي اليوم يؤكد من جديد على مفهوم «القيم القومية العليا». فهي إطار فكري يضيف على الحركة السياسية سموً ويلزمها بأخلاقيات. وهي تعبر عن خصائص حضارية وتنبع من عقيدة المجتمع الذي تعبر الدولة عنه قانونياً. وهكذا فإننا نرى في الدولة المعاصرة نزوعاً لتجاوز مفهوم الدولة العلمانية التي ترفض العقيدة، واقترباً مستمراً من التمسك بعقيدة لها قيمها. وحين نتأمل في عالم الأفكار الخيمة على عالمنا المعاصر نجد أن القيم العليا الرئيسية فيه هي العدل والحرية والمساواة، وأن كل دائرة حضارية تقدم شرحاً لهذه القيم نابعاً من حضارتها. وقيمة العدل لها مكان خاص في الدولة على صعيد الحكم وممارسته منذ أن كانت الدولة. وقد جاء في التراث الصيني أنه بينما كان «كونفوشيوس» ماراً بجانب جبل «طاي» رأى امرأة تنتحب بجوار فأرسل «شي لو» ليسألها عن السبب. فقالت المرأة: إن زوجي اغتاله ذئب هنا منذ زمن، والآن يموت ولدي بجاذب مماثل. وسأل السيد ولماذا لا ترحلون عن هذا المكان فأجابت المرأة لأنه لا توجد حكومة طغيانية تحكّمية هنا. فقال السيد عندئذ تذكروا هذا يا أولادي، الحكومة الطغيانية التحكّمية هي أشد هولاً من الفمور والذئاب. وجاءت الرسائل السماوية وآخراها الإسلام لتؤكد على قيمة العدل. واعتنى الفكر الإسلامي السياسي بالنظر فيها، وقد أوجز إخوان الصفا «سر الأسرار لتأسيس السياسة وترتيب الرياسة» بقولهم: «الدولة سلطان تحيا به السنة. والسنة سياسة يسوسها الملك. والملك راع يعضده الجيش. والجيش أعوان يكفلهم المال. والمال رزق تجمععه الرعية والرعية أناس يأسرهم العدل والعدل مألوف وبه صلاح العالم. والعالم بستان سياجه الدولة». وواضح أن عالمنا المعاصر يشهد حركة إحياء عقديّة تعلي من شأن هذه القيم العليا كلها.

واضح أيضاً أن عالمنا المعاصر يشهد مرة أخرى ارتفاع شعار «حق تقرير المصير» في عدد من الدول التي تضم أقواماً وشعوباً تتطلع إلى التعبير عن ذاتها وإبراز خصوصيتها. وقد رأينا كيف شهدت أوروبا الشرقية تأجج المشاعر القومية كرد فعل لوقوعها تحت حكم شمولي فترة من الزمن. ورأينا «حركات قومية» في أوروبا الغربية تسعى إلى إقامة دول لها تضم شعوبها. وهناك فضلاً عن ذلك تلك الحركات الداعية إلى حق تقرير المصير لشعوب قسمت الحدود التي أقامتها القوى الاستعمارية مواطنها إلى أجزاء تتبع عدة دول وفرقت بينها، مثل الشعب الكردي، ناهيك عن الشعوب التي لا تزال تعاني من الاستعمار والعنصرية وتقاوم لتصفيتها.

إن هذه الظاهرة في عالمنا المعاصر تترابط مع ظاهرة أخرى فيه هي توجه الدول إلى التعاون الإقليمي وبروز المشاعر القومية المقترحة في أوساط شعوب كثيرة. وهكذا فإن ما نراه من توق للتعبير عن الذاتية بين الأقاليم والشعوب في عصر العلم التقني، يقترن برغبة هذه الأقاليم والشعوب إلى التعاون. وواضح أن تحقيق التعبير عن الذاتية شرط لازم لتحقيق التعاون. ويذكر كاتب هذه الورقة كيف أمضى أسبوعاً قبل عام في مقاطعة أوروبية يستمع على هامش مشاركته في ندوة علمية إلى الحديث عن تطوع أهل المقاطعة لإقامة دولتهم، وحثّجهم في ذلك التاريخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، دون أن ترد الإشارة إلى الدولة التي تضم هذه المقاطعة، وحين سأل في ختام زيارته: وماذا بعد قيام الدولة؟ جاءه الجواب سريعاً: إقامة أقوى علاقة مع الدول الأوروبية الأخرى في إطار الاتحاد الأوروبي الذي يكفل التعددية.

إن لنا أن نتوقع بفعل هاتين الظاهرتين تسارع تحول «الدولة القومية» إلى «الدولة القومية التعددية» التي تعتمد «القومية المفتوحة» وتعترف بالتنوع وتحترمه وتهتدي بالقيم العليا. وسيختفي مع هذا التحول مصطلح «الأقلية»: إثنية عرقية أو دينية أو حياتية، لأن جميع الناس سواسية وكل جماعة منهم تعبر عن ذاتها في إطار المجموع. وسيقوى التوجه نحو التكامل الإقليمي في إطار الدائرة الحضارية وصولاً إلى تعاون جميع هذه الدوائر لازدهار العمران في كوكبنا الأرضي.

إن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو حق أصيل، له احترامه الخاص في هذه «الدولة القومية التعددية» وسيتجلى التعبير عنه في صورة إيجابية من التنوع والتعارف والتعاون. ولعل هذه الرؤية المستقبلية للدولة في عالمنا تساعد رئاسة الدولة على اتخاذ قراراتها الحكيمة للإجابة عن السؤال المطروح.

حقّ التميّز وواجب الوحدة في الفكر الإسلامي وفي الفكر المعاصر

عبد المجيد مزبان

إن التميّز والوحدة من المبادئ الفكرية والعملية التي حرّكت ولا زالت تحرّك الحياة السياسية منذ فجر التاريخ وفي مختلف الحضارات، ولعلّ انتقالها، في بعض الفترات المتميزة، من الغموض الشعوري إلى الوضوح الفكري والقانوني هو ميزة الحضارات الكبرى التي اتّصفت بالعالمية ومهّدت الوسائل لمفهوم الأُمّية المعاصرة، الواحدة في مبدئها وطموحها، والمتميّزة في تواجدها وتعايشها وتكاملها.

وما من دولة في عصرنا الحاضر إلّا ولها قضاياها الحيوية فيما يتعلق بتثبيت وسائلها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، للسّهْر على وحدتها من جهة، مع مجهودات تكثيف علاقاتها الدولية، تحقيقاً لعالميتها من جهة أخرى.

من أجل هذا، يقال إن أبرز صفات الدولة المعاصرة هو القيام المستمر بدور الوحدة، وإن أهم ممارستها هو تحقيق انسجام الأمة من جميع جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية مهما اختلفت النظرات إلى هذه الوحدة، من المركزية القوية إلى الاتحادية المرنة.

ولا نظن أن مشاكل الوحدة والتميّز من المشاكل التي يمكن الفصل فيها بإصدار القوانين المهيمنة من أعلى، على الواقع الحيّ. فلا النزعة الأُمّية، ولا السياسات والقوانين ذات الفلسفة المركزية بقادرة على تغيير الواقع، إذا لم تصاحبها الممارسات المناسبة المستوعبة لهذا الواقع.

وتردّنا هذه الحقيقة إلى التأكيد باستمرار من أن السياسة تستتير حقاً بالفكر والعلم والأخلاق، ولكنها مع هذا فنّ للممارسات ومجاهدة مستمرة مع تشعبات وتناقضات الواقع.

وإننا إذ نتكلم عن الفكر الإسلامي، أو الفكر المعاصر، أو أي فكر سياسي آخر يمكن أن نفصل بين الأفكار، وبين الأحداث التاريخية والتطورات التي جعلتها تتجسد في الواقع أو تصطدم به.

نقول بالنسبة لمفهوم الوحدة في الفكر الإسلامي بأنه مفهوم مبني على النظرة المبدئية التي تؤكد اليقين بوحداية الخالق ووحدة الكون ووحدة الإنسانية. ويُعد هذا المفهوم محورياً في كل سياسة نظرية أو عملية، لأنه ذو أبعاد أخلاقية قوية الفعالية، تمّت التشييت والخلافات التي هي منبع الشرور الاجتماعية.

والقرآن الكريم يؤكد أن النوع الإنساني واحد في تفرعاته التي يجب أن تسعى إلى الانسجام، إذ تقول الآية الكريمة، الآية 3 من سورة 49، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾. فالخلق المبدئي هو خلق وحدوي، يعني عدم التميز في النشأة الأولى من رجل واحد وامرأة واحدة هما رمز الطبيعة الإنسانية الواحدة. وإذا كانت هناك تفرعات إلى شعوب وقبائل وأمم وحضارات مختلفة، فهو اختلاف من فطرته وطبيعته الإنسانية، أن ينزع إلى أخلاق التقارب، لأن التمايز بهذا المنظار الوحدوي من حقه أن يؤدي إلى التعارف أي التعامل بأعراف الإحسان، لا إلى التطاحن.

أما تمييز التفاضل بالقوة المادية والتعالى الاجتماعي والحضاري فهو انحراف عن فطرة الخلق المبدئي الوحدوي. لكن التفاضل الأخلاقي موجود، والتقى الذي يعني التمسك بفطرة الأخلاق والرجوع إلى روحانية الوجود الإنساني الذي هو نفخ من روح الخالق، حسب التعبير القرآني، هو التفاضل الحقيقي وهو تكريم السموّ الروحي والخلقي، لا تكريم المكتسبات أو العوارض الاجتماعية والمادية.

ويؤكد معاني هذه الوحدة المبدئية ماجاء في خطاب حجّة الوداع، إذ يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «أيها الناس، إن إلهكم واحد، وأبأكم واحد، كلكم لآدم، وآدم من تراب. لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأبيض على أسود، ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى». ويُفهم من هذا البلاغ أن تمايز التفاضل لا يمكن أن يحصل بتفاضل في الأعراق، أو في أي ميزة اجتماعية مبنية على الماديات، ولو كانت متجسمة في ميزات حضارية. بل التفاضل الحقيقي هو تفاضل التمسك بالميثاق الروحي بين الخالق والإنسان. ويتمثل هذا الميثاق في السموّ الخُلقي الذي يُلخص في التقوى. والتذكير بنسبة آدم - أي النوع البشري بكامله - إلى التراب يعني من جهة أخرى التنكر لكل أنواع الكبرياء، إذ الكبرياء أم الخطايا، وأصل التنافر والتطاحن

باستعلاء إنسانية على إنسانية أخرى. فالكتابي أو حامل المعارف أو المتحضر الذي يحتقر الأمي ويزدري كل إنسان لم يصل بعد إلى المعرفة والحضارة، يُعدُّ منحرفاً عن أصل الوجود الإنساني الموحد في تخلقه المبدي بإرادة الخالق.

وجاء في القرآن الكريم: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾ (الآية 19، السورة 10). فالإنسانية حسب هذه الآية واحدة في خلقتها الأولى وفطرتها، كما سبق توضيحه، وهي مع هذا واحدة حتى في دينها المبدي الذي هو الاعتراف الأزلي والفطري بوحدانية الله. ولكن الإنسانية شقت هذه الوحدة إلى عقائد وأمم وحضارات مختلفة. فالوحدة هي الأصل والمبدأ، والاختلاف هو البعد والانحراف عن هذا المبدأ الوجودي.

يمكن الوقوف على نصوص أخرى لتأكيد هذا المعنى التوحيدي في الفكر الإسلامي، لكن المهم هو الاقتناع بمخورية هذا المفهوم وتأثيره في مختلف التطورات الفكرية والعملية في تاريخ الحضارة الإسلامية.

إن الجماعة الإسلامية الأولى في «المدينة» - دار الهجرة - لازالت تُعدُّ المرجع التاريخي المثالي بالنسبة لجميع المذاهب والفرق الإسلامية. وهي حقاً في نظر المسلمين بمثابة الأمة الأصلية والمتينة الوحيدة التي تكوّنت، بفضل حضور الوحي وعمق المشاعر الدينية والخلقية، وفقاً لفطرة الوجود المبدي. فالوثنيون يُدعون إلى التوحيد، والقبائل تُدعى إلى التغلب على جاهلياتها وعصبياتها القبليّة، وأهل الكتاب يُدعون إلى تكوين أمة واحدة مع المسلمين، مع بقاء كل ملة على دينها وأعرافها.

وقد عبّرت صحيفة «المدينة» التي أملاها النبي ﷺ عن هذه الوحدة مع التميز بدقة. كان من الممكن أن ينطلق المشرّعون من فقهاء وأئمة سياسيين مكلفين بالاجتهاد في إثراء اتجاهاتها العالمية التي تجعل الوحدة هي الأساس والتميز هو الفرع. وتنبهنا الأخبار إلى أن الخليفة الرابع، بسبب قوة قناعاته بأسبقية الأخلاق على الممارسات، كان الإمام الأكثر تمسكاً بهذه الصحيفة، إلى درجة أنه كان يحمل نسخة منها في حمائل سيفه، ويذكر كل أصحابه بمحتواها. وقد جاء في «نهج البلاغة» أن وصاياه لعماله موحاة في مجملها من هذه الروح الانسجامية بين الجماعات والملل في ظل أمة واحدة. ومهما يُقال عن انتحال رسائل «نهج البلاغة» فإنها تبقى من الآثار المعبرة بصدق عن الاتجاه الخلفي والإنساني للجماعة الإسلامية الأولى التي بقيت الجماعة المثالية في ضمير المسلمين عبر العصور.

ويذهب بعض الباحثين المسلمين، ومنهم محمد حميد الله الذي اعتنى كثيراً

بصحيفة «المدينة»، وهو الذي بَوَّها إلى ثمانية وأربعين بنداً، إلى أنها أقدم دستور مسجّل في العالم. ولا نظن أن مثل هؤلاء الباحثين كانوا يجهلون دساتير الأمم السابقة، والدساتير اليونانية منها على الخصوص، وقد تناوها مفكرو الإسلام مثل الفارابي وابن رشد بالشرح والتعليق، سواء في «كتاب السياسة» أو في «دستور الأثينيين»، أو في «نواميس أفلاطون وجمهورية»، وكلها نصوص معروفة ومتداولة حتى عند الطبقات المتوسطة من المثقفين.

لكن الباحثين من علماء عصرنا يقصدون أن دستور المدينة المنورة هو أول دستور يقرّ العالمية، ويتعدّى القبلية والأعراف والملل ويحاول حيك حبال انسجامها في أمة واحدة أساس كيانها أخلاقيات الوحدة الإنسانية، وذلك بمقابل الدساتير الصريحة في وطنيتها وعرقيتها وطبقتها عند مفكّري ومشرّعي اليونان.

ولا يمكن أن يقال بأن هذه النظرة الوحدوية، كانت تقتصر على المسلمين واليهود كما جاء في ظاهر التعاقد الوارد في الصحيفة، بل هو تعايش متفتح على جميع الكتابيين. وقد أعطى النبي ﷺ المثال في تعاقد مع نصارى «نجران»، وعيّن حسب رغبتهم عاملاً عليهم من أكثر أصحابه نباهة وهو أبو عبيدة الجراح، ليسير بينهم بالعدل والرفق والاعتراف الكامل بتميزهم وحتى بعلاقاتهم مع سلطات «القسطنطينية» ما لم تكن تامراً على الأمة. وجاء في «السنن» في باب الحديث عن المباهلة الواردة في القرآن (الآية 6، السورة 3). أنه أفسح لهم في مسجده، حين زاروه في «المدينة»، فأقاموا صلاتهم داخل المسجد النبوي، وهو وأصحابه ينظرون إليهم في صمت مُعَبّر عن احترام الإسلام لشعائر ملّة عيسى عليه السلام.

ولا نقول إن الممارسات السياسية جرت كلها في هذا الاتجاه المتفتح على التواجد المتعدد الملل، والرامي إلى تحقيق الروح الوحدوية في كل المعاملات، وذلك لأن ظروف الحروب، وتعدد أنواع الحكم في الحضارة الإسلامية، كونت في كثير من الظروف عوائق قوية في طريق هذا التفتح.

لكن تأكّد تاريخياً أن مختلف الملل من غير الكتابيين قد استفادت من هذه النظرة الإنسانية المتفتحة. وقّع ذلك بالنسبة للصّابئين أو لمن انتسب للصّابئية من ورثة الديانة الكلدانية القديمة، كما وقع ذلك بالنسبة للزرادشتيين الذين قررت جماعة المسلمين في عهد الخليفة الثاني أن يُنْهَجَ بهم منهج أهل الكتاب. ونذكر بأن سامرية الشام والعراق، وكذلك بقايا النصرانية المضطهدة من مختلف المذاهب مثل النسطورية واليعاقبة قد استفادت من نظام حماية الملل وتعايش الجماعات في ظل الخلافة الإسلامية. وقد اجتهد المسلمون، باختلاف أنظمتهم السياسية، بأسيا، في مسيرة هذا الاتجاه الانسجامي بين

المِلل، فاعترفوا بالبوذية والهندوسية على أنهما في حُكم الأديان الكِتَابِيَّة. فذهب بعضهم إلى أن بوذا هو النبيّ ذو الكِفْل المذكورُ في القرآن، وهو بالطبع تفسير معالجة، بنية إثبات التعارف والتساح بين الإسلام والبوذية. أما تاريخ ملوك المَعُول بالهند، فهو تاريخ سياسات توحيدية لم يقع الانحراف عنها إلا في ظروف الحروب الأهلية. ويشهد التاريخ للسُلطان أكبر، وهو أشهر ملوكهم، بمحاولاته التوحيدية حتى في ميدان العقيدة، حيث أقام الجسور بين جميع الأديان في الهند، مع مراعاة متميزة لعواطف وعقائد الهندوسيين الذين يَكُونون أغلبية رعاياه.

ويشهد زعيم الحركة الإصلاحية في أواخر القرن الماضي جمال الدين الأفغاني الذي عاش في الهند ما يقارب الستين، أن الحكم الإسلامي في هذه البلاد، لم يجد عن هذه الروح الانسجامية والوحدوية حتى داهمه الاستعمار. وهو يقول في إحدى مقالاته :

«فتح المسلمون أرض الهند فعاملوا الوثنيين (يعني الهندوسيين) مثلما عاملوا بني ملّتهم، ما حرّمهم الوظائف السّامية. وما سلطان مسلمٌ تسلّط في الهند إلا كان له من الوثنيين عمالٌ ووزراء».

كان المسلمون يسيرون مع الوثنيين سيرة الأخوة حتى أوقع الاستعمار بينهم الشقاق في «البُنجاب» وأطراف «مُدّراس». ويزعم الاستعمار أن المسلمين يَسْتَوِق التعصب الديني يجورون ولا يعدلون. مع أنّا نرى إلى الآن حكومات صغيرة، يحكمها «راجوات» و«نوابون» من أهل السنة والشيعة، ونرى «للراجا» الوثني وزيراً مسلماً، وعمالاً مسلمين، و«للنواب» المسلم وزيراً وثنياً وعمالاً وثنيين.

ونرى من كل هذه الأمثلة المتعلقة بالفكر والتاريخ أن مبدأ الوحدة بمعناها الإنساني الواسع لا يعاكس تميز الجماعات والملل، ولا يذهب إلى المس بذاتيتها.

فصحيفة «المدينة» تذكر كل جماعة وكل قبيلة بعينها على أنها جزء من الأمة المتحالفة والمتحدة، فسمّي المهاجرين بنسبتيهم لقريش، وتسمي الأنصار بأسماء بطونهم من الخزرج والأوس، وتذكر اليهود من كل قبيلة، الأقحاح منهم والموالي، حتى يجد كل متحالف ذاته التي بها يعرف نفسه، وبها يعرفه الناس باقية محافظة على كيانها وتميزها.

لكنه من المعروف أن الأمة الجديدة المتعددة الملل والجماعات كانت تتجه نحو نحو الفوارق باكتساب الذاتية الأكثر اتساعاً. وإذا لم تتعرض بقصد صريح إلى تذويب الكيانات القبّلية، فإنها كانت تبرز للعيان تناقضات القبّلية في حياة التفرقة والفوضى،

وتبرز الفضائل الخلقية التي يؤدي إليها الاتحاد. فالمرجع الأساسي الذي هو النص القرآني يذكر القبائل والشعوب بصفاتها وحدات اجتماعية كونها الواقع ولكنه ينبه إلى أن فطرتها الحقيقية هي التعارف والاتحاد.

وإنه لمن المسلم به أن مفهوم «شعب» قد تغير كثيراً كما أن مفهوم «قبيلة» يتحمل العديد من التكوينات الاجتماعية. فمنذ فجر الإسلام إلى اليوم، وفي مناخ الفكر الإسلامي بالذات، اكتسب مفهوم «شعب» تطوراً واتساعاً لا بد من الانتباه إليه.

فالأصل اللغوي، كما هو معروف يعني وحدة من قبائل متشعبة، كما يعني انشطار المجموعات الكبرى إلى شعوب صغيرة مثل شِعب الأودية، فالشعب يعني حرفياً تجمع الجماعات كما يعني تميزها وتفرعها.

وقد عانت الأمة الإسلامية في بداية الخلافة العباسية مِحناً زعزعت وحدتها، وعُرفت تلك المحن السياسية والعقائدية باسم «الشعوبيات»: منها التعصب على العرب بصفتهم أرباب السلطة، ومنها الزندقة التي كانت تحاول الرجوع إلى عقائد الشعب الفارسي السابقة للإسلام. ولم تنته حدة الشعوبيات إلا بانصداع السلطة الخليفة ومسايرتها لواقع تميز الشعوب في أنظمتها السياسية، وثقافتها ومذاهبها الدينية. ويمكننا بعد هذه الخصائص الإسلامية، أن نقول بأن الوطنيات الجديدة أعطت الشعوب حيوية سياسية جديدة، تجسدت في تاريخ نضالاتها وانشقاقها عن الأباطوريات القديمة، بما فيها الخلافة العثمانية بالنسبة للمسلمين.

فتشابه الظواهر التي أدت إلى نشأة الشعوب في صفاتها المعاصرة وجه من وجوه وحدة التاريخ الإنساني تقل فيه الفوارق بين العالمين الإسلامي والغربي. ولنرجع إلى تدقيق معاني الوحدة والتميز في الفكر السياسي الإسلامي فنقول: إن المعنيين بالفكر السياسي في الإسلام ينقسمون إلى أطراف ثلاثة:

هناك فكر سياسي لم يخرج عن إطار العقيدة والشريعة الإسلامية، ولم يتعد حدود قواعد الإمامة الشرعية، وما يتعلق بها من واجبات وشروط وخطط، بما فيها الأحكام السلطانية. وما المذاهب الإسلامية في تاريخيتها العنيفة إلا صراعات على الإمامة، حتى أن الشهرستاني يقول: «أعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة. وما سئل سيف على الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سئل على الإمامة في كل زمان». ولكن سنرى مع هذا الواقع التاريخي الذي يشهد بصراعات التمايز، أن الوحدة كانت دائماً مبدأ أقوى أثراً في التفكير السياسي الإسلامي من نزوعات التباين.

أما الفكر السياسي المتأثر بوراثات اليونان، فلا تمثله إلا الأقلية القليلة من فلاسفة الإسلام، وعلى رأسهم الفارابي فيما كتبه عن «المدينة الفاضلة»، محاكاة للنماذج الأفلاطونية، وفيما خصّصه من عروض عن سياسة أرسطو. ولم يتعرض لخصوصيات الفكر السياسي الإسلامي إلا في فقرات قليلة من «كتاب الملة». ولا يمكن، مع ما للفارابي من مكانة ممتازة في تاريخ الفكر السياسي، أن يقال بأنه ذو إنتاج مؤثر على الفكر الإسلامي، وذلك بسبب ابتعاده عن صميم القضايا التي تهّم المسلمين في تميزهم النظامي وحلّهمم بالجمتمع الوحدوي المتعدّد الملل والجماعات، وبسبب التزامه بالتصنيفات اليونانية التي تفاضل تفاضلاً فاحشاً بين أنواع المجتمعات الإنسانية.

أما آثار الحكمة الشرقية التي جاءت في سبيل الملوك، والمواعظ المختلفة من الآداب الهندية والفارسية فقد بقيت تراثاً متناثراً له بعض الأثر في عموميات الأخلاق والآداب، وقد يلتقي في هذه العموميات مع الفكر الإسلامي، ولكن لا مرجعية له، رغم قيمته الأدبية وصِفته العالمية. ف«السياسة الكبرى» لنظام الملك، وأمثال «كيلة. ودِمنة»، و«أخلاق مسكويه»، و«مواعظ سراج الملوك» للطرطوشي لاتعدّ أكثر من مجهودات أدبية، قلما تُردّ إلى المبادئ النظرية للفكر السياسي الإسلامي.

ويتمثل الطرف الثالث في الفكر السياسي الخلدوني، وهو في نظرنا أهم إبداع إسلامي، في كثافة محتواه واتساع آفاقه. ويُعدّ التركيب الأكثر ثراءً والأحسن جمعاً بين الأصول الإسلامية والحقائق الوضعية، والطموح الأنثروبولوجي، في نظره العلمية والخلقية معاً، الموحدة للإنسانية. ونظن أنه الفكر الذي يمكن أن تُستلهم منه كثير من النظريات والممارسات، فيما يخصّ العالم الإسلامي، لأنه يُعتبر المرجعية الإسلامية بمبادئها وأخلاقها التوحيدية هي الجذر الحضاري الحقيقي للمجتمعات الإسلامية. وهو مع كل هذا يردّنا إلى الواقع العلمي الذي يختلف عن المبادئ، وهو واقع العصبية والمغالبات، وكل حركات الصراع على السلطة، وإبراز الخصوصيات بما يعلّق بها من غرائز وأحوال مادية ونفسية تتجاهل الأخلاق والأفكار. وهو يرى في موضوع الحضارة - التي هي مطلب كل المجتمعات الإنسانية، ورغم صراع الحضارات في واجهة التاريخ - أن الإنسانية مهما اختلفت مستوياتها الاجتماعية، مؤهلة كلها، طبيعياً للتحضر، أو نقول بلغة العصر إنها مرشحة كلها للنمو والتقدم في زمن قصير. ولا فرق في ذلك بين عرق وعرق ولا بين النماذج الاجتماعية المختلفة.

فنظرته الإنسانية الوحدوية، من هذا الجانب الحضاري، وهو الجانب الأكثر شمولية، ترجع إلى الفكر الإسلامي كما بيّناه، وقد تلتقي بالفكر العالمي المعاصر.

ولكننا نتوقف عند الطرف الأول من الفكر السياسي الإسلامي وهو الطرف الأكثر التصاقاً بالشرعية والعقيدة الإسلامية، ويتكوّن من الفقهاء وعلماء أصول الدين. وقد قام أكثرهم بتقنين قواعد الإمامة، وتدقيق حقوق الأمة والجماعة، كما تعرضوا إلى مفهومَي الوحدة والتمييز بالنسبة للشرع الإسلامي. ومهما اختلفت مذاهبهم بالنسبة للإمامة من سنة ومن شيعة إمامية، وزيدية وإسماعيلية ومن إباضية، حتى لا نذكر إلا المدارس المتواجدة في عصرنا، فإنهم متفقون على مرجعية ما تعوّدنا أن نُسميه بالسنة السياسية المثالية، وهو نظام الجماعة الإسلامية الأولى، أي أمة «المدينة» التي وجّهت المسلمين منذ بداية وجودهم نحو تحقيق مبدأ الوحدة في تعدّد الجماعات.

وتحرص كل الفرق، حتى الآن، على توحيد المذهب من جهة، مع الاجتهاد في توحيد الأمة الإسلامية من جهة ثانية. وما عمليات الإقصاء التي قد تصل أحياناً إلى التكفير، إلا أحوال شاذة، غالباً ما تكون مستوحاة من الممارسات السياسية في عهود الحروب والنزاعات على السلطة.

وتتفق عقائد الأشعرية والمائريديّة التي تمثل السنة المذهبية على أنه لا يجوز تكفير الناطقين بالشهادة، مهما كان بغيرهم أو شرودهم المذهبي. وكما أن العالم المسيحي يبحث اليوم بمجهود متزايد على توفيقية تتلّقي فيها كل مذاهب النصرانية، نجد أن الحركة الإصلاحية الإسلامية المعاصرة تسعى منذ اجتهادات روادها الذين هم جمال الدين الأفغاني ورفاقه، إلى إسقاط الحواجز بين السنة والشيعة والإباضية. ولا زالت هذه المساعي الرامية إلى تحقيق الجماعة الإسلامية الموحّدة للمذاهب والشعوب تحرك الأفكار والاجتهادات في أيامنا هذه، وفي مختلف الأقطار الإسلامية. وقع ذلك في المغرب العربي بالنسبة لالتقاء المالكية الأشعرية مع الإباضية، كما حصل نفس الوفاق في عُمان. ولنا أمثلة كثيرة في التقارب المذهبي بين السنة والشيعة الزيدية في اليمن، وبين السنة والإمامية في الخليج والعراق وسوريا ولبنان. فالوحدة حسب أغلبية مفكّري الإسلام هي النزوع الأبدي والمبدأ الثابت الذي يحرك الجماعات.

ونقول فيما يخص واجب الإمامة والجماعة في رعاية الأمة بأنه واجب يتعلق بالدرجة الأولى بتوحيد هذه الأمة بمختلف شعوبها ومناطقها ومذاهبها، إن وجد اختلاف مذهبي. ويتفق جميع المفكرين على أن حزوب الرّدة في عهد أبي بكر الصّدّيق كانت واجباً شرعياً أدّى إلى إعادة تكوين الأمة الإسلامية بعد انتشارها وبعد رجوعها إلى الفوضى القبليّة. كما أنهم يتفقون في مختلف مذاهبهم على أن محاربة الفقه الباغيّة في عهد علي بن أبي طالب كانت واجباً شرعياً أملت مبادئ السهر على وحدة الأمة والجماعة.

وقد ذهب علماء العقيدة من كل الفرق، إلى أنه لا يجوز مبدئياً عقد الإمامة لشخصين، ولو في طرفي العالم، اتقاءً لانقسام الأمة. يقول أبو المعالي الجويني في كتاب «الإرشاد»: «ذهب أصحابنا، (ويعني بهم أهل السنة الأشاعرة) إلى منع عقد الإمامة لشخصين في طرفي العالم». ثم يصدر رأيه الخاص في الموضوع فيقول: «والذي عندي فيه أن عقد الإمامة لشخصين في صقع واحد متضايق الخطط والمخالف، غير جائز. وقد حصل الإجماع عليه. وأما إذا بُعد المدى وتخلل بين الإمامين توسع النوى، فلاحتمال في ذلك مجال، وهو خارج عن القواطع». وشرّح هذا الموقف، هو أن الإمامة الواحدة الجامعة للأمة هي الأساس، ولكن يمكن أن يتعامل مع الواقع، إذا بُعدت المسافات، وتعدّرت ممارسة كل أسباب الوحدة، فيُعترف بإمامين عرضاً، لا مبدئياً، كما وقع ذلك مثلاً بالنسبة للخلافة العباسية في الشرق مع قيام الإمامة الإدريسية بالمغرب والخلافة الأموية بالأندلس.

ويؤكد اشتراط وحدة الإمامة لضمان وحدة الأمة تلميذه أبو حامد الغزالي في كتاب «المستظهري»، مزياداً في حصول هذه الوحدة بـ «الشوكة»، ومعناها عنده السلطة المعنوية إذ يقول: «ولا تتفق الإرادات المتناقضة والشهوات المتباينة المتنافرة على متابعة رأي واحد، إلا إذا ظهرت شوكته وعظمت نجدته، وترسّخت في النفوس مهابتته، ومدار جميع ذلك على الشوكة. ولا تقوم الشوكة إلا بموافقة الأكثرين من كل زمان...، ولو ظهر باغ، يُظهر خلافاً للإمام ولو بأقصى الصين أو المغرب لبادروا إلى اختطافه...».

فالسلطة المعنوية الضامنة لوحدة الأمة، كما يراها الإمام أبو حامد هنا، أساسها موافقة «الأكثرين من كل زمان»، وهو بتعبير عصرنا رضا الأغلبية من المواطنين واطمئنانهم إلى رئيس واحد، وهو وجه من وجوه الديمقراطية الإسلامية.

أما العقد الاجتماعي وصفة التعاقد السياسي بين الشعب ورئيسه الذي هو الإمام فهو عقد مرضاة لا إكراه فيه من طرف على الآخر.

يقول المازردي، وهو من فقهاء الشافعية، في كتابه «الأحكام السلطانية»: «فإن أجاب (يعني المرشح للإمامة) بايعوه عليها، وانعقدت بينعتهم له الإمامة، فلزم كافة الأمة الدخول في بيعته والانتقاد لطاعته». والنص الصريح على «كافة الأمة» يعني وحدة الإجماع. وهي، وإن كانت صعبة التحقيق، فهي واجبة على الشعب أو على شعوب الأمة كافة. فالإجماع عند المازردي أو الأغلبية عند الغزالي شرطان دستوريان وهما من واجبات الأمة التي لا بدّ من الإعلان عنهما في البيعة التي هي إمضاء التعاقد السياسي

بين الإمام والشعب. ويزيد الماوردي إيضاحاً في نفس النص فينبه إلى حالة الامتناع عن التعاقد فيقول: «وإن امتنع من الإمامة ولم يُجب إليها، ولم يُجبر عليها لأنها عقد مرضاة واختيار لا يدخله إكراه ولا إجبار». والمراد من المرضاة وعدم الإكراه من الجانبين هو حصول الوحدة ببعدها الأهم وهو البعد المعنوي. فبيعة الإكراه الصادرة من الإمام ليست شرعية، أي لا أساس لها في المبادئ السياسية الإسلامية، وإن كانت من الواقع المألوف. ومآلها كان دوماً، في تاريخ الأمة الإسلامية سبباً للتعامل بالثقة والتخادع، والفتن والتفرقة منذ أن ابتدعت في العهد الأموي الأول. وقد صححها فقهاء السنة تصحيحاً مُبغضاً، رغم ما فيها من مفارقة للمبادئ الإسلامية، تعاملات مع الواقع السياسي الذي يغلب على الممارسات، وذلك اتقاءً لما هو أشد من الإكراه على البيعة ومن نقص المبادئ الدستورية، ألا وهو التفرقة، وفوضى الشغور السياسي. فالرجوع إلى مبدأ تحصيل الأمن والوحدة، ولو بطرق الإكراه أفضل في نظرهم، بكثير من الرجوع إلى تشتيت الجماعات، وغرائز التطاحن على السلطة الذي يذكر بفوضى القبليات والعصبيات الجاهلية.

وذهب بعض فقهاء السنة الحنبلية إلى أن التغلب بالقوة، إذا وصل بصاحبه إلى الإمامة، يُعترف بمشروعيته. جاء في كتاب «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى الفراء، وهو من فقهاء الحنابلة رواية عن الإمام أحمد: «أن من تغلب بالسيف حتى صار خليفة، وسُمِّي أمير المؤمنين، لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً عليه، برأ كان أو فاجراً، فهو أمير المؤمنين». وقد يُنظر إلى هذه الواقعة المتطرفة على أنها مسaire الضعفاء لكل الأحداث السياسية على حساب المبادئ. لكن موقف الحنابلة ليس في الحقيقة أكثر من التزام بالمبدأ الأهم الذي هو مبدأ وحدة الأمة. وكانوا يعملون بوصية الإمام أحمد الذي ألتح عليهم كما روي عنه بأن: «لا يخلعوا يداً من طاعة، ولا يشقُّوا عصا المسلمين، مع مشاهدة ما تُنكره قلوبهم».

وعلى هذا المنهج جاءت اجتهادات ابن تيمية في موضوع الطاعة لأولي الأمر والتصالح والاتحاد بين المسلمين.

ويقول الغزالي في موضوع الفراغ السياسي، أو ما يُعرف اليوم بانعدام الدولة أو السلطة المركزية، في كتاب «المستظهرى»: «أجمعوا وتطابقوا (يعني كافة المذاهب الإسلامية) على أنه لا بد من إمام، وإنما نزاعهم في التعيين، لا في الأصل. ولم يذهب أحد إلى أن الإمام لا يجب نصبه، وأنه يُستغنى عنه إلا رجل يُعرف بعبد الرحمن بن كيسان» ويُعد من أصحاب الآراء الشادة الذين لا أثر لهم في الفكر الإسلامي، حتى

إن الكلام عن مذهبه المعطل للإمامة لم يتعدّ التسفيه في الحكايات عن عقائد الفرق كما جاء عند الشهرستاني والبغدادي في موضوع الكيسانية.

إن إجماع الأفكار السياسية الإسلامية على التمسك بمبدأ وحدة الأمة لا يعني أن تاريخ شعوب وجماعات الإسلام كان صورة حقيقية لهذه الوحدة المبدئية، ولا أن تدقيق معاني الاتحاد جرّ إلى تشريعات مضبوطة ومنفتحة نحو التطور والاجتهاد والإثراء المستمر. بل المعروف عن الحياة السياسية في المجتمعات الإسلامية أنها خضعت في جل تطوراتها إلى واقع العصبية والمغالبة على السلطة، ولكن المبادئ بقيت دائماً مرجعاً للقادة والشعوب معاً.

وإذا كانت القاعدة السياسية الأولى أن لا فوضوية في الفكر الإسلامي، وأن الحياة الاجتماعية لا تتحمل نقض السلطة من أجل إحداث الفراغ أو شبه الفراغ المتمثل في الجاهلية القبليّة، فإن التاريخ، على عكس القاعدة، قد سجّل بعض الحالات من الانسلاخ عن السلطة المركزية والرجوع إلى أنظمة الجماعات المحلية التي قد تنحط أنظمتها أحياناً إلى قبليات، أو تتمسك في أحسن الأحوال بالنظام المدني أو الجماعي الإسلامي. غير أن هذا النوع من التميز الانحطاطي، كما يُعد دائماً، وحتى عند المسؤولين عن إحداثه، وضعاً استثنائياً وموقتاً.

ولنا في الجماعة الإباضية أحسن مثال عن الرجوع إلى تكوين الجماعة المدنية الإسلامية بمعطياتها الدينية المثالية وانعزالها تاريخياً عن السلط المركزية. وربما وقع التأويل عن هذه الجماعة بأنها عطّلت الإمامة عملياً ونظرياً، وفضّلت هذا النظام الجماعي المحلي الضيق، تميزاً واستقلالاً عن باقي الأمة الإسلامية. لكن الحقيقة لا تطابق هذا الحكم الميسّط. لقد عطّلت الإمامة الرّسّمية حقاً، ووقع اللجوء إلى السرية، مع أن الفكر الإباضي لم يبتنّ منهج التّقية إلاّ مُكرهاً، بحكم الضغوط الكبرى التي وقعت على هذه الجماعة منذ العهد الفاطمي. وإذا كانت الجماعة الإباضية متمسكة بنظامها المدني التمييز، فإنها أقرت وناضلت من أجل وحدة المذهب من جهة، كما أنها مداومة على الحوار والتبادل وحسن التعايش مع باقي مذاهب الأمة وخصوصاً مع السّنة المالكية الأشعرية تحت مظلة الإصلاح الذي يلتقي فيه أغلبية رجال الفكر السياسي الإسلامي. وللجماعة الإباضية هيئاتها السياسية والدينية المسؤولة عن التوجيه والاجتهاد والتنسيق. وهي بالإضافة إلى هذا ساهرة على الانسجام الكامل مع محدثات النظم السياسية والاقتصادية في إطار الدول المعاصرة الآخذة بالمبادئ المدنية المساوية بين المواطنين باختلاف عقائدهم.

إذا كان تميز الجماعات، وتعدد الملل، ضمن الأمة الموحدة يبقى قاعدة ثابتة للروح الدستورية التي انطلقت من المجتمع الإسلامي الأول، فإن هذا التعايش المدني يكون النعت الأكثر بروزاً لما يمكن أن يُسمّى بـ «اللائكية» النوعية التي تمتاز بها أنظمة العالم الإسلامي، وهي بالطبع «لائكية» اعتراف واحترام للأديان وليست «لائكية» رفض واعداء للجماعات الدينية. ولقد سجّل التاريخ بأن اليهود المضطهدين في إسبانيا، والأقليات الدينية الملاحقة في جهات أخرى من العالم، لازالت تعيش في أحضان الأمة الإسلامية بآسيا وإفريقيا حتى الآن، بحكم هذا الشعور المدني الذي يفرض الاعتراف بشخصية وتميز الآخرين.

بقي أن نعرف ماهي التقاءات هذا الفكر مع المبادئ التي هي أصل التشريعات الدولية المعاصرة من حقوق وواجبات الأمم والشعوب.

لا حاجة إلى التذكير بالواقع المشهور تاريخياً، من أن حقوق الإنسان والشعوب تُعد من المكتسبات التي ضحّت وناضلت من أجلها الإنسانية بأكملها، فكرياً وعملياً. فالعرقية والطبقية، وأنواع الاستبداد والاستعمار، وإبادة الشعوب واحتلال أراضيها لم تخفّ وطأتها بالتكافل السلمي العالمي إلا منذ عقود معدودة، رغم أن الأفكار التحريرية بدأت تخرج تدريجياً من الفكر إلى التطبيق القانوني منذ الحريين العالميتين. ولا يزال حتى الآن منطق القوة واستغلال الضعفاء يسود واقع العلاقات بين الأمم، بينما مبادئ الفكر السياسي المعاصر ترجع كلها إلى الحرية والديمقراطية والمساواة.

وفي موضوع الوحدة والتمييز تجاهر كل الأفكار والقوانين الدولية والوطنية بهذه المبادئ وتصرّح بأن المنطلق الأول للحرية والكرامة الإنسانية هو تقرير مصير الشعوب.

ويعني تقرير المصير هذا أنه يوجد قبل ممارسة العملية التقريرية شعبٌ متميّز بالمعنى العام الذي هو التميّز الذاتي ثقافياً ولغوياً وأرضياً وتاريخياً، وبالمعنى السياسي الذي هو الإرادة الجماعية لتكوين وحدة مستقلة متميزة، كما هو الوضع في حال التحرر من الاستعمار أو ما يشابهه من الأحوال السياسية.

ورغم أن مفهوم «شعب» قد يكتنفه بعض الغموض بالنسبة للقوانين المعاصرة، كما أنه غامض في تصورات الفكر القديم، إسلامياً كان أو غربياً، فإنه من الممكن أن تُفرز من هذا الغموض الذي تُعتمه الشعوب والطموحات القليلة العقلانية، تلك الجوانب الموضوعية التي تعرّف بها الشعوب كوحدات متميزة.

ولقد أحدثت الوطنيات الجديدة، وخصوصاً منها تلك التي انشقت عن الإمبراطوريات التقليدية، تداخلاً في المفاهيم بين مميزات الشعوب ومميزات الوطنيات. ثم خلّف الاستعمار ووطنيات إماماً حقيقية وإماماً مصطنعة في أنحاء العالم، هي في بعض الأحوال ووطنيات مشتتة أكثر ممّا هي جامعة للشعوب.

فهل يمكن اعتبار هذا الواقع المشتت تمايزاً طبيعياً مع أنه من عوارض التاريخ، وأنه صادر عن إرادة معاكسة لإرادة الشعوب في تقرير مصيرها، وفي ممارسة حقها الوجودي؟

إن حق التمييز بتقرير المصير لا يفضل حق الشعوب في التوحيد سواء بالنسبة للفكر السياسي المعاصر، أو بالنسبة للقوانين الدولية المعمول بها منذ نهاية الحروب العالمية. وإذا كان التمييز، أي تمييز الشعوب عن بعضها البعض في إطار الوطنيات هو الاتجاه الأكثر إثارة لانتباه وتعاطف الرأي العام العالمي، بحكم غلو الاستعمار، وتطرف الديكتاتوريات في قهر الشعوب، فإن الاتجاه نحو إنشاء الوحدات الكبرى يحظى بالاستحسان المتزايد، لما تضمنته هذه الوحدات من استقرار جهوي، وقدرات على النمو، واستعدادات للتفاهم والانسجام العالمي.

يمكن أن يُفتح النقاش حول الفوارق بين وحدات ما قبل العهود الديمقراطية، ووحدات العهد الديمقراطي الذي أحدث تغييرات فكرية كبرى في العالم بأجمعه، وحوّل الممارسات السياسية والاجتماعية إلى قواعد جديدة للحياة المدنية. ولا يمكن - بناءً على هذا التحول العالمي - لأي نظام وطني أو جهوي أن يضرب على نفسه أسوار العزلة والرفض في عهد تسعى فيه أغلبية الأمم إلى توحيد مبادئ التعايش العالمي.

وإذا كان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية يُعدّ من أهم القوانين العالمية، مراعاة لاستقلال الدول وكرامتها، فإن حق التدخل باسم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات قد أصبح يتعدى تدريجياً نطاق الفكر والخطاب إلى الممارسات والضغط المباشرة على الحكومات. فمفهوم الوحدة الإنسانية من خلال الأعراف والأخلاق الدولية بدأ يُقلص من السلط اللامتناهية للوطنيات، ويُجبر الحكومات على الأخذ بمبادئ الديمقراطية وكرامة الشعوب.

ونظن أن عهد الحرص المتشدد على السياسات المركزية، والتمسك بوحدة الإكراه قد انقضى، خصوصاً بعد انهيار النوع الاتحادي - السوفياتي، بصفته النموذج التاريخي لهذا النوع من التوحيد.

فالوحدة بمفهوم الفكر السياسي المعاصر أصبحت اتحاداً اختيارياً بين المجموعات التي تدرك أن وحدتها تكسبها نمواً زائداً وميزات اقتصادية وسياسية تعزز مكانتها العالمية. ولا يُقصد من هذا أن الوطنيات قد بدأت تضعف وتترك المجال لكيانات اتحادية تعوضها، بل إن الوطنيات لازالت هي المنطلق لكل اتحاد إيجابي، ولكل حياة دولية منسجمة، شريطة أن لاتعني الوطنية الانغماس في عصبيات من نوع جديد.

ولقد كوّنت هذه الروح الوطنية الإيجابية أحداثاً تاريخية كبرى ونشأت منها وحدات تكاد تكون مثالية في عالمنا المعاصر. فالتقييم التاريخي لكفاح الشعب الأمريكي ضد الاستعمار، ثم ضد الانشقاق والاسترقاق لا يُقاس بالضمير الخُلقي فقط، ولكنه يقاس بمعيار الوطنية والصرامة السياسية التي كونت وحدة الولايات المتحدة. ولا يعد النموذج الفيتنامي عند شعوب الجنوب مثلاً لمشروعية الكفاح ضد الاستعمارين الفرنسي والأمريكي فقط، بل هو أيضاً مثال للوطنية القوية التي حققت وحدة البلاد.

هذا ولا تخلو جهة من جهات العالم المعاصر من نزعات إقليمية تبرز فيها مطالبة الأقليات بالتميز السياسي والثقافي عن الوطنيات الجامعة والموحدة. والحكومات في هذه المواقف ليست مستعدة في كل الظروف إلى التنازل والتسامح، بل هي مترددة أبداً بين الحوار والقمع والبحث الشاق عن الحلول المقبولة وطنياً وعالمياً. ونرى بعض الدول المتقدمة تعاني من صعوبات التوفيق بين واجب الوحدة القارية الكبرى، والانسجام الدولي الذي يُمليه واجب التعايش الإنساني، والحفاظة على الوحدة الوطنية التقليدية التي تتحرك فيها المطالبات بألوان مختلفة من التميز والانعزال.

وبالنظر إلى كل هذه الأوضاع نرى أن عالم اليوم يعيش، مثل العالم القديم، مفارقات بين المبادئ والممارسات، وأن مصير الشعوب لا تقررّه دائماً الشعوب نفسها بكامل حريتها، كما توحى بذلك أوليات الفكر السياسي المعاصر، وذلك بحكم تشعب الأحداث العالمية، وبحكم تصارع الإيديولوجيات، وتناقض الإيرادات التي تلون الأخلاق السياسية بألوانها المختلفة.

لكن المبادئ التي تعدّ مكتسبات عالمية، وهي نتيجة المجهود الفكري الإنساني بجميع تجاربه الحضارية، تبقى رغم التعثر في التقنيات والتطبيقات مصدراً فكرياً للحياة السياسية الدولية وأساساً للتعايش العالمي.

ولا يوجد في هذا الموضوع كبير فرق بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي المعاصر؛ فكلاهما متفق على الأهم مما توحى به حقوق وواجبات الحياة السياسية المتخلصة من العصبيات ومنها :

- 1 - أن حقوق الشعوب في التميز تعني التحرر الحقيقي، ولا تعني التشتيت والتقسيم اللأطبيعي للمجتمعات كما سارت عليه بعض المناهج الاستعمارية.
 - 2 - وأن الوحدة من أهداف وواجبات كل أمة بقادتها وشعوبها، وإذا كان انطلاقها من واقع الوطنيات المعاصرة، فإنها تتعداها إلى الاتحادات المضمونة الحيوية والمهيئة للتنمية والرقي.
 - 3 - وأن أكثر الوحدات السياسية بقاءً وحيوية هي الوحدات المرنة المتعددة الجماعات، العاملة بأساليب اللامركزية.
 - 4 - وأن الوحدات تتأكد وتكسب وسائل نموها ورقيتها بالانفتاح على العالمية، كما أنها تضعف بانعزالها في الوطنيات المتصلبة والاحتوائية.
 - 5 - وأن تحقيق العالمية الجديدة لا يعني أحدية نظام مسيطر، بل هو مشروع إنساني لتعايش الحضارات المتعددة واجتهاد مشترك لتنمية وترقية الإنسانية بجميع أطرافها.
- ونظن أن هذا المشروع الوحدوي يُمكن أن يُستخرج من نفس المنبع الفكري، سواء كان إسلامياً روحياً، أو فلسفياً معاصراً، لأنه يُراعي حق الشعوب في الوجود والكرامة، كما يُراعي واجب الوحدة الإنسانية المبدئية.

المراجع

- البخاري : «الصحیح».
- «سيرة ابن هشام».
- محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدية.
- «الفهرست» : لعبد الله النديم (مادة : صابئة).
- «دائرة المعارف الإسلامية» . مادة : سلطان أكبر.
- جمال الدين الأفغاني : «الأعمال الكاملة» ج 2. (تقديم محمد عمارة).
- المازودي : «الأحكام السلطانية».
- أبو يعلى الفراء : «الأحكام السلطانية».
- إمام الحرمین أبو المعالي الجويني : «الشامل في أصول الدين».
- أبو حامد الغزالي : «المستظهر».

- الفارابي : «كتاب السياسة»، «كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة»، «كتاب الملة».
 - ابن تيمية : «الفتاوي» ج، 35.
 - ابن خلدون : «المقدمة».
 - الشهرستاني : «الميل والنحل».
 - عبد القاهر البغدادي : «الفرق بين الفرق».
 - محمد ضياء الدين الريس : «الأفكار السياسية في الإسلام».
-

حقّ الشعوب في تقرير المصير وحقّ الدول في الحفاظ على وحدتها الترابية

عبد الهادي بوطالب

رغم ما أصبحت تتطلبه منظومة الأمم المتحدة من إصلاح هيكلية ومسطري حتى تسائر الوضع الجديد للعلاقات الدولية، فإن ما أسهمت به منذ نصف قرن لخلق حضارة معاصرة لا يمكن أن يُنكر، إذ لأول مرة يتحقق بفضل إشعاعها مانادت به الأديان والفلسفات والمدارس الفكرية من أن الأقوام والشعوب والدول تلتقي جميعها، أصلاً ومصيراً، في الحقيقة الأزلية المتجلية في وحدة عنصرها البشري. وهذا المفهوم الذي أضحى في أيامنا معطى كونياً بالنسبة لسائر الثقافات والمذاهب، ما كان له أن يَشيع عبر العالم لولا وجود المنبر الأممي الذي انطلقت منه المناادة بالمبادئ الجديدة للتعامل الدولي. فقبل أن تُلغى وسائل الإعلام الحديثة الحدود بين الدول، فارضة عليها في نفس الوقت منظورها المتحيز، دَوَى صدى ميثاق «سان فرانسيسكو» في أرجاء المعمور بالنسبة لجميع الشعوب، خاصة المستضعفة منها، ليصبح المرجع الخُلقي الذي تستند إليه للدفاع عن حقوقها الطبيعية المشروعة في الحرية والمساواة.

ونقول المرجع الخُلقي لأنه ما جميع المبادئ التي أتت بها الأمم المتحدة قد اكتسب قوة القانون، ولا جميعها يتفاعل كما يُظنّ في تناسق تام، بل من مبادئها ما اتضح أنها تتعارض فيما بينها على أرض الواقع بسبب الخلفيات التي كانت وراء اعتمادها، سواء عند تحرير الميثاق، أو فيما بعد ذلك بواسطة النصوص التي صدرت عن الجمعية العامة، أو ماتبته الأجهزة المقررة الأخرى. وفي البحث الذي قدمناه إلى ندوة أكاديميتنا سنة 1991، وهي تعالج أزمة الأمم المتحدة، أشرنا إلى الازدواجية التي تطبع نظام الأمم المتحدة، وتساءلنا كيف يمكن لهذا النظام أن يتجاوز التناقض في سَعْيِهِ إلى التوفيق بين بعض أهدافه التي أقل ما يقال عنها إنها متباعدة، كترسيخه سيطرة المنتصرين في الحرب

العالمية الثانية في الوقت الذي ينصّ على ضمان المساواة في الحقوق بين «الأمم كبرها وصغيرها».

وقد تجلّى في هذا المضمار بالممارسة أن بعض المبادئ، وإن كانت هادفة في جوهرها، فإنها قد تصطدم مع ذلك بمبادئ أخرى ليست أقلّ منها فضيلة، كلما تمّ الميل إلى تغليب بعضها على البعض الآخر. وهو ما قد يقع بالفعل في حالة عدم التوفيق بين المبدئين الذين نحن بصدد النظر فيهما : مبدأ «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، ومبدأ «حق الدول في الحفاظ على وحدتها الترابية».

إن التركيز على المبدأ الأول في الستينات والسبعينات، تصدياً للاستعمار الذي كان لازال قائماً ببعض مناطق العالم الثالث، جعل المنتظم الدولي يصبّ اهتمامه على هذا المبدأ أكثر من غيره من الأولويات. لذا لا بأس من استعراض المراحل التاريخية التي ساهمت في تطوير مفهومه تمهيداً لمناقشة مآله من علاقة جدلية مع مبدأ «حق الدول في الحفاظ على وحدتها الترابية».

فما هو يا ترى مفهوم الشعب الذي أعطاه هذا المبدأ حقّ تقرير المصير ؟

الشعب كمفهوم مجتمعي وسياسي

منذ غابر العصور ومفهوم الشعب يقترن إما بالوحدة السلالية، أو بالوحدة السياسية، بحيث نجد الكتب السماوية تتحدث عنه في صيغ عديدة كوصف الشعب الإسرائيلي بأنه الشعب المختار، أو كإشارة في القرآن الكريم إلى أن الله جعل البشر شعوباً وقبائل لتتعارف وتأتلف، غير أن الإسلام أقرّ مع ذلك مفهوماً أوسع هو مفهوم الأمة الذي يعني التقاء البشر حول مبدأ الإيمان : ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُون﴾. (المؤمنون، 52) ممّا يجعل منه مفهوماً مستوعباً للأجيال المتعاقبة المتعاقبة على اليقين والتقوى في الماضي والحاضر والمستقبل. كما أن الحضارة الغربية لها مفهومها المتمثل في الشعب المسيحي، أي المسيحية بكل مكوناتها.

أما اقتران مفهوم الشعب بالبعد السياسي فهو ما كان موضع اهتمام المفكرين الغربيين طوال تقصياتهم لتحديد مرجع يثبت شرعية الحكم. فمن مفهوم الشعب عند «أرسطو» في كتابه «السياسة»، إلى «مارسيل دو بادو Marsile de Padoue» في أطروحته المناهضة لمزاعم البابوية في السلطة الزمنية، ومن «روسو» و«فولتير» في دفاعهما عن الفرد وعن حقوقه الطبيعية، إلى الثورات التحررية في الأقاليم المتحدة الهولندية والولايات المتحدة الأمريكية. وفي فرنسا تطوّر هذا المفهوم واكتسب ثقلاً قانونياً ذا

أثر داخلي في عدّة بلدان غربية، قبل أن يصبح بعد الحرب العالمية الأولى أحد الأسس المرجعية للتعامل الدولي. ومما لاشك فيه أنه اكتسب هذا البُعد الدولي أكثر في القرن العشرين بفعل ما كان للولايات المتحدة الأمريكية من انشغال بإرساء العلاقات الدولية على أساس فضيلة القانون اتّقاءً لأسباب الحروب، سيما بعد أن بدأت الحروب تكتسي طابعاً كونياً، وهو ما تمثّل لأول مرة في الحرب العالمية الأولى.

لقد اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى خوض غمار هذه الحرب، ونزل الرئيس «ويلسون» بكل ثقله لإنشاء عصبة الأمم ليجعل منها سلطةً عُليا تسهر على انضباط العالم تحت مظلة نظام جديد، نظام يقوم على قواعد مستوحاة من المبادئ التي قام عليها النظام الأمريكي. وإذا كانت هذه التجربة قد فشلت في تحقيق ما كان يُرجى منها، فليس معنى ذلك أن الحلفاء عجزوا عن فرض ما أقرّوه من مبادئ، وإنما لأن نظرتهم إلى مكوّنات العالم كانت انتقائية، وخاصة لأنها لم تكن تُدخّل في حسابها كل ما هو جنوبي (أي جنوب الكرة الأرضية). فقبل أن تتخاذل الدول الأوروبية أمام تهجمات النازية الألمانية، سمحت للفاشيستية الإيطالية أن تغزو الحبشة، رغم أن هذه الأخيرة كانت عضواً أصيلاً في عصبة الأمم. والدافع لذلك واضح: فعالية الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتوفر آنذاك على مستعمرات في جنوب الكرة الأرضية، وتبرر احتلالها بأن تلك المستعمرات لا تكون شعوباً ولا تؤلّف أمماً، أي أنها ليست ذات شخصية قانونية، وإنما هي مجرد سكان أو أهالي، بل ماهي عُرفاً سوى ما يدعى بمناطق ما وراء البحار (Territoires d'outre-mer) إن لم يكن بعضها أرضاً تخلّاء لا مالك لها، أو تستحق الاستعمار لتمدينها وتنمية ثرواتها لصالح البشرية.

ومن جهة ثانية، رغم أن مفهوم الشعب صار - كما أشرنا - ذا مضمون سياسي داخلي في عدة بلدان ابتداءً من أواخر القرن الثامن عشر، حيث نجده يتصدّر دستور الولايات المتحدة الأمريكية، ويررّ الوعي به العديد من الهزات في البلدان الأوروبية، ويتخذ بُعداً شبيّه دولي بعد الحرب العالمية الأولى، فإنه في الواقع لم يصبح ذا مدلول قانوني على الصعيد الكوني إلا ابتداءً من نهاية الحرب العالمية الثانية. وهو ما سهرت الولايات المتحدة الأمريكية على توثيقه هذه المرة بقيادتها للجنة المحررين الرئيسيين لميثاق الأمم المتحدة. وقد تجلّى اهتمامها هذا في صياغة الوثيقة الدولية التي جاءت ديباجتها مطابقة لديباجة الدستور الأمريكي، خاصة في نصها على أن الشعوب لا حُكّامها هي التي تقرر مصيرها لأنها هي مصدر الشرعية.

ومن هنا يتضح أن الخطوة التي اكتسبها الشعب كمصدر للقرار السياسي تعود إلى الرؤيا الأمريكية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالحق في التحرر والانعقاد من النفوذ الأجنبي، وهو ما يُستنتج مما جاء في إعلان استقلال الولايات الأمريكية بتاريخ 4 يوليو 1776 حيث نقرأ في النص العربي الرسمي ما يلي : «حين تقضي الضرورة في سير الأحداث البشرية بأن يحُلَّ شعبٌ ما الروابط السياسية التي كانت تربطه بشعب آخر، ويتبوأ بين أُم الأرض ودولها مكان الأنداد والأحرار المستقلين، ذلك المكان الذي أقرته نواميس الطبيعة ووهبه الله الحق فيه، فإن احترام رأي البشرية يستوجب أن يعلن هذا الشعبُ الأسبابَ التي حملته على حل تلك الروابط، والدوافع التي أملت عليه ذلك الانفصال».

والواقع أن محرري إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الصيغة انطلقوا في تصورهم ذلك من اعتبارات خاصة، أي من الوضع الذي كانت عليه آنذاك المستعمرة البريطانية الكبرى. وهذه الاعتبارات يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولاً : إنهم لو انطلقوا من المشروعية التاريخية للمطالبة بالاستقلال لَوَجَدُوا أنفسهم أمام إشكالية حقوق السكان الأصليين، أي أمام أحقية الهنود الحمر قبل غيرهم في المطالبة باسترجاع وطنهم وحرّيتهم.

ثانياً : إنهم لو التجأوا إلى المشروعية السياسية لما استطاعوا أن يبرهنوا على أنهم كانوا يوماً ما يمثلون كياناً سياسياً قائماً بشؤون المنطقة إلى أن تم تفكيكه بفعل الاستعمار.

ثالثاً : بما أنهم لم يستطيعوا أن ينطلقوا، لا من الحقوق التاريخية لعدم توفرها لديهم، ولا من تجربة مؤسساتية مشروعية عُرفاً وقانوناً، فقد اختاروا لتبرير مطلبهم أن يعتمدوا فكرة الشعب نظراً لما لهذه العبارة من مدلول واسع وغير محدد.

وقد قيل وكتب أن الثورة الفرنسية هي التي أذكت الوعي بالشعب كمصدر للمشروعية، في حين أنها إنما أوججت النزعة الوطنية لدى الشعوب التي تعرّضت لغزو «نابوليون». إلا أن الثورة الفرنسية ولاشك، كانت من العوامل التي سخرت بعد حين لِيَسْمَأُرك أن يوحد الشعب الألماني، كما أنها لم تمنع فرنسا من الإقدام على المغامرة الاستعمارية ربع قرن فقط بعد انهزامها في الساحة الأوروبية. وإذا كان للمبادئ التي نادى بها من أثر، فإن ذلك هو مادفع بشعوب البلقان إلى رفض التقسيمات التي لحقتها والتي عُرفت «بمشكل القوميات»، ذلك المشكل الذي ما طفق يستفحل في أواخر القرن الماضي وبداية القرن العشرين إلى أن بلغ ذروته في الحادثة التي كانت «سَرَائِفُو» مسرحاً لها والتي تسببت في الحرب العالمية الأولى.

إن الحرب العالمية الأولى التي جُرِّبت فيها وسائل الدمار التي لم تكن معروفة من قبل، هي التي أبرزت مخاطر الجنوح للهيمنة، وضرورة بناء العلاقات الدولية على قواعد جديدة. وعلى إثرها اكتسبت فكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها بُعْداً دولياً، أي شكل التزام جماعي حاول «ويلسون» إدراجه في ممارسة عصبة الأمم، كما سعى «لينين» إلى إقراره في المؤتمر الثاني للحزب الروسي (1917). غير أن عصبة الأمم لم تستجب لهذا التوجه، لأن الفكرة كانت في الأساس تتعارض والمصالح الاستعمارية لغالبية أعضائها.

ولم يتم اعتماد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها كمبدأ دولي إلا في ميثاق الأمم المتحدة، حيث تتحدث المادة 55 منه عن: «... تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم، مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها».

ومن المعلوم أن إدراج هذه المادة في الميثاق لم يكن بالأمر الهين، حيث تمت معارضته آنذاك من لدن فرنسا وبلجيكا بدعوى أن أقطار ما رواء البحار الخاضعة لاستعمارهما كانت في نظرهما أجزاء لا تنفصل عن ترابهما الوطني. ولم يدافع عنه في البداية سوى الاتحاد السوفياتي بمعية كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وقد استطاعت هذه الأخيرة في النهاية أن تستميل إليه كذلك بريطانيا العظمى.

ومع ذلك، لا يمكن اعتبار ما جاء في الميثاق مبدأ كاملاً وعماماً ما دام مفهوم الشعوب الوارد في المادة المشار إليها أعلاه لم يكن يعني سوى الشعوب ذات السيادة المميزة بنص الميثاق عمّا سُمِّي في الفصل الحادي عشر «بالأراضي غير المتمتعة بالحكم الذاتي»، لأن مواطني هذه الأراضي في نظر واضعي ميثاق «سان فرانسيسكو» لم يكونوا سوى «سكان» لا يستطيعون إدارة شؤونهم بأنفسهم بصورة كاملة». وهذه إحدى المتناقضات العديدة الواردة في الدستور الأممي والتي نجدها كذلك في القرار المرجعي لمكافحة الاستعمار، أعني القرار 1514 (الدورة الخامسة عشرة) المعتمد من لدن الجمعية العامة بتاريخ 14 ديسمبر 1960، والذي يتحدث عن الوحدة الترابية للشعوب في حين أن القانون والعرف الدوليين لا يُقرّان إلا الوحدة الترابية للدول.

وهذا التناقض أو التعارض يخلق بين المقتضيات القانونية الأممية التباساً يجعل تطبيقها بكاملها متعذراً أحياناً أو مساعداً على تأويلات مختلفة.

ويمكن في نظرنا إرجاع الالتباس الذي يحيط بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها إلى الدوافع التالية :

1 - هيمنة المنظور الأوروبي على التشريع الأممي في السنين الأولى من حياة منظمة الأمم المتحدة، وهو المنظور الذي يمكن تلخيصه في أن هناك «الأمم المتقدمة» من جهة، كما جاء في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، ومن جهة أخرى أقوام أو مجموعة سكان (Populations) المناطق الأخرى التي لم تكن تُعتبر ذات شخصية مُحدثة للقانون الدولي.

2 - إن إقرار محاربة الاستعمار فيما بعد، كمبدأ أساسي من مبادئ النظام الدولي، لم ينطلق من الاعتراف بالحقوق التاريخية والمقومات الحضارية للشعوب المعنية، وإنما من احترام حقوق الإنسان الذي هو مجرد مبدأ عام.

3 - رغم استنكار العديد من الزعماء الأفارقة في الخمسينات لما سُمي بالبلقنة، فإنهم أقرّوا في الستينات مبدأ اعتماد الحدود الموروثة عن الاستعمار دون اعتبار لما يلحقه اعتماد هذه الحدود بشعوبهم من تفرقة الشعوب وتمزق الكيانات. وفي ما اعتمده منظمة الوحدة الإفريقية في هذا المضمار ما يناقض مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فضلاً عن كونه يتنكر لما كان لها من عمق تاريخي وحضاري ومقومات ذاتية قائمة على الوحدة الترابية قبل أن يمزقها الاستعمار حسب هواه.

إن هذا يحملنا على القول إنه يجب التعامل بحذر مع تطبيق حق تقرير المصير، لما يحمله تطبيقه على أفراد من مخاوف على مبادئ أخرى أقرتها الأمم المتحدة بكل صراحة ووضوح ضمن ميثاقها ومقتضياتها القانونية التي لا التباس فيها ولا تحتمل التأويل.

حُطّر المغالاة في تطبيق حق تقرير المصير

والواقع أن الخلط الذي اخترعته بعض الدول الأوروبية في الماضي لتبرير غزوها لدول الجنوب بدعوى أن هذه الأخيرة لا تتمثل كيانات لها شخصية قانونية، وإنما مناطق أهلة غير متمدنة، هو خلط استُغِلَّ كذلك عند القبول بمبدأ الاستقلال، وركّز عليه بصفة مقصودة حتى تستمر العلاقة شبه العضوية قائمة بين الكيان المستقل ومصالح الدولة التي كانت تستعمره، بل هناك كيانات اخترعت وأقيمت حول مناطق معينة لما تمتاز به هذه المناطق من خيرات طبيعية ضرورية لاقتصاد الدولة المنسحبة. ومما زاد من اتساع هذه الظاهرة حاجة الدول العظمى إلى حلفاء في المحافل الدولية باسم الوحدة اللعوية (الفرانكوفونية)، أو الولاء لتاج معين، (الكومنويلث) أو بسبب التنافس المذهبي بين كتلتى الشرق والغرب. فهذه العوامل أدت كلها إلى التركيز على حق الشعوب

بدل حق الدول، لما يحيط بمفهوم الشعوب من إبهام يسمح بمدّ أو تقليص الفضاء الوطني، في حين لا يمكن اعتماد مفهوم الدولة إلا في حدود تربية واضحة المعالم. ومن جهة أخرى، رغم ما أحيط به المبدأ العام لحق الشعوب في تقرير مصيرها من إشهار، فقد تم مع ذلك الإغفال المستمر للمكونات الأساسية لهذا المبدأ، أعني الحق الطبيعي والحق التاريخي في التراب الوطني، ووجوب الحفاظ على وحدته. فالشعوب التي لا تراب لها لا تتوفر على شخصية دولية كما هو حال الشعب العجري، أو كما أرادت إسرائيل أن يصبح عليه حال الشعب الفلسطيني.

إن الحق الطبيعي ينطلق من ارتباط علاقة التطور التاريخي بقوانين المحيط الفيزيائي أو الجغرافي، كما أشار إلى ذلك كل من ابن خلدون ومونتيسكيو، وهو الارتباط الذي يجعل الوحدة القومية تتطابق في ذهنية الجماهير مع حدود معترف بها داخل فضاء معين. أما الحق التاريخي، فهو الناجم عن استمرار التمتع أو التملك أو الانتفاء، والذي كان يتخذ أشكالاً متعددة. منها استغلال المراعي، وفرض المكوس، وتقديم الولاء.

وقد تم إغفال هذه الحقوق، أو العدول عن المناذاة بها بسبب ما كانت تعرفه الساحة الدولية من توتر بين الشرق والغرب إثر تقسيم بعض البلدان بين تيار شيوعي وتيار منحاز لما كان يُدعى بالعالم الحر.

ولعل أكثر هذه الحالات إثارة ما عرفته جمهورية الصين الشعبية من عزلة بسبب الصراع بين الشرق والغرب الذي حال دون التحاقها بالأمم المتحدة لمدة ثلاثة عقود. وفي هذا المضمار لا بأس بأن نذكّر بأن المغرب كان دائما ضد هذا السلوك، وهو ما صرّح به صاحب الجلالة نصره الله سنة 1961 في مؤتمر دول عدم الانحياز المنعقد ببلغراد، حيث نادى جلالته بحق كل من ألمانيا وكوريا والقيتنام في استرجاع وحدتها القومية والترايبية. كما أن مواقف المغرب بخصوص الدفاع عن مبدأ الوحدة الترابية معروفة، وتبلور فيما بذله من مساعدة متنوعة للدول المهتدة في كيانها سواء بإفريقيا أو في العالم العربي.

ومن مخاطر المغالاة في حق الشعوب كذلك إذكاء نار الفتنة بإحياء القوميات، وتشيتت الكيانات التي اكتسبت شرعية تاريخية، سيما في هذه المرحلة التي يسير فيها التوجه الإيجابي للعالم نحو بناء المجموعات المتسعة، طموحا في ضمان البقاء وفرض الوجود. ولم يُفت قمة مجلس الأمن في البيان الذي أصدرته بتاريخ 31 يناير 1992 أن تتخوف من مغبة ما يحدث في بعض المناطق الشرقية والإفريقية من مظاهر العودة

إلى روح القَبَلية المتحرّجة، وهو ما أشار إليه البيان بصراحة حيث أكد على «أن مجلس الأمن، إذ يرحب بالتغيير التي وقع بعد انتهاء الحرب الباردة لا يغيب عنه أن هذا التغيير «قد أتى بمخاطر جديدة تهدد الاستقرار والأمن. فمن بين أكثر المشاكل حدة - يضيف البيان - ما يكون نتيجة لتغيير هياكل الدول. ومن ثم فإن المجتمع الدولي يواجه تحديات جديدة لإحلال السلام...».

وفي هذا المضمار، يمكن اعتبار ما حلّ بالجمهورية الفيدرالية اليوغوسلافية سابقة خطيرة، ولربما كان من الممكن تفاديها لو لم تسارع بعض الدول الكبرى للاعتراف بالشخصية الدولية للفصائل المنشقة. كما يجوز التساؤل حول الدوافع المشبوهة التي كانت وراء هذا التسارع، والتي تناقض شكلاً ومضموناً ماجاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 الذي وإن كان مخصصاً لحق الشعوب في تقرير مصيرها فإنه يركز مع ذلك على الوحدة الوطنية وعلى وحدة التراب الوطني في الفقرة السادسة منه القائلة : «إن كل محاولة ترمي إلى القضاء الجزئي أو الكلي على الوحدة الوطنية والوحدة الترابية لبلد ما تكون مناقضة لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة».

وفي سنة 1970 جاء قرار هيئة الأمم المتحدة رقم 2625 يؤكد ما يلي : «يرفض تأويل نصوص مقررات الأمم المتحدة بما يمكن أن يسمح أو يشجّع أي عمل كيفما كان نوعه من شأنه أن يقسم وحدة التراب الوطني أو الوحدة السياسية لأية دولة مستقلة وذات سيادة، أو يهدد بتقسيمها كلياً أو جزئياً».

ومما سبق يمكن استخلاص عدد من الاعتبارات :
أولاً : إن منظمة الأمم المتحدة تُعدّ من المنظمات الأكثر عطاءً في ميدان استصدار مبادئ القانون الدولي المعاصر، غير أن وفرة إنتاجها، خاصة ابتداءً من أوائل الستينات جعلها تسقط أحياناً في التناقض المضر بما تصدره من قرارات وتوصيات، وهو ما أدى إلى قلة فعالية هذه القرارات والتوصيات، سواء كانت صادرة عن الجمعية العامة، أو عن مجلس الأمن. ومن أجل ذلك يتحتم أن يعاد النظر في طريقة تحرير بعض النصوص الأهمية بما يرفع عنها التناقضات، ويبدد الالتباسات، ويجعل مفاهيمها أوضح وأجلى، وإن اقتضى الحال أن تضاف إليها شروح قانونية تجلّي مدلولاتها تجلية كفيلة بإدخال التناسق فيما بينها.

ثانياً : إن المغالاة في التلويح بحق الشعوب في تقرير مصيرها قد يُفقد هذا المبدأ مضمونه الإيجابي الذي كانت غايته القضاء على الاستعمار، لا تفكيك الكيانات التي استقام أمرها عُرفاً وقانوناً. وفي الأحداث المروعة التي لا تفتأ تَمَرِّق بعض مناطق العالم،

ما يجعلنا نتخوّف من المغالاة في تطبيق هذا الحق بكيفية عشوائية على الاستقرار الدولي، وذلك بتحويله من هدف تحرير الشعوب من الاستعمار إلى تشجيع حركات الانفصال وتمزيق الكيانات الدولية.

ثالثاً : إذا كان حق الشعوب في تقرير مصيرها ينطلق من وعي خلقي يرتبط بمبدأ حقوق الإنسان، فإن صيانة الوحدة الوطنية ضمن صيانة الوحدة الترابية تنبع من ضرورة حيوية ومن حق طبيعي. ومما لاشكّ فيه أن ضرورة الحفاظ على البقاء الذي هو حق أساسي تسمو على غيرها من الاعتبارات الأخرى.

موقف رؤساء الدول من تطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها

عبد الله عديّل

يتقلد رؤساء الدول أسمى منصب في الدولة. وتنص الدساتير على حقوق متعددة يتمتع بها رئيس الدولة. فهو الممثل الأسمى للبلاد من الناحية الدستورية والسياسية، والمجسم لهويتها ووحدتها. وغالبا ما تشير الدساتير إلى رئيس الدولة بصفة المؤسسة الأولى في البلاد التي تسهر على دوام المؤسسات الأخرى واحترام الدستور.

وعلى هذا الأساس فإن رئيس الدولة يضطلع بمسؤوليات قد لا تنبع من الدستور وحده بل تذهب جذورها إلى أعماق التاريخ وتتجاوز المفاهيم القانونية المتداولة لتنسجم مع وجدان الأمة والدولة وتواكب التطلعات الظرفية والمستقبلية.

فالواجبات الدستورية التي يمارسها رئيس الدولة تفرض عليه رفض كل مشروع قد يهدف إلى المس بوحدة البلاد أو تقسيم شعبها، ولو كان ذلك على أساس مبدأ من المبادئ المتعارف عليها على الصعيد العالمي. فالوحدة الوطنية شيء أساسي لا نقاش فيه، ولا يمكن قبول التفريط في هذه الوحدة. وهكذا فإن الفصل 19 من الدستور المغربي ينص على أن «الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق المواطنين والجماعات والهيئات. وهو الضامن لاستقلال البلاد وحَوْزة المملكة في دائرة حدودها الحقة».

والدساتير الديمقراطية تنص عادة على مبدأ الاعتراف للمواطنين بالحقوق الأساسية التي تعتبر من مقومات المشروعية الديمقراطية ومن جملتها الحقوق السياسية التي تمكن المواطنين من المساهمة في تسيير الشؤون العامة. فالمواطنون لهم الحق في اتخاذ المواقف السياسية والبتّ في مصير بلادهم عن طريق الاستفتاء أو بواسطة المؤسسات المنتخبة.

ومن جملة الحقوق الأساسية حرية الرأي وحرية التعبير عن الأفكار والمواقف.

فإلى أي حد يمكن أن يذهب حق التعبير عن المواقف؟

من الواضح أن رئيس الدولة الذي يعتبر بحكم الدستور الساهر على احترام المشروعية الدستورية لا يمكنه أن يقبل مبدئياً تطبيق حق تقرير المصير على جزء من بلاده وشعبه، إذا كان يعلم أن هذا التطبيق يُشكِّك في وحدة البلاد والشعب أو يؤدي إلى المسّ بوحدة البلاد وتقسيم شعبها. وقد تؤدي الظروف السياسية إلى قبول فكرة تطبيق المبدأ، على أساس أن الاستفتاء في هذا الشأن لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تأكيد الانتماء إلى الدولة التي تقبل تنظيمه فوق ترابها. فمبدأ رفض تطبيق حق تقرير المصير من طرف رئيس الدولة يبقى مبدأ أساسياً مرتبطاً بالمشروعية الدستورية.

لكنّ تطوّر المفاهيم القانونية في العصر الحديث أدى إلى ظهور مبادئ كبرى تخضع لها الدول التي تسعى أن تكون في انسجام مع المشروعية الدولية، ومن جملة هذه المبادئ حقّ تقرير المصير.

فكيف يمكن تبرير موقف رؤساء الدول في ضوء تطبيق هذا المبدأ في العصر

الحاضر؟

يلاحظ أن إشكالية تطبيق مبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها تقع إثارها نتيجة ظهور ضغوط سياسية داخلية في هذا الاتجاه، وقد عرفت دول عديدة مثل هذه الاتجاهات في هذا العصر. وقد تظهر هذه الضغوط بسبب انعدام التجانس القومي وضعف الفكرة القومية، وكثيراً ما تتفادى الدول بكيفية رسمية الحديث عن مثل هذه النزاعات حتى لا تعطى صدى أكبر مما لها وحتى لا تجعل الملاحظين يركزون على برنامجها. وكثيراً ما تظهر تدخلات أجنبية تشجع هذه النزاعات إما بقصد إضعاف الدولة أو بهدف المسّ بوحدها. والأمثلة كثيرة حول هذا الموضوع الذي يعتبر من بين مظاهر التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي يرفضها القانون الدولي.

فمبدأ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها مبدأ وارد في ميثاق الأمم المتحدة وقد اعتبرته المجموعة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية من أهمّ المكتسبات التي ستمكّن من تحقيق تغييرات هامة في علاقة الشعوب مع بعضها. كما صفت لإعلانه الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية واعتبرته كمفتاح لتحريرها. ويعتبر هذا المبدأ اليوم من بين المبادئ الأساسية المعترف بها دولياً، ويصعب تجاهله من طرف دول أصبحت أعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

وقد أعطت الدول التي كانت لها مستعمرات تفسيراً ضيقاً لهذا المبدأ لسبب واحد وهو أن تطبيقه سيؤدي حتماً إلى فقدانها لمستعمراتها. وعللت موقفها هذا إما بكون هذه الشعوب لم تبلغ بَعْدُ مستوى النضج السياسي الذي سيسمح لها بتقرير مصيرها أو بكون هذه الشعوب تكوّن جزءاً لا يتجزأ من الوطن الأم. ورغم ذلك فقد اضطرت الدول ذات المستعمرات إلى الاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير لشعوب هذه المستعمرات، إمّا بالاعتراف باستقلالها بعد مفاوضات أو بتنظيم عمليات للاستفتاء. وبذلك انهارت السيطرة الاستعمارية على أساس تطبيق حق تقرير المصير الذي أصبح في هذا المجال مبدأ مقدساً.

لكن السؤال المطروح يتلخص في حدود تطبيق هذا المبدأ. فهل يمكن تطبيقه من طرف دول حققت وحدتها، على جزء من سكانها على أساس كون هذا المبدأ أصبح مقبولاً من طرف المجتمع الدولي؟ يُستخلص من التجربة السياسية التي تعرفها بعض الدول القديمة مثل إسبانيا وإيطاليا وبعض الدول الحديثة مثل السنغال أو نيجيريا أن مبدأ الانفصال مبدأ غير مقبول ولو استند على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. ذلك أن هذا المبدأ يتناقض مع مبدأ وجود الدولة ككيان منظمّ حقق وحدته فأصبحت واقعا ملموساً.

فهو مبدأ مرفوض لأن الوحدة شيء مقدس. وموقف رئيس الدولة لا يمكن أن يكون منسجماً مع هذا الموقف.

وقد عاد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها إلى مستوى النقاش القانوني والسياسي ابتداءً من سنة 1989 مواكبة للأحداث الهامة التي زعزت أركان دول المعسكر الاشتراكي. فمن الناحية الإيديولوجية كانت النظرية الاشتراكية الشيوعية تركز على مبدأ الاعتراف بالحقوق القومية وتعتبر تكريس هذه الحقوق في الدول الاشتراكية من أهم المكتسبات بالنسبة للنظام السياسي والشعوب التي تعيش في ظل هذا النظام.

وكان ذلك واضحاً تمام الوضوح في دساتير ومؤسسات الدول الاشتراكية ذات المجموعات السكانية غير المتجانسة. وفي الواقع فإن بعض الدول الاشتراكية كانت تشعر بأهمية هذا المبدأ كوسيلة للحفاظ على تماسك الأمم التي تعيش فوق ترابها. فالاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وحتى تشيكوسلوفاكيا كانت تؤكد في دساتيرها على أنها دول قائمة على أساس رغبة شعوبها، وبذلك فقد كانت هذه الدساتير تعطي صبغة رسمية للتنوع البشري في هذه الأقطار على أساس الاختلاف اللغوي والثقافي، كما كانت تأخذ بعين الاعتبار الخلفية التاريخية لهذه الشعوب.

ويمكننا القول إنه بالتركيز على مبدأ احترام الحقوق القومية وقع الاعتراف دستوريا بحق هذه الشعوب في الحفاظ على هويتها الثقافية والتاريخية، ووقع تجسيم ذلك من خلال التنظيم العام لبعض الدول الاشتراكية التي أخذت بالنظام الفيدرالي.

فالنظام الفيدرالي السوفياتي أو اليوغوسلافي كان نظاما فريدا من نوعه من بين الأنظمة الفيدرالية المعروفة في العالم. فقد كان يركز على تقسيم ترابي يأخذ بعين الاعتبار من ناحية المظهر التنوع العرقي والثقافي، وكان ذلك واضحا بالنسبة ليوغوسلافيا التي قسمت نفسها سنة 1943 إلى جمهوريات عرقية لها لغتها وثقافتها ومؤسساتها. بينما أخذ الاتحاد السوفياتي بنظام فيدرالي معقد بحيث قسم تراب الإمبراطورية الروسية السابقة إلى جمهوريات سوفياتية من المستوى الأول، وقسمت بعض الجمهوريات إلى جمهوريات ذات حكم ذاتي وكذلك إلى مناطق ذات حكم ذاتي محدود وإلى دوائر قومية.

ويمكننا أن نعتبر أن الاتحاد السوفياتي، بأخذه بهذا النظام الفيدرالي المعقد، اعترف دستوريا منذ تأسيسه بحق مختلف الشعوب المتعايشة فوق ترابه بحقها في تأسيس كيانات ترابية منظمة، ولم يبق إلا أن يعترف صراحة بحقها في الانفصال. لكن الواقع السياسي لم يكن يسمح بإمكانية تحقيق هذا المبدأ بسبب النهج المركزي الذي كان يسلكه الحزب الشيوعي السوفياتي، وكان آنذاك عماد الدولة السوفياتية، وكثيرا ما تقلد رئيس الدولة مهمة رئاسة الحزب.

لكن سنة 1989 كانت سنة تحول في تاريخ الأنظمة الشيوعية، فبانهار النظام الشيوعي، في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي نفسه أزيح الستار عن حقائق سياسية لم تكن مجهولة من قبل ولكنها فرضت نفسها بكيفية سريعة. فتمزق يوغوسلافيا كان سريعا وتبعه انهيار الاتحاد السوفياتي الذي اضطر إلى الاعتراف بحق الانفصال لدول البلطيق في خطوة أولى، ثم قبل بمبدأ انفصال الجمهوريات الأخرى عن جمهورية روسيا. وبذلك اتضح أن مبدأ حق تقرير المصير الذي كان مبدأ نظريا في المحيط الاشتراكي قد أصبح مبدأ ملموسا استفادت منه شعوب كانت تعتبره مبدأ بعيد المنال حتى عهد قريب. ورغم المناورات التكتيكية التي لجأ إليها آخر رؤساء الاتحاد السوفياتي فقد كان مضطرا لأخذ الحقائق بعين الاعتبار وقبل إمكانية الانفصال بالنسبة لجمهوريات الاتحاد. فهل يمكن تطبيق نفس المنهجية على دول ذات تنظيم موحد إذا ما ظهرت نزعة انفصالية في إقليم من أقاليمها؟

فالمبدأ وقع قبوله وتطبيقه في حالتين اثنتين : حالة باكستان وحالة إثيوبيا. ففيما يخص باكستان كانت الوضعية الجغرافية الخاصة للإقليم الشرقي عنصرا هاما في النقاش

السياسي حول وحدة باكِستان فقَبِلت بانفصال هذا الإقليم الذي أصبح يعرف بدولة بنغلاديش.

أما فيما يخص إثيوبيا فإن النزعة الانفصالية في إقليم إريتريا كانت تتركز على أن ضمّ هذا الإقليم من طرف إثيوبيا كان عملاً غير شرعي لأن قرارات الأمم المتحدة كانت تنص على الاتحاد الفيدرالي وباستمرار المقاومة في إريتريا طيلة ثلاثين سنة وظهور ضغوط دولية أصبحت إثيوبيا مرغمة على قبول تطبيق حقّ تقرير المصير.

وعلى كل فباستثناء هاتين الحالتين فإن رؤساء الدول، بحكم واجباتهم الدستورية يتعاملون مع الأحداث من موقف المسؤولية السياسية والدستورية. فهم في غالب الأحيان يركزون على أن وحدة البلاد تحققت بكيفية تدريجية ورسخت في العقول وتجمّعت في المؤسسات الدستورية والتنظيم العام للدولة، فحققت الوحدة الوطنية التي تعتبر من المكتسبات التي لا نقاش فيها، وأصبح من غير المعقول إثارة إمكانية تطبيق حقّ تقرير المصير بالنسبة لجزء من سكان البلاد. فبقدر ما يقع التركيز على أن الدولة واحدة بقدر ما يقع التأكيد على أن الشعب شعب واحد. فالحفاظ على وحدة الشعب واجب مقدّس يفرضه الدستور على رئيس الدولة كما يجعله واجبا دستوريا بالنسبة لجميع المواطنين.

واجب رؤساء الدول في الحفاظ على الوحدة الوطنية : أمثلة سلبية وأخرى إيجابية من تاريخ المغرب

عبد الوهاب بمنصور

من القواعد التي انبنى عليها نظام الحكم في الإسلام قاعدة البيعة، وهي عقد يلتزم به الطرفان المتعاقدان مكتوبة أو مشافهة بالوفاء بما تراضيا عليه، وقد مارس محمد رسول الله ﷺ هذه القاعدة وهو لا يزال في مكة قبل الهجرة عندما اجتمع في العقبه الأولى والثانية بوفدين يُمثلان أوس المدينة المنورة وحزرجها، فاشترط لربّه ولنفسه ما اشترط، ثم مارسها بعد الهجرة، فكان الرجال والنساء يبايعونه ويبايعهم على أمور يتعهدون بالتزامها والتقيّد بها، ومن أشهر البيعات التي تمّت بين الرسول وبين المسلمين البيعة التي وقعت في السنة السادسة من الهجرة تحت شجرة الرضوان، تلك التي نوّه الله في القرآن الكريم بمن بايعوا الرسول فيها بقوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَنَّا أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

وقد بقيت البيعة بعد وفاة الرسول قاعدة لا مندوحة عنها لإضفاء الشرعية على حكم أي حاكم يتولى أمر المسلمين، سواء كان حكمه خلافة لمن تقدّمه، أو حكماً مؤروثاً ممن سبقه من حكام أسرته، فمثل البيعة في النظام الإسلامي مثل الثقة التي يحظى بها في النظم الحديثة رئيس من طرف برلمان منتخب أو من خلال استفتاء شعبي حسبما ينص عليه دستور بلده.

كانت النخبة من الأمة أو أولو الحل والعقد كما كانوا يُدعون قديماً يجتمعون عندما يصبح منصب رئيس الدولة شاغراً، فينظرون في أي أحق بتولي أمور المسلمين لما يتوفّر فيه أكثر من غيره من صفات جسمانية ونفسانية ضبطتها كتب الفقه والأحكام

السلطانية، وحتى ولاية عهد واحد من السلاطين أو الملوك أو الأمراء لم تكن تقيم للمرشح لها من أبنائه إلا بموافقة عليّة القوم وأولي أمرهم عليه وعقد البيعة له ووالده حي، ومثل ذلك كان يحدث حتى في الحالات التي يصل فيها حاكم إلى الحكم عن طريق القوة، فالبيعة إذن أساس متين وقاعدة لا بد من مراعاتها لإقرار الحكم في الحكم بصفة شرعية.

وتنص عقود البيعة على المبادئ والأحكام التي يجب على الطرفين المتعاقدين تنفيذها والعمل بها، وتُجمل بالنسبة للرعية في السمع والطاعة للراعي في المنشط والمكره وبذل النصيحة له، وتُجمل بالنسبة للراعي في العمل بالكتاب والسنة وجلب المصالح ودرء المفاسد وتثبيت الأمن والحكم بالعدل والرفق بالناس وحماية الأرض الإسلامية وصد كل خطر عنها، فالراعي أو الحاكم المسلم حامٍ لجمي الوطن والدين، كما هو منصوص عليه في عقود البيعات القديمة وفصول الدساتير الحديثة ومنها دستور المغرب.

وقد انبنى نظام الحكم في المغرب على هذا الأساس منذ أنشئت فيه أول دولة إسلامية مستقلة عن الخلافة المشرقية في الخمس الأخير من القرن الثامن الميلادي، وكان جمع الكلمة وحماية الثغور، أي حدود الدولة، من أبرز البنود التي توجب عقود البيعة على سلاطين المغرب وأمرائه أن يجعلوها في طليعة اهتماماتهم ومشاغلتهم، فكان هؤلاء السلاطين الذين يصبحون بالبيعة وكلاء عن الأمة والناطقين باسمها يحرسون على الوفاء بما التزموا به مخافة أن تُنقض بالتهاون والتفريط ببعثهم، لأن الوكيل معزول في غير المصلحة، ولم يحدث في تاريخ المغرب أن ثبت حكم حاكم اقتطعت في عهده أجزاء من التراب الوطني، إلا أن يكون ذلك نتيجة هزيمة عسكرية أمام جيوش دولة قوية لم يقصّر السلطان في مواجهتها وبذل الجهد في التصدي لها وصدّها، كما حدث عقب هزيمة المغرب في معركة «يسلي» أمام الجيش الفرنسي سنة 1844 وهزيمته في حرب تطوان أمام الجيش الإسباني سنة 1860 وحتى في مثل هاتين الحالتين كان السلاطين يحتاطون لأنفسهم وهم يقبلون بالأمر الواقع ارتكاباً لأخف الأضرار مخالفة لاتهمم بالتقصير في حماية حدود مملكتهم، وقد ذكر المؤرخون أن السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام لما عرضت عليه فرنسا مشروع اتفاقية الحدود مع الجزائر سنة 1845 وقّعها بعدما كتب قبيل توقيعها هذه العبارة: «وقّعنا على ما كان عليه الحدّ مع إيالة التُّرك»، وهو يعني بذلك نهر «تافنا» الذي كان حدّاً فاصلاً بين المملكة المغربية وبين ولاية

الجزائر التركية، وليس الحد الجديد الذي فرضته فرنسا، والذي يبعد من جهة الغرب 50 كلم عن مصبه في البحر الأبيض المتوسط.

ولا يعني هذا أن المواقف حيال قضية الوحدة الترابية للمملكة كانت كلها متشابهة في كل الأوقات ولدى كل الأسر التي مارست الحكم بالمغرب، فمن المواقف ما كان سلبياً وهو قليل، ومنها ما كان إيجابياً وهو كثير، وقد سجل التاريخ على بعض الحكام تهاوناً وتخاذلاً في حماية تلك الوحدة إما بقبول تجزئة البلاد إلى إمارات صغيرة يحكمها الواحدة منها أمير من أسرته أو زعيم منافس من غيرها، وإما بقبول التنازل عن بعض موانئها البحرية أو أطرافها القصية للغير، كما سجل التاريخ مواقف شجاعة إيجابية لحكام آخرين صمدوا في وجه الأعاصير، واستماتوا في الدفاع عن الوحدة، واتخذوا كل التدابير الضرورية لإبقاء الإطار المادي للشعب المغربي وهو الوطن متحداً قوياً متمسكاً لا يقبل تجزئة داخلية ولا تساهلاً مع الأطماع الخارجية، وفي كلتا الحالتين، حالة التخاذل من طرف البعض، وحالة الثبات والصمود من طرف البعض الآخر، لم ييحل التاريخ علينا بوصف ما آل إليه أمر المتخاذلين المفرطين من خسران وبوار، وما آل إليه أمر الجادين المعتنين من نباهة ذكرٍ ورفعة شأن.

ونكتفي بعرض أربعة أمثلة على أنظاركم، يدل اثنتان منها على عدم وفاء بعض الحكام بما تضمنته عقود بيعتهم من وجوب حماية أراضي المملكة والحفاظة على وحدتها، ويبيّن الاثنان الآخران مدى وفاء حكام آخرين بما عاهدوا عليه شعبهم والتزموا به يوم تولّوا حكمه وأمسكوا بمقاليد سياسته :

1 - في بداية القرن السابع عشر الميلادي، وعقب السلطان أحمد المنصور الذهبي أكبر سلاطين الأسرة السعدية الملكية، وأحد أبطال معركة وادي المخازن، اشتد الخلاف بين الأمراء من أبنائه على الملك، وأدى هذا الخلاف إلى ذهاب أحدهم، وهو محمد الشيخ الملقب بالأمون، إلى إسبانيا واستصراخه بملكها «فيليب الثالث»، فاشترط عليه، لئيجده، أن يتنازل له عن ميناء العرائش الواقع إلى الجنوب من طنجة، وأن يترك عنده أبنائه وخدمته رهناً ليفي له بما اشترط عليه في حالة ما إذا تم له النصر على المنافسين له من إخوانه، فقبل الأمير السعدي الشرطين، وترك أهله رهناً عند الملك «فيليب» الذي أمده بالمال والرجال والسلاح. ولما عاد الأمير السعدي إلى المغرب، عن طريق جزيرة «بادس» التي كانت إسبانيا ولا تزال تحتلها أمام ساحل الريف، وتم له النصر على أخيه السلطان زيدان، وفى بما اشترط عليه الملك «فيليب الثالث» وأخلى له ميناء العرائش، فاحتله الجيش الإسباني سنة 1610 م (1019 هـ) فكان هذا العمل

وصمة عار في جبين هذا السلطان السَّعدي الذي لم يلبث بعده إلا ثلاث سنواتٍ تُوفِّي بعدها قتيلاً محترماً من طرف شعبه.

2 - وفي أواخر القرن التاسع عشر، بعد وفاة السلطان مولاي الحسن الأول، مدّت فرنسا عينها إلى أقاليم الجنوب الشرقي للمملكة وعمّلت على احتلالها وضمّها إلى الأراضي الخاضعة لها بالجزائر، فتمّ لها ما طمعت فيه وطمحت إليه، لأن المغرب الذي أنهكته الفتن الداخلية والمؤامرات الخارجية كان أضعف من أن يوقف زحفها أو يصدّ جيوشها، فاستولت على أقاليم «تيديكُلْت» و«تَوَات» و«بَشَار»، وأرغمت الحكومة المغربية على التوقيع بباريس والجزائر سنتي 1901 و1902 على اتفاقيتين تُعدّان الحدود المفروضة عليه سنة 1845، فكان تخاذل الخزن (الحكومة) إزاء فرنسا مثار استياء وغضبٍ في الأوساط الشعبية التي اتهمت الحكام بالتقصير والتفريط، وقامت ثورات في جهات كثيرة من المملكة، من أهمّها قيام الأمير مولاي عبد الحفيظ على أخيه السلطان مولاي عبد العزيز، تلك الثورة التي انتهت بتملُّك الأول وعزل الثاني المتهمة حكومته بالتهاون في حماية الوحدة الترابية للمملكة مخالفةً لشروط البيعة.

وبعد هذين المثالين السلبيين نعرضُ مثالين إيجابيين مستخلصين من العصر الذي نحياه ونعيشه، أحدهما يتعلق بالملك المرحوم محمد الخامس، وثانيهما يرتبط بالملك المؤيد المنصور الحسن الثاني أعزَّ الله أمره.

3 - فعندما تولّى محمد الخامس رحمه الله المُلك سنة 1927 وعُقِدت له البيعة طبق شروطٍ يجبُ على المتعاقدين الالتزام بها كان مما تضمّنه برنامجه السياسي بعد مرور السنوات الأولى من عهده رفعُ الحَجْر المفروض على السيادة الوطنية منذ سنة 1912 وإعادةُ الوحدة للتراب الوطني كما كانت على عهد جده السلطان الحسن الأول على الأقل، ومن المعروف أن المملكة المغربية قُسمت بمقتضى معاهدة الحماية وما عُقد بعدها من معاهدات واتفاقيات إلى مناطق فرنسية وإسبانية ودولية، كما أن أجزاءً شاسعةً من أطرافها الشرقية والجنوبية قُصّت منها وضمّت إلى أقطار أخرى إما بمقتضى اتفاقياتٍ سرّية، وإما بحكم منطبق القوة الذي يعلو لدى الجبّارين على أحكام الأوفاق والمعاهدات، فكان رحمه الله يقومُ بجولات متواصلةٍ داخل أقاليم مملكته لتأكيد سلطته الشرعية عليها، ومن أشهرها رحلته سنة 1947 إلى طنجة ومنطقة الحماية الإسبانية، ولما عاد رحمه الله من منفاه سنة 1955 وأعلن استقلال مملكته عمِل على تحقيق وحدتها، ورغم المناورات التي جرّت في بداية سنة 1956 لإنشاء حكم مستقلٍّ مُوازٍ في منطقة الحماية الإسبانية فإن تلك المناورات فشلت ولم ينته النصف الأول من تلك السنة، سنة

1956، حتى توحدت المناطق الشمالية وصارت خاضعة لحكم حكومة الملك وإدارته، وعلى ذلك لم يغضُّ رحمه الله الطرفَ عن الأجزاء الأخرى المقتطعة من مملكته، فتمكَّن بالفعل سنة 1958 من استرجاع منطقة «طُرْفَايَة» الذي قام فيه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، ووليَّ العهد يومئذ، بدور حاسم، ثم تابع مساعيَه الدبلوماسية لدى الحكومتين الفرنسية والإسبانية لاستكمال وحدة التراب الوطني، ورفض مساومات إسبانيا التي كانت تقترحُ عليها توسيع مناطق احتلالها بالشمال للتنازل عن بعض مناطق احتلالها الأخرى بالجنوب، ولكنَّ الموت أتاه بغتةً في شهر يراير سنة 1961 م ففارق هذه الدنيا وقلبه معلقٌ بوحدة تراب مملكته، ويوم تُنشر مراسلاته السرية ووثائقه الدبلوماسية سيعرف الناس، مغاربة وغيرهم، أي مجهود كان يبذله هذا الملك العظيم لرفع كلِّ غبن وإزالة كلِّ ضميم لحق شعبه ووطنه قبل توليه الملك بزمن طويل.

4 - ومن يُمن المغرب وشعبه وحُسن حظَّهما أن وُلِّي المُلْك بعده وارثُ سره ووليَّ عهده جلالة الملك الحسن الثاني، فسار على دربه وواصل المطالبة والعمل لاستكمال وحدة مملكته الترابية بإرجاع الأجزاء المقتطعة منها بغياً وعدوًّا، مستعملاً في ذلك أساليبه السياسية الماهرة التي تنظر إلى الماضي كما تُراعي الحاضر والمستقبل، وخطبه العلنية ومراسلاته الدبلوماسية ومحادثاته الخصوصية تشهد له بطول باع وقوة إرادة وثقوب ذهن في معالجة هذ القضية ومعالجة غيرها من القضايا الشائكة، وقد استطاع أيدِه الله أن يسترجع منطقة «يفني» من إسبانيا سنة 1969 كما استطاع أن يُعيء شعبه ويقوده في «مسيرة خضراء» سنة 1975 لاسترجاع الصحراء الغربية من إسبانيا، واسترجعها بالفعل، وصنع فيها المعجزة وحقق السماء والرخاء لأهلها.

وها هو جلالته يتابع العمل لحلِّ المشاكل التي لا تزال معلقةً والخاصةً بهذا الموضوع الخطير، أداءً لواجبه كأمر للمؤمنين، وحامٍ لجمي الوطن والدين، وتحقيقاً للآمال التي يُعلقها عليه شعبه، وتنفيذاً للوصايا الحكيمة والتوجيهات القويمة التي لم يفتأ جلالة والده المرحوم محمد الخامس يُزجها له في كثير من المناسبات، ولاسيما في الخطاب العظيم الذي ألقاه يومَ تنصيبه ولياً للعهد سنة 1957، وآخر ما تحدّث به جلالته في هذا الموضوع فقراتٌ من خطابه يوم 3 مارس الأخير الذي أخبر فيه شعبه أنه شديد الاهتمام بقضية سبّته ومليّية الجزر التي تحتلها إسبانيا أمام ساحل المغرب، والذي جدّد فيه الدعوة إلى إسبانيا لإنشاء خلية للتفكير في إيجاد حلِّ سلمي لتلك القضية يضمن حقوق الطرفين، ويحفظ ما يقرضه تجاور الدولتين من ودّ وتعاونٍ وصفاء.

من خلال ما تقدّم فهمنا ما توجهه البيعة على أمير المؤمنين في المغرب من سهر على حماية الحدود ويقظة دائمة لحماية الوحدة الترابية للمملكة، ومن نافلة القول أن تُؤكّد أن الشعب المغربي له كبير الأمل بل قوة الاعتقاد بأن جلالته الملك الحسن الثاني لا بدّ أن يتغلب يوماً على كلّ المصاعب التي تواجهه لحلّ هذه المشكلة التي بحلّها يُمحي أثر من آثار عصرٍ مُظلمٍ بغيض، وتنفسح في المنطقة آفاق مشرقة للثقة والسلم والهناء.

إشكالية التعارض بين حق التدخل الدولي وبين سيادة الدول

تاج الدين الحسيني

مقدمة

أصبحت قضية العلاقة بين المجال السيادي للدولة والمجال الدولي من أكثر القضايا إثارة للجدل بين المحللين ومتخذي القرار.

فلا يزال مبدأ سيادة الدولة يعتبر هو المبدأ الأساسي والأكثر أهمية في القانون الدولي، ومع ذلك فقد أصبح يتبلور الى جانبه تدريجياً مبدأ الاعتماد المتبادل، إذ أدى تطور المجتمع الدولي إلى مزيد من الترابط، وإلى عمومية الأزمات والمشاكل، مما فرض حتمية تعميم ضوابط السلوك في الكثير من الميادين، وبالتالي توسيع مجال عمل القانون الدولي.

ولا تقتصر الإشكالية التي يطرحها هذا الموضوع على التعارض بين حق المجتمع الدولي في التدخل وحق الدولة في حماية سيادتها، بل تتجاوزه إلى إشكالية أكثر عمقا تكمن بالأساس في زيادة التداخل بين ما هو دولي وما هو وطني، دون تحديد أية معايير دقيقة للتمييز، خاصة وأن الاختلاف النسبي بين المجالين لا يظهر في القانون إلا عندما يتأثر بالسياسة في لحظة معينة من الزمن.

فهل تتجه التطورات المتوالية التي يعرفها المجتمع الدولي إلى تحطيم الحدود الوطنية وفرض مفهوم «القرية الشمولية» مما يؤدي إلى تفوق «القومية العالمية» تدريجياً على السيادة الوطنية؟

وهل يحمل هذا التطور في طياته نموذجاً جديداً لهيمنة القوى المتفوقة والحفاظة للتوازن على باقي أعضاء المجتمع الدولي؟

وهل يمكن أن يصل الأمر إلى حدّ جعل منظمة الأمم المتحدة نفسها أداةً موجهة لخدمة مصالح تلك القوى وإضفاء الشرعية على سلوكها؟

وهل يمكننا اليوم أن نستنتج فعلاً أن التدخل الدولي وخاصة التدخل الإنساني قد أصبح قاعدة مقبولة من طرف أعضاء المجتمع الدولي؟

لكن، أليس في قبول مثل هذا الاتجاه ما يعني التعديل الضمني لنص ميثاق الأمم المتحدة، بل وتغيير محتوى العديد من المبادئ المستقرة في القانون الدولي، وعلى وجه الخصوص مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية ومبدأ حماية الوحدة الترابية؟

انطلاقاً من هذا المنظور سنحاول ضمن محور أول تحديد مصدر إشكالية التعارض بين حق التدخل الدولي وسيادة الدول وأبعادها.

وفي محور ثانٍ سنركز على أهم مظهر للتدخل الدولي وهو التدخل الإنساني وذلك في تفاعله مع السيادة الوطنية.

وبالتأكيد فإن ترسيخ التدخل الإنساني يفضي إلى طرح تساؤل مركزي ضمن المحور الأخير، وذلك حول مستقبل مبدأ عدم التدخل.

أولاً : مصدر الإشكالية وأبعادها :

يعيش المجتمع الدولي حالياً عملية انتقال شاملة من مجتمع ما بعد الحرب إلى مرحلة جديدة ميزتها عدة علامات حاسمة للتغيير كان أبرزها : نهاية الحرب الباردة وانهار المعسكر الشيوعي وتحول توازن القوى من الثنائية إلى الأحادية القطبية وعودة النزعات القومية إلى الواجهة.

ولقد اعتبر بعض المحللين أننا فعلاً على أبواب تحول المجتمع الدولي إلى ما يشبه «القرية الشمولية»⁽¹⁾ بينما ذهب آخرون بعيداً إلى الجرم بأننا نعيش مرحلة نهاية التاريخ⁽²⁾.

وليس هذا التطور بغريب عن الإشكالية التي يعاني منها القانون الدولي والسياسات الدولية المنشعبة له، وهي إشكالية التعارض بين حق الدولة في ممارسة السيادة بسائر مظاهرها بما في ذلك صيانة وحدتها الترابية ومنع أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية والخارجية من جهة، ومن جهة أخرى حق المجتمع الدولي من خلال مؤسساته في ممارسة صلاحيات واسعة، يأتي على رأسها حق التدخل الدولي.

وتجد هذه الإشكالية مصدرها بكل تأكيد في التطورات المذهلة التي عرفتها السنوات الأخيرة بالذات، وهي تطورات ساهمت بشكل متداخل في بلورة أهم مظهر للتدخل الدولي وهو التدخل الإنساني. كما أنها بذلك أدت إلى طرح السؤال بشأن مستقبل أهم مبدأ لحماية السيادة الوطنية وهو مبدأ عدم التدخل.

وترتبط أهم التطورات التي عرفها المجتمع الدولي بتعاظم الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان وبتراجع مفهوم السيادة من صبغته المطلقة إلى النسبية، وتوسّع الاختصاص الدولي على حساب الاختصاص الداخلي أو المجال المحفوظ من خلال فكرة «القرية الشمولية»، وانهار توازن القوى القائم على الثنائية القطبية واستفحال صراع الاندماج والتفتت في علاقات الكيانات القومية.

وبالنسبة لظاهرة تدويل حقوق الإنسان، فمنذ سنة 1945، وبالخصوص ابتداء من عقد السبعينات، أصبح يظهر واضحا أن الفرد لم يعد مجرد هدف للقانون الدولي بل إنه أصبح أحد رعاياه⁽³⁾. وهذا يعني أن حقوق الكائن الإنساني أصبحت تعبر الحدود الوطنية لتناقش ضمن المجال الدولي، وهو تطور انطلق مع إنشاء الأمم المتحدة⁽⁴⁾ وصيانة الإعلان العالمي لحقوق الانسان ووثيقتي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإنشاء لجنة حقوق الإنسان، وتوقيع العديد من الاتفاقيات الدولية بشأن حقوق المرأة والطفل ومناهضة التعذيب ... الخ.

وربما يظهر التطور الأكثر دلالة بهذا الخصوص في ما تضمنه بيان قمة مجلس الأمن المنعقد في يناير 1992 وكذلك البيان الختامي لمؤتمر «فيينا» بشأن حقوق الإنسان المنعقد في شتبر 1993.

فبالرغم عن الاعتراضات التي عبر عنها رؤساء بعض الوفود في قمة مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص الوفد الصيني، اعتبر المجتمعون أنهم «لا يمكن أن يسمحوا بأن تبقى قضية تقدم حقوق الإنسان الأساسية حييسة الحدود الوطنية للدول»⁽⁵⁾، بل إن المجلس اعتبر في إطار مهام الدبلوماسية الوقائية أن مهمة المنظمة العالمية قد توسعت لتشمل حتى مراقبة الانتخابات واحترام حقوق الانسان وإعادة ترحيل اللاجئين باعتبارها مهام ترتبط بحفظ السلم والأمن الدوليين.

وفي البيان الختامي لمؤتمر «فيينا» حول حقوق الإنسان لسنة 1993 تم التأكيد بوضوح على أن «جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة، ومترابطة ومتشابهة» و«أن من الأهمية ضمان العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية عند النظر في قضايا حقوق الإنسان»⁽⁶⁾.

وقد كانت البلدان الغربية تطمح أكثر من ذلك إلى الربط ضمن البيان الختامي بين انتهاك حقوق الإنسان وتهديد السلم العالمي، إلا أن محاولتها باءت بالفشل.

وموقف البلدان الغربية هذا هو الذي دأبت على اعتماده داخل مجلس الأمن من خلال الربط بين مهمة حماية حقوق الإنسان ومقتضيات الفصل السابع من الميثاق، حيث اعتبر المجلس أن الوضع في بعض البلدان مثل «الكَمْبُودْج» و«هايتي» و«السلفادور» يهدد السلم والأمن الدوليين، وهو ما بلغ قمة تطوره في العراق ثم الصومال.

وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة هذا التوجه عندما أشار إلى «أن حقوق الإنسان هي التي تحرك كل نشاطات منظماتنا باعتبارها قاعدتها الأصلية وهدفها الأكبر... وأنه إذا اتضح أن الدولة غير جديرة بمهمة حماية حقوق الإنسان، وعندما تنتهك المبادئ الأساسية التي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة وتُسيء معاملة مواطنيها عوض أن تحميهم، في تلك الحالات لا بد للمجتمع الدولي أن يأخذ مكان هذه الدولة التي أخلّت بواجباتها...»⁽⁷⁾.

إن قانون المعاهدات والممارسة الدبلوماسية والقواعد العرفية في القانون الدولي كلها تعتبر أن الموضوع العام لحقوق الإنسان أصبح جزءاً أساسياً من القانون الدولي، وأن الفرد استطاع بإنسانيته أن يعبر الحدود الوطنية ليصبح هو الآخر أحد رعايا القانون الدولي⁽⁸⁾.

وتظهر أبعاد العلاقة الجديدة على وجه الخصوص من خلال نشاط لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وإنشاء محكمة دولية لجرائم الحرب وخروق حقوق الإنسان في «يوغوسلافيا» سابقاً، والاتجاه نحو تعيين مندوب سامٍ لحقوق الإنسان.

وكما أشار الأمين العام للأمم المتحدة: «فإن حقوق الإنسان بطبيعتها قد ذوّبت الحاجز التقليدي الذي يفصل بين النظام القانوني الداخلي والنظام القانوني الدولي، وهكذا خلّقت حقوق الإنسان بين هذه الأنظمة علاقات جديدة»⁽⁹⁾.

من جهة أخرى فإن التغيير الذي عرفه توازن القوى على الصعيد الشمولي وذلك إثر نهاية الحرب الباردة الأخيرة كان له أثر حاسم في ظهور معايير جديدة لتطبيق القانون الدولي.

وقد كان هذا التغيير ناتجاً بالأساس عن انهيار المعسكر الشيوعي وتفتت الاتحاد السوفياتي، وخاصة بعد فشل الانقلاب العسكري لصيف 1991 وموجة الانفصالات ابتداء من جمهوريات البلطيق إلى الجمهوريات الإسلامية في أقصى الجنوب الشرقي.

إن نظام الثنائية القطبية الذي هيمن على توازن القوى طيلة مدة تُفوق أربعة عقود، لم يعرف نهايته فقط بانتهاء الاتحاد السوفياتي كإحدى القوتين العظميين، ولكن كذلك باضمحلال كل مظاهر القوة والوحدة في المعسكر الاشتراكي، فلقد تم تفكيك حلف «وَارسو» الذي ظل طوال مرحلة ما بعد الحرب الخصم الرئيسي لحلف الأطلسي، كما تم حل منظمة «الكوميكون» (مجلس المساعدة المتبادلة) الذي كان بمثابة الإطار الأساسي للتعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية.

وهذا التطور هو الذي أدى إلى تحوّل مؤقت في توازن القوى الشمولي. فالفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفياتي فسح المجال على مصراعيه لقوة وحيدة متفوقة هي الولايات المتحدة، وبذلك نكون قد انتقلنا من عهد التوازن القائم على الثنائية القطبية إلى نموذج جديد يتركز على الأحادية القطبية ويتميز بالتفوق المطلق للولايات المتحدة على الصعيدين العسكري والاستراتيجي.

فهل يتعلق الأمر بمرحلة عابرة تفسح المجال مجدداً للتعددية من خلال دور كل من الاتحاد الأوروبي واليابان، والتي هي قوى اقتصادية بالأساس؟ أم أن هذا التفوق الأحادي سيستمر رديحاً طويلاً من الزمن ليفرض ما يشبه السلام الروماني⁽¹⁰⁾ على المجتمع الدولي؟

ويرى «ستائلي هوفمان» بهذا الخصوص: «أن عالم ما بعد الحرب الباردة لن يكون شبيهاً بأي من عوالم الماضي، ومن جهة نظر بئبوية فإنه سيتجه في النهاية ليكون متعدد الأقطاب، لكنّ محاوره سوف تكون ذات إمكانيات مختلفة، فهي مثلاً عسكرية (روسيا) أو اقتصادية مالية (اليابان وألمانيا) أو ديمُغرافية (الصين والمهند) أو عسكرية اقتصادية (الولايات المتحدة)»⁽¹¹⁾.

وفي انتظار الوصول إلى عالم التعددية الموعود فإن المجتمع الدولي يبقى رهين اللحظة الأحادية التي تمثلها الولايات المتحدة والتي أصبحت كما يرى بعض المحللين «نتيجة غياب أي تنافس يتوفر على قدرة أكثر للتدخل في عدة مناطق من العالم دون الخوف من رد الفعل كما كان عليه الأمر في الحرب الباردة»⁽¹²⁾.

إن آثار التفوق الأمريكي ظهرت واضحة من خلال رفع الولايات المتحدة لشعار إقامة «نظام عالمي جديد»، ففي خطاب للرئيس «بوش» سنة 1991: «إن أمامنا الفرصة السانحة لبنني لنا وللأجيال المقبلة نظاما عالميا جديداً، عالمياً يحكم فيه القانون وليس قانون الغاب في سلوك الدول»⁽¹³⁾.

ويرتكز «النظام العالمي الجديد» من هذا المنظور على مجموعة من الأفكار الطوباوية التي ترتبط على وجه الخصوص بدعم دور الأمم المتحدة لتحسين أداؤها وذلك بتوسيع مجالات حفظ السلام والأمن الدوليين لتتجاوز إطار العمل الجماعي لردع العدوان، وتشمل مجالات جديدة مثل احترام حقوق الإنسان، ومراقبة الانتخابات وإعادة اللاجئين ومكافحة الإرهاب... إلخ.

كما أن هذا الدور أصبح يتوسع من خلال مفهوم «الدبلوماسية الوقائية» التي لا تعني فقط الحفاظ على السلم أو إعادته إلى نصابه، ولكنها تعني كذلك تحديد الأزمات ومناطق التوتر المحتملة قصد التدخل في الوقت المناسب.

وبغض النظر عن وسائل التدخل التي أصبحت تعتمد عليها الولايات المتحدة في سلوكها الدولي⁽⁴⁾ فإن الأمم المتحدة لم تعد في ظل النظام الجديد تمارس التدخل الدولي في إطار موضوعي يخضع لضوابط محددة ومستقاة من القانون الدولي، فقد أظهرت الأحداث التي عرفتها السنوات الأخيرة أن دعم المنظمة العالمية لا يتحقق إلا بالقدر الذي يخدم مصلحة الولايات المتحدة وحلفاءها، وهي وضعية تصبح معها المنظمة العالمية مجرد امتداد لنفوذ تلك القوى المتفوقة ومطية لإضفاء الشرعية الدولية على سلوكها.

وتظهر صحة مثل هذا الافتراض بكل وضوح من خلال مقارنة بسيطة لموقف مجلس الأمن من أزمة الخليج والمسألة الليبية من جهة، ونزاع الشرق الأوسط والأزمة اليوغوسلافية من جهة أخرى. فهذه الأمثلة تؤكد بما لا يدع أي مجال للشك مدى خضوع آلية اتخاذ القرار داخل المنظمة العالمية للمصالح الحيوية للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، حيث يصبح مركز العضوية الدائمة داخل مجلس الأمن وحق «الفييتو» بمثابة امتيازات لتمديد السلطان القومي نحو أطراف المجتمع الدولي.

ولا تبشر التعددية المرتقبة على مستوى توازن القوى بتجاوز هذا الوضع، ذلك أن المحاور الجديدة ستتمركز في بلدان تنتمي إلى مجموعة الشمال الغنية والمتقدمة. ومع غياب أية معايير موضوعية لتحديد حالات تهديد السلام أو التدخل الوقائي أو حتى ضوابط ممارسة حق «الفييتو»، فإن مسألة اتخاذ القرار الدولي تبقى خاضعة للسلطة التحكمية لبعض الدول بشكل تصبح معه المبادئ المقدسة مجرد أدوات مسخرة للمساومة والضغط قصد تحقيق المكاسب ونشر النفوذ، وهي وضعية تبقى بلدان الجنوب هي الطرف الأكثر تضررا من مضاعفاتها.

وتظهر أهم هذه المضاعفات، في أزمة العلاقة بين المجال المحفوظ لسيادة الدولة، والمجال الدولي.

فلقد أصبح القانون الدولي في ظل «النظام العالمي الجديد» إحدى أدوات اختراق حرمة الاختصاص الداخلي والوسيلة المثلى للحد من السيادة.

ومن ثم فإن من أهم عناصر الإشكالية التي يطرحها هذا البحث التساؤل عما إذا كانت التطورات المنوّه عنها قد حافظت لمبدأ السيادة على صبغته المطلقة أم أن التداخل بين المجال الدولي والمجال المحفوظ للدولة ينتمي إلى الجزم بنسبية السيادة وقصورها؟

إن السؤال المطروح هنا هو سياسي بالأساس ويتعلق بالسلطة في السياسات الدولية.

ولقد كتب «برايّن أوركهازت» تحت عنوان «تألم السيادة»: «إن الكثير من التطورات في عصرنا أصبحت تتحدى مصداقية مبدأ سيادة الدولة، ونحن نعيش اليوم مرحلة نمو الاعتماد المتبادل الشامل، ذلك أن الاهتمام بآلام الإنسانية وبحقوق الإنسان كان عادة ما يتوقف في الماضي عند الحدود»⁽¹⁵⁾.

فهل لا يزال القانون الدولي يولي نفس الاهتمام لمبدأ سيادة الدولة، أم إننا على درب صياغة مبدأ بديل، وهو مبدأ الاعتماد المتبادل؟

من المؤكد أن المبدأ الأساسي والأكثر أهمية في القانون الدولي هو مبدأ سيادة الدولة. فالدولة تتوفر على كامل الحق لتقرير ما يمكن فعله ضمن اختصاصها الإقليمي. فدولة «سويسرا» سيدها ضمن حدودها الإقليمية كدولة، والدولة هي التي تمارس السيادة وليس الأمم الأربع من الشعوب المكونة لها⁽¹⁶⁾.

وانطلاقاً من مبدأ سيادة الدولة التي تتجذّر في ارتباطها بفكرة الاختصاص الإقليمي يأتي المبدأ المصاحب والمكمل للسيادة وهو مبدأ عدم التدخل⁽¹⁷⁾.

ولسنا في حاجة للتذكير ضمن هذا المجال بالنصوص المتراكمة بخصوص حماية سيادة الدولة وصيانتها، سواء ضمن ميثاق الأمم المتحدة أو قرارات الجمعية العامة أو حتى ضمن أحكام وآراء محكمة العدل الدولية⁽¹⁸⁾.

والمعضلة الأساسية ليست غياب النصوص، بل إنها تكمن في توسع هامش التداخل بين ما هو دولي وما هو وطني، مما يترتب عنه تقليص حدود ممارسة السيادة أو توسيعها وفق حالات التفسير، وقد سبق لـ «كيللي كيث بيز» أن أشار بهذا الخصوص إلى أنه: «لم يُعدّ هناك فصل دائم وقاطع بين الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية، وبين الاختصاص المحلي والاختصاص الدولي، ولكن مجرد اختلاف نسبي يمكن تمييزه

في القانون عندما يتأثر بالسياسة في لحظة معينة من الزمن، وهكذا فما كان سابقا من باب التدخل غير المسموح به في الشؤون الداخلية يصبح الآن مسموحا به ضمن العمل الدولي⁽¹⁹⁾.

وهذا يعني بعبارة أخرى أن سيادة الدولة لم تعد ذات صبغة مطلقة بل أصبحت تتعرض تدريجيا للتقليص مما دفع البعض إلى وضعها في موقع المواجهة المباشرة مع حقوق المجتمع الإنساني وذلك عن طريق التبشير بشعار: «إن الإنسانية ينبغي أن تتفوق على السيادة»⁽²⁰⁾.

ويبقى المهم في هذا الإطار هو أن يكون الحد من السيادة صادرا عن الإرادة الحرة للدولة ومعبرا عنها أو مستخلصا من القواعد الراسخة للقانون الدولي⁽²¹⁾. فالدولة كشخص متمتع بالسيادة تلتزم بالعديد من الاتفاقيات المتعددة الأطراف سواء فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان أو حفظ السلام أو تحقيق مبادئ الاعتماد المتبادل، وعادة ما تكون الدولة مضطرة بمقتضى التزامها إلى التنازل عن بعض الاختصاصات التي كانت تدرج سلفا ضمن المجال المحفوظ، وذلك لفائدة مؤسسات دولية أو تنظيمات إقليمية. وهي في هذه الممارسة لا تنقص في الواقع من سيادتها بقدر ما تعبر عن تلك السيادة، وقد أشار «أنزيلوتي» بهذا الخصوص إلى «أن الحد من حرية الدولة المترتب عن القانون الدولي أو الالتزامات التعاقدية لا يشكل إطلاقا مساسا باستقلالها»⁽²²⁾.

ونفس الاتجاه عبر عنه المجلس الدستوري الفرنسي بمناسبة مناقشته لآثار معاهدة «ماستريخت» على السيادة الفرنسية مستخلصا أن فرنسا يمكنها أن توافق على نقل الاختصاصات دون أن يؤثر ذلك في شيء على أسس السيادة الوطنية⁽²³⁾.

ويبقى من الواضح رغما عن ذلك أن النقل المتوالي للاختصاصات الداخلية إلى المجتمع الدولي سيفضي تدريجيا إلى دعم دور القوى الحافظة للتوازن، كما يفضي إلى تبلور السلطة المركزية للمنظمة العالمية وتأكيداتها.

ويزيد من دعم هذا الاتجاه تلك التحولات السريعة والشاملة التي يعرفها المجتمع الدولي.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الآن تزايدت وتطورت وسائل الاتصال ونقل المعلومات بشكل تلاشت معه الحدود الوطنية، مما أفقد الأنظمة الحاكمة في كثير من بلدان العالم القدرة على توجيه مواطنيها وتأطير مواقفهم. بل إن الغزو الإعلامي أصبح

بدون منازع سلطة دولية جديدة تبشر بالنظام العالمي الجديد⁽²⁴⁾ وتغزو بالكثير من الدماء مناطق كانت قبل بضع سنين فقط قلاعاً حصينة للشيوعية والأنظمة الشمولية. ولا تقتصر الاهتمامات الشمولية على نظام الإعلام ووسائل الاتصال، فالمجتمع الدولي أصبح فعلاً شبيهاً بالقرية الشمولية نتيجة لتدويل مشاكل الإنسانية وترابطها. فبعد أن كانت العديد من القضايا المرتبطة بالبيئة والصحة وتوزيع السكان والاقتصاد تُحسَم في إطار الاختصاص الداخلي لكل دولة أو حتى في الإطار الإقليمي، أصبحت أهم تلك القضايا اليوم تتجاوز حدود الدول وتشكل هاجساً مركزياً للإنسانية جمعاء، ويكفي أن نشير بهذا الخصوص إلى ما اكتسبته بعض القضايا من بُعد عالمي، مثل المحافظة على طبقة الأوزون، وحماية البيئة من التلوث، ومشاكل نُدرة المياه واستفحال البطالة والجاعة والأمراض الفتاكة.

وتوحيد الجهود بشأن هذه القضايا ومثيلاتها أصبح يفترض اتخاذ تدابير لن تكون فعالة وناجعة إلا إذا شملت الجميع.

ومن جهة أخرى فإن العلاقات الاقتصادية داخل المجتمع الدولي أصبحت هي الأخرى تخضع تدريجياً وبشكل شمولي لمبادئ اقتصاد السوق. فعلى الصعيد النقدي والمالي أصبح كل من «صندوق النقد الدولي» و«البنك العالمي» منظمات عالمية بما في الكلمة من معنى. كما أن نفوذها زاد توسعاً نتيجة لترسيخ مبادئ مُدَوّنة حسن السلوك وتكثيف «برامج التقويم الهيكلي» ورفع عدد الاستشارات السنوية مع الأعضاء. كما أن ارتفاع حجم المديونية وسلوك مسطرات «إعادة الجدولة» أعطى لصندوق النقد الدولي صلاحيات تخترق الحدود الوطنية وتقلص بالتأكيد من سيادة الدول الأعضاء.

أما في الميدان التجاري فإن التوقيع بمراكش بتاريخ 15/4/1994 على وثيقة إنشاء «منظمة التجارة العالمية» بمشاركة 127 دولة،⁽²⁵⁾ كان في حد ذاته دلالة كافية للجزم بأن مفهوم «القرية الشمولية» لم يعد يستثني ميدان المبادلات التي أصبحت مع اختتام مفاوضات «دورة الأورغواي» تشمل ميادين حيوية مثل قطاع الخدمات والميدان الزراعي، بل إن دولاً ومجموعات إقليمية تتمسك بأن ترتبط الضوابط الجديدة حتى بالملف الاجتماعي كشرط أساسي للتمتع بالامتيازات التي تضمّنها تشريع «الكات».

إن عمومية الأزمات والمشاكل فرضت حتمية تعميم ضوابط السلوك في ميدان حقوق الإنسان، والميدان البيئي، والإعلامي والاجتماعي، والنقدي والتجاري ... كما أنها فرضت بالتبعية حتمية تعميم وسائل المراقبة والجزاء، وهي فرضية لا يمكن أن تتحقق ما لم تتفوق القومية العالمية تدريجياً على السيادة الوطنية.

إن التحديات التي تواجه السيادة الوطنية متعددة وبالغة التعقيد، وهي لا ترسم في الأفق نهاية محتملة للتاريخ، كما أنها لن تفلح في إقرار نظام فريد يشمل كل الأطراف. إلا أنها على العكس من ذلك سترسم خطوطا جديدة للصراع والتعارض. فالصراع الإيديولوجي التقليدي أصبح يتراجع لمصلحة صراعات جديدة تهم بالدرجة الأولى الميدان الاقتصادي، كما أن تقاطع المواجهة التقليدي بين الشرق والغرب أصبح يتحول تدريجيا إلى العلاقات بين الشمال والجنوب.

ولعل أهم مظهر للتقاطع الجديد للصراع سَعْيُ البلدان المتقدمة المباشر أو بواسطة المنظمات الدولية إلى ممارسة مزيد من التدخل في شؤون بلدان الجنوب.

لقد كان مبرر عدم التدخل في الماضي هو الحفاظ على السلام القائم، وذلك على حساب مبادئ العدالة والإنصاف، فهل أصبح نفس المبرر اليوم هو أساس السماح بالتدخل؟

إن هذا السؤال يستمد راهنيته من الإلحاح المتزايد من طرف المنظمات الدولية وخاصة مجلس الأمن على ربط جل حالات التدخل الدولي بضرورات حفظ السلام والأمن الدوليين، وإدراجها في إطار مقتضيات الفصل السابع من الميثاق وذلك رغم أنه ليس في الحالات المنوّه عنها ما يعبر بآثاره الحدود الوطنية للدولة المعنية أو يؤثر في شيء على السلام الإقليمي أو الدولي.

وهذا الاتجاه يعني بكل تأكيد أن العلاقة بين المجال المحفوظ لسيادة الدولة والمجال الدولي تعاني من أزمة حادة، تتمثل ليس فقط في تزايد حالات التدخل الدولي، بل على وجه الخصوص في أن تصبح تلك الحالات وجها متطورا لتحقيق الشرعية الدولية.

انطلاقا من هذا المنظور سوف نتجه ضمن المحورين المواليين إلى محاولة البحث فيما إذا كان السعي نحو ترسيخ حق التدخل الدولي في نموذج الأكثر تقدما، وهو التدخل الإنساني، سيعصف بذلك المبدأ التقليدي الراسخ في العرف وفي نص ميثاق الأمم المتحدة، وهو مبدأ عدم التدخل.

ترسيخ التدخل الإنساني

إن من بين الأسئلة التي تحظى بمزيد من الاهتمام مع نهاية القرن العشرين التساؤل عما إذا كان المجتمع الدولي مستعدا بالفعل للتضحية بسيادة الدولة لمصلحة حماية الأشخاص أو لتحقيق طموحات بعض الأقليات.

إن القراءة المتأنية للقرارات الصادرة عن كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن تُظهر أن الأمم المتحدة ظلت تعاني عبر تلك القرارات من مشكلة المواءمة بين الحق السيادي للدولة وحق المجتمع الدولي المرتبط بصياغة ضوابط القانون الدولي الإنساني. فلقد أصدرت الجمعية العامة في سنة 1988 القرار 43/131 المتعلق بـ «المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية والحالات الاستعجالية المشابهة»⁽²⁶⁾.

واعتبرت الأمم المتحدة ضمن هذا القرار «أن بقاء الضحايا بدون مساعدة يمثل تهديداً لحياة الإنسان ومساساً بالكرامة الإنسانية»⁽²⁷⁾، ومن ثم فإن الاستعجال يحتم سرعة التدخل مما يجعل حرية الوصول إلى الضحايا شرطاً أساسياً في تنظيم عمليات الإسعاف، وهذا يقتضي أن الوصول إلى الضحايا لا ينبغي أن تعرقه لا الدولة المعنية ولا الدول المجاورة.

إلا أن القرار من جهة أخرى أكد على «السيادة والوحدة الترابية والوحدة الوطنية للدول»، كما اعترف بأنه «يقع على عاتق الدول أن تعتني بضحايا الحوادث الطبيعية والحالات المشابهة التي تقع فوق إقليمها»⁽²⁸⁾.

وهكذا يتضح أن القرار حاول أن يوازن في آن واحد بين حق التدخل الإنساني وسيادة الدولة المعنية بذلك التدخل، ففي الوقت الذي أكد فيه على الوصول الحر للضحايا وعدم عرقلة المساعدات، جعل ذلك خاضعاً لمفهوم الاحتياطية⁽²⁹⁾، إذ أعطى للدولة المعنية الأولوية في ذلك، كما أكد على حماية سيادتها ووحدةها الترابية⁽³⁰⁾.

وانطلاقاً من اهتمام القرار بحقوق ورخاء الأشخاص بغض النظر عن جنسياتهم فإن أفضل ما يمكن قوله بخصوصه هو أنه حاول أن يدفع بالدول لكي تعترف باستعمال مسؤول سيادة الدولة. فهو إذن قرار يعكس الضغوط السياسية للبحث على العمل الدولي لصالح الأشخاص دون أي تنازل عن مبدأ سيادة الدولة.

وفي نفس الاتجاه صدر عن الجمعية العامة بتاريخ 14 دجنبر 1990 القرار 45/100 المتعلق بمسالك الاستعجال الإنساني والذي يظهر أنه اقتبس من قانون البحار مفهوم حق المرور البريء المعترف به للسفن الحربية ضمن المياه الإقليمية، وقد جاء هذا القرار كبلورة لمبدأ المرور الحر إلى الضحايا وذلك بإنشاء «حق مرور صحي» لصالحهم مع جعله محدوداً في الزمان والمكان والموضوع والممارسة. ويتضمن كذلك مقتضيات تتعلق بتقييم مدى خطورة الكوارث قصد تحديد المساعدات المتطابقة مع الحاجيات⁽³¹⁾.

وقد تمّ قبول كل من القرارين 34/131 و 45/100 عن طريق التوافق. مما يعني غياب أي معارضة من طرف الدول الأعضاء، علماً بأن عدة وفود «ثالّثية» لم تُحْفِ ترددها أمام تضمين القرارين لعبارةٍ مثل: الإنفاذ المستعجل، أو الوصول الحرّ إلى الضحايا، مخافةً أن يؤدي ذلك إلى إضفاء الشرعية على حق التدخل في سيادتها والمساس بها.

وعند عرض نفس الموضوع أمام الجمعية العامة في سنة 1991 جاء القرار الجديد 46/143 ليكرر تقريباً نفس النتائج التي تم التوصل إليها في سنة 1988 مشيراً إلى أن «السيادة والوحدة الترابية والوحدة الوطنية للدول يجب أن تُحترم بشكل كامل ومتطابق مع ميثاق الأمم المتحدة، وعلى هذا الأساس فإن المساعدة الإنسانية يجب أن تُقدّم بموافقة البلد المعني، ومبدئياً على أساس طلب من ذلك البلد». ومرة أخرى يظهر أن أقصى ما وصلت إليه الجمعية العامة هو الدفع بالدول الأعضاء لممارسة السيادة بشكل مسؤول⁽³²⁾.

وعلى عكس الجمعية العامة فإن مجلس الأمن استطاع أن يتجاوز ذلك الإطار مستغلاً الصلاحيات الواسعة التي أُسندت إليه بمقتضى الفصل السابع والتي تهّم بالأساس حفظ السلام والأمن الدوليين. فالمادة 39 من الميثاق تعطي للمجلس صلاحية تقرير وجود تهديد للسلام أو عمل من أعمال العدوان كما تُحوّل له حق تحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها، كما أن كل الدول الأعضاء تلتزم تطبيقاً للمادة 25 باحترام سائر القرارات التي يصدرها المجلس في إطار الفصل السابع.

ولئن كانت الصلاحيات المخوّلة للمجلس قد ظلت مجمّدة لما يقارب العقدين من الزمن فإن قيام العراق بغزو الكويت أعاد دور هذه المؤسسة إلى الواجهة. وبعد نهاية تلك الحرب وكنتيجة للحرب الإعلامية الموازية فإن الأكراد في شمال العراق والشمال الشرقي وكذلك الشيعة في الجنوب شرّعوا في حركة تمرد واسعة ضد السلطة المركزية التي تدخلت لردعها بقوة السلاح مما أدى إلى تهجير الآلاف نحو كل من تركيا وإيران، وهي وضعية كان لها كبير الأثر على المستوى الإعلامي. في هذه الظروف إذن تمت صياغة مشروع قرار مجلس الأمن 688⁽³³⁾.

ومن غريب المصادفات أن يشير هذا القرار إلى نص الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق وهي الفقرة التي تمنع على الأمم المتحدة بشكل صريح أن تتدخل فيما هو من صميم السلطان الداخلي للدول الأعضاء. إلا أن المجلس يفعل ذلك ليعود لتبرير

موقفه مذكراً بالالتزامات التي تقع عليه وفق نص الميثاق وهي حفظ السلام والأمن الدوليين مؤكداً أن تدخله هذا يجد أساسه القانوني في الفصل السابع من الميثاق، وبذلك يفرض على العراق وجوب السماح بالوصول الفوري للمنظمات الإنسانية الدولية لكل من هم في حاجة إلى المساعدة في جميع أجزاء العراق، وقد تبلورت المساعدة الإنسانية عن طريق إلقاء المواد بواسطة المِظَلَّات. كما أن الدول الأربع عمدت إلى إنشاء مراكز إنسانية للسماح للأكراد بالعودة إلى ديارهم تحت رعاية «الحراس الزرق»⁽³⁴⁾.

بهذا القرار يكون مجلس الأمن قد أحدث لأول مرة في تاريخه ربطاً صريحاً بين خرق حقوق الإنسان داخل دولة معينة وقضية تهديد السلم والأمن الدوليين⁽³⁵⁾.

وربما يكون المجلس قد اعتبر أن هذه القضية - التي هي إنسانية وتهم مجموعة من اللاجئين العراقيين - قابلة للتحويل لأنها تصل إلى خرق حرمة حدود الدول المجاورة التي هي تركيا وإيران، وبالتأكيد فإن هذه الحجة ضعيفة ولا تُسمو إطلاقاً إلى درجة تهديد السلم والأمن الدوليين.

لقد سبق للمجلس فعلاً في سنتي 1966 و 1968 أن أوقع عقوبات اقتصادية ضد الأقلية البيضاء الحاكمة في «روديسيا» معتبراً أن المساس بحقوق الإنسان يشكل تهديداً للسلم ويتطلب عملاً صادراً عن المجلس. كما أن نفس المجلس قرر في سنة 1977 الحظر العسكري على جنوب إفريقيا. إلا أن الشيء الجديد والمهم في القرار 688 هو أن المجلس أصبح يتوفر على السلطة القانونية لإجازة العمل المسلح أو أي من التدابير القمعية الأخرى المنصوص عليها في الفصل السابع لتصحيح خرق حقوق الإنسان في دولة مستقلة وذات سيادة.

إن هذه الحالة الجديدة لا تدخل بالتأكيد ضمن الحالات التي تستدعي العمل الجماعي التقليدي المَحْوَلُ بداهةً للمجلس من أجل ردع العدوان، اعتباراً لغياب ذلك العدوان وفق التعريف الذي وضعته الجمعية العامة منذ سنة 1974. كما أن الأمر لا يدخل ضمن نظام عمليات حفظ السلام كما اكتسبت صبغتها التأسيسية من خلال تطبيقات الأمم المتحدة، حيث ارتبطت تلك العمليات دائماً بكيفية مشروطة، بالموافقة المسبقة للأطراف المعنية.

وفي جميع الأحوال فإن هذا النموذج الجديد لتدخل مجلس الأمن يحتوي على خطورة جدية تتمثل بالأساس في إعطاء التركيبة القانونية لتوسيع السلطة التقديرية للمجلس فيما يتعلق بتحديد الحالات التي تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

فخلال عقدي الستينات والسبعينات كان خرق حقوق الإنسان في كل من «روديسيا» و«جنوب إفريقيا» ذا مضاعفات دولية تضمّن البعض منها استعمال العنف، ومع ذلك فلم تبادر أي دولة إلى التهديد بمهاجمة «روديسيا» أو «جنوب إفريقيا» بسبب وضعية حقوق الإنسان، كما أن المجلس اكتفى فقط بالعقوبات ذات الطبيعة الاقتصادية. فهل يُعتبر التطور الجديد بمثابة الخطوة الأولى في نظام قانوني جديد يعطي مجلس الأمن لنفسه في إطاره صلاحية استعمال القوة في حالات مماثلة أو مشابهة؟

إن مقارنة موقف مجلس الأمن من العراق مع المواقف التي اتخذها في نزاعات أخرى مثل النموذج الليبيري والصومالي واليوغوسلافي يمكن أن يساعد في تحديد طبيعة التدخل الإنساني.

ففي الصومال كانت الإطاحة بحكومة الرئيس زياذ بري في بداية سنة 1991 متبوعة باشتداد القتال بين الفصائل المتناحرة وانتشار المجاعة بين السكان، ومع بداية سنة 1992 أصبح يصعب توزيع المساعدات، كما أن اللاجئين تدفقوا بأعداد هائلة على البلدان المجاورة.

لقد دفعت هذه الأوضاع مجلس الأمن إلى التدخل في شهر يناير 1992 في إطار مقتضيات الفصل السابع من الميثاق، وذلك بمقتضى القرار 733 الذي فرض حظرا على تزويد الفصائل المتحاربة بالسلاح والعتاد.

وبعد عملية أولى لحفظ السلام أثبتت فشلها، وجّه الأمين العام في نونبر 1992 رسالة إلى المجلس يوضح فيها أنه «لا مناص من إقرار تدابير أكثر حزماً لضمان العمليات الإنسانية في الصومال، وأنه لا توجد الآن في الصومال أي حكومة يمكنها أن تطلب أو تسمح باستعمال القوة، مما يحتم على المجلس أن يقرر في الموضوع ارتكازا على المادة 39 من الميثاق ويصرح بوجود تهديد للسلم نتيجة لمضاعفات النزاع الصومالي على مجموع المنطقة»⁽³⁶⁾.

وكانت هذه الرسالة هي أساس إصدار القرار 794 الذي ارتكزت عليه عملية «إعادة الأمل»، ويُعتبر هذا القرار الأول من نوعه الذي يسمح بالتدخل العسكري المكثف من طرف الدول الأعضاء في بلد معيّن دون أي دعوة رسمية من حكومة ذلك البلد، ويلاحظ أن التدخل الدولي في هذه النازلة تحقق هو الآخر في إطار مقتضيات الفصل السابع ومن أجل حماية السلام والأمن الدوليين.

أما النموذج اليوغوسلافي فهو الأكثر تعقيدا، إذ لم يُعد الأمر يتعلق بدولة فيدرالية

وهي «الجمهورية الاشتراكية الفيدرالية ليوغوسلافيا»، بل أصبح بعد انهيار هذه الأخيرة ذا صبغة دولية، ومع ذلك فإن القرارات الأولى التي أصدرها المجلس كانت تتعامل مع النزاع وكأنه يهم دولة موحدة، ففي القرار 713 الصادر في شتبر 1991 اعتبر مجلس الأمن أن استمرار القتال في يوغوسلافيا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وفرض حظرا عسكريا في إطار الفصل السابع وذلك بموافقة يوغوسلافيا.

ونفس الشيء يمكن قوله بخصوص القرار 721 الذي فتح المجال أمام إنشاء قوة حفظ السلام للعمل في «كرواتيا»، وقد تم إنشاء قوة الأمم المتحدة في يراير 1992. لكن الأمور تغيرت فيما بعد عندما حصلت ثلاث من جمهوريات يوغوسلافيا السابقة وهي «البوسنة» و«الهرسك» و«كرواتيا» و«الصرب» على الاعتراف الدولي وتم قبولها بصفة رسمية في الأمم المتحدة.

إن نتيجة هذا التطور انعكست على نوعية النزاع الذي لم يعد حربا أهلية داخل دولة واحدة وهي يوغوسلافيا بل أصبح خليطا معقدا من نزاع دولي وداخلي في آن واحد.

فهجمات «الجبل الأسود Monténégro» التي ظلت تحتفظ بتسمية (جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية) ضد «البوسنة» وكذلك «كرواتيا» لم تعد تخضع لنفس ضوابط التدخل الإنساني ما دام الأمر يتعلق بدول مستقلة، ولذلك فإن تدخل الأمم المتحدة كان يمكن أن يتحقق في الإطار التقليدي لنص الفصل السابع، الذي ينص على التدابير التي تُتخذ في حالة وقوع العدوان أو تهديد السلم والأمن الدوليين، وهو ما أكدته فعلا القرار 757 القاضي بفرض عقوبات اقتصادية على «صربيا» و«الجبل الأسود».

ورغم أن القرار 770 الذي صدر هو الآخر في إطار الفصل السابع رتخص للدول أن «تتخذ كل التدابير الضرورية لتسهيل عمليات الإنقاذ». إلا أن آيا من التدابير الفعالة لم يتم اتخاذها خاصة لإنقاذ المسلمين في «البوسنة والهرسك». ويبقى الإنجاز الأكثر أهمية على الصعيد القانوني هو المتمثل في إصدار مجلس الأمن بتاريخ 22 يراير 1993 للقرار 808 الذي يقضي ولأول مرة بعد سابقتي «نورنبرغ وطوكيو» «بإنشاء محكمة دولية» من أجل مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991.

ويبدو واضحا عند مقارنة الأوضاع في يوغوسلافيا بالتماذج السابقة أن ما يمكن أن نطلق عليه «التدخل الإنساني» يختلف عن «استعمال القوة لردع العدوان». فالأول

يتضمن التدخل العسكري داخل دولة معنية بغرض حماية مواطني تلك الدولة نفسها، بينا النموذج الثاني يتضمن استخدام القوة في العلاقات بين الدول.

وفي ما تتعرض له يوغوسلافيا السابقة حاليا وبالاخصيص «جمهورية البوسنة والهرسك» فإن مجلس الأمن يتوفر على السلطة بحكم الميثاق، ليس للتدخل الإنساني، ولكن لردع العدوان.

إن التدخل عمل غير مشروع إذا صدر عن الدول بشكل انفرادي سواء ارتبط ذلك التدخل بالأسباب الإنسانية أو بحق الدفاع الوقائي أو غيرها، بل إن التدخل المصحوب باستعمال القوة يقع تبعا لذلك في المجال المحظور، وهو اعتباره أحد أعمال العدوان.

وعلى العكس من ذلك فإن منظمة الأمم المتحدة مؤهلة للقيام بالتدخل المشروع. فانخراط الدول في المنظمة يؤدي إلى التنازل عن جزء من سيادتها لمصلحة هذه الهيئة المشتركة التي أناط بها الميثاق مهمة حفظ السلم وقمع أعمال العدوان وحل المنازعات وتنمية العلاقات الودية وتحقيق التعاون الدولي.

والتنازل الجزئي عن السيادة لا يتحقق إلا من خلال الاختصاصات التي حوّها الأعضاء للمنظمة العالمية ضمن الميثاق، ولذلك فإن حق المنظمة العالمية في التدخل يبقى في أحسن الأحوال مقتصرًا على تدابير القمع المنصوص عليها في الفصل السابع، وهي تدابير الأمن الجماعي التي تتخذ عادة عند تهديد السلم والإخلال به أو وقوع العدوان⁽³⁷⁾.

ونعود هنا لطرح نفس السؤال، وهو ما إذا كان مجلس الأمن يتوفر في إطار سلطته التقديرية على حق تكيف أي من المواقف أو الحالات المعروضة عليه للجزم بأنها تشكل تهديدا للسلم، وبالتالي تطبيق مقتضيات الفصل السابع عليها.

وبالتأكيد فإن التدخل الإنساني لا يؤثر بشكل كبير على السيادة عندما يقتصر على التزويد بالمواد الغذائية والطبية أو حتى إيفاد بعض المدنيين لمعالجة أوضاع الكوارث المستعصية، إلا أن الأمر يختلف عندما يتعلق بتدخل القوة المسلحة لمنع بعض خروقات حقوق الإنسان أو لحماية الأقليات، مما يجعل الدولة المعنية موضوع إدانة في مواجهة رعاياها، وهنا يصبح المساس بالسيادة الوطنية واضحا. وقد أظهرت بعض الحالات التي لا تتحقق فيها الوحدة الوطنية أن المسألة تصبح مرتبطة بالمزاج السياسي وتوازن القوى، فإما أن علاقة القوة تصبح بحيث يتوفر التدخل العسكري في آن واحد على الإرادة

السياسية وعلى الوسائل المادية لتحقيقه، أو إن الدول المتدخلة لا ترغب في المخاطرة لتتحاشي الاصطدام مع أحد الأطراف القوية كما يظهر ذلك في نموذج البوسنة والهرسك، وبعبارة أخرى فإن إمكانيات اتخاذ القرار باستعمال القوة من طرف للأمم المتحدة نفسها تبقى مرتبطة بالاعتبارات السياسية وبآليات توازن القوى القائم لحظة اتخاذ القرار، مما يجعل الكثير من الدول تشعر بأنها تُعامل بسياسة الكيل بمكيالين⁽³⁸⁾.

ويمكن القول بأن توجه نظام الأمم المتحدة نحو ترسيخ مبدأ التدخل الإنساني، وبغض النظر عن جوانبه الإيجابية، يتضمن مجموعة من المضاعفات والمخاطر التي يمكن أن تثير بشأنها الملاحظات التالية :

(1) إن من بين النماذج التي تمت الإشارة إليها يبقى القرار 688 الصادر في حق العراق هو الأكثر خطورة فيما يتعلق بالمساس بسيادة الدولة المعنية بالتدخل، ذلك أن الصومال لم يكن يعرف أثناء إصدار القرار بتنظيم عملية «إعادة الأمل» أي وجود لحكومة تنشر سيادتها على كامل الإقليم أو الجزء الأكبر منه، بل كان الأمر يتعلق بمجموعة من الفصائل المتناحرة، كما أن النزاع الدائر في يوغوسلافيا سابقا أصبح بمجرد حصول «البوسنة والهرسك و صربيا وكرواتيا» على الاعتراف الدولي يتطلب التدخل المباشر لمجلس الأمن دون الحاجة إلى تقديم أي تفسير جديد لنص الفصل السابع من الميثاق.

(2) إن هذا الاتجاه المتمثل في استغلال السلطة التقديرية لتحديد حالات المساس بالسلم من طرف مجلس الأمن يتضمن خطورة جدية تتمثل في إمكانية تمديده إلى حالات أخرى، فقد يعتبر المجلس أن الطموحات الانفصالية لبعض الأقليات القومية داخل دولة موحدة هي بمثابة حالات لتهديد السلم مما يتطلب تدخله المباشر لتمكينها من ممارسة حقها في تقرير المصير. وقد يعتبر أن فرض النظام الديمقراطي المرتكز على التعددية يتطلب التدخل المباشر لتنظيم الانتخابات⁽³⁹⁾.

وخلاصة القول أن هذا الاتجاه الجديد لم يتبلور إلا مع نهاية الحرب الباردة وانهار الاتحاد السوفياتي وظهر مناخ سياسي تطبعه مبادئ النظام العالمي الجديد المرتكز على الأحادية القطبية مما يجعل الأمم المتحدة نفسها مجرد مطية لإضفاء الصبغة الشرعية على مواقف الأطراف المتدخلة، ومما يجعل التدخل الدولي بصفة عامة خاضعا للمعايير السياسية أكثر من المعيار القانوني، وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا لسيادة واستقلال الدول الأعضاء وخاصة في العالم الثالث.

ومن تمّ يُطرح التساؤل عما إذا كان ذلك المبدأ الأساسي وهو مبدأ عدم التدخل قد أصبح موضوع الشك والارتياب كنتيجة لهذا التيار الجديد.

أي مستقبل لمبدأ عدم التدخل ؟

إن مبدأ عدم التدخل قديم في العلاقات بين الدول، ويربطه كثير من الفقهاء بـ «عقيدة مونرو» الشهيرة، ففي رسالة الرئيس الأمريكي «مونرو» بتاريخ 2 دجنبر 1823 وضع التزاما بعدم التدخل فيما يقع في أوربا : «إن سياستنا تتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة في العالم القديم»⁽⁴⁰⁾.

ويكون من الصعب اليوم أن نحدد على وجه الدقة سواء في الفقه أو التطبيق الدولي ما نعنيه بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة ما، وفي الواقع فإن حقوقا والتزامات دولية تجتمع تحت هذا المبدأ الذي يتغير عموما وفق وجهات نظر المحللين، ويكاد يكون القانون الدولي في مجموعه مضمّنا عمليا في مبدأ عدم التدخل هذا، وذلك على اعتبار أن كل خرق لقواعد ذلك القانون يمثل بشكل أو بآخر تدخلا في مجال حرية الآخرين.

إن مبدأ عدم التدخل ذو قيمة تاريخية بالتأكيد، وهو يشهد بالجهود التي بذلتها بعض الدول في القرن الماضي وبداية هذا القرن، وذلك لمنع اللجوء إلى العنف على الأقل خارج إطار الحرب المعلنة.

ولم يُعد هذا المبدأ اليوم يحمل نفس الدلالة من الناحية القانونية في وقت أصبحت فيه كل أشكال العنف بما فيها الحرب شيئا ممنوعا في القانون الدولي. ولكن ذلك لم يمنع الإعلان عن المبدأ من طرف الأمم المتحدة لأغراض سياسية وخاصة تلبية لطموحات بلدان العالم الثالث في حماية سيادتها واستقلالها السياسي⁽⁴¹⁾.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار محتوى القرار 2131 الصادر عن الجمعية العامة سنة 1965 فسوف نلاحظ أن مبدأ عدم التدخل يصبح بمثابة امتداد لحق تقرير المصير. فهذا المبدأ الأخير ليس له مجال إيجابي فحسب، وهو لا يعني فقط أن دولة تحكم إقليما غير إقليمها ينبغي أن تمكنه من تقرير مصيره، بل إنه كذلك ذو مجال سلبي، ويعني أن دولة عندما تحصل على الاستقلال فينبغي أن تبقى لها الحرية لكي تنظم نفسها وفق إرادتها وطبق النظام السياسي الذي تفضله والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تطمح إلى تحقيقها. وهذا الاتجاه يتطابق مع محتوى كل من القرارين الصادرين عن الجمعية العامة سنة 1960 (القرار 1514) وكذلك (القرار 2625) الصادر سنة 1970،

والذين يؤكدان أن تقرير المصير يتضمن في آن واحد «عدم مشروعية إخضاع الشعوب لهيمنة أو استغلال أجنبي»، وكذلك حق الشعوب في أن «تختار بحرية نظامها السياسي وأن تتابع نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي». ويرتبط مبدأ عدم التدخل - كما هو واضح من هذا السياق - بحق تقرير المصير من خلال حرية الدول المستقلة في أن تقرر دون أي ضغط خارجي نوعية النظام السياسي والاقتصادي والثقافي.

وينبغي الإشارة منذ البداية إلى أن مبدأ عدم التدخل بشكله المباشر وغير المباشر يبقى ساريا في العلاقات بين الدول بشكل مطلق. وتبقى الاستثناءات الوحيدة الواردة بهذا الخصوص هي تلك المتعلقة بحق الدفاع الشرعي وفق ما هو منصوص عليه في المادة 51 من الميثاق، وكذلك المنصوص عليه ضمن المادة 7 من القرار 3314 (الدورة 24) الصادر سنة 1974 عن الجمعية العامة والمتعلق بتعريف العدوان، والذي يستثني حالة الدعم المقدم لحركات التحرير الوطني التي كانت تكافح ضد الأنظمة الاستعمارية أو العنصرية أو ضد أشكال أخرى من الهيمنة الأجنبية.

وعلى العكس من ذلك فإن كل مظاهر استعمال القوة من طرف الدول بما في ذلك أعمال الانتقام أو التدابير المضادة أو ما يسمى بحالة الضرورة أو حق الدفاع الوقائي تبقى جميعها متناقضة مع مبدأ عدم التدخل ومع أسس الشرعية الدولية.

وليس في القانون أو العرف الدولي ما يسمح لأي دولة بمخرق الحقوق السيادية لدولة أخرى سواء عن طريق استعمال القوة أو بالوسائل الأخرى بما فيها الاقتصادية والسياسية.

ويكون من الصعب بالتأكيد أن نمدد تطبيق نفس المبدأ على علاقات الدول بالمنظمات الدولية وخاصة منها الأمم المتحدة - بحكم التفويض الصادر عن الأعضاء - بالتدخل لردع العدوان وإعادة السلم إلى نصابه.

إلا أن نص الميثاق يضع على المنظمة نفسها التزام احترام المجال المحفوظ لاختصاص الدول الأعضاء ويمنعها ضمن الفقرة 7 من المادة 2 من التدخل فيما هو من صميم السلطان الداخلي للدول الأعضاء⁽⁴²⁾، وهو التزام يكاد يكرر تقريبا نفس الصيغة التي سبق أن اعتمدها «عهد عصبة الأمم» في المادة 15 الفقرة 8. وقد تم تحديد إطار هذا المجال المحفوظ بشكل واضح في رأي استشاري أصدرته المحكمة الدائمة للعدل سنة 1923 عندما اعتبرت أن المجال المحفوظ «يتضمن الميادين التي تتحرر فيها الدول من التزامات دولية من أي نوع»⁽⁴³⁾. وذلك علما بأن الدولة تصبح مقيدة كلما

خضعت للالتزامات دولية تتعلق بذلك المجال المحفوظ. ونفس هذا الاتجاه اعتمده معهد القانون الدولي بتاريخ 1954/4/29 عندما أوضح أن «المجال المحفوظ هو المتعلق بالنشاطات التي يكون اختصاص الدولة فيها غير مقيد بالقانون الدولي، وأبعاد هذا المجال تعتمد على القانون الدولي وتختلف تبعاً لتطوره «مضيفاً» أن إنشاء التزام دولي في مادة ترتبط بالمجال المحفوظ تنزع أي إمكانية لأي طرف في أن يعارض الاستثناء المتعلق بالميدان المحفوظ في كل قضية تتعلق بتفسير أو تطبيق ذلك الالتزام»⁽⁴⁴⁾.

ولا تفيدنا الأعمال التحضيرية لميثاق الأمم المتحدة في «سان فرانسيسكو» للجزء بوجود إرادة لدى محرري الميثاق لتعديل هذا التعريف أو التخفيف من محتواه، بل بالعكس فإن المناقشات التي جرت بشأن الفقرة 7 من المادة 2 من الميثاق كانت جلهما تهدف إلى زيادة أهمية المجال المحفوظ للحد من توسع اختصاص المنظمة العالمية مقحمين ضمن هذا لمفهوم الميادين التي ترتبط الدول بشأنها باتفاقيات، ولكن بصفة استثنائية كلما تعلق الأمر بميادين تبقى عادة ضمن مجال حرية الدول.

وبصفة عامة فإن المجال المحفوظ وفق تعبير الفقرة 7 من المادة 2 «من صميم السلطان الداخلي للدول الأعضاء» يهم العلاقات بين الدولة ورعاياها، وطريقة تنظيم السلطان في الداخل ومجالات استعمال إقليمها، أي أن هذا المفهوم يتضمن بصفة مختصرة العلاقات التي تهم العناصر التقليدية للدولة وهي الشعب والإقليم والسيادة. إن التفحص الدقيق لنص الميثاق يظهر أنه يتجه نحو تدويل بعض المسائل التي يفترض أنها تدخل ضمن الاختصاص الداخلي للدول الأعضاء ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالمقتضيات التي تنص على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ورفع مستويات الحياة والتشغيل»⁽⁴⁵⁾.

إن التناقض بين هذه المقتضيات ونص المادة 2 غير قائم مادامت اختصاصات الأمم المتحدة في المجالات السياسية والاقتصادية ذات صبغة عمومية وموجهة إلى كل أعضاء المجتمع الدولي دون تحديد. إلا أنها سرعان ما تتحوّل إلى تدخل محظور وفق المادة 2 عندما تصبح دولة معينة أو مجموعة محددة من الدول هي المعنية بتلك الاختصاصات.

وقد أظهرت أغلب مواقف الجمعية العامة بخصوص المجال المحفوظ لسيادة الدول أن المنظمة اعتادت دائماً تقريباً أن ترفض الدفوع المرتكزة على الفقرة 7 من المادة 2 من الميثاق، وتعتبر رغم اعتراضات الدول أنها مخصصة للمناقشة والتداول. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بمجالات تحرير الشعوب الخاضعة للاستعمار وحماية حقوق

الإنسان، والنضال ضد الحكومات المفروضة بالقوة، أو التي تمارس التعذيب، ففي هذه المجالات لم تكتفِ الجمعية العامة بخوض مداولات عامة ومجردة ولكنها عبّرت عن التوجه نحو مراقبة ما يجري داخل دولة معينة أو مجموعة محدّدة من الدول.

وإذا قيّمنا ظاهرياً هذا السلوك فسنصل إلى فناعة مفادها أن الفقرة 7 من المادة 2 قد أصبحت مفروغة المحتوى، وأن المنظمة لم تُعدّ تصادف أي تحديد مادي لاختصاصها المطلق.

إلا أن هذه الفناعة سرعان ما تراجع إذا نحن أخذنا بعين الاعتبار القيمة القانونية لقرارات الجمعية العامة التي تبقى مجرد توصيات غير مُلزمة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار كذلك مواقف المعارضة الحاسمة التي تسلكها الدول المعنية بتلك القرارات، والتي عادة ما تتمسك بمبدأ عدم التدخل أو إنها تدعم موقفها من خلال التحالف الإيديولوجي والسياسي مع بعض الدول الكبرى.⁽⁴⁶⁾

وفي الواقع فإن أقصى ما يمكن استخلاصه من تطبيقات الأمم المتحدة بخصوص سرّيان هذا المبدأ في الممارسة الدولية هو تكوين قواعد خصوصية غير مكتوبة تمّ استبعادها من دائرة تطبيق الفقرة 7 من المادة 2 من الميثاق وتمهم على وجه الخصوص الميدان الاستعماري وفي إطار جد محدود بعض مجالات حقوق الإنسان.

وقد تعرضنا ضمن المبحث الأول لذلك التطور المهم الذي عرفه القانون الدولي الإنساني وخاصة الاتجاه نحو ترسيخ حق التدخل الإنساني.

إلا أنه ينبغي أن نؤكد مجدداً بهذا الخصوص أنه رغم وضع هذا التفويض بيد الأمم المتحدة بمفردها، إلا أن نتائج التدخل تبقى محفوفة بالمخاطر، لاعتماده المعيار السياسي أكثر من القانوني ولاستغلاله من طرف البلدان القوية ضد الضعيفة مع ما يحمله ذلك من مضاعفات على سيادة تلك الدول واستقلالها وهو ما يحتم بداهة التمسك من طرفها بمبدأ عدم التدخل كوسيلة قانونية لحماية المجال المحفوظ.

وينبغي أن نؤكد هنا على وجه الخصوص أن حدود المجال المحفوظ لم تُعدّ موجودة بخصوص الخروق المعمّمة والخطيرة لحقوق الإنسان كما هو الشأن بالنسبة لجرائم «الأبازتايد» والإبادة والتعذيب. والإعدام الجماعي والمعاملة الفظيعة للمعتقلين السياسيين... إلخ.

والأمم المتحدة عندما تتدخل ضمن هذه المجالات، فهي لا تحرق حدود المجال المحفوظ. إنها على العكس من ذلك تمارس صلاحياتها بخصوص شأن دولي، بل وتتوفر

على تفويض كامل من الدول الأعضاء التي انخرطت بشكل رضائي في الالتزامات المتعلقة بحماية واحترام حقوق الإنسان. ويمكن الاتفاق بهذا الخصوص مع الأستاذ «زوريك» عندما يستخلص أن «المعيار الحاسم للإقرار بأن قضية معينة تدخل ضمن الاختصاص الوطني أو لا هو وجود اتفاقات دولية تفرض التزامات على الدول المعنية، ولا يمكن بحال من الأحوال أن تدخل ضمن اختصاص الدولة»⁽⁴⁷⁾.

وتتعلق هذه الالتزامات بكل تأكيد بنص ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 واتفاقيات الحقوق المدنية والسياسية ثم الاقتصادية والاجتماعية لسنة 1966 واتفاقية مناهضة التعذيب... الخ.

ويرى «كاسان» في نفس هذا السياق «أن مسألة حماية حقوق الإنسان لم تُدخل ضمن المجال المحفوظ للدولة. فبمقتضى نص المادة 56 من الميثاق فإن الدول الأعضاء التزمت جماعيا وانفراديا بالتعاون مع الأمم المتحدة للوصول إلى الأهداف المحددة في المادة 55، والتي من بينها «الاحترام العالمي والفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع» مستخلصا أنه لا يمكننا بدون إفراغ نص المادة 55 من محتواه، أن نسمح لدولة عضوٍ بأن تنهز من التعاون الموعود به بحجة أن تعريف وتنظيم واحترام حقوق الإنسان يدخل ضمن الاختصاص الوطني ولا يمكن الاحتجاج تبعا لذلك بنص الفقرة 7 من المادة 2»⁽⁴⁸⁾.

وبالنسبة للمادة الاستعمارية، فهي الأخرى مستثناة من دائرة تطبيق الفقرة 7 من المادة 2 من الميثاق وذلك بمقتضى العُرف الذي تطوّر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بشكل متلازم مع تعاضم الشعور القومي في بلدان العالم الثالث، واستقر بشكل محدد من خلال القرار 1514 لسنة 1960، وهو القرار الذي يحدد سبل تقرير المصير في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

إلا أن السؤال الذي يُطرح بحجة هذا الخصوص، هو ما إذا كانت الشعوب المستعمرة هي الفئة الوحيدة من الشعوب التي يمكنها أن تطالب بتقرير المصير.

لقد أشار الأستاذ «شومون» بهذا الخصوص إلى أن الأمر يتعلق هنا بحقيقتين: حق الشعوب في مواجهة البلدان الأجنبية، تم حقها في مواجهة دولتها. والبعد الوحيد للحق الأول هو دعم الاستقلال وسيادة الدولة في مأمن من كل تدخل أجنبي.

أما حق الشعوب في مواجهة الدولة التي ينتمون إليها فيعني حق اختيار الشعب الحر لنظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي أي اختيار نظامه القانوني وشكل الحكومة

التي يقبلها»⁽⁴⁹⁾.

وهذا يعني بعبارة أخرى أنه إذا كان حق الشعب في مواجهة الاستعمار هو تحقيق الاستقلال فحقه في مواجهة دولته هو تحقيق الديمقراطية⁽⁵⁰⁾.

إلا أن البعد الديمقراطي كحق قد يصبح نفسه متجاوزاً عندما تتجه فئة من السكان تربطها علاقات عرقية أو ثقافية أو دينية إلى المطالبة بتقرير مصيرها عن طريق الانفصال وإقامة دولة مستقلة. وهي وضعية قد تزداد حدتها عندما تضم الدولة في كيانها عدة أقليات.

فهل يمكننا - والحالة هذه - أن نعتبر تلك الطموحات مجرد شأن داخلي يندرج ضمن المجال المحفوظ لسيادة الدولة التي من حقها أن تتمسك تبعاً لذلك بمبدأ عدم التدخل؟

للجواب على هذا السؤال ينبغي الإشارة إلى أن هناك نوعاً من الاتفاق يجعل حق تقرير المصير مقتصرًا على التخلص من الاستعمار، وكما أشار إلى ذلك «سورا»: «عندما تحصل بلاد على الاستقلال فإن حق تقرير المصير لا يثير أي مشكل، فالاستقلال يعطي للحاكمين براءة شرعية دائمة»⁽⁵¹⁾.

وهذا الاتجاه الفقهي تؤيده مواقف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نفسها فقد اعتبرت الولايات المتحدة أنه بتطبيقنا لـ «حق تقرير المصير» ليس على إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي ولكن على دول أعضاء وذات سيادة في منظمة الأمم المتحدة فإننا نحرف هذا الحق»⁽⁵²⁾.

ومعارضة تطبيق حق تقرير المصير من طرف الأقليات القومية داخل الدولة الواحدة يجد أساسه القانوني ليس فقط في التمسك بمبدأ عدم التدخل ولكن من خلال التمسك بحقوق موازية تتمثل على وجه الخصوص في الحق في ممارسة السيادة من طرف السلطة الشرعية وفي حق ضمان الوحدة الترابية للبلاد.

ومن سخرية الأقدار أن يكون جوهر التعارض في هذا المجال هو الممثل في المواجهة بين حقين معترف بهما دولياً وهما حقُّ الدول في الحفاظ على وحدتها الترابية وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وهي مواجهة تمتد بالتأكيد إلى التعارض القائم بين حق التدخل ومبدأ عدم التدخل.

لقد كان الفقه وإلى زمن غير بعيد يعتبر أن القانون الوضعي لا يقبل بالحق في الانفصال، فلقد كلفت عصبة الأمم سنة 1920 لجنة من الحقوقيين بهدف إنجاز تقرير

حول الجوانب القانونية لجزر «الأند» وانتهت اللجنة في تقريرها إلى أن «القانون الدولي الوضعي لا يعترف لفئات من الشعب بالحق في الانفصال عن الدولة التي ينتمون إليها وذلك بمجرد أن لهم الرغبة في ذلك، كما أنه لا يعطي الحق لدول أخرى في أن تدعم تلك المطالبة...»⁽⁵³⁾.

وقد أشار «جورج سيل» إلى أن «حق مجموعة في الانفصال يصطدم مباشرة بحق آخر وهو حق باقي السكان في الاستمرار في تكوين أمة ودولة، ورغبتهم في العيش المشترك»⁽⁵⁴⁾.

كما سبق للأمين العام للأمم المتحدة «أو تانت» أن أكد أن «الأمم المتحدة لم يسبق لها أن قبلت ولا تقبل اليوم، ولن تقبل أبداً - على ما أعتقد - مبدأ انفصال جزء من إحدى الدول الأعضاء»⁽⁵⁵⁾.

ويبدو - على كل حال - أن الأمثلة التي عرفها المجتمع الدولي فيما بعد سارت في اتجاهات متباينة، فمحاولة الانفصال التي عرفتها «نيجيريا» والتي أدت إلى حرب أهلية دامية استمرت ما بين سنتي 1967 و 1970 انتهت لصالح السلطة المركزية ضد انفصال إقليم «بيافرا»، وتبين أن مبدأ الوحدة الترابية قد كسب المعركة في مواجهة حق الشعوب في تقرير المصير. بينما تُقدّم قضية «بنغلاديش» التي انتهت بانفصال الإقليم الشرقي من باكستان سنة 1971 نموذجاً مختلفاً في الأسلوب والنتائج.

واليوم، وبعد نهاية الحرب الباردة وانهايار المعسكر الشيوعي، فإن عملية التفتت الإقليمي لدول ذات سيادة أصبحت شيئاً مألوفاً في إطار تطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها، فلقد توزعت الفيدرالية السوفياتية إلى حوالي 12 دولة تكوّن ما يحمل حالياً تسمية «رابطة الدول المستقلة»، كما أن الفيدرالية اليوغوسلافية أفرزت دولاً جديدة : جمهورية البوسنة والهرسك وكرواتيا، وجمهورية الصرب بالإضافة إلى الجبل الأسود التي ظلت تحمل الإسم القديم.

وبدون شك فإن الدول المجهرية التي ستفرزها النزعات الانفصالية في ظل المخاض المرتبط بتطبيق «النظام العالمي الجديد» سوف تتزايد.

وهناك بالتأكيد الكثير من مناطق العالم حيث تحطمت بنية الدولة المركزية فاسحة المجال للمزيد من الفوضى والعنف كما هو الشأن بالنسبة للصومال أو يوغوسلافيا أو «رواندا» و«بوروندي».

وقد عبّر الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد بُّطرس بُّطرس غالي بخصوص

هذا التطور المتمثل في استفحال ظاهرة الدول المجهرية⁽⁵⁶⁾: «نعم، لقد أظهرت مخوفاتي بخصوص نزعة القوميات التي تجتاح العالم، وإذا استمر هذا الاتجاه فسيصبح لدينا ما بين مائتين إلى ثلاثمائة دولة عضو، لكن ينبغي أن نعترف في مقابل ذلك بأن عدة جهات من العالم تعرف جهوداً لإنشاء نوع من الاندماج، وما حدث في «الرابطة الأوروبية» يمكن أن يتكرر في عدة مناطق. إن القومية المجهرية هي مرحلة، وينبغي أن نكون جاهزين للمرحلة الموالية لمحاولة إدماج مختلف الدول المجهرية عن طريق نظام فيدرالي أو كنفدرالي بقصد الرجوع إلى وضعية «الماكرو-دولة» التي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والسياسي».

إن هذا الموقف تعبير عن الإذعان للأمر الواقع رغم ما يحمل في طياته من مساس بأهداف التنمية الاقتصادية والسياسية، وخاصة في بلدان الجنوب التي لا تزال تعاني من المزيد من التفتت في وقت تركز فيه بلدان الشمال على المزيد من الاندماج من خلال مناطق التبادل الحر والاتحادات الاقتصادية.

خاتمة

يتضح لنا مما سبق أن المجال الدولي يتوسع تدريجياً على حساب المجال المحفوظ لسيادة الدول.

وإذا كان التدخل الانفرادي للدول عملاً محظوراً وفق أحكام القانون الدولي. إلا أن تدخل منظمة الأمم المتحدة أصبح يكتسي صبغة الشرعية من خلال التعديل البطيء والضمني للميثاق وللبادئ القانون الدولي.

ولعل أهم مظهر لهذا التعديل هو ذلك الذي أقره مجلس الأمن عندما اعتبر حالات تهمة أوضاعاً داخلية محضة بمثابة مواقف تهدد السلام والأمن الدوليين، وجزم بالتالي باعتبارها تخضع لمقتضيات الفصل السابع من الميثاق.

وتكمن خطورة هذه السلطة التقديرية لمجلس الأمن في إمكانية تمديد ذلك التفسير إلى حالات أخرى، مما يفضي به ليس فقط إلى التأثير على السيادة بل إلى تهديدها. إن مجلس الأمن مؤسسة تعاني من التسييس، وتعكس بحق هيمنة وتفوق الدول الدائمة العضوية، وقدرتها مجتمعة على تكيف آلية اتخاذ القرار وفق مصالحها.

ولهذا السبب بالذات فإن استعمال السلطة التقديرية لتلك القوى المتفوقة لن يكون متسماً بالحياد أو الموضوعية كما أنه لن يخدم قضايا القانون الدولي بقدر ما يخدم مصالحها الحيوية.

ولقد كانت النتيجة الحتمية لهذا الوضع أن أصبحت بلدان الجنوب تخضع بشكل متوالٍ لقواعد قانونية جديدة لم تشارك في وضعها، وهو ما يمكن أن تعتبره مظهراً جديداً للهيمنة والاستعمار.

إن تعديل القواعد السارية في القانون الدولي بما في ذلك مبادئ عدم التدخل وحماية الوحدة الترابية والحفاظ على السيادة لا يمكن أن يتحقق إلا وفق قاعدة التراضي التي يركز عليها القانون الدولي، كما أن مقتضيات الميثاق لا يمكن أن تتعرض للتعديل إلا باتّباع المسطرة المنصوص عليها في المادة 108 من الميثاق، وهي مسطرة تتطلب أغلبية الثلثين داخل الجمعية العامة.

وأخيراً فإن مجلس الأمن لا يتوفر بمقتضى الميثاق على أي صلاحية للحسم في المسائل القانونية، وهو ما يقتضي اللجوء إلى الآراء الاستشارية لمحكمة العدل الدولية. إن كلاً من الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية يمكن أن يقدمتا لبلدان الجنوب ضمانات مزدوجة على المستوى السياسي والقانوني، وهي شروط أساسية لتحقيق تفوق القومية العالمية على السيادة الوطنية.

الهوامش

(1) انظر بهذا الخصوص

Marvin S. Sorro, «*Beyond sovereignty, the challenge of global policy*». University of South Carolina, 1986.

(2) Francis Fukuyama «*The end of history and the last man*», 1992.

(3) انظر بهذا الخصوص

Gerhard Van glahn «*Law among nations*», Second edition, University of Minnesota, 1970, p. 199.

(4) نص المواد 55 و 56 من ميثاق الأمم المتحدة التي تضع على عاتق الدول واجب إنعاش وحماية حقوق الإنسان الفردية.

(5) Excerpts from speeches by leaders of premanent members of UN Council. New york Times, 1/2. 1992.

(6) الفقرة 5 والفقرة 32 من البيان الختامي لمؤتمر «فيينا» حول حقوق الإنسان، شتبر 1993، منشورات وزارة الخارجية التونسية.

(7) أعمال مؤتمر «فيينا» لسنة 1993 م س ذ.

(8) Kelly Kate, *op. cit.* p. 304.

(9) أعمال مؤتمر «فيينا» لحقوق الإنسان لسنة 1993 م س ذ.

- (10) وهو كناية عن السلام الذي استطاعت أن تفرضه روما بالقوة بعد انتصارها على بزنطة وذلك في القرن الأول قبل الميلاد والقرن الأول بعده.
- (11) Stanly Hoffman, «A new world and its troubles», Foreign Affairs, 1991, n° 1.
- (12) Douglas Seay and Others, «Making the world safe for America».
- (13) Voir «Le Monde diplomatique», février 1991, p. 1
- انظر كذلك بخصوص التفوق الأمريكي في إطار الأحادية القطبية Charles Kranthammer, «The unipolar moment», Foreign Affairs. n° 1, 1991 p. 23.
- (14) أصبح التدخل الأمريكي يكتسي عدة مظاهر ارتبطت بإمكانية استعمال القوة المسلحة لدعم الديمقراطية وهو الاتجاه الذي تبنته عقيدة ريغان Reagan. وهي ترى أن استعمال القوة المسلحة ضد الأنظمة التحكيمية عمل مشروع، وهو ما تم تطبيقه ضد عدة دول مثل أنكولا ونيكاراغوا وبنما. كما أن المحكمة العليا في الولايات المتحدة اعتبرت في أحد قراراتها أن من حق الولايات المتحدة اللجوء إلى اختطاف أشخاص أجانب من بلدانهم قصد محاكمتهم في الولايات المتحدة، انظر بهذا الخصوص المزيد من التفصيل :
- Kelly Kate Pease and David P. Forsythe, «Human rights, humanitarian intervention, and world politics», Human Rights Quarterly, 1993, p. 290
- (15) Brian Urquhart, «Sovereignty suffering», New York Times, 4/4/1991. Sec A. 11.
- (16) ويتعلق الأمر بالسويسريين الفرنسيين والألمانيين والسويسريين الإيطاليين والسويسريين الرومان.
- (17) انظر بهذا الخصوص : H. Scott Fairley, «State actors, humanitarian intervention and international law», Georgia journal of international and comparative law. 10 (Spring 1980, p. 29-30).
- (18) يتعلق الأمر على وجه الخصوص بالمقتضيات المتعلقة بالمساواة في السيادة بين الدول الأعضاء وذلك في التمتع بالحقوق وعدم اللجوء إلى القوة وتحمل الالتزامات وعدم التدخل حتى من طرف الأمم المتحدة نفسها في كل ما هو من صميم السلطان الداخلي (م 2 فق 1 وفق 7). يمكن الإطلاع كذلك على القرار 2131 الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 1965/12/21 والقرار 2625 (AT 121 UN Doc./8082/1970) كما يمكن الإطلاع على قرار محكمة العدل الدولية في قضية نيكاراغوا (1992).
- (19) م س ذ. ص : 297. Kelly Kate Pease
- (20) انظر بهذا الخصوص : م س ذ. ص : 231. Philippe Breton
- (21) يمكن الإطلاع بهذا الخصوص على نص القرار الذي أصدرته المحكمة الدائمة للعدل (قرار ويمبندون) CPJI Serie A N 1 p. 25
- (22) Opinion dissidente dans l'affaire du régime douanier austro-allemand C P J I. Serie A/B n° 41, p. 57, cité par Denys Simon : «Le nouvel ordre mondial, réalité ou illusion» ? Collectif. Éditions Eddif 1993. p. 181.
- (23) Conseil constitutionnel français. Décision 308/92 DC du 9/4/1992. JOF 11/4/92. 5354 cité par Denys Simon op. cit. p. 181.
- (24) اعتبر الكثير من المحللين أن عملية «إعادة الأمل» في الصومال كانت قبل كل شيء عملاً إعلامياً حين تبين أن عملية الإزالة قامت بها القوات الأمريكية وتحققت تحت تغطية تلفزيونية لم يسبق لها مثيل في عمليات تحرك القوات الأمريكية عبر العالم.
- (25) تم إنشاء المنظمة الدولية للتجارة بمقتضى ميثاق هاغانا لسنة 1947. إلا أنه تم وبسبب رفض مجلس الشيوخ الأمريكي المصادقة عليه فقد تم تعويضه بالاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الكات) والتي تحولت بحكم الواقع من مجرد اتفاقية إلى منظمة دولية حقيقية.
- (26) Ga Res 131 un Gaor 43 sess at 1 UN Documents (1989)
- (27) انظر دياجاجة القرار 34/131 الفقرة 3.

- (28) نص القرار 43/131 الصادر عن الج. ع. تاريخ 8/12/88.
- (29) ويعني هذا المفهوم أن الدول الأخرى وكذلك المنظمات الإنسانية لا يمكنها أن تتدخل إلا إذا لم تعد الدولة المعنية قادرة على القيام بمهمتها.
- (30) انظر لمزيد من التفصيل بهذا الخصوص : Mario Bettati, «la France et le nouvel ordre humanitaire international», *Esprit*, avril 1989, p. 132.
- (31) يلاحظ أن هذا القرار طبق في حالتين : الأولى في جنوب السودان المتضرر بشكل خطير من المجاعة والأخرى في شمال العراق بعد نهاية حرب الخليج.
- (32) في إطار التعارض بين حق التدخل الإنساني وسيادة الدول سبق للأمين العام بـطرس غالي أن أوضح أنه اقترح بأن موافقة الدولة المعنية ليست شرطا ضروريا لعميات حفظ السلام في هذا الميدان، انظر لمزيد من التفصيل : Boutros Boutros Ghali, «An agenda for peace : preventive diplomacy, peacemaking and peacekeeping. UN Documents A/47/277 - 17/6/92.
- (33) صدر القرار 688 عن مجلس الأمن بتاريخ 1991/4/5 باقتراح من فرنسا وتركية كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وبلجيكا، وتم قبوله بموافقة 10 أصوات ومعارضة 3 دول هي كوبا واليمن وزيمبابوي. وتعميت دولتان هما الصين والهند.
- (34) تم الاتفاق على إعادة اللاجئين بإشراف «الحراس الزرق» التابعين للأمم المتحدة وذلك بمقتضى اتفاق تم توقيعه بين الحكومة العراقية والأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ 23 مايو 1991.
- (35) Kelly Kate Pease and David P. Forsythe «Human rights, humanitarian intervention and world politics», *Human Rights Quarterly*, 1993, p. 291.
- (36) الوقائع، مجلة الأمم المتحدة، يونيو 1993، العدد : 2 ص : 14.
- (37) انظر بهذا الخصوص للباحث «التدخل وأزمة الشرعية الدولية» دورة أكاديمية المملكة المغربية، أكتوبر 1991 منشورات أكاديمية المملكة المغربية. ص : 45.
- (38) Kelly Kate, *op. cit.* p. 306.
- (39) قد يجد هذا الاتجاه سنده في البيان الختامي لقمة مجلس الأمن المنعقدة في يناير 1992 والتي حددت أسساً جديدة لتدخل الأمم المتحدة وخاصة في إطار مفهوم «الدبلوماسية الوقائية».
- (40) انظر بهذا الخصوص : Mario Bettati, «Un droit d'ingérence» RGDIP, 1991, p. 646.
- (41) انظر بهذا الخصوص قرارات الجمعية العامة 2131 (الدورة العشرون) لسنة 1965 أو القرار 2625 (الدورة الخامسة والعشرون) سنة 1970 والقرار 103 (36) سنة 1981.
- (42) تنص المادة 2 الفقرة 7 على أنه وليس في هذا الميثاق ما يرخص الأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي هي من صميم السلطان الداخلي لدول أعضاء أو تلزم الأعضاء بأن تخضع ذلك النوع من القضايا لمسطرة قوية وفق نص هذا الميثاق، على أن تطبيق هذا المبدأ لا يمكن أن يمس في شيء تطبيق التدابير المنصوص عليها ضمن الفصل السابع.
- (43) صدر هذا الرأي في قضية مراسم الجنسية بكل من المغرب وتونس، وقد أوضحت المحكمة ضمن قرارها الصادر بتاريخ 1923/2/7 أن قضية معرفة ما إذا كانت مادة معينة تدخل أو لا تدخل ضمن المجال المحفوظ للدول هي نسبية أساساً، وهي تعتمد على تطور العلاقات الدولية «مضيفة» يكفي أن نلاحظ أنه يمكن جيداً في ميدان مثل الجنسية أنه لا تتم التسوية وفق القانون الدولي، إلا أن حرية الدولة في التقرير تبقى مقيدة بالالتزامات التي تكون قد التزمت بها تجاه دول أخرى، وفي هذه الحالة فإن اختصاص الدولة الكامل يصبح محدوداً بمقتضى قواعد القانون الدولي، ومن ثم فإن المادة 15 الفقرة 8 تتوقف عن النفاذ تجاه الدول التي من حقها أن تملك تلك القواعد، كما أن الخلاف حول التعرف عما إذا كانت الدولة لها الحق في اتخاذ بعض التدابير أو لا يصبح آنذاك خلافاً ذا طبيعة دولية ويقع خارج المجال المحفوظ المنصوص عليه في هذه الفقرة». C P J I, Recueil, série B n° 4 p. 7 et suiv.

- (44) Annuaire de l'Institut de droit international, Session d'Aix-en-Provence, 1954, p. 292.
- (45) مقتضيات المادة 1 الفقرة 3 والمواد 55 و56.
- (46) أثبت الكثير من قرارات الجمعية العامة الصادرة ضد كل من روسيا وجنوب إفريقيا وإسرائيل أنه رغم الحجم العددي لقوى التصويت الدولية فإن تلك القرارات ظلت مجرد عملية إعلامية بسبب تحالف تلك الدول مع بعض الدول الكبرى مثل بريطانيا أو الولايات المتحدة.
- (47) Zourek J, «*Le respect des droits de l'homme et des libertés fondamentales constitue-t-il une affaire interne de l'État ?*», cité par Saâd Regragin : «*Le devoir d'assistance étrangère aux peuples en danger, la troisième dimension du droit des peuples*». U, 1991 p. 114.
- (48) Cassin René, «*la déclaration universelle et la mise en œuvre des droits de l'homme*» R C A I, 1951 T 2, p. 250
- (49) Voir «*Le droit à l'auto-détermination*». Colloque international de Saint-Vincent, Nice, 1979. p. 13.
- (50) ونعني بها في هذا المجال حكم الأغلبية مع قبول التعددية السياسية التي تركز على حق الأقلية في المعارضة وفي المحافظة على هويتها الثقافية ويمكن أن يحقق البعد الديمقراطي في الداخل أعلى مراحل التعبير عن حقوق القوميات من خلال فرز الهوية الثقافية والاستقلال الإداري عبر الحكم الذاتي.
- (51) Saura B. «*Le droit des peuples vis-à-vis de leur propre État*» thèse, Université de Reine, 1987. p. 10.
- (52) Cheronique mensuelle de l'ONU, janvier 1971, p. 52.
- (53) تم تكوين هذه اللجنة من ثلاث حقوقيين وهم الأستاذ لارناند M. Larnande عميد كلية الحقوق بباريس وماكس هيبير Max Hubert أستاذ في زورخ و Stryken مستشار قانوني نيوزلندي. Rapport de la commission internationale des juristes. Journal officiel de la S D N, octobre 1920, cité par Boursat R. «*La question des Îles d'Alende*», thèse, Dijon 1923, p. 322.
- (54) Scelle G. «*Manuel élémentaire de droit international public*», 1943.
- (55) O N U, chronique mesuelle, janvier 1970, p. 30.
- (56) Entretien avec le Secrétaire général de l'ONU, B.B. Ghali (Le trimestre du Monde), 2^e trimestre 1992 n° 18, p. 9 et 5.

خلاصات

وماذا لو انفصل شمال إيطاليا عن شبه الجزيرة الإيطالية ؟

جورج ماطي

بدأ المؤلف عرضه بالكلام على ما يجري في يوغوسلافيا من انفصالات أدت إلى قيام كيانات تعتمد على الخصوصيات الدينية والعرقية والمُعطيات التاريخية.

ثم تناول إيطاليا القريبة من يوغوسلافيا وأكد في شأنها ثوابت أولية هي أنها ذات وحدة طبيعية عريقة في القدم، وليس لها أطماعٌ توسعيةٌ ولا يطمع أحد في غزوها. وهي جزءٌ في الاتحاد الأوروبي ولها مكانة بين الدول العظمى والأوروبية في التكنولوجيا والتجارة والسياسة. وينعم الشعب الإيطالي بطيب العيش ويمتاز بالدُّعابة وخفة الروح.

ويتساءل المؤلف : ما هو إذن سبب القلق في إيطاليا وما الدافع إلى تكوّن أحزاب وعصبيات جهوية تروج خطاب التغيير لتصير إيطاليا فيدرالية سياسية ؟ هذا التغيير الذي يتزعمه «بوسي» زعيم «العصبة الاستقلالية اللمباردية» الذي يدعو إلى استقلال منطقة «لُمبارديا» الإيطالية وإضافتها إلى المجموعة الأوروبية كطرفٍ فيها. ويشجع «بوسي» على إرادة الانفصال أن العصبة التي يتزعمها تحظى بتأييد عُصبتين أُخريّين، هي عصبة «فينيسيا» واتحاد منطقة يمانت».

الواقع أن ما يهدّد إيطاليا هو أنها رغم كونها مهداً للحضارة الرومانية القديمة لم تتوحد كدولة بين الدول إلا في سنة 1860 أيام «كاريالدي» بعد أن كان جزءاً منها محتلاً من قِبَل التماسا وجزءاً آخر من قبل فرنسا. ونرى الإيطاليين في الشمال ينظرون إلى الجزء الجنوبي بازدياد كأنه عضوٌ فقيرٌ في أسرة غنيّة. الجنوب متهم بتبعيته للحكومة خفية هي «المافيا»؛ ومتهم أيضا بابتلاع المساعدات الآتية له من الشمال بدون أن يُحصل على نمو يُذكر.

ويتدارك المؤلف هذا الموقف السليبي فيقول إن ما تحتاجه إيطاليا للقضاء على هذا التهديد بالتفتّت هو أن تحكمه سلطة مركزية قوية تقرر في كل ما يخص مناطق إيطاليا وتسهر على تنفيذ ما قرّر. ويقول إن هذه السلطة تتكوّن الآن وستكون حازمة إذا قرّرت عصبة الشمال الانفصال عن باقي إيطاليا، والجيش له مقره المركزي في العاصمة «روما»، وكذلك إدارة الدولة. فانفصال الشمال غير وارد ولكنه افتراضٌ اختاره المؤلف ليقول :

إن لكل بلد جنوبه، وهذا الجنوب كثيراً ما يُنظر إليه نظرة سلبية، ألا يكون من المفيد أن تضاف إلى الشبكات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تعبر حدود الدول شبكة تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجغرافية والطقسية ليكون الحديث عن الجنوب حديثاً شاملاً يشمل جنوب كل بلد والجنوب عامّة بالنسبة إلى الشمال؟.

* * *

حدود حق تقرير المصير : دروس للتاريخ

أناطوني كروميكو

كثيراً ما يكون التصريح بحق الانفصال غير ناتج عن القوى السياسية لبلد معين، بل عن المصالح والقوى الخارجية. وهذا المنحى يأخذ بعداً جديداً في ضوء تجرّباتي الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا، هذه التجربة تدعو إلى حق تقرير المصير، أساساً داخل حدود الدولة. إن تقرير المصير يتخذ أشكالاً منها الاستقلال الداخلي الثقافي، والفدرالية، وحتى الكونفدرالية. وثمة اختيارات كثيرة تجعل حق تقرير المصير ممكناً إذا لم يكن يؤدي إلى الانفصال. إن الحكام والمحكومين على السواء يتوقون بطبيعتهم إلى العيش في مجتمع يضمن حقوق الانسان ويحدّد الواجبات والعلاقات. والحكام الكبار كانوا وما زالوا بُناةً للدول لا مفتّين لها.

إن حالة الاتحاد السوفياتي اليوم لدليل على أن تفتيت الدولة يشجع ظهور ما كان قد نُسي من خصومات عرقية، ويقود كذلك إلى حرب أهلية مدمّرة. إن الدستور الروسي الجديد الذي أُقرّ في ديسمبر 1993 لا يشير في أي فصل من فصوله إلى مبدأ حق تقرير المصير، إنه يدعو إلى فدرالية مكونة من كيانات مختلفة لكل منها وضع مستقل ووحدة ترابية متينة.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن حق شعب ينتمي لولاية ما في التحرّر من المجموعة الاتحادية بدون موافقة الولايات الأخرى، أمر لا يُقرّه رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية.

فريسي الدولة أو رئيس الحكومة، أو البرلمان في الأنظمة البرلمانية، هم الذين يمثلون إرادة المواطنين جميعاً لا جزء منهم فقط. وعلى الذين يمارسون الحكم، وخاصة رؤساء الدول، أن يدافعوا عن وحدة البلاد ويُحطّموا المغامرات المعارضة التي لها من القوّة ما يحول دون القضاء عليها بالطرق العادية.

حقوق الشعوب في تقرير مصيرها : الأقليات والاعتراف بدولة جديدة

روني جان ديوي

I. في إطار الأمم المتحدة

لقد اعترفت الأمم المتحدة بالشعب كعامل أساسي في حقوق الناس، وذلك لإنجاح عملية القضاء على الاستعمار. ولما كان مبدأ حق الشعوب في صلبه مغيّراً للأحوال فإن الأمم المتحدة اتخذت بشأنه اتجاهين اثنين :

أ - الشعب هو كل مجموعة بشرية تناضل من أجل إزالة الاستعمار، وقد منحتة الأمم المتحدة امتيازات :

1 - التشبيه المسبق للشعب بالدولة.

2 - في بعض الحالات تُعطى للشعب مكانة أعلى من مكانة الدولة.

ب - لكن الأمم المتحدة لم ترد إعطاء مدئى مطلقاً لحق الشعوب ورفضت تطبيق الحق بالنسبة للدول المستقلة حديثاً ضمناً لسيادتها الترابية ووحدتها السياسية، مثال ذلك رفض الاعتراف بانفصال «بيافرا» عن «نيجيريا».

II. الاعتراف أو عدم الاعتراف بدول جديدة في أوروبا الشرقية

أ - النصوص العامة لحماية الأقليات.

- اتفاقية عام 1948 على الوقاية من جريمة إبادة الجنس البشري ومعاقبة مرتكبي هذه الجريمة.

- معاهدة 1966 على الحقوق المدنية والسياسية.

- تصريح الأمم المتحدة في حقوق الأشخاص المنتمين لأقليات وطنية أو عرقية أو دينية أو لغوية.

ب - الإجراءات المتخذة في أوروبا.

- 1991 : اجتماع المؤتمر الأوروبي من أجل السلام في يوغوسلافيا.

- إنشاء لجنة التحكيم في تصريح 27 غشت 1991. مؤهلات هذه اللجنة في الاعتراف بالدول.

ج - الاعتراف بالدول المنبثقة من دول منفصلة الأجزاء.

1 - اختفاء الدول المنفصلة الأجزاء : مثال الاتحاد السوفياتي، مثال الجمهورية الفيدرالية الاشتراكية اليوغوسلافية.

2 - الاعتراف بدول جديدة : مثال الدول المنفصلة عن الاتحاد السوفياتي : مثال الدول المنبثقة عن تمزق يوغوسلافيا.

حذر لجنة التحكيم، هذه اللجنة تؤكد أن :

- احترام حق الأقليات هو القاعدة لإلزامية في القانون الدولي.

- تقرير المصير لا يواكبه آلياً الحق في الاستقلال.

3 - مشاكل توارث الدول : اعتراف المجموعة الدولية بوراثة روسيا للاتحاد السوفياتي.

- عدم وراثة الجمهورية الفيدرالية اليوغوسلافيا (صربيا والجبل الأسود) للجمهورية الاشتراكية الفيدرالية اليوغوسلافية.

- الخلاصة : إن الممارسة الدولية تدل على أن حقّ الشعوب في تقرير مصيرها مبدأ يتغير بحسب الأحوال والخصوصيات.

* * *

إيرلندا الشمالية : مثل من التاريخ

لوर्ड شالفونت

موازاةً لصيغة موضوع الدورة، يعبر المؤلف عن إشكالية إيرلندا الشمالية بقوله : «إلى أي حدّ تلتزم الحكومات البريطانية وإيرلندا، بحق تقرير مصير شعب شمال إيرلندا، ولو أدى هذا إلى تقسيم الجزيرة؟».

ثم أكد المؤلف على ضرورة الرجوع إلى المعطيات التاريخية لفهم هذه القضية ومثلياتها، لذلك نراه يقدم موجزاً تاريخياً لنشوء وتطور المشكل الإيرلندي ابتداءً من القرن 12 إلى اليوم مروراً بعهد كروموويل Cromwell وبيت Pitt سنة 1800، ونشوء الجناح العسكري، لحركة التحرير الإيرلندية، والمحاولات التي يقوم بها الجناح السياسي (السين فاين Sinn Fein).

بعد هذا يتساءل المؤلف : أين يوجد التوازن بين مبدأي الوحدة وتقرير المصير ؟ هل لأفراد شعب إيرلندا الشمالية الحق في أن يبقوا مواطني المملكة المتحدة حتى لو كان ذلك يعني رفض مبدأ الوحدة الطبيعية والسيادة في إطار الجزيرة الإيرلندية ككل ؟ يرى الجمهوريون الإيرلنديون (وكثير منهم إيديولوجيون ماركسيون) أن مشكل إيرلندا الشمالية قضية استعمارية، وأن الأغلبية البروتستانتية فئة من المعمرين، وأن بريطانيا نفسها قوة استعمارية. لذلك يعتقدون أن لا حلّ لمستقبل إيرلندا الشمالية إلا في الوحدة مع جمهورية إيرلندا. ومن جهة أخرى هناك حجة قائمة بأن أية محاولة لتحقيق ذلك، بدون موافقة الأغلبية البروتستانتية، ستكون خرقاً للمبادئ الأساسية للحقوق المدنية والديموقراطية. والواقع أن جُل البروتستانتين يصرون على أن يبقوا جزءاً من المملكة المتحدة، وأن يحاربوا أية محاولة للحكم انطلاقاً من دبلن Dublin، كما حارب الجناح العسكري الإيرلندي انطلاقاً من لندن.

كل هذا لا يشكل حالة تنتمي إلى الاستعمار التقليدي أو الاستعمار الجديد، وقع فيها رفض فيها حق تقرير المصير، فالأمر عكس ذلك. إن رفض حق تقرير المصير سيكمن في أي تغيير يطرأ على الوضع في إيرلندا الشمالية، مخالف لرغبة أغلبية السكان. لكن ثمة مدرسة فكرية تقول إن حق تقرير المصير لا يشمل حق الانفصال. وإذا كان هذا الرأي مقبولاً فإن تقسيم إيرلندا ليس شرعياً ويجب تصحيحه.

والحقيقة أن الوطنيين الإيرلنديين ما فتئوا منذ خمسة قرون يعتبرون أنفسهم مستعمرين من قبل حكم أجنبي. وبالنسبة للجمهوريين في إيرلندا، فإن إيرلندا الشمالية تُعد تشخيصاً لرفض مبدأ الوحدة الوطنية. وحق تقرير المصير وانفصال شعب إيرلندا الشمالية يُعتبر استمراراً لرفض حق المصير لسكان الجزيرة بكاملها ؟ أما الحكومة البريطانية فإنها تنظر بأهمية قصوى إلى طموح سكان إيرلندا الشمالية على غرار نظرتها إلى رغبات سكان جبل طارق وجزر «الفولكلاند». ويُنبئ المؤلف بحته بالقول إن من الصعب أن يجد المرء أي حلّ لهذه القضية، إذ ليس تمة أي أمل إلا في التوصل إلى حلّ وسَط، وهو أمر بعيد المنال في الوقت الحاضر، حيث إن توحيد إيرلندا يبدو مستحيلاً رغم أنه يُشكّل البديل الوحيد لسلسلة من أحداث العنف والعنف المضاد.

دور رئيس الدولة في الحفاظ على الوحدة الترابية والسيادة الوطنية

محمد العموري

إن مفهومَي الوحدة الترابية والسيادة الوطنية يُعدّان عوامل مصيرية في حياة الدول. وتحمّل الدساتير الوطنية في ديماجاتها أنّ على رؤساء الدول أن يحموا هذين المفهومين الأساسيين، وأن يدافعوا على وحدة التراب الوطني بكل الوسائل.

وقد عمل ملوك المغرب منذ الاستقلال على استكمال الوحدة الترابية للبلاد، فكان استرجاع «طرفاية» و«سيدي إفني» و«الصحراء المغربية»، بالحوار والتشاور، وأصبحت هذه المناطق جزءاً من التراب الوطني.

إن رئيس الدولة، وهو الضامن لوحدة التراب الوطني، يتولّى حماية الدولة من أي محاولة انفصالية، وهو ما تؤكده ميثاق المنظمات الدولية (منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية). وهذه المسؤولية واضحة بيّنة لا تقبل التفريط أو التبعيض.

وأخيراً، يبقى رئيس الدولة الضامن للسيادة الوطنية. ولما له من شخصية معنوية وسياسية، فإنه يمثل السيادة واستمرار الاستقلال، ولا يقبل أي تنازل عن شيء منهما.

* * *

استقلال البرازيل :
الانفصال السلمي ودور الملك يوحنا السادس

إدواردو إدرايس أ. أوليفيرا

لم يكن ميلاد البرازيل كبلد مستقل عن البرتغال شبيهاً باستقلال البلدان الأخرى التي تخلّصت من الاستعمار. إنه انفصال. لقد كان البرازيل مستعمرة برتغالية، ثم صار مقراً للحكومة البرتغالية، ثم مملكة ضمن المملكة المتحدة التي كانت تشمل البرتغال والبرازيل و«الغرب».

وعندما استقلت أمريكا الجنوبية التي كانت تحت الاستعمار الإسباني، تفتتت إلى دول

عدّة، أما الجزء الأمريكي الجنوبي الذي كان مستعمرة برتغالية - ومساحته تفوق نصف مساحة أمريكا الجنوبية - فقد بقي موحداً في دولة واحدة محددة المساحة هي البرازيل. والفضل في هذا يعود إلى الملك يوحنا السادس الذي نصح ابنه بَطْرُس بأن يتزعم حركة المطالبة بالاستقلال لقطع الطريق عمّن يريد الانتقضاض عن الحكم من غير الأسرة الملكية. فصار بَطْرُس أول إمبراطور للبرازيل، وصار البرازيل بذلك المملكة الوحيدة في أمريكا الجنوبية.

ومن حسنات هذا الاستقلال الفريد من نوعه أنه لم يؤدّ إلى انفراد البيض بالحكم واستبعادهم للسود، كما وقع في بعض أطراف إفريقيا، بل أدّى إلى تكوّن مجتمع مُمتزج بين البيض والسود تجمعهم نفس الواجبات والحقوق.

* * *

المجلس الأوروبي ومسألة الأقليات

بيير هنري أمبير

1 - كانت مسألة الأقليات دائماً ضمن جدول أعمال المجلس الأوروبي منذ نشأته سنة 1949. وظهر بعد سنوات أن هذه المسألة لن تنال جواباً شافياً على الأسئلة الواردة فيها، إذ فيما بين 1949 و1990، أصبح موضوع الأقليات لا يلقى أيّ حماس يُذكر، وسبب هذا متعدّد الوجود، ففيه ماهو سياسي وفيه ماهو قانوني.

ثمّ تغيّر كل شيء ابتداء من سنة 1990، سنة التحولات التي طرأت على أوروبا الوسطى والشرقية، فأصبحت مسألة الأقليات، بطبيعتها المأساوية، تشدّ إليها المسؤولين في المجلس الأوروبي، حتى صارت من الأسبقيات. واجتمع رؤساء الدول ورؤساء الحكومات في «فيينا» (8 و9 أكتوبر 1993) للنظر فيها، ووضعوا خطة لمعالجتها وفق محورين اثنين :

أ - صياغة إطار قانون عامّ لحماية الأقليات الوطنية.
ب - صياغة «بروتوكول» مضاف إلى المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان، من أجل ضمان الحقوق الشخصية في المجال الثقافي.

من هذا تتضح ضرورة استخلاص العبر التالية : تحليل الصعوبات التي تواجه هذا العمل

الإنساني. ماهي حدود القانون في هذا؟ الإيمان بأن هذا العمل في مجمله سيؤدي إلى التفكير في عمق أسس حقوق الإنسان، وممارسة الديمقراطية، والقيم التي يرتكز عليها أي مجتمع قومي.

* * *

الوحدة الوطنية والحركات الانفصالية في جنوب صحراء إفريقيا : قضية الكازامانس (السينغال)

أحمد مختار امثبو

قسّم المؤلف عرضه إلى أربعة أقسام :

- القسم الأول خصّصه للحديث عن الحركة الانفصالية بمنطقة «كازامانس».
- القسم الثاني لتكوّن المجموعة السينغالية ومدى خصوصية الكازامانس فيها.
- القسم الثالث لما سمّاه التدمر الكازامانسي.
- القسم الأخير خصّصه المؤلف للوحدة الوطنية السينغالية.

بدأت الحركة الانفصالية في الكازامانس يوم 23 غشت 1980 عندما صرّح القس «ياماكون سنغور» : «بأي حق أقدمت فرنسا، حين استقلال السنغال، على التفریط في الكازامانس ودمجها في المجموعة السينغالية بدون استشارة أهلها. إن الكازامانس تختلف عن السنغال من حيث التاريخ والاقتصاد والانتفاء العرقي».

وتابع المؤلف بدقّة الحوادث التي طرأت في الكازامانس، وهي أعمال عنف تتبعها محابكات الانفصاليين. والملاحظ من قراءة العرض أن العنصر العرقي له دور أساسي في الحركة الانفصالية التي يدافع عنها زعماء المنطقة المتمردون. وحاولت الحكومة المركزية في «دكار» عدة مرّات آخرها في يونيو 1992 أن تحل المشكلة بالاهتمام بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية لأهل الكازامانس، وبإنشاء سلطة مركزية في العاصمة تتابع السياسة الإنمائية المتبعة في المنطقة، ومتابعة الحوار بتكوين «لجنة السلام» الممثل فيها أعضاء من الحكومة السينغالية وأعضاء من حركة الانفصال ومنسق يُعيّنه رئيس الجمهورية السينغالية.

ومن جملة ما ذكر المؤلف العنصر القبلي، فالسكان الذين هم من أصل «الُولوف»، وهم في الشمال، تطغى عليهم مظاهر الحضارة التي أدخلها الاستعمار فأصبحوا يشكّلون مجتمعاً استهلاكياً عصبياً بعكس سكان الجنوب، ومنهم أهل الكازامانس الذين بقوا يمثلون الثقافة ذات الخصائص الأصيلة.

ويضيف المؤلف أن ما وقع في السينغال شبيه بما وقع في غيره من تناسي السلطات لبعض المناطق واكتفائهم بما سهّل من أمور الحكم، فتكونت طبقة حاكمة ميسورة لا يهتما إلا مصالحها، فانضمت الطبقة المادية إلى التنافس العرقي وأدى ذلك حتماً إلى اهتزاز الوحدة الوطنية. ويكمن الحل في رأيه، في البلدان الأفريقية الواقعة في جنوب الصحراء - وهي شبيهة من قريب أو بعيد بالتمودج السينغالي - في قيام الدولة بواجبها تجاه كل مناطق البلاد بدون تمييز ليشعر المواطنون بأن الدولة دولة الجميع، وأن لا فضل لهذا على ذلك إلا بما يقوم به لمصلحة وطنه.

* * *

رئيس الدولة أمام خطر الانفصال

جورج فوديل

يقول المؤلف إن الفرق بين هذه الدورة ودورة سابقة في دراسة موضوع حقّ الشعوب في تقرير مصيرها يكمن في كون السؤال المطروح علينا اليوم يهّم رئيس الدولة المسؤول بطبيعة منصبه عن الوحدة الترابية لبلده. فموضوع اليوم عملي ميداني، بينما كان في المرة السابقة نظرياً محضاً. إن على رئيس الدولة أن يأخذ بعين الاعتبار مقتضيات القانون الدولي، وأن لا يتجاهل معطيات القضية التي يواجهها بخصوصياتها المتعددة، ومن هنا تبرزُ مُعضلة التجاذب الذي يحصل بين القانون الدولي من جهة وخصوصيات القضايا المطروحة من جهة أخرى.

1 - الحالة الأكثر وضوحاً هي التي كانت فيها الشعوب تحت السيطرة الاستعمارية. إن الاستعمار كإيديولوجيا له «روح» و«جسم»، فالروح هي الهيمنة وتعالى عرق على عرق أو ديانة على ديانة أو حضارة على أخرى. أما جسم الاستعمار فهو احتكار المستعمر لسيادة المستضعف ولو كان لهذا الأخير قسطٌ من الحكم الذاتي مُعترف به.

هذا الاحتكار السياسي للسيادة تُواكبُه مظاهر السيطرة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. الأمر واضح لرئيس الدولة في حالة الاستعمار بمفهومه هذا الذي كان جزءاً من تاريخ القرن الماضي ونصف هذا القرن. هنا يجب استعمال حقّ الشعوب في تقرير مصيرها.

2 - لكن تَمّة حالات لا وضوح فيها بين المطالب المبنية على مبدأ تنحية الاستعمار، وحالات أخرى تُشبهها وليست منها، هكذا الأمر في دولة توجد فيها مجموعة بشرية تسكن جزءاً معيناً من التراب الوطني وتزعم أنها في حالة تُشبه الاستعمار وتشكو الخضوع السياسي والفقر الاجتماعي والتغيب الثقافي، وبعبارة أخرى عند ما يكون «جسم الاستعمار» هو العنصرُ الغالب بينما «رُوحه» لا تعمل عملها كما في الاستعمار التقليدي. هذه حالات متاخمة لحالات الاستعمار، وليست من الاستعمار الحقيقي، وهي صعبة الحل لأننا نرى أن الدولة المتهمة تنفي وجود هذا النوع من الاستعمار، والسكان المطالبون بحقوقهم يمضون قُدماً في مطالبهم، فتتسع الفجوة بين الطرفين. والحقيقة أن الممارسة الدولية في هذه الحالات ليست سهلة ولا يُعَوّل عليها. لذا يجب التحري الدقيق باعتبار بعض الحالات لا من حيث المبدأ، ولكن من حيث الوجود. إنه منحى ثقافي تاريخي أكثر منه سياسي، وأحسن مثال في هذا الصدد هو انفصال «أوكرانيا» عن الاتحاد السوفياتي.

3 - الوضع الثالث هو وضع الدولة ذات السيادة المعترف بها من قبل المجموعة الدولية وذات الماضي التاريخي، تقوم فيها لسبب ما فئة من السكان بحركة جماعية وترغب في الانفصال عن الدولة والاستئثار بجزء من الأرض تُنشئ فيه دولةً جديدة مستقلة عن الدولة الأم. هنا يُجادل المؤلف في الفرق بين هذا المنحى وبين مفهوم حقوق الأقليات الذي ظهر في القرن التاسع عشر، ويجادل كذلك مقولات المفكر الفرنسي «إيرنست روثان» الذي كان يقول بإمكانية تكوّن دولة من عناصر مُتباعدة في اللّغة والدين والعرق. ثم عدّل عن هذه النظرية إلى أخرى وهي أن الدولة تتشكل من إرادة مجموعة بشرية يرغب أفرادها في أن «يعيشوا معاً».

ومن الصّعب على مجموعة ما أن تخلق كيانا ذا سيادة لأن من اللازم أن تتوفر لها حدود دُنياً من حيث الكَم ومن حيث الكَيْف. فمن حيث الكَم ليس من المعقول أن تُنشأ دولة ليس لها وسائل الإدارة ولا الدفاع عن النفس. ومن حيث الكيف فلا بد أن تكون للمجموعة جميعها وبدون استثناء إرادة الانفصال، تعبّر عنها بالتأكيد والقوة والمطالبة المستمرة حتى تسترعي الانتباه.

كل هذا مرهونٌ بحال الدولة الأم، فإذا كانت الدولة ضعيفة فإن الحركة الانفصالية تتقوى، أما إذا كانت قويةً وذكيةً في التعامل، فإن الانفصاليين سرعان ما يتفَهَّقرون في دعواهم ويختلفون فيما بينهم.

ثم ماذا يعمل رئيس الدولة أمام الخطر الانفصالي؟ إن واجبه الأول هو أن يدافع عن الدولة التي هو رئيسها. إنه واجبٌ دستوري، وإن حماية الوحدة الوطنية جزءٌ من القانون الدولي. وهذا الموقف الذي يتزعمه رئيس الدولة يقوِّي جانب القانون الدولي نفسه كما يقوِّي سيادة الدولة الأخرى، لأن لا فائدة تُرجى من تفتت السيادات، خصوصاً السيادات ذات التاريخ العريق. هذا لا يعني أن على رئيس الدولة أن يُمارس القمع للحفاظ على السيادة، بل عليه أن يتعامل مع حركة الانفصال بالنظر إلى قوتها أو ضعفها، ففي حالة قوتها يمكن التعامل معها والاستجابة لبعض رغباتها وحلّ بعض مشكلاتها في إطار المحافظة على سيادة الدولة الأم. فإعمال الحكمة والحكمة السياسية أمر لا بد منه.

وباختصار، على رئيس الدولة أن يقوم بما يجب حتى تكون حركة الانفصال غير شرعية، وأن يكون هو - كرتان الباخرة - آخر من يُغادرُ موقع القيادة، إذا تغلّبت الحماسة على الحكمة!

مناقشات

1 - محمد سالم ولد عدود

يسرني أن أسهم بتدخل بسيط في الحوار حول المحور الذي تدور عليه أعمال الدورة. إن المبدأ المعسول، «مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير»، سلاح ذو حدين، يُستعمل في البناء ويُستخدم في الهدم. يُستعمل في البناء عندما يعني الأمر أمة احتلت أرضها واستلبت حريتها واغتصبت سيادتها. ويستخدم معولاً هدم عندما يعني الأمر مجموعة من الأغرار الناقمين لسبب ما على مجتمعاتهم ونظام دولتهم، فيكون كلمة حق يراد بها باطل.

ومن المؤسف أن نرى مراكز القوة في النظام الدولي الجديد تحنل هذا المبدأ في الاستعمال الأول وتنصره في الاستخدام الثاني. إن قيام الدولة في العالم الجديد على أساس الأمة بمفهومها في القانون الدولي، وإن تبنته بعض المجموعات وقامت عليه بعض الدول، يحمل مخاطر جمة من وصل ما هو منفصل، وفصل ما هو متصل، مما يحدث قوى جديدة، وينهك قوى قائمة بما يقلب نظام المجتمع الدولي ويهدد السلام والأمن الدوليين. هذا ما قرره شرّاح القانون الدولي العام عندما تعرّضوا لعنصر المجموعة البشرية في تكوين الدولة وحددوا مفهوم الشعب ومفهوم الأمة وذكروا أن رابط الشعب السياسي القوي هو الولاء لهيئة السيادة، وأن رابط الأمة أمر معنوي من وحدة في دين أو لغة أو عنصر أو ثقافة، وأن هذا الرابط ضعيف ليس له أثر قانوني، لذلك لاتعد الأمة من أشخاص القانون الدولي، إذ لا يحكم تصرفاتها وإن كان يحمي الأقليات فليس ذلك اعترافاً منه لها بما للشعوب المنظمة في إطار دولة حرة.

من هنا أخلص إلى أن مبدأ حرية تقرير المصير لا يمكن أن يستخدم ضد سيادة شعب منظم في إطار دولة ذات سيادة شرعية مما يؤدي إلى تفكيك هذا الشعب والانتقاص من سيادته والمساس بوحدة أرضه، ولاسيما إذا كان الأمر يتعلق بمحاولة إقامة دولة تفقد عنصرها البشري كمجموعة تستوفي مقومات عيشها كوحدة قائمة بذاتها وتفقد عنصرها الأرضي الذي هو الإقليم المشترط فيه دولياً أن يكون واضح المعالم غير محل لنزاع، وهذا ما جعل أكثر دول العرب لا تعترف بإسرائيل كدولة، وإن كانت تتوفر على عنصر السيادة وعنصر المجموعة البشرية إلا أنها تفقد العنصر الأرضي، إذ ليس لها إقليم واضح المعالم غير محل لنزاع إلى الآن.

2 - محمد شفيق

يَظْهَرُ لِي أَنَّ فِي عَرَضِ زَمِيلِنَا السَّيِّدِ «كروميكو Gromyko» نَوْعاً مِنَ الْحَيْنِ إِلَى مَاضٍ مَاضٍ. فَالْيُسَامِحْنِي السَّيِّدِ «كروميكو» إِنْ كُنْتُ مَخْطِئاً فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ظَنِّي. وَعَلَى أَيْ، إِنْ جُمْلَةً مِنَ خُطَابِ زَمِيلِنَا الْمُحْتَرَمِ قَدْ اسْتَرَعَتْ انْتِبَاهِي بِمَا تَحْمَلُهُ مِنَ الْمَعَانِي؛ ذَلِكَ إِذْ قَالَ: «إِنَّ النُّظَرِيَّاتِ السِّيَاسِيَّةَ لَا تَتَضَمَّنُ الْإِجَابَةَ عَنْ عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنَ الْمَسْأَلِ».

وَبِالْفِعْلِ، مِنْ وَاجِبِنَا، لَا شَكَّ فِي ذَلِكَ، أَنْ نَشْكُرَ وَأَنْ نُهَيِّئَ الْخُطَبَاءَ الَّذِينَ تَعَاقَبُوا فِي الْمَنْصَّةِ عَلَى تَوْضِيحِهِمْ لِقَضَايَا دَقِيقَةٍ شَائِكَةٍ مِنْ قَضَايَا الْمَوْضُوعِ الَّذِي نَحْنُ بِصَدَدِ تَحْلِيلِهِ وَمُعَالَجَتِهِ؛ يَبْدُو أَنَّ آرَاءَ الْخُبْرَاءِ وَالْمُتَخَصِّصِينَ لَا يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَجْعَلَ غَيْرَهُمْ يَتَهَيَّبُ الْإِدْلَاءَ بِدَلْوِهِ وَيَتَنَازَلَ عَنْ تَسْأُلَاتِهِ مَا لَمْ يُقْنِعْهُ جَوَابٌ عَنْهَا. إِنَّ لِعَبْرِ الْمُتَخَصِّصِ مِثْلًا أَنْ يَتَشَكَّكَ فِي فَاعِلِيَّةِ الْإِجْرَاءَاتِ الْقَانُونِيَّةِ الَّتِي تُوْحِي بِهَا لِكُلِّ مُسَيِّطِرٍ أَهْوَاؤُهُ وَنَزْوَاتِهِ، كَأَنْ يَسْتَلْهِمَ، عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ، إِيدِيُولُوجِيَا مُتَشَدِّدَةً أَخَذَتْ بِنِيَابِ قَلْبِهِ أَوْ مَشَاعِرَ قَوْمِيَّةٍ مَتَعَصِّبَةً تَرْيَغُ بِهِ عَنِ الْجَادَّةِ؛ هَذَا يَبِينُ مَا لَا يُفْضِي إِلَى مَسَالِكِ الْعَدْلِ وَالْإِنصَافِ إِلَّا التَّفَكُّيرُ الْمَعْمَقُ الْمُؤَيَّدُ بِكُلِّ حَاسِيَّةٍ مُرْهَفَةٍ تَدْعُو إِلَى الْمَيِّزِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، لِأَنَّ مُقْتَضِيَّاتِ الْقَانُونِ، إِنْ لَمْ تَكُنْ تَتَوَازَى تَمَامَ التَّوَازِي وَمُقْتَضِيَّاتِ الْأَخْلَاقِ، تَجْعَلُ مِنَ التَّقْنِينَاتِ صَرَاحاً مُهْزِوِزاً مُتَدَاعِيّاً لِلسَّقُوطِ مِنْ جَرَاءِ هَشَاشَةِ أَسْفِهِ. وَقَدْ عَبَّرَ عَنِ هَذِهِ الْفِكْرَةِ خَيْرَ تَعْبِيرِ الْفِيلَسُوفِ السِّيَاسِيِّ «مونتسكيو Montesquieu» إِذْ كَتَبَ فِي مُؤَلَّفِهِ «الدَّفَاتِرِ Les Cahiers» مَا يَلِي: «لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَبَرَ أَيُّ أَمْرٍ عَادِلاً لِجَرْدِ كَوْنِهِ قَانُوناً مُقْتَنّاً، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُصَيَّرَ كُلُّ أَمْرٍ عَادِلٍ قَانُوناً مُقْتَنّاً». إِنِّي أَسْلَمْتُ بِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ عِنْدَ رِجَالِ الْقَانُونِ. لَكِنْ يَجْدُرُ بِنَا أَنْ لَا نَنْسَى أَنَّ صِيَاغَةَ الْقَوَانِينِ تُسْنَدُ فِي الْعَالَمِ إِلَى «قَانُونِيِّينَ» تَرْتَجِلُهُمُ الظُّرُوفُ كُلَّمَا اجْتَازَتِ الْأُمَمُ وَالشُّعُوبُ فِتْرَةً عَصِيْبَةً مِنْ فِتْرَاتِ حَيَاتِهَا، يُسَخَّرُهُمْ سِيَاسِيَّوْنَ تَجِيئُ قُلُوبُهُمْ حَمَاسَةً أَوْ يَنْتَشُونَ بِانْتِصَارَاتٍ غَيْرِ مُرْتَقِبَةٍ. وَلِذَا يَلِيْقُ بِنَا أَنْ نَلْفِتَ الْأَنْظَارَ إِلَى مَا مِنْ آفَاتٍ لِلاتِّجَاهَاتِ الَّتِي يَرُسُمُهَا قَسْراً «مُخْرَبِشُو الْقَوَانِينِ» كَمَا سَمَّاهُمُ الشَّاعِرُ «أَنْضَرِي شِينِي «André Chénier» فِي أَهْجَوَاتِهِ الْمَشْهُورَةِ «لِيْزْ يَامْبِ Les Iambes» الَّتِي أَتَّحَفَ بِهَا، إِنْ صَحَّ التَّعْبِيرُ، الثُّورِيِّينَ الْفَرَنْسِيِّينَ الْمَعْرُوفِينَ بِ«الْيَعْقُوبِيِّينَ Les Jacobins» بِصِفَتِهِمْ هَيْئَةً سِيَاسِيَّةً كَانَتْ مُوَلَّعَةً إِلَى حُدِّ الْجَنُونِ بِمَرَكِزِيَّةِ الْقَرَارِ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَكُلِّ أَمْرٍ.

فَمَا الْحُلُّ إِذْنُ؟ مَا الْعَمَلُ إِذَا مَا نُحْشِي مِنَ التَّقْنِينَاتِ نَفْسَهَا أَنْ تَكُونَ هِيَ مَصْدَرُ التَّوَتُّرَاتِ وَالْمَنَازَعَاتِ...؟ هُنَا نُشِيرُ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى كُلِّ مَشْرَعٍ يُشْرَعُ فِي مَسْتَوَى

الاستراتيجيات السياسية الهادفة إلى ضبط التوازنات الكبرى بين الجماعات المتساكنة وبين الإثنيات والقوميات المتعايشة أن يستنير برأي «مونتسكيو». قال الفيلسوف الكبير في الموضوع: «لأ يَلِيُقُ بَتَاتاً أن يُحشَرَ القانون في أية قضية يمكن أن تُعالج في نطاقٍ مُقتضيات الأخلاق». ولذا أعتبر أن زميلنا المحترم «روني جان دوبوي René-Jean Dupuy» قد اهتدى إلى صياغةٍ طريفةٍ لفكرة «مونتسكيو» نفسها، إذ قال في عرضه: «إنَّ حَقَّ الشعوب في تقرير مصيرها حقٌّ ذو شكلٍ هندسيٍّ قابلٍ للتَّغْيِيرِ». ومعنى ذلك أن لِكُلِّ وضعٍ خاصٍّ تحليلاً خاصاً. وقد نَبَّهْنَا زميلنا العزيز أحمد صدقي الدجاني، من جهةٍ أخرى، إلى ضرورة ضَبْطِ مُعطيات كُلِّ واقعٍ، وإلى ضرورة مراعاة تلك المعطيات كلها، ثمَّ إلى ضرورة تَجَنُّبِ التزييف والتلفيق، فالتمسُّكُ بروح الحق والعدل والإنصاف.

3 - موريس دريون

إن العروض الهامة الثرية المتنوعة التي سمعناها اليوم ذكّرني بذلك المثل الفرنسي القديم القائل: «إنه لصواب حتى جبل البرانس، وخطأ بعده».

وذكّرني كذلك بدراساتي قديماً بمعهد العلوم السياسية، حيث كانوا يعلموننا أن ثمة قواعد في القانون الدولي، لكن تطبيقها رهين كلّه بإرادة الأطراف المتعاقدة.

وينطبق هذا أيضاً على قرارات المحاكم والمنظمات الدولية.

ولم يكن في العالم قطُّ - وفي آن واحد - مثل هذا العدد من الأمثلة عن عجز المجموعة الدولية على الالتزام بتطبيق قراراتها، والحقيقة أن هذه القرارات لم تكن تخلو دائماً من نوايا خفية.

لن أقول لكم اسم الذي قال لي ذات يوم: «وباختصار، فكل الناس يكذبون في هيئة الأمم المتحدة، وكل الناس يعلمون أن كل الناس يكذبون، وكل الناس يعلمون أن كل الناس يعلمون أن كل الناس يكذبون!».

وكان صاحب هذا السرِّ في مكانة تؤهله لقول هذا الكلام. ومعنا في هذه القاعة الآن شخص سمعه.

إن حق الشعوب في تقرير مصيرها، أو بعبارة أخرى، حق القوميات، كان من ابتكار الأمبراطور «نابليون الثالث» لتبرير الأعمال العسكرية التي قام به عمّه «نابليون الأول». لكن هذه العبارة لم تكن سوى تكريس لواقع قديم قديم قديم التاريخ.

فمنذ أول عهد للتاريخ القديم، كانت الدول القومية تتدخل تلبية لنداء - حقيقي أو

محمّل أو مزعوم - جماعة تريد أن يُعترف لها بطبيعتها الحقيقية، وأن تؤكد شخصيتها الخاصة.

وكل الأمبراطوريات - لا الاستعمارية وحدها - كانت وقت أفولها ترى الشعوب تقوم، ويدها السلاح أحياناً، لتطالب بالتححرر من السيطرة العسكرية والإدارية والجبائية.

لقد أبان الأستاذ روني جان ديوي جيداً عن الثنائية التي لمفهوم حق الشعوب، كأن ثمة حقاً للشعوب في أن تفترق، وواجباً في أن تبقى متحدة. وأظهر كذلك الإبهام الكامن في الحدّ القانوني لكلمة «شعب».

إن المطالبة بالاستقلال أو السيادة تكون في ظروف مختلفة. وقد عرض علينا «لورد شالفونت» بوضوح - وله الفضل في ذلك - إحدى الحالات التي لا حلّ لها تقريباً. إن هذه المآسي ينبغي النظر إليها واحدة واحدة. لكن، على كل حال، يمكن تصنيف المطالبات بحق تقرير المصير في ثلاثة أصناف، هي :

- 1 - عندما تسعى جماعة من الناس قديمة إلى التخلص من تبعية مفروضة عليها.
- 2 - عندما ترغب جماعة في الانفصال عن مجموعة كانت طرفاً فيها طوعاً أو كرهاً.
- 3 - عندما يحاول شخص، أو حزب، أو حتى بلد أجنبي، - والكل يجرّكه طمع أو إيديولوجية ويتدرع بحجج جغرافية أو عرقية أو ثقافية، حقيقية أو مفتعلة - يحاول أن يكون مجموعة بشرية جديدة يدفعها للمطالبة بالاستقلال.

إن في ذهن كل منا أمثلة من هذه الأصناف.

فالصنف الأول تنتمي إليه كل حالات التحرر من الاستعمار. والصنف الثاني يندرج تحته التقسيم السلمي لتشكوسلوفاكيا، والمأساة الناتجة عن الانفجار اليوغوسلافي.

والصنف الثالث ينتمي إليه - لِنَقْلُهُ حضرات السادة ! - قضية الصحراء المغربية، فأبي طبيعة خاصة لهذه المنطقة يمكن أن تكون حجة تعرض ؟ أهي منطقة تحت الاحتلال أو الإدارة الاستعمارية ؟ وهل حرّرت الصحراء المغربية من الاستعمار ؟ أجل، وكل يعرف كيف وبفضل من !

الواضح إذن أن مطالب البوليساريو تندرج في الصنف الثالث : أطماع شخصية وجزئية يليها سراب المجموعة القومية للإضرار بمصالح ووحدة دولة قديمة وشعب حرّ.

ستكون المجموعة الدولية على الصواب لو اعتبرت هذه المطالبة بالاستقلال أمراً غير مقبول. لكنها لم تفعل شيئاً من هذا لتعثرها في تناقضاتها.

وبما أن موضوع دورتنا يورد موقف رؤساء الدول، فإني أرى إن المغرب تحلى بالصبر والحكمة والشهامة بقبوله اللجوء إلى الاستشارة المطبقة لمبدأ تقرير المصير، علماً بأن هذا غير وارد في هذه الحالة.

علينا ألا نغفل قضية الصحراء المغربية. في مجال حق الشعوب، كل شيء يُلزم باعتبار القضايا حالة حالة، لذلك ينبغي طرح أسئلة أساسية :

- هل الصحراء المغربية دولة قديمة ؟ لا. هل له مقومات الأمة ؟ لا. أكانت هذه المنطقة كياناً قانونياً معترفاً به دولياً ؟ لا. هل لسكانه خصوصيات عرقية، ودينية وثقافية تميزه عن باقي السكان المجاورين ؟ لا.

سيكون إذن من الخير للمغرب، والمغرب الكبير، وللعلاقات بين المغرب الكبير وأوروبا، وإفريقيا وللمجموعة العالمية أن نمضي حثيثاً إلى نهاية المسطرة القائمة.

4 - محمد العموري

سؤالي أوجهه إلى الأستاذ روني جان ديوي. إن الأستاذ أكد في تدخله أهمية مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتطبيق المبدأ على الشعوب التي تحت الهيمنة الاستعمارية، وتطبيقه في الوضع الجديد القائم في يوغوسلافيا، والاتحاد السوفياتي سابقاً وتشيكوسلوفاكيا.

لكن، ألا ترون أننا أمام انقلاب في القيم ؟ فلقد علمنا حتى الآن من القانون الدولي والممارسة الدولية أن الشعوب هي التي تملك حق تقرير مصيرها، وهي التي تعبّر عن رغبتها، فإذا بنا نرى في تشيكوسلوفاكيا وانقسامها والولادة التي نتجت عن هذا الانقسام، أن كل ذلك كان من عمل رجال السياسة، وأن السكان لم يُستشاروا قط ؟ ألا ترون أن هذا الوضع خطير ؟ وهل يمكن - في رأيكم - لهذه الطريقة أن تُتبع في مناطق أخرى من العالم ؟

5 - روني جان ديوي

أشكر زميلي وصديقي الأستاذ العموري على سؤاله هذا. لقد طرحه بخصوص تشيكوسلوفاكيا وانقسامها. إنه على صواب، ومن المؤكد أن حكومة سلوفاكيا تدرّعت

بحق تقرير المصير من أجل انفصالها عن الجمهورية التشيكية، دون أن تستشير الشعب. وفي ذلك راهنت رهاناً خطيراً، لأنها إن تذرعت بحق تقرير المصير، فقد نسيت وجود أقلية ذات شأن من الهنغاريين يقيمون في الأراضي السلوفاكية. وفي هذه الحال، وعملاً بهذه السابقة، لاشيء يمنع هذه الأقلية الهنغارية من التذرع بنفس الحق من أجل الانضمام إلى هنغاريا. ولن يؤدي هذا إلا إلى المزيد من التأزم في الوضع القائم الناتج عن تحويل مياه الدانوب بصفة انفرادية من قبل سلوفاكيا. لكن يجب الاعتراف بأن البلدين أتبعاً سبيل الحكمة بعرضهما هذه المسألة أمام محكمة العدل الدولية.

وأخيراً، إننا لا نعلم إلى متى سيبقى اللجوء إلى الحل السلمي أكثر نصيباً من اللجوء إلى المجابهة. والحقيقة أننا هنا أمام حالة تُوضح بجلاء التحليلات الأخيرة التي عرضها الزميل موريس دريون: اعتبار كل حال على حدة. لكن قد يكون الأمر ضربة بضرية. والضربة قد تحمل أخطاراً!

6 - محمد تاج الدين الحسيني

لقد تبين بوضوح من خلال المداخلات التي استمعنا إليها اليوم أن حق تقرير المصير مبدأ ثابت ومستقر في القانون الدولي. لكن أليس من واجبنا أن نميز بكثير من الدقة بين ممارسة هذا الحق في مواجهة الاستعمار وممارسته في مواجهة الدولة التي تنتمي إليها إحدى الأقليات؟

إذا كان تطبيق هذا الحق في مواجهة الاستعمار يهدف إلى تحقيق الاستقلال فإن ممارسته في حق دولة قائمة يعني الديمقراطية، وهذا يرتبط بالتأكيد بتمكين الأغلبية من الحكم والأقلية من حق المعارضة. وقد تصل هذه الممارسة إلى درجة تطبيق الحكم الذاتي لمصلحة فئات معينة أو إلى إنشاء كيان فيدرالي. لكن هل يمكن أن يمتد تطبيق حق تقرير المصير داخل دولة قائمة إلى درجة مطالبة الأقلية المعنية بحق الانفصال؟

إن تقرير مثل هذه النتيجة يخضع لعدة معايير، وينبغي التأكد مما إذا كان الأمر يتعلق بتصحيح خطأ تاريخي، أم إذا كان الانفصال يتحقق بالاتفاق كما هو حالة الجمهوريات السوفياتية السابقة، أم عن طريق الحرب الأهلية... الخ. وفي جميع الأحوال فإن الانفصالية المتطرفة ونزعات التفتت لن توصل إلا إلى المزيد من الفوضى وعدم الاستقرار.

ولقد سبق للأمم العام للأمم المتحدة أن أقر بخطورة هذا التيار الذي ستتبع عنه عدة دول مجهرية مما سيرفع عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى ما بين 200 إلى 300 دولة. إن الأمين العام يعتبر ذلك من قبيل الأمر الواقع، وهو ما لا يمكن معالجته إلا من خلال العودة إلى «الماكرو-دولة» من خلال النظام الفيدرالي والاندماجات الإقليمية. من جهة أخرى وعندما نتناول حالات تقرير المصير فإننا نلاحظ تناقضاً بين أطراف النزاع فيما يتعلق بوصف الحالة، وقد سبق للورد شالفونث أن أشار إلى أن متزعمي حركة الانفصال في إيرلندا الشمالية يعتبرون الوجود البريطاني من قبيل الاستعمار. بينما يعتبر آخرون هذه الحالة من قبيل النزاع بشأن السيادة. ألم يجزِ الوقت إذن لإسناد حل هذا الإشكال الذي هو ذو طبيعة قانونية بالأساس إلى جهة قضائية، مثل الركون إلى الآراء الاستشارية لمحكمة العدل الدولية أو لجان التحكيم؟ علماً بأن فتوية النزاع القانوني المتعلق بوصف الحالة قد يساهم إيجابياً في حل الإشكال السياسي.

7 - عبد الهادي التازي

موضوع الدورة الأولى لسنة 1994 جعلني أعيش لفترة طويلة مع مصدر من المصادر الهامة التي تعالج القانون العام، ويتعلق الأمر بالكتاب الذي ألفه عَلم من أعلام الفكر الإسلامي الذين عاشوا في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. إنه أبو الحسن علي الماوردي صاحب كتاب: «الأحكام السلطانية» الذي ترجمه إلى الفرنسية في أوائل هذا القرن السيد «فانيان» B. Fagnan تحت عنوان:

«Les status gouvernementaux ou règles de droit public et administratif»

ومن المفيد أن أذكر بهذه المناسبة أن الماوردي أتى في أول مقدمته لكتابه المذكور ببيت من الشعر لأحد رجالات السياسة والقيادة العرب المسيحيين في العصر القديم قبل ظهور الإسلام: هو الأَفْوَه الأَوْدِي. هذا البيت من الشعر فيه الكثير من الحكمة وصواب الرأي. وإسهاماً مني في أن أساعد السيدات والسادة في حياة الترجمة، فإني أذكر ترجمته إلى الفرنسية على نحو ما فعل «فانيان» قبل نحو من ثمانين سنة:

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم * ولا سراة إذا جُهِلَّ لهم سادوا !

«Il n'est pas bon que les hommes soient livrés à eux-mêmes et dépourvus de chefs ; et il n'y a point de chefs quand ce sont les ignorants qui commandent».

تحدث الماوردي في الفصل الأول الخاص بعقد الإمامة du contrat d'imamat عن الحماية المتبادلة بين رئيس الدولة وبين الأمة. معنى الحماية بالنسبة للرئيس، أن على

الأمة - إذا تعرّض رئيسها للخطر - أن تقف إلى جانبه بمقتضى ذلك العقد. ولا يُعفي الأمة من واجبها ذلك إلا إذا تنازل الرئيس عن حقه بمحض إرادته. وقد عشنا نحن في المغرب هذه الحالة عندما تعرض الملك محمد الخامس للعدوان.

وماذا عن الحماية بالنسبة للأمة؟ معناها بمقتضى ذلك العقد أن يحميها الرئيس من كل أنواع الشرور والأخطار، وفي صدرها التسليم في البلاد أو الموافقة على تمزّقها وتقسيمها. وهنا نصل للجواب عن السؤال المطروح علينا. فرئيس الدولة المخول له في نظر الإسلام أن يحكم الأمة التي أجلسته على كرسي الحكم، هل له - في ظرف من الظروف - أن يتجاهل سيادة تلك الأمة، أي أن يتجاهل حقها الدائم في أن تغير رأيها في تنصيبه متى اختل شرط من شروط توليته؟

هنا نجد الماوردي يحدّد بكل تدقيق تلك الشروط وخاصة في الفصل الخامس الذي يتعرض فيه إلى تقسيم البلاد الذي يعبر عنه الماوردي بصيغة أخرى تفيد ذلك «التقسيم»، تلك الصيغة هي افتراض حدوث انشقاق في الأمة ينتج عنه وجود إمامين اثنين.

إن الماوردي لا يتساهل في كتابه «الأحكام السلطانية» في وجود تعددية على رأس الدولة coexistence. وأودّ في هذا الموضوع أن أتبه إلى أن ابن خلدون - حسب بعض النسخ - كان يخالف الماوردي في رأيه حول إشكالية «وجود إمامين» في الأمة الواحدة، أي إن ابن خلدون لا يرى مانعاً من «وجود» حاكمين اثنين، ومعنى ذلك أن البلاد قسّمت شطرين: وقد قيل ابن خلدون مبدأ التقسيم وقيل وجود حاكمين اثنين تجنباً للفتنة والفوضى وحقناً لدماء المسلمين.

يبقى علينا بعد كل هذا أن نلاحظ أن الماوردي في كتاب «الأحكام السلطانية»، كان يشير في كل فقرة إلى أهمية الرئيس، وإلى من نسميه: «أهل الاختيار» أي أهل الحل والعقد، وكأنه كان يطلب من ولي الأمر أن لا يستبد برأيه في قضايا خطيرة مثل هذه، وأن يرجع إلى استمزاز رأي الناس واستفتائهم مبيّناً لهم أبعاد القرار الذي قد يُخذ هكذا أو هكذا! ولا ينبغي أن ننسى في هذا الصدد أن رئيس الدولة في الإسلام: السلطان أو الملك أو الرئيس، إنما جلس على كرسي الحكم بمقتضى عقد، أي بمقتضى بيعة، ولذلك فإنه مُستمد من تلك الأمة، ولا يعنيه هو وحده تقسيم البلاد أو عدم تقسيمها، وإنما يهمهم هم كذلك أمر ذلك التقسيم، وهكذا فإذا كانت المصلحة العليا تقتضي أن يكون ذلك التقسيم فليكن: وعلى رئيس الدولة أن يرحل إذا كان ذلك لا يعجبه!

ومن هنا نخلص إلى القول بأن على رئيس الدولة أن يحرص كل الحرص دائماً على أن يكون مرهف الحس بالنسبة لما يجري من حواليه. أريد أن أعود إلى بيت الشعر الذي نطق به الأوفى الأودي الذي يؤكد على شيئين اثنين :

الأول، ضرورة وجود قيادة واعية تحمي البلاد من التمزق والفوضى.
الثاني، وهو نتيجة الأول : ضرورة توفر تلك القيادة على البصيرة النافذة، ومعنى كل هذا أن «الحد» الذي ورد في السؤال المطروح علينا يظل خاضعاً لظروف الزمان والمكان والشخص... وحسبُ رئيس الدولة أن يتصرف حَسْبَ ما تمليه تلك الظروف...

8 - عبد الله عدليل

لاحظنا من خلال التدخلات أن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها مبدأ وقع إفراغه في قوالب مختلفة حسب العصور وحسب المدارس القانونية. والملاحظ أنه في أغلب الحالات سبقت التجربة التاريخية لختلف الشعوب والحضارات الجانب القانوني. فالحقائق هي التي فرضت نفسها قبل المفاهيم القانونية في أغلب الحالات.

ويمكننا القول إنه على الصعيد الدستوري وقع تقدم واضح في عملية الإفصاح عن المبادئ والقواعد في هذا الميدان، بحيث وقع الإعلان عن مبدأ السيادة الوطنية وحق الدول في الحفاظ على وحدتها، لكنه على مستوى القانون الدولي لازالت الأمور لم تتضح بعد، ذلك أن ميثاق الأمم المتحدة نص من جهة على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ونص في نفس الوقت على مبدأ احترام السيادة القومية للدول الأعضاء. وكثيراً ما أشار رجال القانون الدولي إلى التعارض بين هذين المبدأين. ثم إن منظمة الأمم المتحدة ركزت في بعض الأحيان على المبدأ الأول، وفي ظروف أخرى على المبدأ الثاني، ويمكننا القول إنه بعد ما يقرب من خمسين سنة من الممارسة ينبغي للأمم المتحدة وبالاخص للجنة السادسة المهتمة بالقانون الدولي، أن تنكب على دراسة إمكانية توضيح المبادئ وظروف تطبيقها، زيادة على المبادرات الصادرة سنتي 1960 و1970. فالتدوين الواضح يساعد على بيان شروط التطبيق في عالم متغير.

9 - عبد الكريم غلاب

الموضوع الذي طرحه على الأكاديمية الموقرة راعي الأكاديمية صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يُعتبر موضوع الساعة، سواء بالنسبة لكثير من أقطار العالم، أو بالنسبة - على الأخص - للمغرب. ومن المهم جداً أن تجتمع هذه النخبة من العلماء من مختلف

البلدان الصديقة لتفكر معنا في قضية تمسّ المغرب في الصميم، لأن المغرب بتفتحه يرغب دائماً في أن يُشرك أصدقاءه في التفكير في قضايا المهمة، ولو كانت تمسّ سيادته ووحدة ترابه.

السؤال موضوع الندوة واضح، وربما كان الجواب عليه أكثر وضوحاً. وقد أغناه الزملاء والخبراء المحترمون بدراسات مهمة. ومن هذا الوضوح نستشف أن هناك مبدأ أساسياً وهو الحفاظ على وحدة البلاد. الحفاظ عليها مسؤولية الشعب، ويتحمل هذه المسؤولية رؤساء الدول بحكم الدساتير التي تولّوا بها هذه المسؤولية، سواء كانت ولاية عهد أو بيعة أو يميناً دستورية. في مقدمة ما يتحمله رئيس الدولة من المسؤوليات الدفاع عن الوحدة الترابية. ويذكر التاريخ القريب أن السلطان عبد الحفيظ الذي تولّى الملك في المغرب قبيل الحماية اشترط عليه العلماء في عقد البيعة تحرير الأجزاء التي كانت قد احتُلت من المغرب، ومنها وجدة والدار البيضاء التي كانت القوات الفرنسية، البحرية والبرية، قد احتلتها سنة 1907.

مسؤولية الملك في المغرب تشمل المحافظة على وحدة المملكة، واسترجاع الأراضي التي كانت خارج نطاق هذه الوحدة. وذلك هو المنطق الوطني والدستوري الذي ناضل بموجبه محمد الخامس رحمه الله، ثم الحسن الثاني من بعده في استرجاع استقلال المغرب، واسترجاع أجزاء من الصحراء المغربية من طرفاية حتى الداخلة. هذا هو المبدأ الأساسي في المسؤولية الوطنية.

يأتي المبدأ الثاني وهو تقرير المصير الذي نعتبره أسلوباً من أساليب الوحدة الترابية، وقد يُستخدم أسلوباً من أساليب استرجاع الاستقلال، إذا كان هناك نزاع شكلي في هذا الاستقلال كما حدث في استقلال الجزائر. هذا المبدأ - الأسلوب - أقرته الأمم المتحدة كوسيلة لتنفيذ المسؤولية الوطنية وهي الاستقلال، أو كوسيلة للفصل إذا كان هناك نزاع بين دولتين على منطقة حُدودية. وهذا الأسلوب لا يمكن أن ينطبق على منطقة ليس عليها نزاع بين دولتين ولا يمكن أن ينطبق على منطقة مستعمرة من خارج، فأحرى إذا استرجعها الوطن الأم.

وهناك مبدأ آخر في القانون الدولي هو التحكيم الذي تقوم به محكمة العدل الدولية. وقد استعمل في إنهاء النزاع بين دولتين متجاورتين على منطقة معينة، وآخر مثال استعمل فيه هو المنطقة التي كان النزاع عليها بين ليبيا و تشاد، وأقرت المحكمة حق التشاد، وأذعنّت ليبيا لحكم المحكمة.

المغرب يعاني قضيتين كان التدخل الدولي في إحداهما سبباً في تعقيدها وما يزال يعانيها رغم مرور عشرين سنة على تصفيتهما كقضية استعمارية.

هذه القضية الأولى هي قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب. ومن المعروف أنها قضية استعمارية لا أقل ولا أكثر، وأن المغرب استعمل مع دولة الاحتلال جميع الوسائل الدولية والوطنية لاسترجاع المنطقة حتى نجح في ذلك بوسيلة ضغطٍ وطنيٍّ هي «المسيرة الخضراء»، ثم بوسيلة دولية هي المفاوضات وإبرام اتفاق بين الدولتين سُجِّل في الأمم المتحدة، وعلى أساسه سلّمت دولة الاحتلال وهي إسبانيا الصحراء للمغرب، وجلّت عنها جيوشها، ومارس المغرب مسؤولياته في هذه المنطقة طيلة عشرين سنة، مارس فيها الشعب حياته الاقتصادية والاجتماعية وواجباته السياسية والدستورية، فأسهّم في تكوين المؤسسات الدستورية المحلية والوطنية، وساهم بنو المنطقة في تسيير الحياة الإدارية والسياسية في الشمال والجنوب على السواء.

يتبين من كل ذلك أن مبدأ تقرير المصير غير ذي موضوع في قضية الصحراء. أما حينما تتمرد مجموعة من سكان هذا الجزء من الوطن على الدولة، بدعوى أنها تريد أن تنفصل وتستقل بالمنطقة، فهذا التمرد ليس ممّا يشمل مبدأ تقرير المصير، وإلاّ كان من حق كل مجموعة تتمرد وترغب في الاستقلال، أن تقرّر مصيرها، وهذا ما لم تقصده الأمم المتحدة بوضعها لمبدأ تقرير المصير.

ثم إن سكان هذه المنطقة لا يكوّنون أقلية عرقية أو لغوية أو دينية أو مجموعة متميزة عن بقية أنحاء المغرب، حتى إن الانتفاء القبلي ليس لهم فيه خصوصية، وما كانت القبلية قطّ وسيلة لتمزيق الدول أو التمتع بحق الانفصال.

ومن المؤكّد أن إصرار الأمم المتحدة على تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء لا يتفق مطلقاً مع روح المبدأ. وإذا كان المغرب قد قبل الاستفتاء فإلّا يؤكد مرة أخرى أنه لا يتهرب مما يُسمى بالمشروعية الدولية، رغم أنه استجاب لهذه المشروعية في الاتفاق مع دولة الاحتلال عن طريق المفاوضات على استرجاع الصحراء والجلء عنها.

لهذا أصبح على الأمم المتحدة في قضية كهذه ألاّ تقع في الخلط بين المبدأ-الأساس وهو وحدة الشعوب والأوطان والدول، وبين المبدأ-الأسلوب وهو تقرير المصير. فهو مبدأ كما رأينا لا يمكن أن يُطبّق فيما لا يدخل في اختصاصه، ليكون وسيلة لبث الاضطراب وتشجيع الحروب وإحداث انفصال لن يستقر الأمر بعده إلاّ بحروب قد تطول عقوداً من السنين.

ولا أحتاج أن أشير إلى أن الجماعة التي تطالب بالانفصال بالصحراء لا تتوفر على الشروط التي يشترطها القانون الدولي لتكوين الدول، والتي ردها كثير من الزملاء المحترمين في الدراسات القيمة التي استمعنا إليها أمس، وهي الأرض والسكان والسلطة. فهذه الجماعة تعيش في الخارج وتطالب بأن تمنح لها الأرض والسكان والسلطة.

وذلك بالطبع لا يدخل في مسؤوليات رئيس الدولة ولا يلزمه، بل يمكنه في هذه الوضعية أن يتجاهل حق تقرير المصير، لأنه إذا نُفذ، قد يكون سبباً في تمزيق البلاد وتقسيم الأرض. وما لهذا تقصد المبادئ الدولية، وإلاّ كان عليها أن تُغيّر جلدتها أو تتغير - كما أشار إلى ذلك الزميل الأستاذ عبد الهادي بوطالب في بحثه القيم هذا الصباح - حتى لاتزيد مشاكل العالم أكثر مما يعانیه من مشاكل التمزيق والتقسيم.

القضية الثانية التي يعانها المغرب، وهي قضية استعمارية كذلك - هي قضية سبّنة ومليّلية، وهي مشكلة تعود إلى عهود الصراعات الصليبية بين الشمال والجنوب. والمغرب الذي عانى من هذه الحروب لا يمكن أن يستمر في أداء الثمن إلى مالا نهاية. وإذا كان الاستعمار - بكل أشكاله - قد انتهى من العالم بعد صراع مرير، فمن الطبيعي أن ينتهي من سبّنة ومليّلية أيضاً، خاصة وبين دولة الاحتلال - إسبانيا - وبين المغرب علاقات أكثر أهمية وأضمن مستقبلاً من العلاقات الاستعمارية.

هل يمكن أن نلجأ في ذلك إلى المبدل الأسلوب وهو تقرير المصير؟ هنا ينكشف هذا المبدأ عن إبراز سيئاته. فهناك مشكلة حدثت في المدينتين على مرّ القرون التي احتلتها فيها البرتغال بالنسبة لسبّنة، ثم إسبانيا بالنسبة لهما معاً. ذلك أن دولة الاحتلال، انطلاقاً من العملية التي قامت بها في الأندلس - وهي أرض أندلسية وليست مغربية - دولة الاحتلال طاردت السكان المغاربة وأحلت محلهم سكاناً إسبانيين، على نحو ما فعلت إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. الآن المغاربة أقلية قليلة ويعيشون في وضع اجتماعي واقتصادي سيء، والسكان الفاعلون أغلبهم إسبانيون، فكيف نلجأ إلى مبدأ تقرير السكان لمصيرهم ووضعية العنصرين غير متكافئة؟

لا يمكن تطبيق هذا المبدأ إلاّ إذا كان ممكناً تطبيقه مثلاً في جبّل طارق، وفي الحالتين معاً لن تكون النتيجة إلاّ بقاء المدينتين تحت سلطة السكان الإسبان وبقاء جبّل طارق تحت سلطة السكان الإنجليز أو المختلطين. ونفس الشيء لو طبّق حق تقرير المصير في الأراضي الفلسطينية التي طارد فيها الجيش الإسرائيلي السكان في بعض المناطق الفلسطينية، وأحلّ مكانهم المستوطنين اليهود القادمين من أنحاء العالم.

في وضعية كهذه لا بدّ من الرجوع إلى المبدأ-الأساس وهو وحدة الوطن، وإذا عدنا إلى هذا المبدأ سنجد أن سبّته ومليلية وملحقتهما أراضٍ مغربية، وكان لسبّته بالأخص دور كبير في التاريخ الحضاري والعلمي والسياسي للمغرب، وعودتهما إلى المغرب، دون اللجوء إلى المبدأ-الأسلوب، هو الذي يحقق مبدأ أساسياً من مبادئ الأمم المتحدة وهو تصفية الاستعمار، مهما طال زمانه، كما حدث في الهند وأندونيسيا وبعض البلاد الإفريقية والآسيوية الأخرى.

هدف العالم والأمم المتحدة هو السلام والأمن الدوليين، ولا يمكن تحقيق ذلك بغير تصفية الاستعمار نهائياً في العالم جميعه، ومن ضمن ذلك تصفيته في الصحراء المغربية وسبته ومليلية مع المحافظة على وحدة البلاد التي عانت من هذا الاستعمار مدة طويلة.

10 - عز الدين العراقي

سيدي الرئيس، أمامي الآن الصيغة العربية لعناوين البحوث، وبحث السيد أمبير يحمل عنوان : «المجلس الأوروبي والأقليات الوطنية».

وهذا النعت قد قلّص شيئاً ما - على ما أرى - سعة الموضوع الذي تناوله السيد أمبير، لاسيما أنه لم يساند ما قاله بأمثلة يبيّن للأقليات التي تعيش في أمكنة ما من البلدان الأوروبية. وأنا، كمغربي، تهمني الأقلية المغربية التي تعيش في بعض البلدان الأوروبية، كما تهمني الأقليات الإفريقية وأقليات العالم الثالث، وأتساءل هل يحصل للمجلس الأوروبي أن يصرف اهتمامه إلى هذه الأقليات، أم هل هذه الأقليات لا حظ لها في اهتمام المجلس لأنها ليست أقليات وطنية ؟

أظن أن المسألة مهمّة، لاسيما ونحن بصدّد الحديث عن المجلس الأوروبي، علماً بأن هذا المجلس لا يكتفي بالحديث عن القضايا الأوروبية، ومحاولة حل المشكلات الأوروبية وحدها، بل يتوسّع من حين لآخر في اختصاصاته واهتماماته، فيبحث فيما يجري في بعض البلدان الأجنبية، وعلى الخصوص فيما يتعلق بالمغرب وعلاقاته بمشكلة الصحراء.

11 - جورج فوديل

أودّ أولاً أن أعبر عن شعوري بالسعادة، مما جعلني أتساءل عن جدوى تقديم بحثي بعد زوال اليوم.

أرى أننا تكلمنا كثيراً في القانون، ولست ضدّ الكلام في القانون لأني قانوني، لكن تطرقنا إلى مسألة قد أسميها «يأس القانوني». تعلمون أنه يوجد زهرة تُسمّى «يأس الرسام» لأن تكوينها وتلوّنها يستعصيان على ريشة الفنان.

والقضية التي أثّرت هنا توحى إليّ أن لا شيء هاماً يمكن أن نأخذه من القانون ! هذا شيء واجب قوله ! لماذا ؟ لأن القانون يفترض أمرين، بشرط ألا يكون مجرد سرد لنيات حسنة. الأمر الأول : أن كل قاعدة يجب أن تكون لها فعالية، والثاني أن تصاغ بمقاييسية. وبعبارة أخرى، ينبغي في نهاية المطاف أن يكون بالإمكان القول بأن القانون يسمح بهذا ولا يسمح بذلك، ويفرض هذا ولا يفرض ذلك. وخارج هذا النطاق، يمكن وجود قواعد سياسية جيدة وقواعد أخلاقية مصوغة بعبارات أقل صرامة وأقل دقة. أما القانون فيفرض الدقة، وفي هذا الصدد لا أظن أن فينا - سواء كان من أهل القانون أو من سواهم - من استخلص من مناقشاتنا قانوناً بفصله ينظّم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وهذا في حدّ ذاته مفيد، لأنه دليل على إمكان القيام بالمزيد من البحث في هذا الميدان، ويعني كذلك أن تمّة مقاربات أخرى أكثر جدوى من المقاربة القانونية المحضة. وفي هذا الصدد، أودّ أن أعبر عن أسفي لغياب السيد بيير جورج. لكن بحثه بين أيدينا ويمكننا تأمله لأن فيه شيئاً فريداً بالنسبة لأعمالنا، وهو العلاقة بين الشعب والأرض. هذه المسألة ليست قانونية محضة، إنها مسألة متصلة بالثقافة وتطوّر المجتمعات. يقول السيد بيير جورج إن الإشكالية القديمة لعلاقات الشعب بالأرض تكمن في كون البشر يتجمعون ليكونوا مواطنين : وفي هذا نشأة المدينة، وحوها المنطقة التي توفر لها الغذاء، ثم تصير المدينة مع ما حوها دولة.

ثم تصبح هذه العلاقات مصابة بغثة بعطب من جرّاء تغيّرات طارئة، الأولى : سرعة المواصلات من منطقة إلى أخرى، فلا حاجة اليوم إلى أيام من المشي، ولا حاجة حتى إلى التنقل بالقطار. فالطائرة رهن الإشارة. الثانية : عالمية المبادلات جعلت العلاقات هشّة. وأخيراً، أن الأراضي صارت في الأساس مُدناً، أعني أمكنة ليست فيها علاقات السكان شبيهة بعلاقتهم في الأراضي القديمة، إضافة إلى ظاهرة «الكثّوات» أو الأحياء المغلقة، وهي ظاهرة خطيرة، فيها كل عيوب سياسية الإدماج وليست فيها أية من فوائد هذه السياسة.

وهنا أرى نوعاً من التأمّل ينبغي أن يشارك فيه محلّو السياسة وعلماء الاجتماع، ومتخصّصون في التحليل النفسي. فكونوا مطمئنين، إذ سيكون القانونيون على موعد معكم بعدما تحلّ كلّ المشكلات تقريباً، وسيقولون لكم كيف تستخلصون من كلّ ذلك قواعد حسن السلوك.. وتلك مهنتهم !

12 - جورج ماطي

أودّ أن أتكلّم في مسألة علمية. إن السؤال المطروح في القانون سبق أن طُرح في الطب. عندما تفتقر إلى فكرة دقيقة في الوقائع العلمية، كنا نكتفي بشروط نظرية أقرب ما تكون إلى المنطق. ومنذ أن توفّرت لنا معرفة بالوقائع وصرنا نلجأ إلى التجربة على الحيوان - منذ كلود برنار - وقفنا على أسس متينة. ولا شك أنكم ستسألونني : وماذا عن علم المجتمع المقارن ؟ ألا يمكن للإنسان أن يأخذ عن الحيوان نماذج تكون صالحة له ؟ هنا أذكر أن عالمة أمريكية متخصصة في الإثنيات، حضرتت مضاجعة بين قردة من فصيلة «الماكك» لترى فيها ما يمكن عمله في المجتمع الأمريكي لحلّ المشكلات الجنسية ! وقد استخلصت منها عبراً لا يمكنني التعليق عليها إلاّ خارج هذا المكان ! وقد عملوا كذلك في علم الاجتماع المقارن في مجال العنف. إن الحيوانات الأكثر عنفاً، من بين كل الأنواع الحيوانية، هما الفأر والإنسان. وفي المنطقة المتقدمة من الدماغ، يوجد مركز يتحكّم في الحياة الجنسية، والانضباط، والعنف. وعندما تُحدث فيه خللاً، ينقطع كل تقيّد بالنظام. إنها الحرب بلا هوادة، إنها الممارسة الجنسية بلا حدود.

أما عندما نتعامل مع حيوانات أخرى غير الفأر والإنسان، كالحوانات في إفريقيا، كالقردة في قفص، فإننا نلاحظ أن فيها واحداً يهيمن، فالقفص يحكمه مهيمن. فإذا كان في القفص إناث وحدهن، فالأنثى هي المهيمنة. وهذا المهيمن هو الذي عيّن نفسه في هذه المكانة، ولا نعلم أي شيء عن هذا، ولا شك أنه ناتج عن فقدان هذه المجتمعات الحيوانية ملكة الكلام. وإني لأتساءل ألا تكون المشكلات التي يعانها الإنسان ناتجة عن كوننا ننطق ونكثر من الكلام ؟ ربّما يلزمنا أن نتخذ من الحيوان أمثلة نجربها، كما نفعل في التجربة العلمية. وربما يوجد عند الحيوان انتظام للغريزة ولأسرار الحياة الجنسية.

إن الأنثى من قردة الشامباثري لا تمارس الجنس إلاّ بعد أن يأكل شريكها عُشباً يعقمها مدة 24 ساعة. وبعبارة أخرى، فإن الحيوان يَعلم الكثير بحكم الغريزة، وقد نسينا نحن الكثير لإفراطنا في الكلام. لكننا نستفيد كثيراً عندما نسمع ما يقوله لنا الأساتذة السياسيون والقانونيون !

13 - أحمد صدقي الدجاني (مدير جلسة الصباح)

الشكر الجزيل للسيد العضر جورج ماطي على إثارته قضية الفطرة. والفطرة من خلال

المقارنة مع مخلوقات الله الأخرى، منذ أن كان الإنسان، تتبّع بالتأمل العلاقة بين الجماد والنبات والحيوان، ثم هذا التمييز لدى الإنسان بعقله.

قبل أن أعطي الكلمة للخبير بيير هنري أمبير، أودّ أن أشير إلى أنه حدث قبل أيام أن بدأ حوار ربما سيحدث في مصر العربية حول موضوع الأقليات، لأنه لأول مرة أعلن عن عقد ندوة تبحث موضوع الأقليات في الوطن العربي ككل، فصار التساؤل في أوساط المثقفين حين تضمّن جدول الأعمال حديثاً عن إختوتنا الأقباط باعتبارهم أقلية، هل قط، نظر أهل مصر إلى إختوتنا الأقباط على أنهم أقلية؟ أم أن الوضع في مصر مثأته في بقية الدول العربية والإسلامية هو وضع نسيج اجتماعي قائم على التنوع؟ والحق أن الحوار متصل على هذا الصعيد، ولكن حوار اليوم في موضوع الأقليات تناول قضيتين: قضية الأقلية ضمن مفهوم الدولة القومية كما كانت منذ عصر النهضة، والقضية الأخرى أثارها السيد العضو عز الدين العراقي المتعلقة بأولئك الناس الذين أصبحوا جزءاً من واقع عبّر تطوّر معين، كيف يكون التعامل معهم؟ وعددهم الآن في أوروبا ليس بالقليل، ومنهم إختوتنا المغاربة، ومنهم إختوتنا الأفارقة.

14 - بيير هنري أمبير

أودّ أن أبّدد بعض غيوم سوء التفاهم بعد تدخّل الدكتور عزّ الدين العراقي. أظن أنه ليس هو الوحيد الذي شعر بالخيبة عندما جائتُ الكلام على حالات معينة من قضايا الأقليات.

لقد فكرتُ في الكلام على كل هذا، ثم اطرحتُه، ولم أختبئ وراء أعذار كثيرة ما يؤتى بها مثل ضيق الوقت والرغبة في الإيجاز. إنه أمر أكثر عمقاً. الموضوع كان: «المجلس الأوروبي وقضية الأقليات» وليس «الأقليات في أوروبا».

لو كان الموضوع «الأقليات في أوروبا» لما استطعنا تجنب الكلام عن حالات وقضايا معينة. وقد سرّت على نهج الواقع عندما جانبتُ الحديث عن قضايا خاصة، ذلك أننا على كل حال، عندما نأخذ في وضع القواعد العامة التي سيُتفاوض عليها لتصير هذه القواعد ملزمة لكثير من الدول، فإننا نحرص على ألا نخوض في قضايا خاصة معينة ملموسة، لأننا سنبقى في مأزق، فواحد سيأتينا بقضية «الترول»، وواحد بمسألة الأكراد، وآخر بوضعية اليونانيين في تركيا أو الأتراك في اليونان، أو الباسك... ثم لا نصل بعد هذا إلى نتيجة.

إني لا أقول إن في ذهن كل واحد قضيته الخاصة، إذ إننا عندما نتكلم على «البوسنة والهرسك»، فإن آخرين يفكرون في «كوزسيكا» أو «بلاد الباسك»، وهكذا. لذلك لا نواجه المسائل مباشرة. لقد حصل أن تطرقت الجمعية البرلمانية إلى بعض القضايا المعينة، لكن بما أن هذا يعني الحكومات أيضاً، فإننا نتجنب المأزق وكل ما من شأنه أن يكون سبباً للتفرقة.

كان عليّ، رغم هذا، أن أسرد بعض الحالات الخاصة، ولكن تدخل الأستاذ روني جان ديوي أعفاني من ذلك. ويتعلق الأمر بعمليات الاختبار التي قام بها المجلس الأوروبي على الأقليات وعلى مشاريع القوانين الخاصة بالأقليات، في منطقة البلطيق مثلاً.

وثمة مسألة أخرى مطروحة : ماذا عن الأقليات القاطنة في البلدان المختلفة ؟ هناك تصوران اثنان للأقليات الوطنية :

- فبعضهم يقول : «يكون جزءاً من الأقلية الوطنية ككل من يتمتع بصفة المواطنة في البلد الذي يعيش فيه. فهو جزء من الأمة التي يعيش بين أحضانها».
- وآخرون يقولون : «يكون طرفاً في أقلية وطنية ككل شخص ينتمي إلى جامعة مرتبطة بأمة أخرى»

لذلك، ففي بعض الحالات لا يتغير في الأمر شيء. فالهونغاريون في رومانيا مثلاً، يتمتعون بالمواطنة الرومانية ؛ وهم جزء من الأقلية الوطنية لأنهم جزء من الأمة الرومانية، ثم إنهم جزء من العرق الهنغاري. فهذا يتفق من المفهوم الأول ومع المفهوم الثاني. ويتناقض، بهذا التحديد، مع الأقليات، ومع العَجْر، ومع الذين ليست لهم حق المواطنة في البلد. وعلى كل حال، فكل من يعيش في التراب الأوروبي تحميه المعاهدة، وليس يهّمه حقّ الأقليات، ولكن لتهمة حقوقه الثقافية. والمعاهدة تحتوي على عدد من الحقوق التي تصبّ في مصلحة الأقليات، وسنكملها بحقوق أخرى أكثر خصوصية وكلها تحت غطاء الخصوصية الثقافية، كاللغة والتعليم.

ولابدّ من أن أقول بوجود الكثير من الاتفاقات والمعاهدات الحامية للأقليات في المجال الاجتماعي. وهناك معاهدة على الوضع القانوني للعامل المهاجر... وأعترف بأن ثمة المزيد مما يجب عمله.

تقرير عن أعمال الأكاديمية
ونشاطها في السنة الأكاديمية 1994/1993

تقرير عن أعمال الأكاديمية ونشاطها في السنة الأكاديمية 1993/1994

السيد مدير الجلسات،
السادة أعضاء الأكاديمية،
حضرات السادة والسيدات،

تُعتبر الدورة الحالية لأكاديمية المملكة المغربية الدورة السابعة بعد العشرين منذ تأسيس الأكاديمية، سنة ثمانين وتسعمائة وألف، وتشاء العناية السامية لمؤسس الأكاديمية وراعيا أمير المؤمنين جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله، أن تتناول الدورة بالبحث والتحليل الأبعاد الفكرية لموضوع دستوري مهم، ذي علاقة وثيقة بالقانون الدولي العام وبتحولات الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية، في صيغته المعروضة على أنظاركم، كما يلي :

«إلى أي حد يمكن لرؤساء الدول، أو يُلزَمُهُمْ،
أن يتجاهلوا حق الشعوب في تقرير مصيرها،
إن كان التمتع بهذا الحق، يؤدي إلى تقسيم البلاد»

حضرات الأعضاء الزملاء،

عقدت أكاديمية المملكة المغربية في العام الماضي دورتها الأولى في الدار البيضاء، للحدث عن «المعرفة والتكنولوجيا» كمؤشر من مؤشرات الإبداع والتقدم في عالمنا المعاصر، شارك فيها أعضاء الأكاديمية من ذوي الاختصاص في الموضوع، وخبراء من المغرب واليابان والسويد، تحدّثوا عن العلم كمصدر من مصادر المعارف والإبداعات التكنولوجية، والدور الأساسي الذي ينبغي أن تقوم به القيم الأخلاقية في إقامة توازن بين تقدم العلوم وتطبيقاتها في التكنولوجيا، وصولاً إلى رؤية إنسانية تساعد على مواجهة التحديات المعاصرة.

وانعقدت في نونبر الماضي بالرباط الدورة الثانية، لمعالجة موضوع «الاحتمائية

الاقتصادية وسياسة الهجرة». أسهم في تحليل محاورها خبراء من المغرب وفرنسا وسويسرا والنمسا، إلى جانب أعضاء الأكاديمية المقيمين والمشاركين والمراسلين، تناولوا أبعاد الهجرة والاحتوائية الاقتصادية من منظور فكري شمل مختلف أوجهها الاقتصادية والتجارية والقانونية، مع الإلحاح - وكالعادة في بحوث الأكاديمية - على البُعدين الحُلُقي والإنساني الذي تنتظم في نطاقه كل العلاقات الإقليمية والدولية.

كما نظمت الأكاديمية في شهر نونبر الماضي بالرباط، ندوة بإشراف لجنة اللغة العربية التابعة للأكاديمية، تناول موضوعها «قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب»؛ شارك في بحوثها أعضاء لجنة اللغة العربية وخبراء من سورية والأردن والعراق وتونس والجزائر والمغرب.

وتابعت أشغال هذه الندوة فعاليات جامعية واقتصادية وإدارية، ممن لهم اهتمام بقضايا المصطلح والترجمة والازدواجية اللغوية وإصلاح الحرف العربي، والمناهج التربوية لتعليم اللغة وطرق تلقينها في المدارس والثانويات، وقضايا المعجم المدرسي والرصيد اللغوي.

- أحاديث الخميس

تخصص الأكاديمية حيزاً مهماً من أوقات اجتماعاتها في الجلسات العادية التي يحضرها أعضاؤها المقيمون، للاستماع إلى أحاديث تعالج موضوعات فكرية تتصل أحياناً بدراسات مقارنة بين الفقه والقانون، وتارة بالتاريخ والأدب واللغة، وأحياناً بالعلوم البحتة وغيرها.

ويتناقش أعضاء الأكاديمية محاور هذه الأحاديث شكلاً ومضموناً، ويتبادلون بصدها الآراء والتعقيبات، في إطار علمي يتخذ الموضوعية منهجاً والمعرفة هدفاً. وفيما يلي بعض عناوين هذه الأحاديث التي غالباً ما يستغرق عرضها ومناقشتها أكثر من جلسة من الجلسات العادية للأكاديمية :

- «منهجية الفتوى عند الإمام مالك ومدى تأثيرها في القوانين الوضعية».
- «بين السُّوس الأدنى والسُّوس الأقصى : المغرب كُله».
- «الرَّحلات الأجنبية إلى المغرب منذ ما قبل الميلاد».
- «تحليل العناصر المُركِّبة للمصطلحات العلمية».
- «مسألة التنبؤ في ميدان العلوم، مدخل إلى نظرية العَماء أو الفوضى».
- «مسألة التنبؤ في ميدان العلوم، مستويات الفوضى والمعرفة».

- أما عن المطبوعات

فقد أضيف إلى سلسلة مطبوعات الأكاديمية، الكتب التالية :

- كتاب «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية : الأخذ والعطاء»، ويحتوي على وقائع ندوة لجنة القيم الروحية والفكرية المنعقدة في مدينة مكناس في شهر جمادى الأولى 1412 (دجنبر 1991).

- كتاب «المعرفة والتكنولوجيا»، ويشتمل على وقائع الدورة الأولى لأكاديمية المملكة المغربية لسنة 1993 بالدار البيضاء.

- كتاب «الاحتمائية الاقتصادية وسياسة الهجرة»، وفيه وقائع الدورة الثانية لسنة 1993 بالرباط.

لقد أصبحت هذه الإصدارات - نظراً لكونها تعالج موضوعات حاضرة أو مستقبلية، ونظراً للقيمة الموضوعية للمشاركين فيها، من أعضاء الأكاديمية أو خبراء وطنيين وأجانب - تشكل مرجعاً وثائقياً مطلوباً من قبل المؤسسات الوطنية والدولية المتخصصة، ومرجعاً علمياً يرجع إليه الأساتذة الباحثون والجامعيون، لتعريف أطروحاتهم وتوثيق معلوماتهم.

من جهة أخرى، توالي الأكاديمية إغناء خزائنها بالمراجع العربية والأجنبية، عن طريق تبادل مطبوعاتها التي جاوزت - حتى تاريخه - الخمسين بمطبوعات المؤسسات العلمية والجامعات الوطنية والدولية الصديقة والشقيقة.

لابأس في هذا المكان من القول بأن عدد العناوين الموجودة في خزائنة كتب الأكاديمية قد بلغ حتى تاريخه عشرة آلاف عنوان، أغلبها تم اقتنائها عن طريق الإهداء والتبادل، مع أكثر من مائتين واثنتين وسبعين مؤسسة وجامعة وطنية ودولية. تتنوع موضوعات هذه الكتب بين التاريخ والآداب والحضارة والاجتماع واللغات والعلوم البحتة وغيرها.

وأغتنم المناسبة، لأخصّ بالثناء والحمد السادة الأعضاء الزملاء، الذين يأتون إلا أن يبعثوا لخزائنة الأكاديمية كل ما يصدر لهم من حديث مؤلفاتهم، وجميع ما تُصدره المؤسسات العلمية التي يُشرفون على تسييرها. فلهم، باسمكم، الثناء الجزيل، على إسهامهم بعملهم الجليل هذا، في إغناء خزائنة أكاديمية المملكة المغربية، وتنويع محتوياتها بالجديد من الكتب والمؤلفات، في مختلف الموضوعات والتخصصات.

حضرات الأعضاء الزملاء،

هذه كلمات عن نشاط مجمعكم خلال سنة كاملة من نشاطه، وهو عمل يستمد حيويته في الواقع من إنجازات أعضائه المقيمين والمشاركين والمراسلين، كلٌّ في مجال تخصصه.

أملي أن تبقى شعلة هذه الإنجازات تُنيرُ لأكاديميتنا طريقها الحضاري الطويل، استجابةً لدعوة مؤسسها وراعيتها أمير المؤمنين جلالة الملك الحسن الثاني، عاهل المغرب المفدى، وتحقيقاً لآماله السامية المعقودة عليها، دام له العزّ والتأييد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

خطاب اختتام أعمال الدورة

عبد الهادي بوطالب
مدير الجلسات

حضرات السيدات والسادة،

لقد قضينا يومين كاملين في دراسة المحور الذي جاء في صيغة سؤال، وضعه علينا راعي هذه الأكاديمية صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله للنظر فيه وإعطاء جواب بشأنه. وقد أولاه المتدخلون ما يستحقه من العناية والاهتمام بدراسات موضوعية معمقة، سواء في ميدان القانون أو في ميدان السياسة بصفة عامة.

ولقد كان السائد في مناقشاتنا التساؤل عن الازدواجية، حتى لا أقول التناقض القائم بين مبدئين أقرتهما منظمة الأمم المتحدة سواء في ميثاقها أو في المقتضيات القانونية الصادرة عنها، سواء لدى الجمعية العمومية، أو في مجلس الأمن، أو في الهيئات التقريرية التابعة للمنظمة. ولقد أكدت جميع البحوث والتدخلات على أن مبدأ حق تقرير المصير كان المراد به في بداية إقراره من لدن الأمم المتحدة هو تطبيقه على الشعوب التي كانت تزرع تحت الاستعمار لتحقيق تحررها واستقلالها، يتساءل عما إذا كان تطبيق مبدأ حق تقرير المصير، وتطبيق هذا الحق لا جدال فيه لأنه كان يستجيب لفترة معينة وجد الفكر السياسي والدولي في هيئة الأمم المتحدة وسيلة للوصول إلى حل له، لكن التساؤل الذي بقي مطروحاً هو : إلى أي حد يمكن أن يستمر تطبيق هذا الحق إذا كان يؤدي إلى انفصال الدول وتمزيق ترابها ؟

وجاءت الأجوبة على السؤال الذي وضعه جلالته الملك علينا، وهو : ماذا على رئيس الدولة أن يعمل إذا ما اصطدم تطبيق حق تقرير المصير بمبدأ الحفاظ عن الوحدة الترابية والوحدة الوطنية، وإلى أي حد يمكن تطبيقه إذا ما أدى أو كان سيؤدي إلى

الانفصال ؟ وكان الجواب أن واجبات رؤساء الدول التي تلقى عليهم مقتضيات الدساتير الوطنية وتتعرف لهم بها وبدورهم هذا المنظمات الدولية يأخذ بعين الاعتبار الأسبقية في هذا الباب، ويوجب دائماً على رؤساء الدول أن يكونوا يقيظين ليعارسوا مسؤولياتهم في الحفاظ على الوحدة الترابية والوحدة الوطنية.

وتناولت البحوث مواضيع أخرى، لا أقول جانبية، ولكن محتفة بهذا الموضوع ومتصلة به، كحق التدخل الدولي والحفاظ على مصالح الأمن والسلام في العالم.

وكيفما كان الحال، فإن النصوص تبقى مؤكدة، بما لا يقبل الالتباس، على ضرورة الحفاظ للدول المستقلة على سيادتها الكاملة على ترابها الوطني الكامل، وأن المنظمات الدولية تعطي هذا الحفاظ الأسبقية والأولوية ضمناً وإن لم يقع التنصيص على ذلك صراحة.

حضرات السيدات والسادة،

هكذا نكون قد أنهينا دراسة هذا الموضوع. وهكذا تكون الأكاديمية قد أضافت ببحوثها طيلة هذين اليومين إلى حصيلتها العلمية، حصيلة جديدة وعطاء جديداً يجعل منها - كما قلت في خطاب الافتتاح - مرجعية دولية مرموقة. لأنها عندما تعطي رأياً أو تكيف نظرية أو تسعى إلى إيجاد حل لمشكل ما فإن الذي يطبعها في كل ذلك هو الطابع العلمي المحض. وبالفعل فإن الموضوع، وإن كان حساساً، فإننا ناقشناه بدون انفعال ولا عاطفية، وبهدوء وحرص العلماء، وبموضوعية البحث النزاهة الرصين الذي لا يستهدف غرضاً سياسياً بقدر ما يستهدف الوصول إلى الحقيقة، كل الحقيقة.

يمكن إذن أن نهنيء راعي هذه الأكاديمية بما قدّمته الأكاديمية في هذه الدورة من عطاء بخصوص هذا الموضوع الحيوي بالغ الأهمية، وأن نجد له مرة أخرى شكرنا واعترافنا بالامتنان له، وهو الذي ينقلنا دائماً من بحث إلى آخر، ومن موضوع مهم إلى موضوع أهم، ويستدرجنا على طريق البحث العلمي الرصين الهادىء.

أودّ في الختام أن أتقدم بالشكر الجزيل لجميع الذين ساعدونا على نجاح أشغالنا وأعمالنا. أود أن أتقدم إلى أعوان السيد أمين السر الدائم، إلى الإدارة العلمية، إلى التراجمة رجلاً ونساءً، أولئك الذين ربطوا بيننا الصلة، وسعوا في جهد ملموس ومسموع إلى أن يكونوا أوفياء في أداء ما نطقنا به وما كتبناه، أوفياء للحقيقة.

أتمنى أن نلتقي في دورة أخرى لنعالج دائماً قضايا فكرية هامة.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

Les exposés ont aussi traité d'autres sujets que je ne qualifierais pas de marginaux mais d'annexes, car ils restent en rapport avec le thème proposé : il s'agit du droit international d'ingérence, et de la sauvegarde de la paix et de la sécurité dans le monde.

De toutes façons, les textes affirment sans ambiguïté que les Etats indépendants doivent oeuvrer pour la sauvegarde de leur entière souveraineté sur la totalité du territoire national. C'est une priorité à laquelle adhèrent implicitement les organisations internationales.

Mesdames et messieurs,

Nous avons ainsi fini nos travaux. L'Académie aura, à l'issue de ces deux journées, ajouté à sa production scientifique un acquis nouveau, grâce auquel elle s'illustre parmi les références internationales, parce que lorsqu'elle émet un avis ou quand elle oeuvre pour la recherche d'une réponse, son principal souci reste la réflexion objective. En effet, bien que le sujet de notre étude comportât des sensibilités, nous l'avons étudié avec sérénité, et avec l'objectivité de la recherche scientifique qui n'ambitionne aucun but politique ni aucun parti pris, mais la seule vérité, toute la vérité.

Il nous est agréable, au terme de cette session qui a si bien approfondi le thème proposé, d'adresser nos vifs remerciements et notre gratitude au Protecteur de notre Académie qui nous a toujours offert l'occasion d'aller d'un thème à un autre et d'un domaine de recherche important à un autre qui l'est davantage.

Je voudrais, pour terminer, remercier tous ceux qui ont oeuvré pour le succès de nos travaux, en particulier les collaborateurs de monsieur le Secrétaire perpétuel, la Direction scientifique, ainsi que les interprètes qui nous ont permis de nous communiquer et qui se sont attaché à toujours rester fidèles à l'esprit de ce que nous avons dit et écrit.

Je souhaite que nous nous rencontrions bientôt dans une prochaine session pour réfléchir ensemble sur des questions toujours aussi importantes que passionnantes.

DISCOURS DE CLÔTURE DES TRAVAUX DE LA SESSION

Abdelhadi Boutaleb
Directeur des séances

Mesdames et messieurs,

Nous avons consacré ces deux dernières journées à l'étude du thème - formulé sous forme de question - que le Protecteur de cette Académie, Sa Majesté le Roi Hassan II que Dieu le glorifie - a bien voulu soumettre à notre attention.

Les interventions ont traité le sujet avec un intérêt et un soin tout particuliers, à travers des études objectives et approfondies tant au plan du droit qu'aux plans des relations internationales et de la politique.

Il s'est dégagé de nos débats un questionnement sur la dualité, pour ne pas dire la contradiction entre deux principes que l'Organisation des Nations-Unies a émis aussi bien dans sa Charte que dans d'autres dispositions à caractère juridique, et aussi bien dans l'Assemblée générale qu'au Conseil de sécurité et dans des institutions annexes qui ont pouvoir de décision. Les exposés et les interventions ont affirmé que le principe d'autodétermination était destiné, quand il fut décidé par l'Organisation des Nations-Unies, à être appliqué pour que les peuples qui étaient sous domination coloniale recouvrent leur libération et leur indépendance. S'il en est ainsi, la mise en oeuvre de ce droit est indiscutable parce qu'il constituait une réponse pratique, à un moment donné pendant lequel la pensée politique internationale à l'ONU y voyait la solution. Il n'en demeure pas moins que la question qui reste posée est : *« Dans quelle mesure pourra-t-on continuer d'exercer ce droit s'il donne lieu à la division des Etats et au déchirement des territoires ? »*.

A la question posée par Sa Majesté le Roi : *« Que doit faire un chef d'Etat s'il y a conflit entre la mise en oeuvre du droit à l'autodétermination et le principe de sauvegarde de l'intégrité territoriale et de l'unité nationale, et s'il résulte de cela une partition ? »*. La réponse est que les chefs d'Etat doivent, en vertu des dispositions des Constitutions nationales et la reconnaissance par les organisations internationales de leur rôle, accorder l'importance à ce qui est prioritaire; ils devront donc toujours rester vigilants et assumer leurs responsabilités pour la sauvegarde de l'unité territoriale et nationale.

Comme de coutume, l'Académie continue de tenir ses «Causeries du jeudi», où les membres résidents présentent des exposés de leur choix, à fin d'éclairer un domaine de connaissance resté impréci ou méconnu. Un débat a lieu autour du sujet traité, et le tout est consigné dans un procès-verbal à la fois distribué et conservé aux archives. Je me permets de vous citer succinctement quelques sujets présentés :

- Méthologie de la Fatwa chez l'Imam Malik et son influence sur le droit positif.
- Du proche-Souss à l'extrême-Souss, ou le Maroc tout entier.
- Incursions étrangères au Maroc depuis l'avant-Jésus Christ.
- Analyse des composantes de la terminologie scientifique.
- La prédiction en science : introduction à la théorie du chaos.

D'autre part, nous continuons nos publications comportant les travaux des colloques et sessions. J'ai déjà mentionné les publications parues tout dernièrement. Celles-ci sont comme vous le savez, mises à la disposition du grand public dans les librairies du Royaume, et adressées, à titre d'échange, à de nombreuses institutions académiques, centres de recherches, bibliothèques nationales de nombreux pays dont le total est 292.

Ces publications d'après le courrier qui nous parvient, constituent une référence estimée par les chercheurs. C'est un motif de notre fierté et de notre joie.

La bibliothèque de l'Académie continue, de son côté, de s'enrichir de ce qu'elle reçoit d'ouvrages en toutes langues et en tous domaines de connaissance. Elle dispose déjà de quelques dix mille titres.

J'aimerais saisir cette occasion pour remercier messieurs les membres de l'Académie qui nous adressent leurs publications propres ou celles des institutions qu'ils dirigent, j'espère qu'ils continueront, à fin de nourrir cette belle compagnie de la connaissance qui vient d'ailleurs, notre pays, étant, comme vous le savez un espace de rencontre de toutes les cultures.

c'était là, mesdames et messieurs, une brève présentation des activités de notre Académie dont l'éclat, la vivacité, le sérieux sont le fruit de votre constante sollicitude, et de votre participation à nos réunions. C'est là une belle réponse à ce qu'attend de nous le Protecteur de cette institution, Sa Majesté le Roi Hassan II que Dieu le protège.

RAPPORT SUR LES ACTIVITÉS DE L'ACADÉMIE DURANT L'ANNÉE ACADÉMIQUE 1993 - 1994

Monsieur le Directeur des séances,
Messieurs les membres de l'Académie,
Mesdames et messieurs.

La présente session de l'Académie du Royaume du Maroc est la vingt-septième depuis la création de notre Académie en 1980; nous y débattons d'un sujet d'ordre constitutionnel et en rapport avec le droit international, que Sa Majesté le Roi, le Fondateur et le Protecteur de notre Académie a bien voulu nous soumettre en ces termes :

«Les chefs d'Etat peuvent-ils, ou doivent-ils méconnaître le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, si la jouissance de ce droit devait conduire à la partition».

Cette Académie avait, mesdames et messieurs, tenu sa première session de l'année dernière à Casablanca, autour du thème : «savoir et technologie». Les participants tant académiciens qu'experts venus du Maroc, du Japon et de Suède ont, par leurs interventions dans les communications et dans les débats, mis en valeur les rapports de la connaissance et de la technologie, tant au plan purement intellectuel qu'au plan de leurs retombées en tant que facteurs de progrès, mais facteurs aussi de dérive lorsqu'il y a pas place pour les valeurs morales.

Au mois de novembre dernier, se tenait à Rabat la deuxième session de l'année, pour discuter du thème «Protectionnisme économique et politique d'immigration». Nous y avons invité des experts du Maroc, de France, de Suisse et d'Autriche. L'Académie a aussi tenu au cours du même mois, sous l'égide de la Commission du patrimoine, un colloque sur les problèmes du bon usage de la langue arabe au Maroc, où furent invités des spécialistes du Maroc, de Syrie, de Jordanie, d'Iraq, de Tunisie et d'Algérie : les travaux du colloque étaient suivis avec intérêt par nombre de personnalités du monde universitaire, politique et économique, tant les questions comme la terminologie, la traduction, le bilinguisme, le caractère scriptural et son adéquation avec la technologie informatique étaient traités avec profondeur et actualité.

Les travaux des deux sessions mentionnées sont publiés. Ceux du colloque de la Commission du patrimoine sont en cours d'impression.

**RAPPORTS SUR LES ACTIVITÉS
DE L'ACADÉMIE (ANNÉE 1993/1994)**

personnes qui n'ont pas la nationalité du pays, et de toute façon, toutes les personnes se trouvant sur le territoire des pays européens seront protégés par le protocole à la convention dont j'ai parlé, qui lui, va éviter de parler de minorités, mais de droit culturel. La convention contient déjà toute une série de droits qui bénéficient aux minorités. Mais on va la compléter par des droits plus spécifiques aux minorités qu'on mettra sous la couverture culturelle, mais personne ne sera dupe. Que ce soit pour l'usage c'est vrai que ce qui manque le plus aux minorités c'est cet élément culturel. Par ailleurs, je dois dire, qu'il y a déjà toute une série d'instruments qui protègent les migrants». Il y a toute une série de traités ou de conventions dans le domaine social. Il y a une convention sur le statut juridique du travailleur migrant. Donc il y a quand même déjà une protection de fait. Mais je reconnais qu'il faudrait peut être aller au-delà.

Mais on va la compléter par des droits plus spécifiques aux minorités qu'on mettra sous la couverture culturelle, mais personne ne sera dupe. Que ce soit pour l'usage de la langue, pour l'enseignement, pour tous les éléments et c'est vrai que ce qui manque le plus aux minorités c'est cet élément culturel. Par ailleurs, je dois quand même dire, et c'est un des arguments qui a été invoqué pour dire, «il ne faut pas compliquer les choses en voulant traiter le problème des migrants dans le cadre de la réflexion sur les minorités, parce qu'il y a déjà toute une série d'instruments qui protègent les migrants», par exemple le conseil de l'Europe. Il y a toute une série de traités ou de conventions dans le domaine social, charte sociale de code de sécurité social. Il y a une convention sur le statut juridique du travailleur migrant. Donc il y a quand même déjà une protection de fait. Mais je reconnais qu'il faudrait peut être aller au-delà.

Voilà, je ne sais pas si j'ai répondu à toutes les questions mais je voudrais au moins préciser les raisons pour lesquelles j'ai abordé cette approche qui par définition, résulte d'un choix.

question qui, comme je dis, s'impose pratiquement à lui. Et c'est plutôt un souci de vérité qui m'a amené à ne pas parler de situations concrètes. Parce que, en tout cas, à un moment donné, lorsqu'on se lance dans l'élaboration de règles générales, de règles qui vont s'imposer, qui doivent être d'abord négociées et puis qui vont s'imposer à plusieurs Etats, on se garde bien d'aborder des cas précis, concrets, car on ne s'en sortirait pas. Les uns viendraient avec le Tyrol, d'autres avec les Kurdes, d'autres avec les Grecs en Turquie, les Turques en Grèce, le Pays Basque et puis finalement il n'y aurait aucune possibilité de parvenir.

Je ne dis pas que chacun n'a pas dans la tête son cas précis, et que lorsqu'on parle de la Bosnie-Herzégovine certains pensent Corse ou Basque, car c'est un peu comme cela que ça se passe, mais jamais à aucun moment on n'abordera la question directement. L'Assemblée parlementaire a abordé des situations spécifiques, mais du moment que c'est au niveau intergouvernemental, dans le souci de parvenir à une réglementation au niveau européen. On sait qu'il y a un problème, mais on met entre parenthèse tous les foyers de tension, tout ce qui pourrait créer des clivages encore plus grands que ceux qui existent.

Donc c'était pour montrer quelle est la nature exacte de la négociation aujourd'hui dans le cas du Conseil de l'Europe. La recherche de normes, de régimes juridiques et autres, pouvant permettre de résoudre les problèmes posés aux minorités.

J'aurais pu, mais là c'est vraiment le manque de temps, j'aurais pu quand même mentionner certains cas concrets, mais je ne l'ai pas fait d'autant plus que le Professeur René-Jean Dupuy l'a évoqué hier, c'est par exemple toutes les expertises que le Conseil de l'Europe fait en étroite coopération avec le Haut Commissaire de la CSCE sur les minorités, les expertises que le Conseil de l'Europe fait sur différents projets de loi ou de constitution touchant la question des minorités, par exemple dans le cadre des Pays-Baltes. Mais en dehors de cela, il n'y a vraiment l'examen d'aucun cas spécifique.

Il y a une autre question qui en a été dérivée, qui a été posée : Qu'advient-il des immigrés qui sont dans ces différents pays ? Je l'ai dit à plusieurs reprises s'il y a un problème avec l'expression «minorités nationales», c'est précisément celui-là : «Les migrants et des Tziganes». Pour être bref, je dirais qu'il y a deux conceptions de la minorité nationale :

- Certains disent : «font partie d'une minorité nationale, ceux qui ont la citoyenneté du pays où il se trouvent ; ils font partie de la nation du pays où il se trouvent.
- D'autres disent : «une personne est membre d'une minorité nationale, lorsqu'elle appartient à un groupe qui est rattaché à une autre nation».

Alors dans certains cas, que ce soit l'une ou l'autre, cela ne change rien. Les Hongrois de Roumanie, par exemple, ont la citoyenneté roumaine. Donc ils font partie d'une minorité nationale dans le sens qu'ils appartiennent à la nation roumaine. Mais ils font partie aussi de l'ethnie «hongroise». Ils répondent aussi à la deuxième conception. Mais dans certains cas, ça exclut chaque fois toute une série de personnes. Et avec cet élément de citoyenneté, ça exclut les migrants, les Tziganes et d'autres

qui s'est désignée, n'ayant pas la «parole» comme disent les Italiens. Je me demande si les problèmes humains ne sont pas secondaires au fait que nous usons et nous abusons de la parole. Eh bien peut-être qu'il faut prendre des modèles animaux et les essayer ; ce que nous faisons constamment en science. Il est possible que l'instinct animal possède la discipline, les secrets de la discipline comme il possède les secrets de la sexualité.

Une femelle chimpanzé, avant de faire l'amour, son copain va manger une herbe qui la rendra stérile pendant 24 heures. Autrement dit, les espèces animales extra-humaines connaissent beaucoup de choses, de par leur instinct que nous avons oubliés à cause de l'excès de la «parola» comme disent les Italiens pour rester chez eux. Mais reste que nous nous sommes fort instruits en écoutant des paroles aussi diversifiées que ceux que nous avons entendues, des hommes politiques, des juristes etc...

13 - Ahmed Sidqi Dajani

Avant de donner la parole à M. Pierre Henri Imbert, je voudrais signaler que tout récemment se tenait en Egypte un dialogue sur les minorités qui ne manquera pas de connaître des difficultés. C'est la première fois que pareille rencontre se tient pour parler de la situation des minorités dans le monde arabe. La question posée dans les milieux intellectuels est celle-ci : est-ce que nos frères Coptes ont-ils jamais été traités comme une minorité ? Ou est-ce qu'en Egypte, comme dans d'autres pays arabes, les peuples ne constituent-ils pas un tissu social fondé sur la diversité ? Le dialogue en question se poursuit plutôt selon la seconde manière de penser. Quant à notre dialogue ici, au sujet des minorités, il traite de deux questions :

- les minorités dans l'Etat national, comme c'est le cas depuis la Renaissance,
- et la question soulevée par le collègue Azzedine Laraki, concernant les personnes devenues partie prenante à travers une évolution donnée. Comment les traiter ? leur nombre actuel en Europe est important et comprend des Marocains, des Africains etc...

14 - Pierre Henri Imbert

Je voulais surtout essayer de dissiper certains malentendus, en particulier après l'intervention du D^r. Laraki. Je pense qu'il n'a peut-être pas été le seul à être déçu par le fait que je n'ai pas abordé de cas concrets de situations de minorités.

J'y avais pensé et je l'ai exclu pour différentes raisons. Dès le début j'ai dit que je ne me cacherais pas derrière la formule souvent consacrée à savoir : le manque de temps ou le désir d'être bref. Il y avait des raisons de fond. Tout d'abord le sujet, n'était aucun de ceux qui ont été indiqués tout-à-l'heure. C'était «Le Conseil de l'Europe face à la question des minorités», ce n'était pas «les minorités en Europe».

Si le sujet avait été «les minorités en Europe», il est certain qu'on ne pouvait pas éviter de parler de certains cas précis. Là c'était le Conseil de l'Europe face à une

qui sont des rapports classiques, se trouvent mutilés par toute une série de transformations. La première, c'est la rapidité des communications de territoire à territoire : il ne faut pas des journées de marche et de caravance ; il ne faut même pas le temps du chemin de fer, l'avion est là. La mondialisation des échanges, également, rend la relation «*urbs*» assez illusoire. Enfin et surtout, le phénomène que désormais les territoires sont surtout des villes, c'est-à-dire essentiellement des endroits où les types de rapports de populations ne sont pas les mêmes que ceux qui ne pouvaient avoir lieu sur le territoire traditionnel avec notamment ce phénomène extraordinairement inquiétant, celui des ghettos qui a tous les inconvénients des politiques d'intégration et d'assimilation confondues et n'en a aucun des avantages. Alors ça, je crois que c'est un type de réflexions sur lesquelles ce sont les politologues, les sociologues, peut-être les psychanalystes, comme on le suggérerait tout-à-l'heure, qui peuvent penser. Soyez tranquilles, les juristes seront au rendez-vous. C'est-à-dire quand le problème aura été à peu près résolu, il vous diront comment il faudra désormais, en déduire des règles de bonne conduite. C'est leur métier, ce n'est pas si mal que ça, mais naturellement ce ne sont pas des dieux.

12 - Georges Mathé

Je voudrais évoquer une question scientifique. La question qui se pose pour le droit aujourd'hui s'est posée pour la médecine. Lorsque nous n'avions pas une idée précise des faits scientifiques, nous nous contentions d'explications théoriques aussi cohérentes que possible. Depuis que nous avons une connaissance des faits et que nous recourons à l'expérimentation animale, depuis Claude Bernard, nous avons changé. Nous sommes sur des bases beaucoup plus précises. Et vous allez donc me poser la question : qu'en est-il de la sociétologie comparée ? Est-ce que l'homme ne pourrait pas prendre chez les animaux de exemples de modèles qui pourraient lui rendre service ? Une ethnologue américaine, vu la difficulté dans laquelle se trouve la société américaine de résoudre les problèmes sexuels, a assisté à huit cents copulations de macaques et en a déduit des leçons que je commenterai dans les couloirs!

Reste qu'on a également travaillé sur la sociétologie comparée de la violence. Il se trouve que les deux animaux les plus violents parmi toutes les espèces animales sont le rat et l'homme. Il se trouve que nous avons dans notre rhinencéphale, la partie antérieure de notre cerveau, un centre qu'on a appelé, je ne sais pas pourquoi, le *fornix*, parce qu'il commande effectivement à la sexualité, à la discipline, à la violence et à tout. Et lorsqu'on le dérègle expérimentalement, plus aucune règle n'apparaît dans aucune espèce animale. C'est la guerre sans règle ; c'est la sexualité sans règle. Lorsqu'au contraire on fait appel aux animaux qui ne sont pas le rat et l'homme, par exemple des animaux en Afrique sauvage, par exemple des singes dans une cage, il est intéressant de voir qu'il y a un dominant. La cage est commandée par un dominant. Si c'est une cage de sexe mixte ; c'est toujours un mâle qui est le dominant. Si c'est une cage de femelle, c'est une femelle qui est un dominant. Et ce dominant nous ne savons pas pourquoi il est ainsi. C'est lui qui s'est désigné, c'est la société

européens ou de tâcher de résoudre les problèmes internes à l'Europe, mais que de temps en temps il étend sa compétence ou ses préoccupations à ce qui se passe dans certains pays étrangers notamment en ce qui concerne le Maroc et ses rapports avec les problèmes du Sahara.

11 - Georges Vedel

Je voudrais d'abord dire combien j'étais heureux de tout ce que j'ai entendu. Je suis même tellement satisfait que je me demande dans quelle mesure mon intervention de cet après-midi sera encore utile.

Je dirais simplement que j'ai l'impression qu'on a beaucoup parlé de droit, et je ne suis pas ennemi que l'on parle de droit puisque je suis moi-même juriste. Mais on a abordé une question que l'on pourrait appeler «le désespoir du juriste». Vous le savez, il y a une fleur qui porte ce nom «le désespoir du peintre» parce qu'elle est tellement compliquée, tellement nuancée qu'au fond elle échappe au pinceau de l'artiste.

Eh bien, le problème que nous avons traité me paraît être qu'il n'y a pas grand chose finalement à tirer du droit. Il faut bien le dire ! Pourquoi ? Eh bien parce que le droit, tout de même, à condition qu'on ne le confonde pas avec l'énoncé de n'importe quelles bonnes intentions, suppose deux choses : d'abord qu'une règle ait une certaine effectivité, et qu'elle soit formulable en termes normatifs. Autrement dit, il faut que l'on puisse dire à la fin que le droit permet ou ne permet pas cela, le droit impose ou n'impose pas cela. En dehors de cela, il peut y avoir des règles de bonne politique ou des règles morales qui peuvent se formuler dans des termes beaucoup moins impératifs, ou plus exactement, beaucoup moins précis. Mais le droit exige une certaine précision, et là, réellement, je ne pense pas qu'un seul d'entre nous, juriste ou non juriste puisse dire qu'il a retiré de notre débat l'idée que l'on pourrait faire un code du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes avec un certain nombre d'articles.

C'est tout de même intéressant parce que peut-être cela indique que ce domaine pourra un jour être creusé. Celà indique aussi peut-être qu'il y a d'autres approches qui sont plus gratifiantes que l'approche purement juridique, et à ce sujet, je voudrais dire combien il est regrettable que Pierre Georges n'ait pas pu être parmi nous. Grâce à Dieu nous avons son papier, et je crois que nous devrions le méditer; il y a quelque chose qui est tout-à-fait singulier par rapport à nos travaux, quelque chose de fondamental et d'essentiel dans notre sujet qui sont les rapports du peuple et du territoire.

C'est une question qui n'est pas purement juridique. C'est un problème de culture, un problème d'évolution des sociétés. M. Pierre Georges montre que tout le problème traditionnel de rapports du peuple et du territoire est fondé sur le fait que les gens s'installent d'une manière où il y a rassemblement des citoyens, l'*urbs* en latin, la ville; et puis le territoire environnant qui est un territoire nourricier qui va donner naissance à la cité puis à l'Etat; et comment tout d'un coup ces types de rapports

et à Mellilia, surtout qu'il existe entre l'Espagne et le Maroc des relations plus importantes et plus prometteuses que les relations entre colonisateur et colonisé.

Est-il possible dans ce cas d'en référer au principe de forme qu'est le droit d'autodétermination ? Nous voyons ici poindre les inconvénients de ce principe. Rappelons que le Portugal dans la ville de Ceuta, puis l'Espagne dans la même ville de Ceuta et à Mellilia, avaient durant des siècles, chassé les populations marocaines qu'elles ont remplacées par des populations venues d'Espagne, à l'instar de ce qu'ont pratiqué les Israéliens vis-à-vis des populations palestiniennes.

Actuellement, les Marocains constituent dans les deux enclaves une minorité et vivent dans des conditions économiques et sociales difficiles. Les populations actives sont espagnoles ; comment faire appel au «droit à l'autodétermination» alors que les deux communautés sont d'un poids inégal ?

L'exercice du droit à l'autodétermination serait ici identique à son exercice à Gibraltar. Dans les deux cas, nos deux villes resteraient sous domination espagnole et Gibraltar sous domination anglaise. Même chose si cela se faisait dans les terres palestiniennes d'où ont été chassées les populations d'origine, remplacées par les colons juifs venus du monde entier.

Dans pareil cas, il y a lieu de revenir au «principe fondamental» qu'est l'unité de la patrie. Ceuta et Mellilia et leurs annexes ont toujours fait partie du Maroc. - Ceuta, en particulier, avait toujours joué un rôle important aux plans culturel et politique, et avait contribué au rayonnement du Maroc. - Leur retour à la mère-patrie, sans l'application du principe d'autodétermination, consacrerait le principe fondamental des Nations-Unies prônant la liquidation de l'ère coloniale.

10 - Azzedine Laraki

Monsieur le Président, j'ai sous les yeux la version arabe des titres des communications et celui de M. Imbert est ainsi intitulé : *«Le Conseil de l'Europe et le problème des minorités»*.

J'avoue que lorsque j'ai vu ce titre, j'attendais avec impatience ce que l'auteur allait dire au sujet d'un certain nombre de minorités vivant notamment en Europe. Mais je crois avoir compris que le titre qu'a traité M. Imbert est ainsi intitulé : *«Le Conseil de l'Europe et les minorités nationales»*.

Alors cette qualification a quelque peu limité, je crois, l'ampleur de l'intervention de M. Imbert, d'autant plus qu'il n'a pas illustré son intervention par des exemples précis de minorités vivant quelque part dans les pays européens. Mais en tant que marocain, soucieux de la minorité marocaine vivant dans certains pays européens et de minorités africaines et du Tiers-Monde, je me demande si la réflexion du Conseil de l'Europe porte également sur ces minorités-là ou est-ce que ces minorités sont exclues du fait même qu'il ne s'agit que de minorités nationales.

Je crois que l'affaire est importante surtout lorsqu'il s'agit du Conseil de l'Europe, lorsqu'on sait que ce Conseil, par moments, ne se contente pas de parler de problèmes

Il apparaît donc que le principe d'autodétermination n'a rien à voir avec la question du Sahara. Quant au fait qu'un groupe de personnes issues de cette partie de la patrie s'insurge contre l'Etat, avec l'intention avouée qu'elle aspire à s'approprier le territoire et à le rendre indépendant, ce fait et cette insurrection ne sont pas justiciables du droit à l'autodétermination. Autrement, il serait du droit de tout groupement insurgé et ambitionnant l'indépendance, de «s'autodéterminer» ; cela va à l'encontre des vœux de l'ONU lorsque cette organisation avait décidé la mise en vigueur du principe d'autodétermination.

D'autre part, les populations de ce territoire ne constituent pas une minorité à spécificité ethnique, ou linguistique ou religieuse, ou à caractère particulier la différenciant du reste du Maroc. Même l'appartenance tribale n'apparaît pas être une particularité, si tant est que le tribalisme constitue un motif de la partition des Etats et un droit à la séparation.

Il est certain que l'obstination de l'ONU à appliquer ici le droit à l'autodétermination ne concorde pas avec l'esprit du principe.

Si le Maroc a accepté de se conformer au *référéndum*, c'est pour confirmer une autre fois qu'il ne se dérobe pas de ce que l'on appelle la légalité internationale, bien qu'il eût satisfait à cette légalité dans l'accord intervenu avec l'Etat colonisateur par la voie de la négociation qui a été suivie de la restitution du Sahara et du retrait de l'occupant.

C'est pourquoi l'ONU ne devrait pas, dans une affaire comme celle-ci, faire le mélange entre le principe de fond qu'est l'unité des peuples, des Etats, et le principe de forme qu'est l'autodétermination. Ce dernier n'étant pas susceptible d'être mis en œuvre en dehors de ses champs d'application propres, autrement il serait cause d'anarchie, de guerre, de division.

Je n'ai pas besoin de répéter que ceux qui demandent l'indépendance du Sahara ne disposent pas des conditions que requiert le droit international pour constituer un Etat. Ces conditions ont été explicitées brillamment par nos honorables collègues dans leurs communications d'hier, ce sont le territoire, la population et l'autorité. Le groupe en question vit à l'Etranger et demande qu'on lui offre un territoire, une population et l'autorité !

Cela n'entre pas dans les responsabilités du chef de l'Etat et ne constitue pas d'obligation pour lui. Le chef de l'Etat, dans ce cas, peut ignorer le principe du droit à l'autodétermination, car s'il était appliqué il serait la cause de la division du pays et du déchirement. Je ne pense pas que c'est à ces fins que tendent les principes internationaux, autrement ces principes devaient changer eux-mêmes comme l'a dit notre collègue Abdelhadi Boutaleb dans son excellente communication de ce matin.

Le deuxième problème posé au Maroc est aussi un problème de colonisation des enclaves de Ceuta et Mellilia. C'est une question qui remonte au temps des Croisades entre le Nord et le Sud. Le Maroc a suffisamment souffert de ces guerres-là et ne peut pas continuer à payer le prix éternellement. Et si la colonisation, sous toutes ses formes est finie dans le monde entier, il est naturel qu'elle finisse aussi à Ceuta

Celle-ci est le devoir des peuples. Il est aussi celui des chefs d'Etat, en vertu des textes constitutionnels qui les responsabilisent, dans les cas de régence, de *beyia* ou de serment constitutionnel. La première responsabilité d'un chef d'Etat est la défense de l'unité territoriale. L'histoire récente de notre pays dit que le Sultan Abdelhafid, devenu roi juste avant le traité du Protectorat, s'est vu chargé par les *ulémas* qui ont rédigé l'acte de la «*beyia*» (allégeance), de l'obligation de libérer les parties du territoire national occupé par l'Etranger, dont les villes d'Oujda et Casablanca que les troupes françaises avaient prises en 1907.

La responsabilité du roi, au Maroc, comprend aussi bien la sauvegarde de l'unité territoriale du Royaume, que la récupération des territoires qui manquaient à cette unité. C'est cette logique nationale et constitutionnelle qu'avaient défendue feu le Roi Mohammed V et Sa Majesté Hassan II pour le recouvrement de l'indépendance du pays, et celle des parties sahariennes comprises entre Tarfaya et Dakhla. Il y a là un principe essentiel dans l'exercice de la responsabilité nationale.

Vient ensuite le deuxième principe, celui de l'autodétermination, que nous considérons comme l'une des manières de réaliser l'unité territoriale, ou de réaliser l'indépendance, dans le cas d'un conflit sur la forme, comme en Algérie lors de la lutte pour l'indépendance. Cette manière de faire a été agréée par les Nations-Unies comme moyen d'exercer la responsabilité nationale, c'est-à-dire l'indépendance, ou comme moyen de mettre fin à un conflit frontalier opposant deux Etats.

Cela ne pourra pas s'appliquer à un territoire où il n'y a pas conflit entre deux Etats, ni à un territoire colonisé de l'extérieur, *a fortiori* si ce territoire a été restitué à la mère-patrie.

Nous citerons un troisième principe du droit international : l'arbitrage auprès de la Cour Internationale du Justice. Il a été mis en œuvre pour mettre fin aux différends qui opposent deux Etats voisins au sujet d'une zone déterminée. Le dernier exemple en la matière est le différend tchado-libyen à propos de la zone d'Aouzou. La Cour Internationale a donné raison au Tchad et la Libye s'est inclinée.

Le Maroc fait face à deux problèmes dont l'un a été compliqué par l'intervention internationale, et cette situation dure depuis vingt ans, malgré la solution qui lui a été apportée en tant que fait colonial.

Ce problème, celui de Sakiat Al-Hamra et de Oued Ad-Dahab, pour appeler les choses par leur nom, n'est, ni plus ni moins qu'un problème colonial. Le Maroc avait entrepris en direction de l'occupant tous les moyens d'ordre national et international, en vue de la restitution du territoire. Il réussit enfin, d'une part grâce à la pression populaire illustrée par la «*Marche verte*», d'autre part grâce au procédé international de la négociation suivie d'un accord avec l'Espagne, enregistré auprès de l'Organisation des Nations-Unies. L'Espagne, a dû, sur ces bases, céder le Sahara au Maroc et retirer ses troupes. Puis, le Maroc a exercé, depuis, ses responsabilités dans le territoire ; le peuple y a mené sa vie quotidienne aux plans économique, social, politique et constitutionnel : il a participé à la constitution d'institutions élues à l'échelon local et national ; les fils de la région prennent part activement à la direction administrative et politique tant au Nord qu'au Sud du pays.

Reste à ajouter qu'Al-Mawardi insiste sur l'importance du chef de l'Etat et des conseillers qu'il devra consulter dans les situations difficiles.

N'oublions pas que le chef de l'Etat dans l'Islam est détenteur du pouvoir par l'effet de la «beyia». Il n'est pas le seul concerné par la partition du territoire, la nation est concernée tout autant ; le chef de l'Etat devra être pourvu de beaucoup de sensibilité, et tenir compte de ce qui se déroule autour de lui.

Je voudrais revenir aux vers d'Al-Afwah Al-Awdi qui comporte deux parties :

La 1^{er} : nécessité d'un pouvoir averti, protégeant le pays de l'anarchie et de la division.

La 2^e : le pouvoir doit être d'une perspicacité à toute épreuve. Cela veut dire que les «limites» (dont nous avons à débattre) sont soumises à l'action du temps, du lieu et de la personne. Au chef de l'Etat d'agir selon ce que dictent les circonstances.

8 - Abdellah Adyel

A travers les interventions passées, nous avons pu remarquer que le «droit des peuples à l'autodétermination» a été versé dans des moules différents, au gré des époques et des écoles juridiques. Il est à constater aussi que souvent l'expérience historique des peuples a précédé la constitution du droit. Les réalités se sont imposées avant les concepts juridiques dans le plus grand nombre de cas.

Nous pouvons dire que dans le domaine constitutionnel, un progrès a été réalisé dans l'expression des principes et des règles. Il a été ainsi déclaré le principe de souveraineté nationale et du droit des Etats à la sauvegarde de leur unité. Mais dans le domaine du droit international, tout n'est pas encore très clair. La Charte des Nations-Unies annonce d'une part le principe du droits des peuples à l'autodétermination, et en même temps, le principe du respect de la souveraineté nationale des Etats-membres. Les juristes n'ont pas manqué de relever la contradiction. Les Nations-Unies ont, d'autre part, parfois favorisé le premier principe, et parfois le second. Nous pouvons légitimement dire qu'après une expérience de cinquante années, l'organisation des Nations-Unies (surtout la sixième commission intéressée aux affaires juridiques), doit entreprendre une action qui consiste à mieux préciser et expliciter le sens des principes et des conditions d'application, en plus de ses initiatives des années 1960 et 1970.

9 - Abdelkrim Ghallab

Le thème que Sa Majesté le Roi Hassan II a bien voulu soumettre à l'Académie est d'actualité pour nombre de pays et pour le Maroc en particulier. Il est important pour nous que se tienne une telle réunion de spécialistes venus de pays amis pour partager la réflexion sur une question qui intéresse notre pays au plus haut point, le Maroc étant connu pour son ouverture et son désir constant de faire participer ses amis aux problèmes importants qui le concernent, même s'ils lui sont propres comme la souveraineté et l'unité territoriale.

La question posée à notre session est claire, la réponse est, peut-être, plus claire encore ! Il y a un principe fondamental : c'est la préservation de l'unité territoriale.

le nombre des Etats-membres à 200 ou 300. Le Secrétaire général parle d'une réalité, ce qui nous invite à méditer sur les bénéfices que l'on pourrait tirer de la constitution de «macro-Etats» et d'intégrations régionales.

D'autre part, lorsque nous considérons les cas d'espèces où l'autodétermination serait applicable, nous constatons de grands écarts de point de vue entre les parties en conflit. Lord Chalfont avait indiqué que les chefs du séparatisme nord-irlandais considéraient la présence britannique comme une colonisation pendant que d'autres considéraient cette situation comme faisant partie d'un conflit de souveraineté.

Le temps n'est-il pas venu de soumettre cette problématique, qui est essentiellement d'ordre juridique, à une instance tout autant juridique, de se référer à l'avis consultatif de la Cour Internationale de justice ou de commissions d'arbitrage ? Dans un différend juridique, un avis de cet ordre sur la nature du conflit et de ses origines pourrait aider positivement à résoudre la problématique politique.

7 - Abdehadi Tazi

Le thème de la première session de 1994 m'a encouragé à passer de longs moments avec l'une des plus importantes sources du droit public, il s'agit de l'ouvrage écrit par l'un des grands esprits de la culture islamique qui a vécu au XI^e siècle J.C., Abul-Hassan Ali Al-Mawardi. Son ouvrage «*Al Ahkam As-Sultanyah*» a été traduit en français, par E. Fagnan au début de ce siècle, sous le titre : «*les status gouvernementaux, ou règles de droit public et administratif*».

Al-Mawardi a cité, dans son introduction, un vers attribué à Al-Afwah Al-Awdi, un homme politique chrétien de la période anté-islamique. Fagnan a traduit le vers ainsi :

«Il n'est pas bon que les hommes soient livrés à eux-mêmes et dépourvus de chefs ; et il n'y a point de chefs quand ce sont les ignorants qui commandent».

Al-Mawardi, dans le 1^{er} chapitre consacré au «contrat d'imamat» a traité de la protection qu'exercent l'un sur l'autre, mutuellement, la nation et le chef de l'Etat. Dans l'esprit du chef de l'Etat, la protection signifie le soutien que lui prodigue la nation s'il se trouve en difficulté. Nous avons connu cette situation au Maroc lorsque feu Mohammed V a été déposé.

Le devoir de protection de la nation se manifestera quand la nation sera en danger, exposée à la braderie ou à la partition.

Nous en arrivons à la question posée. Le chef d'Etat qui commande aux destinées de la nation dans les règles, peut-il ignorer le droit de celle-ci à changer d'avis à son égard si l'une des «conditions» de son intronisation est défailante ? Al-Mawardi analyse ces «conditions», surtout dans le chapitre V où il traite de la partition qu'il appelle autrement, mais y voit une scission au sein de la nation, génératrice de deux chefs (deux Imams). Al-Mawardi s'élève contre cette éventualité.

Ibn Khaldoun, quant à lui, ne voit pas d'inconvénient à la coexistence de deux chefs, à la partition du pays en deux, afin d'éviter l'anarchie et la guerre civile.

pas été consultées. Alors cette situation n'est-elle pas dangereuse ? Et selon vous est-elle transposable dans d'autres régions du monde ?

5 - René-Jean Dupuy

Je remercie mon collègue et ami Lamouri de cette question. C'est à propos de la Tchécoslovaquie et de sa séparation qu'il l'a posée. Je crois qu'il a tout-à-fait raison. Il est certain que le gouvernement de Slovaquie, pour demander son détachement de la République tchèque, a invoqué le droit des peuples quitte à s'en prévaloir lui-même sans consulter le peuple. Ce faisant, il prenait un grand risque, car invoquer le droit des peuples à propos de la Slovaquie, c'est oublier qu'il y a sur le territoire de la Slovaquie une très importante minorité hongroise, que dans ces conditions, fort de ce précédent, rien n'empêcherait la minorité hongroise en question, d'invoquer le même droit afin de se rattacher à la Hongrie. Ce qui ne manquerait pas de compliquer une situation rendue déjà très litigieuse puisque la Slovaquie a détourné les eaux du Danube d'une façon unilatérale, ce qui a créé une tension entre les deux pays. Mais il faut reconnaître que ces deux pays ont eu la sagesse de confier le règlement de ce litige à la Cour Internationale de Justice sans en venir aux mains.

Mais enfin, on ne sait pas jusqu'à quand et compte tenu aussi de la mobilité gouvernementale qui risque de se produire dans ces pays, jusqu'à quand le recours à des modes de règlement pacifique sera préféré à la violence. En fait, là, nous nous trouvons dans un cas qui illustre admirablement, je crois, les dernières analyses que nous a présentées M. Maurice Druon. C'est vraiment le cas par cas, mais aussi le coup par coup, et le coup est souvent risqué.

6 - Mohamed Taj-eddine Al-houssaini

Il est clair, d'après les interventions d'aujourd'hui, que le principe d'autodétermination est un principe essentiel et permanent du droit international. Mais n'est-il pas de notre devoir de préciser davantage l'application de ce droit face à la colonisation et son application face à un Etat ayant problème avec l'une de ses minorités ? Si l'application face à la colonisation a pour but de réaliser l'indépendance, elle a pour objet, face à un Etat constitué, la réalisation de la démocratie : c'est alors à la majorité d'assumer le pouvoir et à la minorité de se maintenir dans l'opposition. Il se peut que l'application du droit aille jusqu'à un certain degré d'autonomie en faveur d'un groupement donné, ou un certain mode de fédération. Mais est-il possible d'étendre l'application du principe au sein d'un Etat existant pour donner satisfaction à une minorité qui aspire à la partition ? Cette éventualité doit être soumise à nombre de conditions ; et il y aura lieu de s'assurer que cette pratique est de nature à corriger une erreur de l'histoire, et que la partition se fait par la voie d'un *consensus* comme en Union Soviétique jadis. En tous cas, la partition, surtout si elle est le résultat de violences, ne donnera lieu qu'à plus d'anarchie et d'instabilité.

Le Secrétaire général des Nations-Unies avait déjà reconnu les dangers des courants séparatistes qui pourraient donner naissance à des micro-Etats, et qui élèveraient

Sur quoi un caractère distinct de ce territoire pouvait-il être avancé ? Sur une occupation et une administration de type colonial. Le Sahara marocain a-t-il été décolonisé ? Oui, et chacun sait comment et par qui.

Il est donc bien clair que les revendications émises par le Polisario relèvent uniquement du cas n° 3 : ambitions personnelles ou partisans, suscitant une illusion de communauté nationale pour nuire aux intérêts et à l'intégrité d'un Etat ancien et d'un peuple libre.

La communauté internationale aurait été bien inspirée de déclarer cette revendication d'indépendance comme irrecevable. Elle ne l'a pas fait, empêtrée qu'elle est dans ses ambivalences et même, pour mieux dire, ses ambiguïtés.

Et puisque le thème de notre session fait mention de l'attitude des chefs d'Etat, je dirai que le Maroc a fait preuve de patience, de sagesse, et même de magnanimité, en acceptant le recours à une consultation mettant en œuvre les principes et les procédures d'une autodétermination qui, en bon droit, ne s'appliquaient pas à la situation.

Ne nous cachons pas derrière notre petit doigt, et n'éludons pas la question du Sahara marocain. En matière de droit des peuples, tout semble recommander, comme je l'ai dit, de traiter ces choses au cas par cas.

Et pour cela, poser quelques interrogation fondamentales.

Le Sahara marocain est-il un ancien Etat ? Non. Présentait-il les attributs d'une nation ? Non. Ce territoire constituait-il une entité juridique jouissant de la reconnaissance internationale ? Non. Sa population présente-t-elle des caractères ethniques, religieux, culturels parfaitement distincts des populations environnantes ? Non.

Il serait donc bon, pour le Maroc, pour le Maghreb, pour les relations Maghreb-Europe, pour l'Afrique, pour la communauté universelle, qu'on arrivât rapidement au terme des procédures engagées. Je vous ai exprimé là, mes chers confrères, l'expression bien réfléchie de ma conviction.

4 - Mohamed Lamouri

Ma question s'adresse au Professeur René-Jean Dupuy. Au cours de sa contribution le Professeur a mis en exergue le rôle du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes et son application dans le cadre des peuples sous domination coloniale et dans le cadre de la nouvelle conjoncture créée par la situation en Yougoslavie, en ex-URSS et en Tchécoslovaquie. Mais vous ne pensez pas qu'on assiste à un renversement des valeurs ?

Jusqu'à présent le droit international, la pratique internationale nous enseignent que ce sont les populations qui sont titulaires de ce principe d'autodétermination. Ce sont les populations qui expriment leur consentement. Or si nous prenons le cas par exemple de la Tchécoslovaquie, le démembrement de la Tchécoslovaquie, la naissance qui en a résulté s'est faite par la décision d'hommes politiques. Les populations n'ont

de la communauté internationale à faire exécuter ses décisions, lesquelles ne sont d'ailleurs jamais exemptes d'arrière-pensées.

Je ne mentionnerai pas le nom de celui qui m'a dit : *«En résumé, aux Nations-Unis, tout le monde ment ; tout le monde sait que tout le monde ment; et tout le monde sait que tout le monde sait que tout le monde ment»*.

Mais l'auteur de cette intéressante confidence était particulièrement bien placé pour la faire. Il y a dans cette salle quelqu'un qui en fut également l'auditeur.

Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, autrement dit droit des nationalités, est une invention de l'empereur Napoléon III pour justifier les entreprises militaires de son oncle Napoléon 1^{er}. Mais la formule n'a fait qu'exprimer une réalité vieille comme l'histoire.

Depuis la plus haute antiquité, toutes les puissances fortes sont intervenues à l'appel réel, ou supposé, ou prétendu, d'une communauté voulant faire reconnaître son caractère particulier et affirmer sa personnalité distincte.

Tous les empires, et pas seulement coloniaux, ont à leur déclin connu les revendications, souvent armées, de peuples qui voulaient se libérer d'un joug militaire, administratif et fiscal.

Le professeur René Jean Dupuy a fait remarquablement apparaître l'ambivalence de la notion de droit des peuples, comme s'il y avait un droit des peuples à se séparer, et un devoir des peuples à rester unis. Il a relevé également la lacune de définition juridique de terme *peuple*.

Les revendications d'indépendance ou de souveraineté surviennent dans des circonstances bien diverses. Lord Chalfont nous a exposé d'une manière fort claire, et il y a du mérite, l'une de ces situations quasiment inextricables. C'est au cas par cas qu'il faut considérer ces drames. Les réclamations d'autodétermination, au nom du droit des peuples, peuvent toutefois être regroupées en trois grandes catégories. Les principales sont :

- 1° quand une collectivité humaine ancienne veut se libérer d'une dépendance qui lui a été imposée.
- 2° quand une collectivité veut se dissocier d'un ensemble dans lequel bon gré mal gré elle a été incorporée.
- 3° quand un homme ou un parti, voire un pays étranger, mu par une ambition ou une idéologie, s'efforce, en s'appuyant sur des arguments géographiques, ethniques ou culturels, réels ou inventés, de provoquer la constitution d'une communauté nouvelle et l'amener à revendiquer l'indépendance.

Des exemples de chacun de ces cas sont présents à tous les esprits.

Du cas n° 1 relèvent les situations de décolonisation.

Du cas n° 2 relève la partition calme de l'ancienne Tchécoslovaquie, ou le drame de l'éclatement yougoslave.

Du cas n° 3 relève, osons, messieurs, en parler, l'affaire du Sahara marocain.

De fait, nous devons remercier et féliciter tous les orateurs qui se sont succédé, d'avoir élucidé bien des points délicats dans le sujet qui nous préoccupe. Mais les jugements des spécialistes et des experts du droit et de la politique, si pertinents soient-ils, ne devraient pas, je crois, décontenancer le profane au point de l'empêcher de continuer à se poser quelques questions. Il lui est permis en particulier de douter de l'efficacité des législations dictées plus par une passion quelconque non maîtrisée - idéologie totalitaire, nationalisme exacerbé, par exemple - que par une réflexion soutenue mettant en œuvre un sens aigu de l'équité. Quand les impératifs de la loi ne recouvrent que de façon imparfaite les exigences de la morale, le droit risque de reposer sur des fondements branlants ou appelés à le devenir. Montesquieu, dans ses «Cahiers», a admirablement exprimé cette idée : «*Une chose, dit-il, n'est pas juste parce qu'elle est loi ; mais elle doit être loi parce qu'elle est juste*».

Par cette citation, je n'apprends évidemment rien aux juristes de métier, mais n'oublions pas que, dans les moments cruciaux de la vie des nations ou des peuples, ce sont en général des juristes de circonstance qui façonnent les lois, sous la houlette de politiciens surexcités ou grisés par quelque succès éclatant ou inespéré. Il ne serait pas inutile de rappeler combien peuvent être dangereuses les orientations impérieusement définies par ces «barbouilleurs de lois» comme les a nommés André Chénier dans ses fameux poèmes satiriques (*Les Iambes*) dédiés, si je puis dire, à ces déments du centralisme outrancier que furent les Jacobins.

Que faire donc, si les législations elles-mêmes peuvent être source de tensions et conflits ? Là encore c'est la pensée de Montesquieu qui devrait éclairer les concepteurs des stratégies politiques destinées à maintenir les grands équilibres intercommunautaires et interethniques. «*Il ne faut point faire par les lois ce que l'on peut faire par les mœurs*», conseille ce grand philosophe. C'est pour cela que j'estime que M. René-Jean Dupuy a trouvé une formule jeuneuse en disant que «le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes est un droit à géométrie variable». A chaque cas particulier une solution particulière. Et, comme le suggère notre confrère Ahmed Sidqi Dajani, il faut toujours prendre en compte les données réelles de chaque problème, sans rien falsifier et sans jamais perdre le sens de l'équité.

3 - Maurice Druon

Les interventions si intéressantes, nourries et contrastées, que j'ai entendues aujourd'hui m'ont rappelé le vieil adage français «*Vérité en deçà des Pyrénées, erreur au-delà*».

Elles m'ont rappelé également mes lointaines études aux *Sciences politiques*, où l'on nous enseignait qu'il existe des règles de droit international, mais que leur application dépendait entièrement du bon vouloir des parties contractantes.

De même pour les décisions des tribunaux internationaux ou des organisations internationales.

Jamais le monde n'a présenté simultanément autant d'exemples de l'impuissance

1 - Mohamed Salem Ould Adoud.

Je suis heureux de pouvoir participer - de manière modeste - au dialogue qui a cours sur le thème de notre session.

Le principe, au goût sucré, de «droit des peuples à l'autodétermination» est une arme à double tranchant. Il peut être utilisé pour bâtir et pour détruire : pour bâtir, dans le cas d'une nation dont la terre est occupée, la liberté confisquée et la souveraineté violée ; il est utilisé comme instrument de démolition quand nous sommes en présence d'un groupe de gens inexpérimentés qui manifestent de la rancune, pour une quelconque raison, à l'égard de leur société et du régime de leur Etat. Le principe est alors un énoncé aux apparences justes mais aux intentions pernicieuses.

Il est regrettable de constater que les centres de pouvoirs dans le nouvel ordre mondial trahissent le principe dans son premier emploi et le soutiennent dans le second. La constitution de l'Etat, dans le monde nouveau, sur la base de la nation au sens juridique international, même avec l'appui de quelques groupements et Etats, comporte des dangers et tend à regrouper ce qui est par nature séparé, et à diviser ce qui est par essence rassemblé. Cela crée de nouveaux centres de pouvoirs et met fin à d'autres qui étaient en place.

L'ordre mondial s'en trouvera bouleversé. La sécurité et la paix internationales seront menacées. C'est ce qu'affirment les spécialistes du droit international public quand ils traitent du rôle des groupes humains dans la formation de l'Etat, en définissant les concepts de peuple, de nation ; ils soutiennent que le ciment d'un peuple est son allégeance à la direction qui préside à la souveraineté, que ce ciment est immatériel : ce peut être une unité religieuse ou linguistique, ou culturelle... Ce lien est ténu et n'a pas de fondement juridique. C'est pourquoi la «nation» n'est pas prise en compte par le droit international, bien que celui-ci protège les minorités.

Le principe du droit à l'autodétermination ne doit pas être brandi contre un peuple constitué, vivant sous l'autorité d'un Etat souverain, autrement, ce serait le moyen de démanteler ce peuple, d'amoinrir sa souveraineté et de saper son unité territoriale. Surtout quand il s'agit de constituer un Etat dont l'élément humain n'existe pas en tant que groupement capable de se garantir les moyens de subsister de manière indépendante, et dont le territoire n'existe pas en tant que lieu déterminé et ne faisant l'objet d'aucun différend ; c'est l'une des conditions internationalement requises. C'est pour cela que les Etats arabes ne reconnaissent pas Israël en tant qu'Etat, même s'il peut se prévaloir des éléments de la souveraineté et de groupement humain, car l'élément «territoire» reste absent, imprécis et fait l'objet de conflits.

2 - Mohamed Chafik

Il me semble avoir décelé une certaine nostalgie dans l'exposé de M. Gromyko ; qu'il me pardonne si je me trompe. Mais, j'ai retenu en particulier de son discours la phrase suivante, qui me paraît chargée de sens : *«les théories politiques, a dit M. Gromyko, n'apportent pas de réponses à bien des questions qui se posent».*

DÉBATS

at such point that sometimes it becomes difficult to apprehend the criteria of defferenciation.

The problematics originates from the importance that we more and more attach to human rights. The final communiqué of the Security Council' Summit of January 31st, 1992 has connected human rights to the upholding of peace and security in the world. The 1993 Congress of Vienna has considered that human rights are «universal, interdependent and indivisible».

This evolution makes of the individual, a citizen of the world concerned by the international law.

The promise of a new world order has been accompanied with a will of interference and has made of the U.N.O an instrument of the superpowers action's legitimation. The strides of communication, the worldwide questions of environment and armaments limitation have narrowed the world's limits in such a way that it became difficult to separate what is local and specific from what is international. The State's sovereignty has lost its absolute nature in the name of the motto «Humanity should have pre-eminence over sovereignty».

The General Assembly of the UN in its resolutions related to the humane assistance (43/131 ; 45/100 and 46/143) has tempted to balance the humanitarian interference right and the State's right. But the Security Council has gone further when it has connected for the first time in its resolution 688 voted against Iraq, the breach of human rights, and the threat to peace and security. This orientation resulting from the use of discretionary powers which permit to the Security Council to identify cases of threat or peace, entails an unquestionable danger because it would allow in the future a large application which could go further to the support of the separatist ideas of minorities or to the direct intervention in order to supervise the progress of a vote.

What future for the non interference principle ? Even that the international law is answerable for non interference, it is to be noticed that the limits of sovereignty's extent are getting narrower in the States relations with the UN especially when it concerns human rights or self determination right. As for peoples right towards the States of which they belong, it is limited to the free choice of the political and socio-economic regime. The right of a people facing colonization consists on militating in favor of independence. Its right facing its state consists on supporting the principle of non interference in the safeguard of its sovereignty and its territorial unity.

To sum up we can say that the international community members evolve in such a way that the worldwide «nationalisme» prevails over national security. However this supremacy of the international should not be profitable to superpowers which hold instruments of decision in the Security Council, they should be submitted polically to the democratization of international relations and juridically to the increased intervention of the International Court of Justice.

le monde. Le Congrès de Vienne de 1993 a considéré que les droits de l'homme sont : «universels, interdépendants et indivisibles». Cette évolution fait de l'individu un citoyen du monde concerné par le droit international.

La promesse d'un ordre mondial nouveau s'est accompagnée de la volonté d'ingérence et a fait de l'ONU un instrument de légitimation de l'action des superpuissances. Les progrès de la communication, la mondialisation des questions de l'environnement et de la limitation des armements ont rétréci les limites du monde, si bien qu'il est devenu difficile de séparer ce qui est local et spécifique de ce qui est international. La souveraineté de l'Etat a perdu son caractère absolu au nom de la devise «l'humanité doit avoir prééminence sur la souveraineté».

L'Assemblée générale des Nations-Unies avait tenté dans ses résolutions relatives à l'aide humanitaire (43/131, 45/100 et 46/143) de faire l'équilibre entre le droit d'ingérence humanitaire et le droit de l'Etat. Mais le Conseil de Sécurité est allé loin quand il a lié pour la première fois dans sa résolution 688 votée contre l'Iraq, l'atteinte aux droits de l'homme, et la menace à la paix et à la sécurité. Cette orientation résultant de l'utilisation des pouvoirs discrétionnaires permettant au Conseil de Sécurité d'identifier les cas de menace ou de paix comporte un danger certain parce qu'elle autoriserait à l'avenir une application étendue pouvant aller jusqu'au soutien de velléités séparatistes des minorités ou à l'intervention directe pour contrôler le déroulement d'un scrutin.

Quel est l'avenir du principe de non-ingérence ? Bien que le droit international est garant de la non ingérence, force est de constater que les limites de l'étendue de souveraineté se rétrécissent dans les rapports des Etats avec les Nations-Unies, surtout quand il s'agit des droits de l'homme ou du droit à l'autodétermination. Quant au droit des peuples vis-à-vis des Etats auxquels ils appartiennent, il se limite au libre choix du régime politique et socio-économique. Le droit d'un peuple face à la colonisation consiste à militer pour l'indépendance. Son droit face à son Etat consiste à appuyer le principe de non-ingérence dans le cadre de la sauvegarde de sa souveraineté et de son unité territoriale.

En résumé, les relations entre les membres de la communauté internationale évoluent de telle sorte que le «nationalisme» mondial l'emporte sur la souveraineté nationale. Cependant, cette suprématie de l'international ne devrait pas profiter aux superpuissances qui détiennent les instruments de décision au Conseil de Sécurité; elle devrait être soumise politiquement à la démocratisation des relations internationales, et juridiquement à l'intervention accrue de la Cour internationale de justice.

PROBLEMATICS OF THE OPPOSITION BETWEEN INTERNATIONAL INTERFERENCE RIGHT AND STATES SOVEREIGNTY

The problematics raised by the theme does not consist only of the opposition between interference right of the international community and the State's right to preserve its sovereignty, but it also consists of interpretation of the international and national

Protection of the frontiers and limits of State's territory are the most important points that the act of «Beyia» disposes and which makes Sultans of Morocco responsible for their integrity and the perenity of their adherence to the State by any way whatever.

This does not mean that it is the same way any time. Certain sovereigns were intractable in this matter. Others have less well served the cause.

The author explains four exemples of which two have been the illustration of a lack of assiduity in protecting lands of the Kingdom : This is the case of Sultan Mohammed Cheikh (Al - Ma'moun) who leaved to the King of Spain, Philippe III, the port of Larache as a compensation for an aid he would have in order to face his brother who disputed the throne whith him. It is also the case in 1845 when France obliged the moroccan government to sign two agreements that modifies the tracing of the frontiers that separate Morocco from Algeria : entire moroccan territories in the South-East have been added to Algeria which occupied them as french departments-

The two other exemples quite different and conform to the «Beyia» are those of Mohammed V who decided for the priority of his political program to recover the territorial integrity and the independence of the country. We all know the evolution of these events since we have seen them. It has been in turn the independence of the zone occupied by France, then the one in the North occupied by Spain then the recuperation of Tangier and Tarfaya.

Succeeding the defunct sovereign, His Majesty King Hassan II continued the works of His August Father : getting back Ifni in 1969 and the moroccan Sahara in 1975 after the famous green march.

* * *

Mohamed Taj-eddine Elhousseini

PROBLEMATIQUE DE L'OPPOSITION ENTRE LE DROIT D'INGERENCE INTERNATIONALE ET LA SOUVERAINETÉ DES ETATS

La problématique soulevée par le thème de la session ne consiste pas seulement en l'opposition entre le droit d'ingérence de la communauté internationale et le droit de l'Etat à préserver sa souveraineté, elle consiste aussi en l'interpénétration de l'international et du national au point qu'il est difficile parfois d'appréhender les critères de différenciation.

La problématique a pour origine l'importance que l'on accorde de plus en plus aux droits de l'homme. Le communiqué final du sommet du Conseil de Sécurité du 31 janvier 1992 a lié les droits de l'homme au maintien de la paix et de la sécurité dans

Cela ne signifie pas qu'il en allait ainsi tout le temps. Certains souverains étaient intraitables en la matière. D'autres avaient moins bien servi la cause.

L'auteur expose quatre exemples, dont deux étaient l'illustration d'un manque d'assiduité à défendre les terres du royaume : c'est le cas du sultan Mohammed Cheikh (Al-Ma'moun) qui laissa à Philippe III, roi d'Espagne, le port de Larache en contrepartie d'une aide dont il bénéficierait pour faire face à son frère qui lui disputait le trône. C'est le cas aussi en 1845, lorsque la France obligea le gouvernement marocain à signer deux accords modifiant le tracé des frontières le séparant de l'Algérie : des territoires marocains entiers, au Sud-Est, ont été ajoutés à l'Algérie, occupée en tant que départements français.

Les deux autres exemples, tout-à-fait différents des précédents et conformes à la «beyia», sont ceux de Mohammed V qui mit en tête de son programme politique le recouvrement de l'intégrité territoriale et l'indépendance du pays. Nous connaissons la suite des événements pour les avoir vécus ; ce fut tour à tour l'indépendance de la zone occupée par la France, puis celle occupée au Nord par l'Espagne, puis la récupération de Tanger et de Tarfaya.

À la suite du souverain défunt, Sa Majesté le Roi Hassan II continua l'œuvre de Son Auguste Père : le recouvrement d'Ifni en 1969, et du Sahara marocain en 1975 après la fameuse *Marche verte*.

THE OBLIGATIONS OF HEADS OF STATE IN THE PROTECTION OF NATIONAL UNITY

The «Beyia» constitutes one of the foundations of establishing power in Islam- It is an agreement which bounds the two contracting parties : The Nation and the authority which governs it. It can be expressed orally or in writing and it includes conditions which bounds the two parties- Sidna Mohamed, the Prophet of Islam had constituted this practice while he had been still in Mecca before leaving it in order to live definitely in Medine (= Hegira).

The «beyia» remained after the death of the Prophet a necessary and inevitable rule to confer the character of legitimacy to all people who preside to the destinies of Moslem communities, whether power that they retain were by hereditary succession in the bosom of the governing family or they were introduced by any other mode of succession. The «Beyia» is in a way the expression of trust that Presidents or Heads of present governments get from elected parliaments or through popular referendum organized according to the constitutional dispositions of the concerned countries-

The organization of power in Morocco is based on this legitimacy since the creation of the first independent islamic state of the Oriental Khalifat at the end of the 8th century AD.

There is a contradiction between the application of self determination's right and the respect by heads of State for their constitutional duty. Why having in this case this obstinacy to brandish this right in many occasions ?

It is true that self detemination's right is presented as a solution when we have in the nation certain pressions due to a disagreement and even an artful or a declared conflict between parties of the nation. It also could be due to an inducement coming from abroad and feeded by artful intensions in order to provoke a separatist tendency and create division in the target country. The right to self determination becomes at that time a simple slogan of which the substence is very different from what the U.N.O had instituted.

At the risk to repeat ourselves, we should affirm that self determination's right has fairly known its bright interval. During colonization it becomes null and void and even disastrous when we would like to apply it to an already colonized country which enjoys its full territorial sovereignty and its total national unity.

* * *

Abdelwahab Benmansour

LES OBLIGATIONS DES CHEFS D'ETAT DANS LA SAUVEGARDE DE L'UNITE NATIONALE

La «beyia» constitue l'un des fondements de l'institution du pouvoir en Islam. C'est un contrat qui lie les deux parties contractantes : la nation et l'autorité qui la gouverne. Elle peut-être exprimée oralement ou par écrit, et comprend les conditions qui lient les deux parties. Sidna Mohamed, la Prophète de l'Islam, avait institué cette pratique à la Mecque avant de quitter celle-ci pour Médine (= l'Hégire).

La «beyia» est restée après la mort du Prophète une règle incontournable et nécessaire à conférer le caractère de légitimité à tous ceux qui ont présidé aux destinées des communautés musulmanes, que le pouvoir qu'ils détenaient fût par succession héréditaire au sein d'une famille gouvernante, ou qu'il fût par tout autre mode de succession. La «beyia» est en quelque sorte l'expression de confiance que les présidents ou chefs de gouvernements actuels acquièrent des parlements élus ou des référendums populaires organisés selon les dispositions constitutionnelles des pays concernés.

L'organisation du pouvoir au Maroc est fondée sur cette légitimité depuis la constitution du premier Etat islamique indépendant du Khalifat d'Orient, à la fin du VIII siècle J.C.

Les sultans du Maroc, dès l'accession au trône, sont responsables, en vertu des dispositions de l'acte de la «beyia», de la protection des frontières et des confins du territoire national.

envers la nation : en particulier, la préservation et la défense de l'unité territoriale et de l'unité nationale. C'est ici la responsabilité entière et suprême du chef de l'Etat.

Les constitutions démocratiques reconnaissent aux citoyens leurs droits politiques et autres, et leur participation à la bonne marche de la vie sociale, politique, économique, culturelle... à travers des institutions dûment élues, ou à travers le référendum quand il s'agit de prendre une décision à caractère national ou constitutionnel.

Le chef de l'Etat, qui est la garant de la légitimité constitutionnelle, ne peut admettre l'application du droit à l'autodétermination sur une partie de son pays ou de son peuple si ce droit porte atteinte à l'unité territoriale et à l'unité du peuple lui-même.

Il y a contradiction entre l'application du droit à l'autodétermination et le respect par les chefs d'Etat de leur devoir constitutionnel. Pourquoi cet acharnement à brandir ce droit en maintes occasions ?

Il est vrai que le droit à l'autodétermination est avancé comme solution quand apparaît à l'intérieur de la nation des pressions internes dues à une mésentente, voire un conflit sournois ou déclaré entre des parties de la nation. Il se peut aussi que cela soit dû à un encouragement venu de l'extérieur, alimenté de visées sournoises en vue de provoquer une tendance séparatiste et créer la division dans le pays cible. Le droit à l'autodétermination devient alors un simple slogan dont la substance est loin d'être celle instituée par l'O.N.U.

Au risque de nous répéter, nous devons affirmer que si le droit à l'autodétermination a connu son embellie - à juste titre - au temps de la décolonisation, il devient caduc, néfaste même, lorsque l'on voudrait l'appliquer à un pays déjà décolonisé et jouissant de sa pleine souveraineté territoriale et de sa totale unité nationale.

THE HEADS OF STATE AND THE APPLICATION OF PEOPLES RIGHT TO DISPOSE OF THEMSELVES

A head of State occupies the highest position in the institutions of his country. He is at the top of the institutional hierarchical system. The constitution precises his obligations towards the nation in particular, the preservation and defense of territorial unity and national unity. This is the entire and supreme responsibility of the head of State.

Democratic constitutions recognize to citizens their political rights among others and their participation to the smooth running of social, political, economic and cultural life... through elected institution or through referendum when it is a question of making a national or constitutional decision.

The head of State is answerable for the constitutional legitimacy. He cannot admit the application of self determination's right over a part of his country or his people if this right affects the territorial unity and the people's unity itself.

à un détournement du droit à l'autodétermination pour encourager les courants séparatistes - au nom d'une quelconque spécificité - à se soulever, les armes à la main, et exiger l'application du droit à s'autodéterminer ! C'est une confiscation pure et simple de ce droit.

PEOPLES RIGHT TO DISPOSE OF THEMSELVES AND STATES RIGHT TO PRESERVE THEIR TERRITORIAL UNITY

The United Nations Organization has contributed - we should recognize it - to set up an era of right by the adoption of principles human and universally - oriented, by the promulgation of decisions applicable to disputes between States, for better organization of the world.

However all these principles did not acquire the force of law or have not been coordinated in order to gain the necessary harmony for better application. Example : the contradiction between the principle : «Peoples right to self determination» and the right «to safeguard their their territorial unity».

The author has been reviewed the peripetia which have presided over the confirmation of self determination principle and its application to conclude an exaggerated consideration of this principle by international authorities.

The author points out that :

1 - The U.N.O is indeed the most generous institution in creating components of international law. The profusion of this creation gives rise since the 60s to contradictions which came under certain decisions and resolutions. It follows from this an inefficiency of these decisions; and this makes necessary for the U.N.O to review a certain number of its texts in order to extirpate provisions that lead themselves to contradiction or confusion and rewrite a new, clear and updated drafting on the knowledge of the world's evolution.

2 - The exaggerated application of «Peoples right to self determination» is of nature to make this right losing its meaning. The latter intended the settlement of colonial practice (that is what has been done) and not to imperil the States of which unity is already achieved. We are afraid that this manner of doing things by the U.N.O may lead to a diversion of self determination right in order to encourage the separatist movements, on behalf whatever specificity.

The objective would be to rise, arms in hand, and call for the application of self determination right ! It is purely and simply a confiscation of this right.

* * *

Abdellah Adyel

LES CHEFS D'ETAT ET L'APPLICATION DU DROIT DES PEUPLES A DISPOSER D'EUX-MÊMES

Le chef d'Etat occupe le poste le plus élevé dans les institutions de son pays, au sommet du système hiérarchique institutionnelle. La Constitution précise ses obligations

common concern for humanity related to peoples principles and rights to self determination in the difference or union.

The two thoughts also meet in the effort to realize a new universal community.

In brief, peoples rights to difference should express liberation and not division.

New nationalities should develop a tendency to pass beyond their traditional frame in order to constitute unities capable of assuming their development and their progress.

New universality should not signify unipolarity in a dominating world order but it should be open to a human project of coexistence of different civilizations with a common effort of progress for the benefit of humanity with all its constituents.

The sources of political thought are therefore common whether they concern a spiritualized ideal of Islam or of the contemporary philosophy since both they refer to peoples rights and to the fundamental obligations to human unity.

* * *

Abdelhadi Boutaleb

LE DROIT DES PEUPLES A DISPOSER D'EUX-MÊMES ET LE DROIT DES ETATS A PRÉSERVER LEUR UNITE TERRITORIALE

L'organisation des Nations-Unies a, il faut le reconnaître, aidé à instaurer une ère de droit, par l'adoption de principes à vocation humaine et universelle et la promulgation de décisions applicables aux litiges entre les Etats, en vue d'une meilleure organisation du monde.

Cependant tous ces principes n'ont pas acquis force de loi, ou n'ont pas été coordonnés pour qu'ils acquièrent l'harmonie nécessaire à une meilleure application. Exemple : la contradiction entre le principe de «droit des peuples à l'autodétermination» et le droit à «la sauvegarde de leur unité territoriale».

L'auteur a passé en revue les péripéties qui ont présidé au raffermissement du principe d'autodétermination et de son application, pour conclure à une considération exagérée de ce principe de la part des instances internationales. Il fait remarquer que :

1 - L'O.N.U. est, certes, l'institution la plus généreuse dans la création des composantes du droit international. La profusion de cette création donne lieu, à partir des années 60, à des contradictions relevées dans bon nombre de décisions et résolutions. Il s'en suit une inefficacité de ces décisions, ce qui rend nécessaire que l'O.N.U. entreprenne la révision de certains de ses textes, pour en extirper les dispositions qui prêtent à contradiction ou à confusion, et faire une nouvelle rédaction claire et actualisée à la lumière de l'évolution du monde.

2 - L'application exagérée du «droit des peuples à l'autodétermination» est de nature à vider ce droit de son sens. Celui-ci était destiné à la liquidation de la pratique coloniale (ce qui est fait), et non à mettre en péril les Etats dont l'unité est déjà achevée. Nous craignons que cette façon de faire de la part de l'O.N.U. ne mène

THE RIGHT TO DIFFERENCE AND OBLIGATION TO UNITY IN ISLAM AND THE CONTEMPORARY IDEOLOGY

All great civilizations have contributed to the elaboration of a universal political thought of which the attainments are answerable to a common inheritance which is moving towards a new universality.

The concept of unity is a central one in the political thought of Islam referring even to the Koranic text and taking the constitution of inaugural Moslem community of Medine as an idealized model which inspires all Moslem thinkers in the elaboration of their theories.

This constitution of Medine, as it is called by certain researchers, is a creative juridical act and it is determinant in the affirmation of rules of unity and the alteration freely consented for the creation of the first community. This way the coexistence of different religious entities is instaurated in the bosom of the same nation open to the largest human horizons.

Most of Moslem States are conformed to this rule of multiconfessionality and the spirit of tolerance allowing this way to different religious groups the possibility to enjoy their autonomy whether they are monotheistic of Judeo-Christian descent or of Buddhist, Hindu or Sabine's adherence.

The political thought of Islam has been connected with three essential movements.

The most important movement is represented by theologians while works referring to the Oriental wisdom constitute a dispersed inheritance without any effort of implanting principles of Islam.

Philosophers of Islam, with Farabi as their leader, have drawn from the Grecian philosophy both the Aristotelian and Platonic, the essential of their ideas and have looked into the political thought of Islam only in a secondary manner.

Ibn Khaldoun has occupied on the other hand a preponderant place in the political thought both islamic and universal, because he combines with the rooting in the ideals and Moslem ethics the development of an objective scientific thought.

But the source of reference to the political thought of Islam remains in a primordial manner the one of theologians who have approached the conception of direction or «Imamat» idealized by Moslem thinkers.

The sunnit school which constitutes the majority conceives the organization of power as a contract freely consented leading to a unity of consensus. Ghazali adds to this the moral dimension which constitutes a real cement that preserves this unity.

Some theologians of Islam tolerate the act of constraining authority accepted as a harm limited comparatively to the anarchy and to the return of preislamic disturbances that must be avoided and combated.

The political thought of Islam meets with the contemporary political thought in a

Cette «*Constitution de Médine*», comme elle est dénommée par certains chercheurs, est un acte juridique créateur et déterminant dans l'affirmation des règles d'unité et d'altérité librement consenties dans la formation de la communauté religieuse au sein d'une même nation ouverte aux horizons humains les plus larges.

La plupart des Etats musulmans se sont conformé à cette règle de multiconfessionnalité et d'esprit de tolérance, permettant ainsi aux différents groupes religieux de jouir de leur autonomie, qu'ils soient monothéistes d'origine judéo-chrétienne, ou d'appartenance bouddhiste, hindouiste ou sabéenne.

La pensée politique de l'Islam se rattache à trois courants essentiels. Le courant le plus important est celui représenté par les théologiens, alors que les œuvres se référant à la sagesse orientale constituent un héritage éparpillé sans aucun effort d'enracinement dans les principes de l'Islam.

Les philosophes de l'Islam, avec à leur tête Al-Farabi ont puisé dans la philosophie grecque tant aristotélicienne que platonicienne, l'essentiel de leurs idées, et ne se sont penchés sur la pensée politique de l'Islam que d'une manière secondaire.

Ibn Khaldoun occupa par contre une place prépondérante dans la pensée politique tant islamique qu'universelle, parce qu'il joint à l'enracinement dans les idéaux et l'éthique musulmane, le développement d'une pensée scientifique objective.

Mais la source de référence à la pensée politique de l'Islam demeure d'une manière primordiale celle des théologiens qui l'ont abordée à travers la conception de direction ou «Imamat» idéalisée par les penseurs musulmans. L'école sunnite qui constitue la majorité conçoit l'organisation du pouvoir comme un contrat librement consenti menant à une unité de *consensus*. Al-Ghazali y ajoute la dimension morale qui constitue un véritable ciment qui préserve cette unité.

Quelques théologiens de l'Islam tolèrent l'acte d'autorité contraignante, accepté comme un mal relativisé par rapport à l'anarchie et au retour aux désordres pré-islamiques qu'il faut éviter et combattre.

La pensée politique de l'Islam rencontre la pensée politique contemporaine dans un souci commun d'humanité lié aux principes et droits des peuples à l'autodétermination dans l'altérité ou dans l'union, de même que les deux pensées se rejoignent dans l'effort de réalisation d'une nouvelle communauté universelle.

En résumé, les droits des peuples à l'altérité doivent exprimer la libération et non la division. Les nouvelles nationalités doivent cultiver la tendance à dépasser leurs cadres traditionnels, pour constituer des unités capables d'assumer leur développement et leur progrès.

La nouvelle universalité ne doit plus signifier le cantonnement dans un ordre mondial dominateur, mais s'ouvrir à un projet humain de coexistence des différentes civilisations, avec un effort commun de progrès au profit de l'humanité avec toutes ses composantes.

Les sources de pensée politique sont donc communes, qu'il s'agisse d'idéal spiritualisé de l'Islam ou de philosophie contemporaine, puisque se référant tous deux aux droits des peuples et aux devoirs des peuples et aux devoirs fondamentaux d'unité humaine.

The starting point is a global vision of geopolitical map of the world. We can observe a multitude of states as part of the U.N.O. in addition to the hazardous delimitations between states that are almost a source of conflicts.

The statement first of all takes an interest in elements of the state as they are defined by jurists. People of a state can include races, beliefs and ways of life. The concept of State is influenced with the concept of State-Nation which appeared in Europe since the Renaissance. We should not however ignore that the world has known since long time ago a state which has been constituted in a different manner as the Arabo-Moslem State which was created in Medine.

The statement also includes notions of modernity and social communication which came out recently and which have as landmarks the european and american experiences. Other theories came out in other cultures and we expect certain interferences between these theories and schools of thoughts which could affect the international political concepts.

Could the State-Nation be transformed in a plural State ? The statement tried to define the plural State as being multi-racial, multi-confessional and with many ways of life where citizens will be equal and where there is a respect for pluralism.

Finally it is to noticed the phenomenan of self affirmation between peoples and the lifting of self determination's slogans.

These phenomena are concomitant with a will of regional cooperation in the framework of cultural fields. In connection with that, we could expect a great openness and a transformation of the State-Nation into a plural State which recognizes the difference and which draws its existence in the supreme values.

In this case, the notion of minorities will disappear since all men are equal.

* * *

Abdelmajid Meziane

**DROIT A L'ALTERITE ET DEVOIR D'UNITÉ
DANS LA PENSÉE POLITIQUE DE L'ISLAM
ET DANS LA PENSÉE CONTEMPORAINE**

Toutes les grandes civilisations ont contribué à l'élaboration d'une pensée politique universelle dont les acquis relèvent d'un patrimoine commun qui s'oriente vers l'affirmation d'une mondialité nouvelle.

Le concept d'unité est un concept central dans la pensée politique de l'Islam, se référant au texte coranique même, tout en faisant de la constitution de la communauté musulmane inaugurale de Médine le modèle idéalisé qui inspire tous les penseurs musulmans dans l'élaboration de leurs théories.

Ahmed Sidqi Dajani

L'ETAT PLURIEL ET LE DROIT A L'AUTODETERMINATION DANS LE PRESENT

Cet exposé constitue une approche de la question posée, au vu de la situation des Etats multi-raciaux. Il traite aussi de l'Etat-Nation et expose l'idée de l'Etat pluriel qui est l'étape ultime que pourrait atteindre l'Etat-Nation dans son évolution s'il accepte l'unité dans la diversité.

Le point de départ est une vision globale de la carte du monde géopolitique. On peut observer une multitude d'Etats faisant partie de l'ONU, ainsi que des délimitations hasardeuses entre les Etats, presque toutes sources de conflits.

L'exposé s'intéresse d'abord aux éléments de l'Etat tels qu'ils sont définis par les juristes. Le peuple d'un Etat peut comprendre des races, des croyances, des modes de vie. Le concept d'Etat est influencé par le concept de l'Etat-Nation apparu en Europe depuis la Renaissance. Il ne faut cependant pas ignorer que le monde a connu depuis très longtemps l'Etat constitué de manière différente, comme l'Etat arabo-musulman qui a vu le jour à Médine.

L'exposé comprend aussi les notions de modernité et de communication sociale qui ont vu le jour récemment et qui ont pris pour repères l'expérience européenne et l'expérience des U.S.A. D'autres théories ont vu le jour dans d'autres cultures, et l'on s'attend à des interférences entre toutes ces théories et écoles de pensées qui pourraient avoir des effets sur les concepts politiques internationaux.

L'Etat-Nation peut-il se transformer en Etat pluriel ? L'exposé a essayé de définir l'Etat pluriel comme étant multi-racial, multi-confessionnel, et à plusieurs modes de vie, où les citoyens seront égaux et où il y a respect de pluralisme.

Enfin, il y a lieu de remarquer le phénomène de l'affirmation de soi entre les peuples et de la levée des slogans d'autodétermination. Ces phénomènes sont concomitants d'une volonté de coopération régionale dans le cadre de champs culturels. A ce propos, on pourrait s'attendre à une plus grande ouverture, et une transformation de l'Etat-Nation en Etat pluriel qui reconnaît la différence et qui puise son existence dans les valeurs suprêmes. Alors disparaîtra la notion de «minorités» puisque tous les hommes seront égaux.

THE PLURAL STATE AND THE RIGHT TO SELF DETERMINATION IN PRESENT TIME

This statement constitutes an approach to the question through the situation of multi-racial states. It also deals with the problem of State-Nation and presents the idea of plural State which is the ultimate stage that could rich a State-Nation in its evolution if it accepts unity in diversity.

En résumé, le principe du droit des peuples à l'autodétermination est sujet à des interprétations, à des applications selon des situations variées. Le principe du droit à l'unité nationale et à l'unité territoriale demeurera constant, aussi constant que la géographie. C'est le signe que la patrie et la souveraineté devront rester indivises.

PEOPLES RIGHTS AND NATIONS RIGHTS : CONSTANTS AND VARIABLES

The author explains the question of «Homeland rights» with regard to the one of «Peoples rights» and he noticed that the right to self determination has been used for long as peoples right and never as homelands right, perhaps because peoples are indissociable from their homelands and what is suitable to peoples will be inevitably suitable to the corresponding homelands.

Nevertheless, in spite of this logic it is necessary to make a distinction between the two rights and to consider particularly the situations in which these two rights do not mingle with each other and in what measure one of them will be considered first.

The contemporary history originated the principle of self determination, world's evolution, ideas, geographical resetting of certain regions, historical data and the backward movement with regard to the colonial era. All that implies the adoption and implementation of «homelands right» to preserve and regain their unity.

It is with this end in view that Head of State will play fully his leading role as the guarantor of the territorial unity and that also «the homeland» finds itself with its value as a melting-pot, as an identity mould, as a reassembler of many components that constitute «the people».

Homelands have been the scapegoat of colonial conflict's settlement : How many divided homelands or partly despoiled from their territories, how many separatist movements are they constituted on behalf the particularisms declaring wars to homelands.

Morocco knows the same situation in its Southern provinces and constitutes an example creating this cross of races and the application of a right where it should not exist.

To sum up, the principle of peoples right to self determination is subject to interpretations and to applications according to varied situations.

The principle of national unity's right and of territorial unity will remain constant and as constant as the geography. It is at this price that homeland and sovereignty will remain undivided.

The economic or strategic reasons could also be exogenous causes to the principle itself and useful to justify the application of this right where it should not be.

It becomes necessary then to review the principle of self determination right in consideration of its domains of application, to not affect the States legitimate rights and the rights of peoples who aspire to continuity in their development and to the internal national peace.

Sovereignty is undivided; heads of State have to look after it and make common cause with their people.

* * *

Mohamed Kettani

DROITS DES PEUPLES ET DROITS DES NATIONS : CONSTANTES ET VARIABLES

L'auteur pose la question des «droits de la patrie» face à celle «des droits des peuples», et fait remarquer que le droit à l'autodétermination a longtemps été utilisé comme un droit des peuples et jamais comme un droit des patries, peut-être parce que les peuples sont indissociables de leurs patries, et ce qui convient aux peuples conviendra immanquablement aux patries correspondantes.

Cependant, malgré cette logique, il y aura lieu de faire la distinction entre les deux droits, et considérer en particulier les situations dans lesquelles les deux droits ne se confondent pas, et dans quelle mesure l'un des deux sera envisagé en premier lieu.

L'histoire contemporaine a donné naissance au principe d'autodétermination ; l'évolution du monde, des idées, la recomposition géographique de certaines régions, les données historiques, et le recul par rapport à l'ère coloniale, tout cela encourage à l'adoption et la mise en œuvre du «droit des patries» à préserver ou à recouvrer leur unité.

C'est dans ce sens que le chef d'Etat jouera pleinement son rôle de garant de l'unité territoriale, et que la «patrie» aussi prend conscience de sa valeur de creuset, de moule identitaire, de rassembleur de plusieurs composantes qui constituent le «peuple».

Les patries ont été le bouc émissaire du règlement des conflits coloniaux : que de patries divisées ou spoliées de parties de leurs territoires ; que de mouvements séparatistes - constitués au nom de particularismes - déclarent aux patries des guerres fratricides !

Le Maroc connaît pareille situation dans ses provinces de Sud, et constitue un exemple édifiant de ce mélange des genres et de l'application d'un droit là où il ne faut pas.

Driss Alaoui Abdellaoui

LE PRINCIPE D'AUTODÉTERMINATION, FONDEMENTS ET APTITUDE A L'ARGUMENTATION

L'auteur consacre une importante partie de son exposé aux fondements du droit et à l'évolution de celui-ci à travers l'histoire. Il développe ensuite les notions de pouvoir, de gouvernement et de vie communautaire dans les civilisations et dans l'Islam, où la «beyia» constitue le fondement de la légitimité de tout chef d'Etat, comme c'est le cas au Maroc.

L'auteur considère que le droit à l'autodétermination connaît des limites, devant lesquelles il perd son caractère obligatoire et légitime ; il est alors dénaturé et ne sert plus comme élément de paix et de concorde. Parmi les limites qui dénaturent le droit à l'autodétermination, figurent les attitudes politiques de certaines grandes Puissances. Les intérêts d'ordre politique de chacune des puissances en question entrent en jeu et donnent à l'opportunité de l'application de ce droit des raisons dont la justification n'est pas toujours claire.

Les raisons économiques ou stratégiques peuvent aussi être des causes exogènes au principe lui-même, et servir à justifier l'application de ce droit là où il ne faut pas.

Il y a lieu alors de réviser le principe du droit à l'autodétermination eu égard à ses champs d'application, pour ne pas porter atteinte aux droits légitimes des Etats et des peuples qui aspirent à la continuité dans leur développement et à la paix nationale interne.

La souveraineté est indivise ; les chefs d'Etat sont tenus d'y veiller et de faire cause commune avec leurs peuples pour sa sauvegarde.

THE SELF DETERMINATION PRINCIPLE : FOUNDATIONS AND APTITUDE TO ARGUMENTATION

The author devoted an important part of his statement to the foundation of the right and to its evolution through history. Then he develops notions of powers, government and community life in civilizations and in Islam where the «Beyia» constitutes the foundations of every head of State's legitimacy as it is the case in Morocco.

The author considers that the right to self determination knows certain limits in the face of which it loses its mandatory and legitimate characteristic; it is in this case denatured and it is no more used as an element of peace and concord. Among the limits which denature self determination right, appear the political attitudes of certain great powers. Political interests of each superpower in question are taken into consideration and they give to the opportunity of applying the right, reasons of which the justification is not always clear.

RÉSUMÉS

Si ces plaintes sont justifiées, le chef de l'Etat, qui n'a nullement - bien au contraire - le devoir de concéder la partition, a celui de restituer la justice et l'égalité. Un Etat n'est pas illégitime du seul fait que sa population n'est pas totalement homogène ethniquement, linguistiquement, culturellement, etc... mais il peut le devenir s'il ne remplit pas sa mission d'Etat pour tous, soucieux de répartir avec justice entre les diverses parties du territoire et des populations dont il a la responsabilité les charges et les avantages de la vie en société.

Il est vrai que le remède à la partition, qui consiste à assumer l'égalité dans la différence, n'est pas facile à mettre en œuvre, car il existe une certaine contradiction entre les deux termes.

C'est lui que le juriste, trop impuissant à résoudre, *ex cathedra* le problème de savoir si à un moment donné, dans un pays donné, doit jouer le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, ce juriste peut proposer des recettes en forme de logique de compromis, déjà éprouvées par l'expérience internationale ou nationale : régime des minorités, fédéralisme, régionalisation, aménagement du territoire, garanties juridictionnelles, institutions culturelles et politiques d'éducation tournée vers la compréhension réciproque.

Ces recettes, certes, ne sont pas infaillibles. Les conduites des hommes ne sont que très partiellement rationnelles. En certains espaces et à certains moments, les passions l'emporteront. Des haines séculaires, des besoins de revanche irrésistibles amèneront des solutions absurdes. Les événements de cette fin de siècle ne le prouvent que trop. L'obtention de résultats convenables est souvent au bout d'un chemin d'absurdité : Français et Européen, je pense à l'océan d'illogisme et aux montagnes de cadavres qu'il a fallu pendant des siècles pour que l'on s'aperçoive que des Français, des Anglais, des Allemands, des Italiens et quelques autres pouvaient vivre ensemble, se marier, avoir des enfants, sans famine et sans oppression. Et voilà pourquoi je ne pense pas que les remèdes raisonnables puissent toujours réussir.

Mais pour en revenir au chef d'Etat, il doit par construction, comme disent les géomètres, tout faire pour que la sécession devienne illégitime tant elle serait inutile et, s'il n'y réussit pas (c'est-à-dire si la sottise d'emporte) quitter le bateau le dernier, comme un capitaine perdu par la fortune de mer et qui ne renie pas son combat.

que l'on évoquera plus loin, tenir tête à un mouvement sécessionniste conduit par des *leaders* ardents mais ne reconstruit dans la foule de ceux dont ils se réclament que des sympathies tièdes et assez inconstantes.

En bref, sans aller jusqu'à dire que, du point de vue juridique, le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes se démontre par le succès de la sécession, on peut malheureusement dire que la démonstration de ce droit comporte des contingences extra-juridiques difficiles à rattacher à la théorie.

Cela dit, replaçons-nous en face de la question qui nous est posée. Que peut et doit faire un chef d'Etat qui se trouve en face d'une revendication suffisamment sérieuse qui, au nom du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, tend à la sécession, c'est-à-dire à la partition ?

Ce chef d'Etat a pour devoir premier de défendre l'intégrité de l'Etat dont il a la charge. C'est son devoir constitutionnel, et la présomption, en droit international comme en droit interne, est en faveur de l'intégrité de l'Etat.

Cette position première n'est pas seulement une garantie dans l'intérêt de l'Etat mais aussi dans une certaine mesure, des autres Etats et de la communauté internationale. Ni ceux-là ni celle-ci ne tirent automatiquement bénéfice d'une atomisation des souverainetés. Il en est notamment ainsi quand la sécession revendiquée met en cause l'intégrité d'un Etat inséré depuis longtemps dans l'histoire et dans la géographie. Pour prendre un exemple assez lointain pour ne pas être l'objet de disputes passionnelles, la plupart des historiens sont d'accord sur le fait que l'acharnement mis par les Alliés à disloquer l'ancienne Autriche-Hongrie voici plus de trois quarts de siècles n'a pas eu les plus heureux résultats, et qu'un réaménagement plus souple, plus respectueux de la géographie et des réalités sociales aurait été plus bienfaisant.

Donc, sauf si l'Etat est emporté lui-même dans une débâcle, le devoir d'Etat du chef de l'Etat (si l'on peut se permettre cette expression) est de résister à la revendication de partition, quelle que soit la véhémence avec laquelle est invoqué le droit des peuples.

Ceci ne veut pas dire qu'il doit opérer principalement par voie de répression. En effet ou bien le mouvement sécessionniste n'a pas de racines réelles dans la population et la répression est non seulement inutile mais nuisible à l'intérieur et à l'extérieur du pays. Ou bien le mouvement répond à des aspirations réelles, à des problèmes objectifs, et le remède est dans l'examen et le traitement de ces aspirations et de ces problèmes.

Généralement l'analyse révèle que le sécessionnisme prend sa source dans le sentiment d'identité de populations accompagné de la conviction que, en raison de cette identité, elles se voient traitées injustement. En somme, elles réclament à la fois le droit à la différence et le droit à l'égalité.

Les injustices dont se plaignent les populations peuvent être très variées : insuffisance de représentation politique et de participation au pouvoir, orientation de la politique économique ou sociale qui les sacrifie, méconnaissance de leur autonomie culturelle, entraves à la liberté de conscience ou religieuse, etc...

n'étaient pas moins solides. La résistance des Alsaciens et des Lorrains à l'annexion allemande de 1871 montrait que, bien que le rattachement des provinces en question à la France fût relativement récent et que la langue locale fût l'allemand et ses idiomes dérivées, les populations intéressées se jugeaient françaises. Aussi Renan substitua-t-il au concept «objectiviste» de la nation un concept beaucoup plus subjectif, celui de la volonté de «vivre ensemble».

Mais, comme il arrive souvent dans l'histoire des idées, cet affinement de la réflexion ouvrait la voie à de nouvelles difficultés. Elles étaient nombreuses et on ne peut pas dire qu'elles aient trouvé des solutions claires.

C'est idéalement que la vie en société repose sur un contrat. Dans la réalité la vie en société procède de la nature : la famille, la tribu, la cité, plus tard l'Etat sont des données de la nature ou en sont dérivées ; c'est Robinson dans son île qui est «anti-naturel». Tout ce que les théories du «contrat social» veulent dire, c'est qu'une société pour être juste doit être organisée «comme si» ses lois résultaient du consentement de tous ses membres. Mais ce «comme si» n'est qu'une simulation. Le fond des choses est que les groupes humains primaires existent sans contrat.

Il devient dès lors difficile que la réunion de plusieurs individus en vue de former un groupe indépendant, c'est-à-dire souverain - en langage moderne l'Etat - légitime ceux-ci à faire sécession. Il existe un seuil quantitatif et qualitatif de légitimité. Quantitativement, bien qu'aucun chiffre ne puisse être avancé, il faudrait au moins que la population au nom laquelle est invoqué le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes soit à même de constituer un véritable Etat et non une entité fontoche incapable de s'administrer et, le cas échéant, de se défendre. Qualitativement, il faut que l'absolue nécessité de la sécession soit ressentie non par quelques individualités mais avec une force suffisante par l'ensemble du groupe. C'est le minimum pour que la revendication soit sinon satisfaite du moins prise en considération.

Mais les données concrètes proposées à chaque cas répondent très rarement à ces schémas théoriques. Et il faut bien faire entrer en compte l'intérêt non moins légitime de l'Etat à défendre son intégrité.

Le malheur est que ce conflit d'intérêts ou de droits, même dans ses aspects juridiques, intègre des données en elles-mêmes anti-juridiques comme la violence. Inévitablement, la violence exercée par les sécessionnistes entre dans la mesure de l'authenticité de leur revendication. Non moins inévitablement l'opposition de l'Etat à la sécession ne peut se déployer sans une certaine répression de la propagande et de l'action sécessionnistes.

De plus, le succès des entreprises de sécession ou leur échec va dépendre très largement des circonstances. Une débacle militaire ou politique de l'Etat va favoriser évidemment le sécessionnisme, d'abord parce qu'il rencontre une résistance affaiblie, ensuite parce que les malheurs de l'Etat favorisant le ralliement, dans les populations mises en cause, de foule d'indifférents ou d'indécis pour la sécession ; enfin parce que d'autres Etats peuvent avoir intérêt à la partition de l'Etat en difficulté.

En revanche, un Etat stable et raisonnable peut, au prix de certaines précautions

justification coloniale. Tout au plus concèdera-t-il dans certains cas qu'il s'agit de phénomènes dont le traitement doit être conduit par des procédés autres que ceux qu'implique le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes. En d'autres termes il revendique à son avantage l'intégrité de sa souveraineté et de son unité nationale, titres qui ne seraient pas recevables si la situation analysée était une situation coloniale.

Dans les faits ces cas-frontières sont difficiles à apprécier car l'enjeu est considérable et les critères incertains. Il est évident, comme on vient de le voir, que l'Etat ainsi interpellé a intérêt à nier la colonisation et à multiplier les preuves à la fois de l'absence de justification de type colonialiste et de l'absence de fait et de droit de la domination. De leur côté, les populations revendicatrices ont intérêt à la prétention contraire, et donc à élargir autant que se peut en théorie la notion de colonisation tout autant qu'à dénoncer le camouflage de l'*animus* et du *corpus* colonisateur.

Ce n'est que par une analyse difficile et complexe nourrie des données concrètes de chacune des situations considérées que l'on peut trancher de pareils cas frontières. A vrai dire, la pratique internationale paraît assez peu probante à cet égard car elle est à la fois et selon les cas prudente ou aventureuse, en tout cas, hésitante. Le plus sage semble devoir être dans le sens du maintien d'une conception spécifique de la notion de décolonisation moins théorique qu'existentielle, c'est-à-dire comme relevant d'une analyse historique. Pour prendre un exemple contemporain, dans la dislocation de l'Union soviétique, on ne peut pas voir dans la sécession de l'Ukraine un phénomène de décolonisation sinon dans un sens littéraire ; la sécession de telle ou telle autre république asiatique pourrait être en revanche, au moins à certains égards, assimilée à une décolonisation.

On vient de prononcer le mot de sécession ; on aurait aussi bien pu parler, dans les termes utilisés par Sa Majesté, de partition. Ces termes révèlent la face obscure de notre problème.

Ils s'appliquent à un Etat souverain dont l'existence est reconnue comme telle par la communauté internationale, ayant un statut historique. Indépendamment de toutes allégations sérieuses de colonialisme, par des voies très diverses, légales ou illégales, pacifiques ou violentes, s'exprime la volonté de certains des éléments de la population de se retirer de l'Etat et, sur le territoire qu'ils estiment leur, de former un Etat nouveau indépendant du précédent. C'est au fond le vieux principe des nationalités cher au XIX^e siècle qui s'exprime par le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes.

Il existe tout de même plus qu'une nuance entre les deux termes. Le principe des nationalités reposait sur la croyance à des entités objectives caractérisées par l'histoire, par certaines communautés de langue, de religion, d'ethnie, de culture formant des nations ayant le droit de s'organiser en Etats indépendants. Depuis lors, toute une série de critiques ont été faites à cette conception «objectiviste» de la nation, critiques dont l'essentiel a été formulé par Ernest Renan. Celui-ci avait remarqué que nombre de nations reconnues comme telles (il pensait essentiellement à la France) étaient formées d'éléments disparates (quant à la langue, la religion, l'ethnie) et

la prétention à un titre de domination : supériorité d'une race, d'une religion, d'une civilisation, la culture, etc... de ceux qu'il s'agit de dominer. Les colorations du titre ainsi prétendument justificatif peuvent varier. Dans sa version idéaliste, il s'agit du devoir des éléments les plus avancés de l'humanité à aider aux progrès des autres avec la promesse de restituer à ceux-ci leur liberté quand, grâce au colonisateur, ils auront accédé à un niveau suffisant. La version cynique est tout simplement faite des avantages politiques, stratégiques, économiques et autres que le colonisateur peut attendre de sa domination. Les deux versions se valent en fait, ou plus exactement ni l'une ni l'autre ne vaut quelque chose. Pour la seconde, c'est évident. Pour la première, à la lumière de l'expérience, cela ne l'est pas moins, même si l'intention est moins scandaleuse et peut s'accompagner chez certains des acteurs de sincérité. En effet, par nature, la structure colonisatrice engendre l'exclusion, la mise en état d'infériorité, ce qui revient à dire que le moment de l'émancipation prétendument visée recule sans cesse. Et de fait aucune décolonisation ne s'est opérée de façon vraiment spontanée. Toutes les décolonisations ont tenu à ce qu'à un moment donné les rapports de force, qu'ils aient été évalués en termes militaires ou en termes diplomatiques, ont été défavorables au colonisateur.

Quant au *corpus* de la colonisation, il s'agit de la monopolisation de la souveraineté par le colonisateur même lorsque tel ou tel élément de participation ou d'autonomie interne est reconnu au colonisé. Ce monopole politique s'accompagne de phénomènes de domination de nature culturelle, économique, sociale.

Il est clair qu'il n'y a pas de véritable débat pour un chef d'Etat lorsque le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes est invoqué par des colonisés authentiques. Tout lui commande de faire droit à cette revendication fût-ce au prix de difficultés dans son propre pays de la part de colonialistes acharnés. L'idéalisme et le réalisme se conjugent pour lui commander ce choix. Du point de vue idéaliste, il doit faire droit à la justice et considérer que l'émancipation, c'est-à-dire son retrait, est la seule solution que son propre idéal puisse imaginer. D'un point de vue réaliste ou même cynique, il doit, dans l'intérêt même de l'Etat dont il a la charge, faire cesser une situation qui, désormais perd chaque jour ses avantages et accroît ses inconvénients.

Les choses deviennent plus compliquées lorsque l'on est en présence de situations qui ne sont pas incontestablement analysables en termes de décolonisation.

Tout d'abord il existe des doutes quand, au sein d'un Etat, certaines parties de la population groupées sur une partie du territoire prétendent être dans une situation para-coloniale en raison de l'état de subordination ou d'infériorité politique, économique, sociale ou culturelle, autrement dit quand ce que l'on a appelé le *corpus* de la colonisation est par équivalence réalisé à leur détriment. La différence avec la colonisation *stricto sensu* est que, officiellement, l'*animus* de la colonisation fait défaut ou paraît faire défaut. En effet, l'Etat ne prétend pas que les phénomènes de domination qu'on lui impute (et que d'ailleurs il ne reconnaît pas) seraient justifiés par la supériorité d'une race, d'une culture, etc... L'Etat prétend au contraire qu'il reconnaît comme des égaux les éléments de la population qui se prétendraient colonisés et que son titre de souveraineté a des fondements étrangers à toute

remodelage d'une carte géographique qui ne semblait pas liée à l'ère coloniale. Même si, à certains égards, l'on a pu critiquer la domination établie par l'appareil central soviétique sur nombre des républiques composant l'U.R.S.S., l'interprétation de fait en termes de colonialisme apparaît assez peu adaptée à nombre de cas tel que celui de l'Ukraine. On pouvait dans l'ancienne Yougoslavie relever également une prépondérance serbe. A l'égard de la Croatie ou de la Slovénie le terme de colonisation était inapproprié. Encore moins dans les rapports de la Tchéquie et de la Slovaquie. Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes s'applique dans ces pays à des situations d'un autre type que celles que nous offrait le colonialisme classique.

Mais la nouveauté de la question que nous pose Sa Majesté le Roi est au moins autant le fruit de la manière même dont elle est posée. Nous sommes invités non à une dissertation sur des comportements idéaux que devraient tenir les divers protagonistes qui interviennent pour la mise en œuvre du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, mais à résoudre question pratique telle que doit la résoudre un acteur central. Cet acteur c'est le chef de l'Etat qui par nature, a dans tous les systèmes politiques cohérents, la tâche de conserver l'intégrité de la souveraineté et du territoire de la nation, mais qui dans la mesure où est invoqué le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, ne peut l'écarter purement et simplement en alléguant son devoir de défense de l'intégrité nationale, sous peine évidemment de vider de son contenu un chapitre essentiel du droit international. Car il ne s'agit pas ici d'une simple contradiction entre des principes abstraits susceptibles d'une simple contradiction entre des principes abstraits susceptible d'une solution dialactique, mais d'un choix concret à faire par une personne humaine sur qui pèsent des responsabilités parfois effrayantes envers son propre Etat, les ressortissants de celui-ci, les hommes qui contestent le *statu quo*, la société internationale. Problème politique certes, problème juridique évidemment, mais aussi problème de conscience.

J'envierais et j'admèrerais ceux qui, parmi nous, pourraient apporter une réponse simple et claire à la question qui nous est posée. Je serais particulièrement fier s'il s'agissait d'un de mes frères juristes. C'est qu'ils auraient réussi comme souvent, entre les exigences du droit international et celles des droits nationaux, mais entre les principes mêmes du droit international. Car face au droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, le droit international reconnaît le droit de chaque Etat au respect de son intégrité territoriale et de sa souveraineté.

Eu égard à la question posée, il paraît que le chef d'Etat, à qui il reviendrait de la résoudre, serait sans doute tenu de se reporter aux règles acquises en droit international, mais que pour des raisons que d'autres que moi, spécialistes de cette difficile science, exposeront sans doute au cours de nos débats, il ne pourra s'empêcher tout à la fois de prendre en considération des données concrètes du problème, très variables selon les cas et, en même temps, de simplifier les argumentations possibles.

La situation la plus simple et la plus claire, au moins dans les principes, est celle des peuples colonisés au sens classique du terme. La colonisation est faite de ce que l'on pourrait appeler un *animus* et un *corpus*. L'*animus* est constitué par

LE CHEF D'ÉTAT DEVANT UNE MENACE DE SÉCESSION

Georges Vedel

Les thèmes de réflexion proposés à notre Académie par Sa Majesté, qui en est le Fondateur et le Protecteur, ont des caractères constants. Ils concernent toujours un grand problème de notre temps. Ce problème d'ailleurs peut se situer dans toute la variété des champs du savoir. Il peut être de nature politique, juridique, économique, éthique, voire parfois très technique. Il peut même être historique sans que ceci altère d'ailleurs son actualité, car la compréhension du présent est souvent suspendue à celle du passé. De toutes façons, et c'est peut-être ce qui distingue notre Académie de beaucoup d'autres, il est soumis à des hommes de culture, de nationalité, de professions différentes qui l'approcheront chacun à sa manière de telle sorte que des éclairages multiples et parfois inattendus seront projetés sur les domaines traités.

Puis-je, sans manquer de respect à notre Protecteur, suggérer que, dans le thème qui a été retenu par lui, pour la présente session, Sa bienveillance et Sa sagesse ont mêlé à son choix un grain de malice ironique ? Ne faudrait-il pas y voir une sorte de défi à notre aréopage, le défi que lui lance l'un des dirigeants les plus conscients et les plus responsables de notre monde présent, aux prises avec les contradictions, les incohérences, les conflits et les violences de ce même monde, devant les assumer non dans l'empyrée des constructions théoriques ou dans le calme des bibliothèques mais dans une réalité tumultueuse et dangereuse ?

Car enfin, lorsqu'en 1984, Sa Majesté nous avait interrogés sur le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, nous lui avons apporté une panoplie de réflexions dont certaines avaient valeur de réponse. N'est-ce pas sous une autre dénomination le même problème que le Souverain nous soumet, nous invitant par là à revoir notre copie qui, il est vrai, a été donnée au début d'une décennie qui ne fut certes pas caractérisée par la stabilité ?

Entre l'interrogation qui nous fut adressée en 1984 et celle d'aujourd'hui, il n'y a pourtant pas un simple rappel pour une éventuelle mise à jour de notre réponse.

Tout d'abord, alors que, dans le contexte du passé, le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes concernait essentiellement la part de l'humanité qui venait d'être décolonisée ou qui attendait encore de l'être, il est invoqué aujourd'hui pour le

BIBLIOGRAPHIE

- 1 - Aminata Diaw et Mamadou Diouf : «*Ethnies et nations au miroir du discours identitaire : le cas sénégalais*». Colloque sur les conflits ethniques en Afrique, Nairobi 16-18 novembre 1992 Codesria, Dakar (Texte dactylographié).
- 2 - Joseph Roger de Benoist : «*Pour une solution définitive du conflit en Casamance*», Afrique contemporaine n° 160, 4° trimestre, octobre-décembre 1991. La Documentation française, Paris.
- 3 - Jacques Charpy : «*Témoignage historique sur la Casamance*». Ministère de la communication, Dakar, septembre 1992.
- 4 - Recensement général de la population et de l'habitat de 1988. Ministère de l'économie, des finances et du plan. Division de la prévision et des statistiques, Dakar, septembre 1992.
- 5 - Michel Benoît : «*Espaces francs et espaces étatisés en Afrique occidentale. Cahier des Sciences humaines, vol. 24, n° 3, 1988, Paris*».
- 6 - *Mémoire* relatif aux événements de Ziguinchor (décembre 1982-1983). Délégation des Cadres casamançais élargie. (Texte dactylographié), Dakar, avril 1984.
- 7 - J.F. Bayart : «*L'Etat en Afrique : La politique du ventre*» Edition Fayart, Paris 1989.
- 8 - Okwudiba NnOLI : «*Conflits ethniques en Afrique*» Codesria, Dakar, 1989.
- 9 - Christian Roche : «*Histoire de la Casamance, conquête et résistance*». (1850-1920) Karthala, Paris 1985.
- 10 - Dominique Darbon : «*L'administration et le paysan en Casamance*». Edition Pedone, Paris, 1988.
- 11 - Boubacar Barry : «*La Sénégambie du XV^e siècle*». Edition l'Harmattan, Paris. 1988.
- 12 - Abdourahmane Konate : «*Le Problème casamançais, mythe ou réalité ?*» Un ancien Prefet témoigne. Dakar, juin 1993, A. Konate, Zone B Dakar.
- 13 - Archives Personnelles du Professeur Assane Seck de l'U.C.A.D Dakar, pour les documents inédits.

Mais cette renaissance passe aussi, nécessairement, par la création d'espaces politiques et économiques plus viables dépassant le cadre des entités étatiques actuelles et permettant notamment la mise en commun des efforts au sein d'ensembles plus cohérents tant sur le plan géographique que sur le plan humain.

NOTES

- (1) Joseph Roger De Benoist : «*Pour une solution définitive du conflit en Casamance*», in «*Afrique Contemporaine*», n° 160 4^e Trimestre, octobre décembre 91. La Documentation Française. Paris P. 27 à 38.
- (2) «*Le Mouvement des Forces Démocratiques de Casamance (MFDC)*» dont le nom a été ressuscité par les opposants casamançais, a été fondé en 1947 à l'initiative notamment d'instituteurs originaires de Casamance, parmi lesquels on peut citer : Ibou Diallo, Emile Badiane, Guibril Sarr. Ce mouvement a disparu en 1954, son 4^e Congrès réuni à Bignona les 18, 19 et 20 juin 1954, ayant décidé son intégration dans le Bloc Démocratique Sénégalais (BDS) fondé par Léopold Sédar Senghor et ses amis à la fin de l'année 1948. Les conditions de cette intégration avaient été jugées néanmoins irrégulières par certains dirigeants dont Guibril Sarr.
- (3) Aminata Diaw et Mamadou Diouf : «*Ethnies et nations au miroir des discours identitaires : le cas sénégalais*». Colloque sur les conflits ethniques en Afrique. Codesria, Nairobi, novembre 16-18-1992. Document dactylographié Codesria, Dakar.
- (4) Aminata Diaw et Mamadou Diouf : *Ibidem*.
- (5) Sur cette question voir Partie III.
- (6) Jacques Charpy : «*Témoignage historique sur la Casamance*», Ministère de la communication, janvier 1994, Dakar.
- (7) Recensement général de la population et de l'habitat de 1988. Rapport régional (Résultats définitifs) ; Kolda, Ministère de l'économie, des finances et du plan. Direction de la prévision et de la statistique. Dakar, septembre 1992.
- (8) Michel Benoit : «*Espaces francs et espaces étatisés en Afrique occidentale*» in Cahier des sciences humaines, vol. 24- n° 3 1988. Institut français de recherche scientifique pour le développement.
- (9) Jacques Charpy : Ouvrage déjà cité.
- (10) *Ibidem*.
- (11) *Ibidem*.
- (12) Mémoire relatif aux événements de Ziguinchor (décembre 1982-1983) de la Délégation des Cadres casamançais élargie (texte dactylographié, Dakar, avril 1984).
- (13) Le «*Wolof*» est l'habitant du Diolof originel qui englobait la plus grande partie du Nord du Sénégal, comprise entre les marges Sud de la Vallée du fleuve Sénégal et le Sine-Saloum.
- (14) Mémoire déjà citée.
- (15) Mémoire déjà citée.
- (16) J.F. Bayart : «*L'Etat en Afrique : la politique du Ventre*», Edition Fayart, Paris 1989, pp. 221-222, Cité par Aminata Diaw et Mamadou Diouf in «*Ethnies et nations*», Codesria, Dakar, 1992.
- (17) La crise qui a éclaté au Sénégal dès les premières années de l'indépendance entre le Président du Conseil Mamadou Dia et le Président de la République Léopold S. Senghor et qui a abouti au triomphe de ce dernier et au renforcement du régime présidentiel, ne semble avoir d'autre raison majeure qu'une divergence sur les orientations politiques, économiques et sociales du nouvel Etat sénégalais et sur ses rapports avec l'ancienne puissance coloniale d'une part, et avec certaines forces sociales internes d'autre part.

La loi sur le domaine national ne paraît être, dans ce contexte que la codification améliorée des pratiques coloniales qui consistaient à considérer les terres non exploitées pendant une certaine période comme biens vacants et sans maîtres, et donc relevant du domaine de la puissance coloniale.

Dans de telles conditions, l'ancrage des populations des profondeurs, celles des villes comme celles des campagnes, toutes ethnies confondues, à la nouvelle nation, ne fut pas considéré comme la première des priorités et la condition d'un développement harmonieux, alors que les plus sûrs garants de l'unité nationale étaient le sentiment d'appartenance commune à une même ensemble et la volonté de maintenir et de faire progresser en commun cet ensemble. Cela supposait non seulement la rupture avec l'ordre colonial, mais aussi une nouvelle approche des rapports entre pouvoir et peuple. Le pouvoir colonial était autoritaire par essence, le nouveau pouvoir devait être démocratique et consensuel.

Pour emporter l'adhésion et éviter les dérapages toujours possibles, ce nouveau pouvoir devait répudier les pratiques électoralistes fondées sur le clientélisme, les fraudes, la corruption, l'intimidation et l'utilisation de l'appareil d'Etat en faveur de certains candidats. Ces pratiques aboutissent en effet à la «désresponsabilisation» des populations considérées comme des masses manœuvrées, manipulées par des politiciens professionnels ou par des forces traditionnelles au moment d'élections dont les enjeux leur échappent totalement. Devant de telles situations, la tentation est grande pour les plus déterminés de recourir à la contre-violence.

Les rapports internes, pour être féconds, devaient être fondés sur une démocratie réelle, sur le développement du sens d'une responsabilité commune, le respect de la diversité, conçue comme un facteur de complémentarité et une source d'enrichissement mutuel, la préservation des droits et de la dignité de chaque individu et de chaque communauté, la valorisation des potentialités de l'ensemble du pays dans le cadre d'un développement assumé par tous et en particulier par les communautés de base, et assurant à chacun des possibilités décentes de vie et d'épanouissement.

Dans un tel contexte, l'Etat devient l'Etat de tous, et l'administration débarrassée de toute tentation de corruption ou de dérive autoritaire, la justice respectée parce qu'indépendante de tout pouvoir de quelque nature que ce soit, politique, économique ou autre.

Il n'est peut être pas trop tard pour le Sénégal, comme pour la plupart des pays de l'Afrique subsaharienne qui partagent la même situation et connaissent, à quelques nuances près, les mêmes problèmes, de s'engager dans la voie des changements permettant de refaire et de renforcer l'unité nationale. Mais cela implique des remises en cause profondes pour lesquelles il faudra beaucoup de courage, de lucidité, d'imagination et un sens élevé des responsabilités nationales.

A l'aube du XXI^e siècle, il ne semble pas y avoir d'alternative pour sortir l'Afrique de ses impasses, redonner confiance à ses populations, et surtout à sa jeunesse, et mobiliser toutes les énergies pour une nouvelle renaissance.

Ce sont les hasards de la conquête et les arrangements entre puissances européennes qui leur ont donné leurs configurations géographiques actuelles. Ni les facteurs historiques, ni les exigences de la géographie, ni l'appartenance ethnique de leurs populations, n'ont été pris en considération lors du tracé de leurs frontières. Ainsi, plusieurs ethnies se sont-elles trouvées divisées entre deux ou plusieurs États, et de ce fait, séparées par des frontières qui ont d'autant moins de valeur pour eux que dans leur conscience. L'appartenance ethnique est plus forte que toute autre.

Les puissances coloniales n'ont pu s'imposer dans de nombreuses régions, on l'a vu, qu'avec difficulté. Elles se sont appuyées bien souvent sur les structures traditionnelles anciennes en les encadrant par des forces supplétives autochtones conduites par... des métropolitains et renforcées durant les périodes de tension par des éléments d'appoint venus d'autres colonies ou de la métropole. L'unité de la colonie était maintenue en tant qu'entité politique, administrative et économique par le haut ; elle n'était pas le résultat d'une intégration voulue et assumée par les populations elles-mêmes.

L'évolution politique, économique et sociale, amorcée dès la fin de la deuxième guerre mondiale a permis l'émergence progressive d'une élite syndicale, intellectuelle et politique dont l'action a conduit à l'indépendance.

Mais en devenant une entité politique indépendante, le territoire n'avait pas changé de nature par rapport à l'ancien territoire colonial. Il est resté une construction hybride, faite selon l'expression de J.F. Bayart «*d'une intégration horizontale de communautés hétérogènes à l'intérieur de frontières arbitraires*».⁽¹⁶⁾

Si l'État, héritier du territoire et des pouvoirs coloniaux possédait désormais les attributs de la souveraineté interne, la nation était à construire.

En effet, l'unité nationale n'était pas acquise d'avance, même si parmi les élites dirigeantes de la première génération qui ne formaient pas encore, par rapport au reste de la population, une classe sociale définie, avec des intérêts propres, pouvait se dégager un consensus sur l'appartenance commune à une même entité politique. Ce consensus tacite a pu faire illusion au point de faire négliger l'action qui s'imposait pour faire naître une mystique de l'unité nationale permettant de souder, sur des bases démocratiques, les différentes communautés rassemblées au sein de la nation afin de pouvoir les engager, à marche forcée, avec leur plein consentement, dans la dure bataille de la liberté et du développement.

Quelques militants lucides avaient senti cette nécessité Celle-ci supposait une rupture tout à la fois avec le passé colonial et surtout avec la mentalité qui gouvernait les rapports entre colonisateurs et colonisés, qu'avec tous les éléments stérilisants de traditions africaines héritées du passé ; double rupture, que la plupart des dirigeants les plus influents n'entendaient pas assumer.⁽¹⁷⁾

Alors s'est imposée une politique de continuité par rapport à l'ancien ordre. On prétendait améliorer le système ; on n'a fait que la renforcer, en redistribuant les rôles et les avantages, avec le maintien de l'économie de traite et les rapports sociaux et politiques qu'elle induit tant au niveau des structures modernes que des structures traditionnelles.

En effet, tout en évoquant les problèmes régionaux et ethniques, le mémorandum des Cadres casamançais auquel je me suis longuement référé, montre à l'évidence que derrière ces problèmes se cache en réalité celui plus général des rapports de «classes». Depuis l'indépendance, s'est développée au Sénégal, comme ailleurs, une «classe sociale» d'abord bureaucratique, ensuite de plus en plus impliquée dans les affaires, classe liée au système de pouvoir et bénéficiant des avantages que celui-ci lui offre. Cette classe identifiée implicitement, au Sénégal, à l'ethnie Wolof urbanisée est loin d'être exclusivement Wolof comme le reconnaît le mémorandum lui-même qui la qualifie d'ethnie «hybride». Même si l'élément, la «philosophie» ou le modèle Wolof y sont dominants, cette ethnie qui s'exprime en langue Wolof comme la plupart des autres Sénégalais, est composée d'éléments venus de toutes les autres ethnies du pays.

Cette nouvelle classe sociale ou cette nouvelle «ethnie» que j'ai qualifiée ailleurs de «tribu» politique, et qui du reste est loin d'être homogène sur le plan matériel, tend à orienter et à utiliser l'appareil d'Etat en fonction de ses intérêts ; elle se maintient grâce à un système clientéliste au sein duquel de nombreux «chefs» religieux jouent un rôle prépondérant. Ceux-ci, en contre-partie des services qu'ils obtiennent, favorisent par des consignes de vote le maintien au pouvoir de leurs obligés.

C'est sans doute ce qui explique les difficultés de la «démocratie sénégalaise» soumise aux exigences contradictoires des bailleurs de fonds qui demandent plus de transparence dans la conduite des affaires, à la pression de l'opposition et de certains syndicats qui veulent plus de démocratie et plus de justice sociale, et à la volonté du pouvoir d'assurer sa survie vaille-que-vaille.

Le caractère virulent des débats politiques, la fronde des jeunes, la violence de certaines manifestations politiques, l'émergence de tendances séparatistes dans les zones périphériques moins intégrées au système que le pays Wolof du bassin arachidier, y trouvent une partie non négligeable de leur explication.

Le bassin arachidier qui, avec Dajar, a été le cœur des activités économiques, le siège de l'administration centrale, demeure le lieu à partir duquel l'appareil d'Etat et les grandes confréries religieuses rayonnent sur l'ensemble du pays.

L'agglomération formée par la ville de Dakar et sa banlieue qui concentre une grande population provenant de tout le pays et presque toutes les activités économiques modernes, a, dans cet ensemble, un poids déterminant, d'où les luttes politiques, ponctuées d'incidents plus ou moins graves dont elle est l'enjeu entre pouvoir et opposition.

En tout état de cause, le cas casamançais et les tensions politiques qui surgissent de temps à autre, montrent bien que l'unité nationale sénégalaise fondée sur une commune volonté de vivre ensemble est loin d'être faite, comme du reste, c'est le cas pour la plupart des Etats africains au Sud du Sahara.

Les colonies européennes constituées à la fin du XIX^e siècle et qui ont donné ensuite naissance aux nouveaux Etats ont toutes été des constructions plus ou moins artificielles.

en cause la loi sur le domaine national connus essentiellement pour libérer les paysans du Nord du pays de redevances, qu'ils devaient verser aux «maîtres» de la terre considérés jusque là comme les propriétaires éminents des terres tenues par les cultivateurs.

La fonction économique sociale et religieuse de la forêt qui fait corps avec la rizière est également soulignée. Or, l'extension des surfaces cultivées au détriment de la forêt et les activités pastorales résultant de l'afflux des gens du Nord mettent en danger l'équilibre forestier.

Par ailleurs, l'exploitation forestière s'est développée au bénéfice de non résidents voire même de non Sénégalais. Là aussi, les populations d'origine, se sentant spoliées, l'accès aux ressources de certaines forêts leur étant interdit.

Pour le secteur de la pêche, la modernisation de l'agriculture, le développement industriel, l'activité commerciale, de nombreuses insuffisances sont signalées ainsi que l'accaparement de certaines facilités par les personnes venant du Nord du Sénégal ou d'ailleurs. le sentiment qui prévaut, confirmé par la réalité, est que les potentialités de la Casamance sont loin d'être mises en valeur, alors que c'est la région du Sénégal la plus favorable à l'agriculture, et que les ressources qui y sont exploitées le sont de plus en plus au profit de non Casamançais.⁽¹⁵⁾

Quelle que soit l'opinion que l'on peut avoir sur les problèmes soulevés dans le memorandum des Cadres casamançais, le seul fait que ce document ait pu être établi à l'intention du Chef de l'Etat sénégalais est significatif en lui-même, Il confirme, qu'en dépit du rôle qu'ils jouent au sein de l'Etat Sénégalais, les Cadres casamançais n'en sont pas moins attentifs aux problèmes de leur région et que tout drame qui y est vécu est ressenti par eux comme une blessure.

Mais par delà les Cadres casamançais et la Casamance, c'est toute la nation qui devait être concernée. Quand un malaise affecte l'une quelconque des parties de la nation, c'est l'ensemble de la communauté nationale qui devrait assumer la responsabilité des mesures de redressement qui s'imposent. Mais tout se passe comme si seuls étaient concernés ceux qui détiennent et contrôlent l'appareil d'Etat. On est loin de l'idée qu'on peut se faire d'une démocratie vivante dans une nation unie et solidaire.

IV - La question de l'unité nationale au Sénégal

Le problème casamançais, quelque soit le jugement que l'on pourrait avoir sur ses origines, met en évidence les difficultés de l'unité nationale au Sénégal. Mais, avant de pousser plus avant l'analyse, il convient de souligner que le problème n'est pas particulier au Sénégal.

Dans la plupart des pays de l'Afrique subsaharienne, des forces centrifuges entrent de plus en plus en action soit pour contester la légitimité du pouvoir établi en mettant en cause notamment les conditions dans lesquelles il s'est emparé des leviers de l'Etat, soit pour dénoncer sa politique économique et sociale, soit pour fustiger la corruption ou le favoritisme qui privilégient une ou plusieurs ethnies ou groupes proches des dirigeants au détriment des autres.

de la civilisation du Gabou et s'expriment par les comportements et une éthique spécifique, notamment :

- l'attachement à la terre, aux coutumes ou traditions ancestrales ;
- le respect de l'âge et la vénération des parents et des amis ;
- la rigueur morale et l'amour du travail ;
- la pratique religieuse fondée sur le respect dû à la foi et excluant toute ingérence politique ou économique considérée comme dangereuse et susceptible d'altérer la pureté de la morale religieuse.⁽¹⁴⁾

Il est vrai que la société sénégalaise, toutes ethnies confondues, a subi avec plus ou moins d'intensité, des transformations importantes tant pendant la période coloniale que depuis l'indépendance. Une analyse plus globale, dans une perspective non exclusivement identitaire permettrait certainement, en dépassant les clivages ethniques, de mieux préciser les forces en mouvement au sein de la société sénégalaise, les intérêts qu'elles représentent et les menaces que les appétits ou le comportement de certaines d'entre elles font peser sur la cohésion du peuple sénégalais et sur l'unité nationale.

Car, il ne fait guère de doute, que nombre de «Wolof» urbanisés pourraient aisément se reconnaître dans les vertus attribuées globalement aux Casamançais, et qu'il ne manque pas de Casamançais affectés par les tares que l'on a voulu déceler chez les Wolofs des villes.

Le mémorandum le reconnaît d'ailleurs explicitement puisqu'il fustige le comportement de la nouvelle classe politique casamançaise qui est atteinte par le virus de la politique politicienne et ses conséquences les plus fâcheuses.

3 - Les problèmes socio-économiques.

Concernant les problèmes socio-économiques, le mémorandum note d'abord que l'économie de la Casamance comme celle de l'ensemble du Sénégal est affectée depuis une quinzaine d'années par la crise internationale et par les effets de la sécheresse. Cette sécheresse a entraîné une forte migration de population du Nord du pays vers la Casamance plus humide où pouvaient s'offrir de meilleures perspectives économiques. Au Sénégalais du Nord, se sont ajoutés des populations en provenance de Guinée-Bissao ou de Guinée-Conakry, voisines, créant ainsi de difficiles problèmes «d'intégration et d'insertion économique et sociale».

Le mémorandum passe ensuite en revue un certain nombre de secteurs où se posent de sérieux problèmes. Le premier concerne le domaine national et la réforme agro-foncière. De ce point de vue, la réforme foncière instituée pour l'ensemble du Sénégal par la loi n° 64-46 du 17 juin 1964, relative au domaine national, y provoque le plus de remous. Contrairement au reste du Sénégal, l'appropriation des terres et la propriété personnelle ne résuleraient pas d'un processus qui découlerait d'un droit d'usage, mais tirent leur origine d'une exploitation continue, d'une mise en valeur permanente, de génération en génération pour les terres inondables des rizières. *«L'appropriation très stricte des rizières aux familles et aux individus est absolue et ne souffre que de très rares exceptions»*. Or c'est cette appropriation qui remettait

ont eu le sentiment, et l'on exprimé, selon le mémorandum, «*que c'est par mépris et par haine qu'un tel traitement leur a été infligé, parce qu'elles sont Diola*».

Concernant les éléments relatifs à la vie politique en Casamance, le mémorandum relève que les hommes politiques casamançais, qui avaient la réputation d'être des responsables combattifs, francs, honnêtes, disciplinés, se sont laissés contaminer par le virus de la politique politicienne très répandu dans les autres régions du Sénégal.

«Ils n'hésitent plus à faire feu de tout bois pour imposer la politique de leurs clans ou de leur tendance, même si l'intérêt général devait en souffrir. Ce qui conduit à des zizanies et des rivalités portant un grand préjudice au développement de la nation».

La population qui observe le développement de cette situation *«finit par se laisser aller au découragement»*, et la déception en fait des *«révoltés prompts à rechercher tous les moyens pour sortir d'une situation qui les étouffe»*.

2 - Problèmes socio-culturels

Dans la partie relative aux problèmes socio-culturels, le mémorandum souligne tout d'abord que *«l'unité nationale et la fraternité qui doivent régner entre les différents groupes de population d'un même pays passent impérativement par leur identité socio-culturelles qui seule peut exprimer leur commune volonté de vivre en commun»*.

Se référant ensuite à l'histoire et en particulier à celle du Gabou, le mémorandum note qu'il y a eu au départ un fond commun aux populations de la Casamance et du reste du Sénégal. Et que pour des raisons historiques et socio-culturelles *«il n'y a pas de raison pour que l'homme casamançais et l'homme du Nord du Sénégal (comme l'homme de Gambie ou de Guinée-Bissao) qui ont participé, à l'origine, au même courant de civilisation, ne puissent cohabiter harmonieusement et constituer un même peuple et une même nation»*.

Toutefois, il y a une «fissure» entre le Nord et le Sud. Cette «fissure» ne se situe pas entre les populations du Nord et du Sud, prises dans leur ensemble, mais entre, d'une part, les habitants des grands centres urbains comme Dakar et Saint-Louis où domine le «Ouolof» *«entité ethnique mal définie et imprécise qui n'a rien de commun avec l'habitant du Djolof, et d'autre part le Sénégalais de la brousse»* que symbolise le Casamançais et essentiellement le Diola.⁽¹³⁾

Le «Wolof» ainsi identifié a subi, selon le mémorandum, une forte empreinte du colon français ; c'est un déraciné tragiquement coupé de ses bases culturelles ancestrales auxquelles il ne parvient plus à s'identifier ; il considère la réussite sociale à tout prix, comme son principe et unique objectif ; il a tendance à l'exhibition ostentatoire et à une largesse excessive et incontrôlée (qui) le conduisent à mener une vie au dessus de ses moyens.

Ce «Wolof» sénégalais, transformé et dénaturé par la société de consommation, s'oppose aux Sénégalais des «Profondeurs» que symbolise le cultivateur casamançais ou Sérère qui, lui, garde encore intactes les qualités de ses ancêtres qui s'inspirent

III - Le malaise casamançais

Les événements du 26 décembre 1982, écrivent les Cadres casamançais, n'ont été qu'un détonateur...

Il faut tenter d'en faire une dissection pour élucider des aspects, des éléments sans lesquels aucune identification des problèmes dont souffre notre belle région de la Casamance, ne pourra être faite pour nous conduire vers une solution totale du «malaise casamançais».

Le mémorandum identifie trois grandes séries de problèmes pour lesquels sont préconisées des solutions à court, moyen et long terme. Ce sont :

- 1° - Les problèmes politiques et administratifs ;
- 2° - Les problèmes socio-culturels ;
- 3° - Les problèmes socio-économiques.

1 - Les problèmes politiques et administratifs

Pour ces problèmes, le mémorandum relève tout d'abord que, l'éloignement et l'isolement de certaines régions, comme la Casamance, de la capitale politique et de l'autorité centrale font du Haut Fonctionnaire de commandement et singulièrement le Gouverneur de région, un vrai potentat qui ne peut réellement jouer son rôle dans un pays indépendant et démocratique, que s'il est intégré à la population et s'il respecte le principe fondamental, selon lequel, il doit servir et non asservir les populations qui leur sont confiées.

Il cite pour illustrer les abus de pouvoir, les conditions dans lesquelles s'est effectué le lotissement de nouvelles zones d'habitation de Ziguinchor, capitale de la région.

L'administration, se fondant sur la loi sur le domaine national, avait dépossédé de leurs champs et rizières, les propriétaires traditionnels pour les transformer en lots pour l'édification d'habitations.

Ces lots furent ensuite attribuée principalement à des Sénégalais venant du Nord du pays. L'injustice était donc double : expulsion de Casamançais d'origine, de terres qu'ils cultivaient depuis plusieurs générations et exclusion de plusieurs Casamançais du bénéfice des terrains lotis qui sont revenus à des populations considérées comme étrangères à la région. Le procédé n'était guère différent des pratiques de la période coloniale.

Le mémorandum s'élève aussi contre «des tracasseries administratives et les humiliations révoltantes» dont sont victimes les ressortissants casamançais désirant se faire établir des pièces d'identité, parce que leur nom n'a pas la même consonnance que ceux des Sénégalais du Nord. Cette inégalité de traitement est encore relevée dans la façon dont les services de sécurité ont traité des personnes arrêtées et notamment des femmes Diola, à la suite de l'émeute du 18 décembre 1983.

Des femmes arrêtées, dont 50 ont été libérées ensuite, pour «dossiers vides», leur culpabilité n'ayant pu être établie, ont été victimes d'un traitement dégradant affectant au plus profond d'elles-mêmes leur dignité de personne humaine. Elles

Pour revenir aux événements de 1943, le Commandant de cercle de Ziguinchor devait écrire à leur sujet : *«De tout temps, depuis la conquête coloniale, les Floups (Diola du Sud de la Casamance) se sont montrés indisciplinés, rebelles à toute autorité émanant de l'Européen, Français ou Portugais, et ne suivent que les ordres ou conseils des Chefs, le plus souvent occasionnels, ou des féticheurs influents. Particularité : ces Chefs, souvent des femmes, se disent inspirés par un dieu... Le problème qui se pose n'est donc pas de mater de temps à autre, avec plus ou moins de chance, l'agitation des Floups du Sud, mais bien, de créer une armature durable pour hiérarchiser les populations, les surveiller de près, supprimer dès leur apparition les meneurs, qu'ils soient fétichistes ou visionnaires, enfin briser dans leur germe tous les mouvements de désobéissance. Il convient d'habituer les Floups à la discipline sociale».*⁽¹⁰⁾

La tâche apparaissait des plus hasardeuses, car dans l'ethnie Floup, la discipline ne peut être imposée de l'extérieur ; c'est une exigence de la vie communautaire. La communauté doit permettre l'épanouissement de chacun de ses membres, à charge, pour chacun de suivre dans sa vie et dans son comportement les normes fixées par la coutume. C'est la coutume qui définit les conditions d'appropriation et de mise en valeur du sol ainsi que celles d'utilisation de l'espace de manière à sauvegarder l'environnement et éviter tout déséquilibre entre l'homme et son cadre naturel de vie.

Tout ce qui porte atteinte à la cohésion de la communauté, aux normes que celle-ci s'est imposée et à l'espace où il vit, et en particulier, à la forêt, qui est la source de ses moyens de subsistance, le lieu de ses cultes, le centre de ses activités culturelles, constitue une menace contre ce qui fait l'essence de la vie, menace devant laquelle la vie n'a pas de prix.

La logique d'une telle société est incompatible avec la logique du projet colonial, et en dernière analyse, avec toute logique moderniste, quand celle-ci, ignorant les données sociologiques et psychologiques fondamentales, prétend bouleverser, par des initiatives extérieures, et la vie des hommes et le cadre dans lequel cette vie s'inscrit.

Aminata Diaw et Mamadou Diouf du Codesria écrivent en ce qui concerne les initiatives de l'Etat sénégalais : *«La réforme de l'administration locale et territoriale de 1972 en sus de la loi sur le domaine national de 1964, le code de la famille de 1972, traduisent, si besoin en est, le désir de l'Etat de juguler les entreprises de détotalisation de la société sénégalaise d'une part, et d'autre part la volonté de renforcer son emprise sur elle».*

Ces trois grandes réformes considérées comme constitutives du complexe de modernisation de l'Etat Sénégalais confirment la prétention de celui-ci à *«être un Etat intégral ; pour la première fois, il investit des domaines (la famille, le village et la terre) dans lesquels son prédécesseur colonial ne s'était jamais aventuré».*⁽¹¹⁾

Outre le contexte général dans lequel s'inscrit la situation casamançaise, les conditions d'application de ces réformes entrent pour une part non négligeable, dans ce que «les Cadres casamançais» appellent le malaise casamançais dans le mémorandum qu'ils ont adressé au Président de la République, le 16 avril 1984.⁽¹²⁾

En 1906, Jinabo, Chef local de la résistance Diola, est tué par des troupes françaises. Le lycée de Ziguinchor où se sont produits les incidents précurseurs des manifestations du 26 décembre 1982, porte son nom. Le recrutement militaire entrepris pendant la guerre 1914-1918, accentue la résistance. En 1916, l'Administrateur Supérieur de la Casamance, constate : *« nous n'avons pas affaire à des rebelles à chatier, nous avons partout à compter avec un désir latent de révolte »*.

Le Gouverneur Général de l'AOF, Jost Van Vollenhoven, qui se rend en Casamance, écrit au lieutenant-Gouverneur du Sénégal : *« Nous ne sommes pas les maîtres de la Basse Casamance ; nous y sommes seulement tolérés... Il faut que la Casamance ne soit plus une sorte de verrue dans la colonie dont elle devrait être le joyau »*. Pour ce faire, écrit-il notamment *« des foyers de révolte et de dissidence seront supprimés radicalement et par l'emploi de la force jusqu'à la disparition complète de toute velléité de résistance. Les meneurs seront incarcérés et déportés, si nécessaire, les villages qui représentaient de véritables places fortes munies de défenses devraient être rasés sans qu'il en restât trace »*.⁽⁹⁾

Après la première guerre mondiale, un programme d'action politique et militaire est mis en œuvre, sans venir à bout de la résistance Diola. Celle-ci se manifeste encore au cours de la deuxième guerre mondiale notamment, avec Aline Sitoe Diatta, une femme qui avait travaillé à Dakar comme personnel de maison. De retour en Casamance, elle brandit le drapeau de la révolte. Selon un rapport du Commandant de cercle de Ziguinchor en date du 24 janvier 1943, elle *« fait passer le mot d'ordre de refuser les livraisons de riz, de couper les routes, de ne pas payer l'impôt, enfin de s'opposer au recrutement »*.⁽⁹⁾

L'armée intervient et Aline Sitoe est arrêtée le 29 janvier 1943. Déportée au Soudan français, l'actuel Mali, elle mourut à une date non précisée. L'intervention militaire avait coûté la vie à un militaire français. Les exactions de l'armée entraînent l'exode massif vers la Guinée-Bissao voisine de la plupart des populations de Kabrousse, d'où était originaire Aline Sitoe, d'Effoc et Youtou. Ils ne revinrent en Casamance qu'après une laborieuse négociation avec les autorités coloniales qui leur garantirent leur sauvegarde. Dix ans plus tard, l'occasion me fût donnée d'y conduire une mission d'éducation de base qui dura plusieurs mois.

L'objet de la mission était d'élaborer et de mettre en œuvre des programmes d'éducation communautaire en faveur de populations entièrement animistes et demeurées rebelles à toute intrusion extérieure. J'avais pu établir, avec elles, un climat de confiance mutuelle fondé sur le respect scrupuleux de leurs us et coutumes. Les programmes étaient conçus en accord avec le conseil des anciens et leur exécution évaluée périodiquement.

Pour donner suite à la mission, les populations entreprirent, elles-mêmes, la construction d'une école qui permit l'année suivante de scolariser tous les enfants. Grâce à l'amitié tissée avec la population, j'appris à identifier les influents membres de la secte secrète dite des « crânes » que l'administration coloniale rendait responsables des actes d'insubordination et de rébellion. Je fus invité à pénétrer dans le bois sacré, ce sanctuaire animiste ouvert seulement aux membres de la communauté qui y pratiquent les rites religieux, les cérémonies d'initiation et toutes réunions secrètes.

Peut-être faut-il nuancer un peu cet isolement, car les Casamançais se déplacent beaucoup et nombre d'entre eux vivent hors de la Casamance, notamment dans le reste du Sénégal, à Dakar surtout, en France ou ailleurs. Ces émigrés gardent d'ailleurs le contact avec la terre d'origine et y reviennent fréquemment auprès de leurs parents.

La Basse Casamance est sans doute la région la plus typique de la Casamance tant du point de vue physique qu'humain. C'est là que l'on constate la volonté la plus marquée de préserver l'identité culturelle, en particulier chez les Diola. C'est parmi cette ethnie du reste que se recrutent essentiellement les indépendantistes les plus déterminés. C'est dans les zones à dominante Diola que les affrontements armés ont été les plus nombreux.

Le particularisme Diola est donc une donnée essentielle de la problématique casamançaise. Ce particularisme n'est pas la manifestation d'une quelconque xénophobie. Il est le reflet d'un système de valeurs, d'un mode de vie, d'une mentalité qu'une population laborieuse et profondément ancrée à sa terre, s'est forgée au cours d'une longue histoire.

Le Diola est très jaloux de son indépendance, de sa liberté, de son appartenance, et contrairement à certaines idées répandues, il a su créer des sociétés structurées à la base, repliées sur elles-mêmes, reposant sur un système de solidarité et d'entraide excluant tout préjugé social, tout parasitisme et sans rapport clientéliste, à l'inverse de ce que l'on peut constater dans d'autres ethnies sénégalaises, et notamment l'ethnie Wolof dont la philosophie et les comportements sociaux tendent à imprégner la société urbaine et tout l'appareil d'Etat.

Tous ceux qui ont vécu dans le milieu Diola des profondeurs, ont été certainement frappés par la convivialité des populations, leur sens de la dignité et leur tendance à rejeter toute sujétion à une autorité extérieure.

Certes, l'ethnie Diola a dû s'incorporer au cours de son histoire dans des ensembles plus larges, mais elle s'est toujours efforcée de garder son identité propre comme cela est le cas dans les sociétés non étatisées. Ces sociétés se défient de tout pouvoir centralisé, en évitent l'émergence en leur sein, et adoptent dans la gestion des ressources naturelles *«une stratégie égalitariste destinée à empêcher l'accumulation privilégiée des biens et la manifestation d'un pouvoir induit par leur redistribution»*.⁽⁸⁾

Faute d'avoir compris la mentalité Diola, l'administration coloniale s'est heurtée à plusieurs reprises, comme l'administration du Sénégal indépendant, à la résistance passive ou active Diola, alors qu'ailleurs au Sénégal, elle a pu s'appuyer sur des structures et sur des chefferies traditionnelles pour asseoir son autorité et orienter l'activité économique conformément à ses vœux.

L'Administrateur Supérieur de la Casamance, pouvait écrire en 1897 : *«La situation est loin d'être satisfaisante. Il est certain que de nombreux villages ne reconnaissent pas notre autorité. Cette indépendance, ils la crient dans des propos offensants et fâcheux pour nous»*.

L'ethnie Manding arrive en deuxième position avec 9,3%, suivie des Poular 8,8% ; des Wolof 4,8% ; des Manjaak 3,80% ; des Mancagne 2,6% des Balant 2,5% ; des Sérères 2,4%.

Parmi les 2% restants, il y a sans doute des Baïnouck qui paraissent avoir été parmi les premiers habitants de la Casamance et qui ont été progressivement absorbés par les Diola et les Manding ainsi que quelques Peul.

Toutes les ethnies de la Casamance sont installées de part et d'autre, des frontières qui séparent le Sénégal et la Guinée-Bissau, d'une part, de la République de Guinée, d'autre part.

Du point de vue religieux on constate aussi une diversité plus prononcée que dans le reste du Sénégal, surtout en Basse Casamance.

En Haute Casamance (Région de Kolda), les Musulmans dominent avec 93,4%, comme dans le Nord du Sénégal. C'est un Islam aussi ancien que dans le Nord du Sénégal. Le Christianisme y est pratiqué par 5% de la population et les autres religions, l'animisme par 1,6%, surtout chez les Balant du département de Sedhiou.

Le Basse Casamance (Région de Ziguinchor) qui est davantage marqué par les traditions religieuses africaines. L'Islam est encore la religion de 75,2% de la population ; les Chrétiens sont 17%.

Si les Musulmans dominent dans le département de Bignona, pourtant à majorité Diola (80,6%), où ils sont 90% contre 8,2% de Chrétiens et 1,8% d'animistes et dans celui de Ziguinchor où ils sont 70% contre 24,2% de Chrétiens et 0,4% d'animistes, en revanche dans le département d'Oussouye, il en est autrement.

L'animisme est la religion dominante des Floup (Diola du Sud) : 45,8% d'entre eux le pratiquent ; le Christianisme vient en deuxième position avec 27,7% suivi par l'Islam 26,5%.

L'Islam en Casamance est confrérique, comme partout ailleurs au Sénégal, mais les musulmans sont moins inféodés au système clientéliste que l'on trouve souvent dans les villes et les villages du Nord.

Cette imbrication des ethnies et des religions dans un espace restreint, jointe à un isolement relatif par rapport au reste du Sénégal ainsi que la persistance de religions traditionnelles avec leurs cultes agraires et familiaux et l'aptitude à vivre dans la diversité et dans le respect mutuel qu'elles induisent, donnent à l'ensemble casamançais une certaine identité comme le font remarquer les Cadres casamançais dans leur mémorandum d'avril 1984 adressé au Chef de l'Etat :

«Les populations de cette région, écrivent-ils, auront tendance inévitablement à se replier sur elles-mêmes et à vivre en vase clos à la manière des insulaires, comme le ferait un fils que les circonstances (ou les phénomènes naturels) ont longtemps éloigné des autres membres de la famille. Lorsque l'on transpose cela à l'échelle d'une vaste population, l'on comprend même l'intense solidarité qui règne entre les ressortissants de cette région par l'instinct de conservation et de survie».

portugaise. Par cette convention, le Portugal cède à la France le poste de Ziguinchor où les Portugais s'étaient établis depuis 1645, en échange de territoires que les Français possédaient dans l'actuelle Guinée-Bissao ainsi que des droits de pêche à Terre Neuve. Ziguinchor deviendra vite le chef-lieu de la région à la place de Sedhiou où les Français avaient fondé un comptoir depuis 1827.⁽⁶⁾

Au Nord, c'est l'arrangement franco-britannique du 10 août 1889 qui délimite les possessions anglaises de la Gambie et par voie de conséquence fixe les frontières de la Casamance.

Ainsi, la Casamance s'est trouvée coincée entre la Gambie au Nord et la Guinée portugaise au Sud. Elle n'a d'accès direct au reste du Sénégal que par la voie maritime ou par une route contournant tout à fait à l'extrême Est de la Région, le territoire gambien. L'isolement relatif de la Casamance qui résulte de cette situation aura plusieurs effets négatifs tout autant pendant la période coloniale que depuis l'indépendance, et en particulier en matière de développement économique et social, alors que ses potentialités dépassent de loin celles des régions du Nord du Sénégal sur le plan agricole notamment.

A cette particularité d'ordre géographique s'ajoutent d'autres sur les plans humain et culturel, dont les incidences seront importantes dans l'évolution de la situation politique.

La Casamance prise dans son ensemble, à l'inverse d'autres régions du Sénégal, n'a pas d'homogénéité ethnique. Sauf la ville de Dakar qui rassemble au moins 1/5^e de la population du Sénégal, il n'y a dans aucune autre région du Sénégal une diversité ethnique aussi prononcée.

Le dernier recensement officiel de 1988, publié en septembre 1992, indique que la Haute Casamance (région de Kolda) constituée par les trois départements de Kolda, Sedhiou et Velingara a une population résidente sénégalaise de 577 385 habitants, répartis en 8 groupes ethniques qui représentent 96% au total. Les Peul, les plus nombreux sont 49,3% de la population ; ils sont 80% dans le Département de Velingara ; 73,5% dans celui de Kolda, et seulement 19,9% dans celui de Sedhiou. Les Manding qui les suivent font 23,6% au total, mais ils prédominent dans le département de Sedhiou : 39,5% ; ils sont en deuxième position dans ceux de Kolda 9,70% et de Velingara 8,3%. Le troisième grand groupe est celui des Balant qui font 6,8% du total, mais représentent 13,4% de la population de Sedhiou. Les Diola y sont 5,9%, les Manjaag 4,1% les Wolof 3,4%, les Sarakholé 2%, les Mancagne 0,9%.⁽⁷⁾

En Basse Casamance (Région de Ziguinchor), qui comprend les départements de Bignona, Ousouye et Ziguinchor, le recensement de la population résidente sénégalaise donne un total de 390 252 habitants, répartis aussi en 8 ethnies qui font les 98% au total.

L'ethnie Diola est de loin la plus importante dans tous les départements : 82,4% dans le département d'Ousouye ; 80,6% dans celui de Bignona ; 34,5% dans celui de Ziguinchor.

D'autres incidents ont eu lieu au cours de l'année 1992, provoquant de nouvelles victimes. Il semble que des dissensions aient surgi entre l'Abbé Diamacoune Senghor et certains membres du MFDC, en particulier ceux dits du Front Nord c'est-à-dire ceux du Nord du fleuve Casamance. Selon certaines sources, ceux-ci n'apprécieraient pas la négation par l'Abbé Diamacoune Senghor de l'origine casamançaise des Manding, des Peul, des Manjak, des Baïnouck ou des Sérères. Selon eux, les thèses Diolaïstes de l'Abbé relèveraient d'une falsification de l'histoire, la question de l'indépendance ne pouvant se réduire ni à la négation de l'histoire sénégalaise de la Casamance, ni à une brutale rupture territoriale.

Pour appuyer ses thèses de la non sénégalité de la Casamance, l'Abbé Diamacoune Senghor, avait sollicité l'arbitrage de la France. Cet arbitrage a lieu le 21 décembre 1993 à Ziguinchor où M. Jacques Charpy présente, en présence de l'ambassadeur de France, une étude intitulée «*Casamance et Sénégal au temps de la colonisation*» où il conclut que «*la Casamance n'existait pas en tant que territoire autonome avant la colonisation*» et que les territoires qui la constituaient «*ont toujours été au temps de la colonisation, administrés par le Gouverneur du Sénégal*».

Les événements de la Casamance trouvent essentiellement leur origine dans les conditions dans lesquelles le territoire sénégalais a été constitué pendant la période coloniale ainsi que dans l'évolution de la situation du pays depuis l'indépendance.

II - La formation de l'Etat sénégalais et l'identité Casamançaise.

Le Sénégal, comme territoire, puis comme Etat, est comme tous les autres Etats post-coloniaux de l'Afrique subsaharienne, une création coloniale. C'est dans la deuxième moitié du XIX^e siècle que, par la conquête et par le regroupement, sous une même entité administrative d'Etats et de royaumes à dominante ethnique, et indépendants les uns des autres, que s'est constitué le territoire sénégalais d'aujourd'hui.

Du Nord au Sud, les Wolofs du Oualo, les Poular (ou Toucouleur) de la Vallée du fleuve Sénégal, les Soninké ou Sarakholé de la Haute Vallée du même fleuve, les Wolofs du Centre (Diolof, Cayor, Baol), le Sérères du Sine, les Peuls du Fouladou, les Manding héritiers de l'ancien Royaume du Gabou, les Baïnouck, les Balante, les Manjak, les Diola de la Basse Casamance sont tour à tour soumis et placés sous une même administration coloniale.

La Casamance et la zone voisinant la Gambie, où s'affrontaient les intérêts des Français, des Britanniques et des Portugais et où la résistance ne fut pas moins vive que dans les régions Nord, ont été les dernières régions à être incorporées dans ce qui deviendra l'ensemble sénégalais.

Les frontières séparant le Sénégal et la Guinée-Bissao d'une part, le Sénégal et la Gambie d'autre part, furent établies d'accord parties entre les Français, les Portugais et les Britanniques, sans aucun égard à la situation ou à la volonté des populations.

Les frontières casamançaises du Sénégal sont fixées au Sud par la Convention franco-portugaise du 12 mai 1886, délimitant la frontière entre le Sénégal et la Guinée

suite des travaux indique que les participants conviennent de la nécessité de poursuivre le dialogue visant à consolider le climat de confiance mutuelle en vue de lever tout obstacle susceptible de l'entraver.

Ils conviennent de constituer un organisme interne de mise en œuvre dénommé Commission de Gestion de la Paix.

La Commission de Gestion de la Paix est composée de 7 membres :

- 3 du Gouvernement du Sénégal ;
- 3 du M.F.D.C ;
- le Coordonnateur de la paix nommé par le Président de la République du Sénégal.

Elle a pour mission, d'une part de consolider l'application du cessez le feu et d'autre part d'examiner, de proposer les modalités pratiques du désarmement et d'informer périodiquement la partie garante de l'évolution du processus.

17 avril 1992 : le MFDC se dote d'un bureau en vue de la réunification du mouvement pour aller vers des négociations concrètes.

En juin 1992 : le Comité de réflexion sur les événements de la Casamance qui a pris le relais de la délégation des Cadres casamançais élabore un plan de négociations, comportant les points suivants :

- 1° - la configuration de la région.
- 2° - les institutions.
- 3° - les compétences.
- 4° - les ressources.

Ce plan qui concerne l'ensemble de la Casamance est fondé sur une décentralisation poussée et sur l'élection d'une Assemblée Régionale ayant des compétences étendues et un exécutif régional dirigé par un délégué général élu par l'Assemblée Régionale et responsable devant elle. Le délégué général est assisté par des délégués de secteurs territoriaux ou de secteurs techniques nommés par lui après approbation du bureau de l'Assemblée Régionale.

Un Commissaire de la République, nommé par le Président de la République sur proposition du Premier Ministre, représente le Gouvernement de la République.

Un Conseil économique et social émet des avis consultatifs sur les dossiers que l'Assemblée Régionale doit examiner.

Le document comporte un Chapitre «Sortie de Crise» prévoyant : la transition, la réinsertion et le problème de l'armement.

Nous ignorons l'état actuel des négociations, mais depuis l'accord de cessez le feu, plusieurs événements se sont produits.

En décembre 1991, un attentat a coûté la vie à un membre du Parlement Sénégalais et un Président de Conseil Rural. Une réunion tripartite s'est tenue à Ziguinchor pour examiner la question de l'installation de la Commission de la Gestion de la Paix, prévue lors de la rencontre de Bissao du mois précédent et pour analyser les événements survenus depuis lors.

Le 1^{er} juin, le cardinal, archevêque de Dakar, condamne dans une lettre pastorale, l'attentat de la Place de Gao à Ziguinchor.

«Parce que, dit la lettre, de tels actes constituent des offenses graves à Dieu, le Créateur, et des agressions inadmissibles contre les personnes en prière accomplissant la démarche la plus sacrée qui soit».

L'Abbé Diamacoune Senghor est arrêté de nouveau, et pour la première fois, des rafles sont faites dans les milieux Diola de Dakar suivies d'arrestations. La situation se durcit. Un message publié par l'Eglise de Ziguinchor préconise la concertation et le dialogue et exprime un profond regret à l'égard de l'Abbé Diamacoune Senghor, estimant *«qu'il n'appartient pas au prêtre, l'homme d'unité et de paix»*, de mettre en œuvre un processus remettant en cause l'intégrité territoriale.

Les initiatives prises, les années précédentes, mais surtout pendant l'année 1990, malgré la violence des affrontements, paraissent produire leurs effets.

Le 27 mai 1991, le Président de la République annonce l'arrêt des poursuites judiciaires et la libération de tous les détenus impliqués dans les événements de Casamance, y compris ceux qui avaient été condamnés pour des crimes de sang, soit au total 350 personnes. Ces mesures sont ensuite ratifiées par une loi d'amnistie, votée par l'Assemblée nationale.

Le 31 mai 1991, un cessez le feu est conclu à Bissao, capitale de la Guinée-Bissao, entre le gouvernement du Sénégal représenté par son Ministre de la Défense et le Mouvement des Forces Armées. L'accord qui avait été paraphé au préalable par l'Abbé Diamacoune Senghor, a été signé en présence de celui-ci et en présence du Ministre de la Défense du Sénégal et d'un modérateur Guinéen-Bissao, le gouvernement de la Guinée-Bissao étant la partie garante de l'application de l'accord.

L'accord prévoit : le retrait des militaires dans leurs bases, la cessation des arrestations suspectes et des représailles, la libérations des détenus et l'ouverture de négociations.

Un Gouverneur civil remplace le Gouverneur militaire de Ziguinchor.

Un Coordonnateur nommé par décret du Président de la République en date du 26 juillet 1991 est chargé *«d'une mission de coordination pour la consolidation de la paix dans les régions du Sud du Sénégal. Il est habilité à entreprendre toute démarche utile et à prendre contact en qualité de représentant spécial de la République avec toutes personnes susceptibles d'apporter une contribution au maintien de la paix, de la sécurité et de la concorde dans les dites régions».*

Pour donner suite à l'accord signé le 31 mai 1991, une rencontre a lieu à Bissao du 11 au 12 novembre 1991 entre les représentants du gouvernement du Sénégal et ceux du MFDC, en vue d'examiner les points relatifs :

- 1° - à l'application de l'accord de cessez le feu signé à Bissao le 31 mai 1991.
- 2° - au désarmement.
- 3° - au mécanisme de mise en œuvre.

Concernant l'application du cessez le feu, le communiqué conjoint signé à la

A l'approche des élections de 1988, le gouvernement prend néanmoins diverses mesures qui tiennent compte des doléances formulées par les Casamançais et notamment exposées dans un mémorandum établi par une Délégation des Cadres casamançais, relatif aux événements de Ziguinchor (décembre 1982 et 1983).

A l'occasion de la célébration de la fête nationale du 4 avril 1987, le Président de la République accorde une grâce réduisant les peines des condamnés casamançais : l'Abbé Diamacoune Senghor qui aurait pu sortir de prison refuse la grâce et ne sera libéré que le 2 janvier 1988 à l'expiration de sa peine.

Diverses mesures sont prises en outre : construction de ponts et de routes pour désenclaver la région : nouveaux établissements scolaires, aménagements agricoles, appel aux notable coutumiers pour aider à trouver des solutions.

Un ministre appartenant à l'ethnie Diola devient Maire de Ziguinchor à la place d'un Poular ou Toucouleur appartenant aux ethnies du Nord. Le problème du lotissement de Ziguinchor qui est un sujet de mécontentement de la part des populations est repris sur d'autres bases.⁽⁵⁾

Une accalmie semble se dessiner. Mais en décembre 1988, les forces de l'ordre entreprirent une opération pour déloger les séparatistes retirés dans les zones forestières : il ya encore des morts et des blessés parmi les soldats.

Pendant l'année 1990, la lutte prend une tournure plus dramatique encore. Adoptant la méthode de guérilla, l'«Atika» frappe dans divers endroits et sème la terreur parmi les fonctionnaires venant du Nord et servant hors de Ziguinchor, qui abandonnent leurs postes. Les installations touristiques sont désertées et fermées. A Ziguinchor même, des grenades sont lancées dans la nuit du 19 au 20 mai 1990 contre des membres d'une confrérie musulmane réunis en grand nombre à la Place de Gao pour une cérémonie religieuse. Bilan : 4 morts et 88 blessés.

Au même moment, une attaque est lancée par l'armée Bissao-Guinéenne sur la frontière Sud peu éloignée de Ziguinchor. L'armée sénégalaise, d'abord surprise, réagit, pénètre en Guinée-Bissao et fait prisonniers tous les assaillants.

Les combats s'arrêtent au bout de peu de temps et les négociations peuvent s'engager.

Un Général est nommé Gouverneur de la Casamance le 22 mai.

Les négociations entre le Sénégal et la Guinée-Bissao ont lieu le 29 mai 1990. Elles aboutissent à un accord pour la réactivation de l'accord de défense signé entre les deux pays en 1975, au moment de l'accession de la Guinée-Bissao à l'indépendance.

La sécurité est rétablie sur la frontière Sud. mais les attaques et contre-attaques se succèdent à l'intérieur de la Casamance.

Entre mai et octobre 1990, une vingtaine d'attentats et d'attaques à main armée ont fait plusieurs morts et de nombreux blessés.

Néanmoins, des efforts sont poursuivis et les cadres et notables casamançais, les autorités religieuses et les milieux politiques s'efforcent de contribuer au rétablissement de la paix.

le pire. En effet, l'affrontement sera sanglant : des dizaines de morts et des arrestations massives... Par la suite, des opérations de ratissage vont se poursuivre dans la région avec l'installation des éléments du Groupement Mobile d'Intervention (G.M.I) et de ceux de la Légion de Gendarmerie d'Intervention (L.G.I).⁽³⁾

Dès lors, les événements s'enchaînent : arrestations, manifestations, attaques, attentats, violence contre-violence transforment la Basse Casamance en zone d'insécurité. Nous retiendrons quelques uns des faits les plus marquants.

Le 5 décembre 1983, s'ouvre devant la Cour de Sureté de l'Etat à Dakar, le procès des personnes arrêtées.

Le lendemain, 6 décembre, les forces de l'ordre, voulant surprendre une réunion clandestine, pénètrent dans le bois sacré de Diabir : trois gendarmes dont un officier sont tués; quatre autres sont blessés.

Le 13 décembre, le verdict de la Cour de Sureté de l'Etat tombe : 18 condamnations à des peines de prison ferme sont prononcées dont celle de l'Abbé Diamacoune Senghor pour cinq ans de prison qu'il purgera intégralement.

Selon l'étude de Codesria déjà citée, *«Par ce procès, l'Etat a voulu réaffirmer : a - que son droit sur l'espace est total et exclusif; que la souveraineté nationale est une et indivisible.*

b - qu'en vertu du monopole de la violence, il peut user du droit ou plutôt de son droit pour dire sa puissance et son pouvoir.

c - que toute tentative séparatiste est disqualifiée «de jure» et «de facto» et au besoin par la force».⁽⁴⁾

Les séparatistes réagissent et survient ce qu'on a surnommé le *«Décembre rouge de Ziguinchor»*, rouge du sang des morts et des blessés le 18 décembre en effet. Ils attaquent la gouvernance, la radio et le commissariat de police de Ziguinchor. Résultat : 20 morts, 80 blessés, des centaines de personnes arrêtées.

Le 7 février 1984 : une réorganisation de l'administration scinde en deux la région de Casamance à la place de laquelle sont instituées la région de Ziguinchor correspondant à la Basse Casamance, à dominante Diola qui est le théâtre des affrontements, et la région de Kolda correspondant à la Haute Casamance où dominant les Peul et les Manding.

Le 16 avril 1984 : les Cadres casamançais remettent au Président de la République un mémorandum sur lequel nous reviendrons. Les séparatistes renforcent pendant l'année 1985 leur dispositif de combat : le MFDC ressuscité, crée une branche militaire armée dénommée *«Atika»* qui veut dire le *«combattant»* en langue Diola et organise trois camps d'entraînement encadrés par d'anciens militaires de l'armée française ayant combattu en Indochine et en Algérie.

Le 18 novembre 1985, a lieu le procès des personnes arrêtées pendant le *«Décembre rouge de Ziguinchor»* de 1983. Parmi les 105 prévenus, 73 sont relaxés, les autres sont condamnés à des peines allant des travaux forcés à perpétuité (pour l'un d'entre eux) à 15 ans et moins, de détention.

- La deuxième relate la formation de l'ensemble sénégalais et la particularité de la Casamance dans cet ensemble.
- Dans la troisième est évoqué ce qu'on appelle le «Malaise casamançais».
- La quatrième et dernière sera consacrée à la question de l'unité nationale sénégalaise.

I - Les débuts et le développement du mouvement indépendantiste en Casamance

On peut situer le point de départ du mouvement indépendantiste en Casamance, au 23 août 1980, quand, dans une conférence faite à la Chambre de Commerce de Dakar, l'Abbé Augustin Diamacoune Senghor, curé de la paroisse de Kafountine en Basse Casamance, d'ethnie Diola, (Floup) pose le problème de l'appartenance de la Casamance au Sénégal. Selon Roger De Benoist, l'Abbé Diamacoune Senghor s'est «demandé de quel droit la France avait, au moment de l'indépendance du Sénégal, rattaché la Casamance à ce pays sans que les intéressés soient consultés».

«La Casamance, disait-il, n'a rien de commun avec le Sénégal, que ce soit sur le plan historique, économique ou ethnique : c'est pour des raisons de commodité que, pendant la colonisation, elle a été administrée avec la colonie, puis le territoire du Sénégal».⁽¹⁾

S'il est vrai, comme nous le verrons par la suite, que l'ethnie Diola a été un des groupes les plus rebelles à la colonisation française, et que des tendances autonomistes s'étaient déjà manifestées sous forme de la création de partis politiques régionaux avant l'indépendance, c'est la première fois que le problème de l'appartenance de la Casamance au Sénégal est soulevé.

La revendication se précise en décembre 1982, quand est diffusé à Ziguinchor, chef-lieu de région, un tract signé par le MFDC. (Mouvement des Forces Démocratiques de Casamance) où il est écrit notamment :

«De 1827 à nos jours, la Casamance a loyalement poursuivi avec le Sénégal une longue expérience de commun vouloir de vie commune. Les résultats de cette expérience se sont avérés lamentablement négatifs au détriment de la Casamance, bien sûr, notamment des points de vue politique, économique, social, culturel, moral etc (...). La Casamance doit immédiatement tirer les conséquences de ce cuisant fiasco (...). Peuple de Casamance, va tout simplement réclamer au Chef de l'Etat du Sénégal ton dû. Personne ne peut t'interdire de réclamer ton droit à l'indépendance, sous prétexte que tu n'as pas le droit de réclamer ton droit !».⁽²⁾

L'Abbé Augustin Diamacoune Senghor que l'on rend responsable du tract est arrêté et transféré à Dakar.

Le 26 décembre 1982, s'ouvre l'ère de la violence. Celle-ci va se poursuivre pendant une décennie avant l'accalmie de 1991. Selon Aminata Diaw et Mamadou Diouf, ce jour là «un défilé qui regroupe femmes, enfants et paysans dans les rues de Ziguinchor ne laisse présager en rien de la situation explosive qu'elle va engendrer. Les banderoles sont déployées sans agressivité pour réclamer la séparation de la Casamance avec le reste du Sénégal. Cependant, les coupe-coupe, fusils et flèches brandis par les marcheurs conjugués à la présence des forces de l'ordre font craindre

UNITÉ NATIONALE ET SÉPARATISME EN AFRIQUE SUBSAHARIENNE, LE CAS DE LA CASAMANCE AU SÉNÉGAL

Amadou Mahtar M'bow

Introduction

L'histoire de l'Afrique Subsaharienne post-coloniale est riche en conflits politiques, souvent de caractère ethnique. L'enjeu de ces conflits est, pour la plupart, la conquête, et à tout le moins, le partage du pouvoir sans que soit mise en cause l'appartenance au même Etat. Toutefois, certains de ces conflits ont eu, et ont encore de nos jours, un caractère nettement séparatiste. A l'aube des indépendances, ce fut le cas, dans l'ex-Congo, de la guerre civile entraînée par la secession du Katanga (1960-1963) et, au Nigéria, de la guerre civile plus atroce encore provoquée par la séparation de la Province orientale qui s'était proclamée République du Biafra (1967-1970).

Ces deux évènements ont eu pour conséquence sur le plan international, le premier, l'adoption par l'Organisation de l'Unité Africaine (O.U.A), en 1963, dès sa naissance, du principe de l'intangibilité des frontières héritées de la colonisation, le second, le vote par l'Organisation des Nations-Unies (ONU), en 1970, de la Résolution 2625 bannissant toute tentative visant «à détruire partiellement ou totalement l'unité politique et territoriale d'un Etat». Ainsi, l'application du principe du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes et celui de l'auto-détermination se trouvaient circonscrits au seul domaine de la décolonisation.

Il est vrai que pendant la guerre du Biafra, des Etats africains ont eu des attitudes contraires au principe défini par l'OUA, mais aucune partition n'a réussi jusqu'ici, si l'on excepte le cas, singulier il est vrai, de l'Erythrée. Ni au Soudan, ni ailleurs aucune tentative de séparation n'a été suivie d'effet.

Cependant, cela n'a pas empêché les courants indépendantistes de continuer à se manifester. Nous nous proposons, à travers le cas de la Casamance, au Sénégal, d'examiner, comment naît et se développe un courant indépendantiste ainsi que les facteurs qui peuvent le favoriser.

Cet exposé sera divisé en quatre parties :

- La première porte sur les débuts et le développement du mouvement indépendantiste en Casamance.

fondées sur et nourries par les droits de l'homme. Il faut aboutir à une culture des droits de l'homme. De ce point de vue, il est significatif que les deux thèmes majeurs du Sommet de Vienne aient été les minorités et la lutte contre le racisme, la xénophobie, l'antisémitisme et l'intolérance (Déclaration et Plan d'action ; le comité d'experts mentionné dans ce Plan a commencé ses travaux et a pris le nom de «Commission européenne contre le racisme et l'intolérance»).

Les progrès considérables de la protection internationale des droits de l'homme ne doivent pas faire oublier qu'ils n'ont de sens que s'ils aboutissent à une diffusion progressive des valeurs incarnées par ces systèmes dans chaque société nationale.

Les revendications de certaines minorités aboutissent à des situations dramatiques où seule s'exprime la violence. Il est évident que, dans ces cas, il faut tout faire pour trouver une solution. Mais, bien sûr, il est alors tard, trop tard.

Nous devons alors nous demander comment on a pu en arriver là, comment et pourquoi après des décennies de vie en commun il ne reste plus que la haine comme lien entre les individus.

Ce qui est en cause, ce n'est pas uniquement le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes ou les droits des minorités, mais aussi la société qui a permis, ou n'a pas empêché, l'expression de sentiments aussi exacerbés.

Peut-être a-t-on oublié qu'avant de réparer et de guérir, il est possible de prévenir. Il y a toute une action pédagogique à mener auprès de la société, par l'information, la communication et l'éducation.

Il faut se rappeler que les droits de l'homme ne sont pas uniquement de belles dispositions dans des traités prestigieux soumis à des mécanismes de contrôle raffinés. Ils se vivent surtout dans le quotidien, ce quotidien où il nous arrive inmanquablement d'être le minoritaire de quelqu'un.

NOTES

- (1) Allemagne, Autriche, Belgique, Bulgarie, Chypre, Danemark, Espagne, Estonie, Finlande, France, Grèce, Hongrie, Irlande, Islande, Italie, Liechtenstein, Lituanie, Luxembourg, Malte, Norvège, Pays-Bas, Pologne, Portugal, République Tchèque, République Slovaque, Roumanie, Royaume-Uni, Saint-Marin, Slovénie, Suède, Suisse, Turquie. Dans un avenir plus ou moins proche suivant le cas, devraient être admis : Andorre, Albanie, Belarus, Lettonie, Russie, Ukraine.
- (2) Comme aux Nations Unies, où le Pacte relatif aux droits civils et politiques contient une disposition sur les minorités (article 27).
- (3) A ce sujet, il convient de rappeler l'existence de la Convention européenne relative au statut juridique du travailleur migrant (1977). Elle a pour objectif essentiel d'éviter toute discrimination dans l'emploi entre le travailleur migrant et le travailleur national. Elle contient toutefois plusieurs dispositions qui vont au delà du statut du travailleur (liberté religieuse, enseignement de la langue maternelle).

mesures de confiance pour «accompagner» le droit.

Cette réflexion sur l'«au-delà» du droit devrait nous conduire à nous interroger non seulement, comme on le fait trop souvent, sur l'Etat et sa survie mais aussi sur la démocratie elle-même. Elle est la loi de la majorité mais dans le respect de la minorité. Ce respect n'est-il pas souvent trop passif (*«je respecte autrui tout en l'ignorant / parce que je l'ignore»*) ? Il faut retrouver l'idée de «démocratie véritable» contenue dans le Statut du Conseil de l'Europe et la Convention européenne des droits de l'homme.

Ce qui est fondamentalement en cause, c'est la conception que nous avons de la société où nous vivons, ce qui fait son «identité». Par là-même, nous devrions réfléchir.

- sur nos peurs face à ce qui est différent ; nos hésitations à l'égard de l'inter-culturel.
- à la place croissante du sang dans les régimes de nationalité, au retour du mythe de la pureté de la race.
- sur les raisons qui font qu'en Europe même le réflexe identitaire l'emporte sur le vieux cosmopolitisme culturel, dans une série d'exclusions et de haines.

En même temps, nous sommes obligés de constater que le problème des minorités, tel qu'il apparaît aujourd'hui en Europe, est aussi - par certains aspects - le signe d'un échec. Celui du «vivre ensemble», de la Communauté au delà des groupes particuliers.

Le souci de protéger les opprimés ne doit pas nous aveugler au point de ne pas voir les dangers du retour des nationalismes et particularismes, de l'exacerbation des différences.

Le droit à la différence devient très vite un piège.

Cela nous conduit à réfléchir sur les droits de l'homme eux-mêmes, à retrouver leur véritable fondement. Trop souvent, nous les réduisons aux relations entre les citoyens et le pouvoir et même aux limites du pouvoir. Alors que, fondamentalement, ils concernent les relations entre les individus eux-mêmes : ce sont les droits de la reconnaissance et de l'acceptation de l'Autre.

Mais cette idée de base, l'égalité de dignité de tout être humain, n'a de sens que si elle se situe dans une optique universelle. L'universalité n'est pas l'uniformité. Elle permet à chacun de prendre une part active à son propre destin, en tant que membre d'une communauté.

C'est l'occasion de méditer sur la conception occidentale des droits de l'homme, qui renforce peut être un peu trop l'approche individualiste et revendicative des droits, mettant entre parenthèses les responsabilités et les obligations de tout membre d'une communauté.

CONCLUSION

Les travaux du Conseil de l'Europe dans le domaine des minorités ont au moins contribué à prendre conscience que l'objectif ultime est la construction de sociétés

Puis, petit à petit, au fil des rencontres et des négociations, l'atmosphère et l'approche se sont modifiées. On a surtout réalisé que le danger le plus grave n'était pas là où on le pensait. Un véritable renversement s'est produit, qui est bien reflété dans la Déclaration de Vienne :

«Nous sommes conscients que la protection des minorités nationales est essentielle à la stabilité et à la sécurité démocratique de notre continent». (...) «Les minorités nationales doivent être protégées et respectées afin de contribuer ainsi à la stabilité et à la paix».

Cette clarification a largement favorisé le consensus et permis d'avoir une meilleure conscience de la complexité du problème.

B. Meilleure prise de conscience de la complexité du problème.

Il est de plus en plus admis qu'il faut accepter d'aller «au-delà du droit» et ne pas se contenter d'une approche purement juridique.

Certes, le droit est indispensable, par les normes et les mécanismes (de prévention et de règlement) qu'il apporte. Mais il est insuffisant.

Il se sent d'ailleurs lui-même mal à l'aise devant une matière très mouvante et des situations d'une diversité extrême. Il n'y a pas un problème des minorités mais autant que chaque Etat concerné. Il est donc difficile (sinon illusoire) d'apporter une solution uniforme.

L'impossibilité de s'entendre sur une définition est de ce point de vue très significative. C'est un peu comme le temps pour St. Augustin : on sait ce que c'est, mais on ne peut le définir. Les textes de l'Assemblée parlementaire expriment un certain flottement, en parlant tantôt de «minorités», tantôt de «minorités nationales». Cette dernière expression semble bénéficier d'une grande faveur (cf. la CSCE et maintenant l'ONU avec la Déclaration de 1992), mais elle recouvre plusieurs «marchandises». Et les autres qualificatifs ne sont pas moins ambigus, en particulier «religieuses» ou «ethniques».

A l'heure actuelle, dans le cadre du Conseil de l'Europe, on s'efforce d'avancer sans avoir à se prononcer sur ce point, d'autant plus que toute définition engendre des exclusions. C'est en particulier le problème des immigrés⁽³⁾ et des tziganes.

Le droit peut aussi avoir des effets pervers. Il solidifie des situations, des catégories, au risque de créer des ghettos. Dans un souci de protection, on peut enfermer des personnes dans un groupe, au détriment de leur liberté, comme le montre le système des quotas pour Noirs aux Etats-Unis.

Enfin, le droit connaît des limites. La question des minorités met en jeu plusieurs disciplines. Le droit mais aussi l'histoire, la géographie, la sociologie et même la psychanalyse.

C'est souvent une question d'incompréhension, d'absence de communication et de méfiance réciproque. Il y a un poids considérable du passé souvent mythifié. L'affectif a autant de place, sinon plus, que le rationnel. D'où l'importance des

Le mandat donné aux experts est très court : 30 juin 1994 pour la convention-cadre; 31 décembre 1994 pour le protocole.

Les travaux ont déjà bien commencé et il n'est pas exclu que ces délais puissent être respectés.

3. «Mesures de confiance»

Le Sommet de Vienne charge le Comité des ministres «*d'élaborer des mesures de confiance de nature à accroître la tolérance et le compréhension entre les peuples*». en fait, il s'agit d'un soutien à des mesures entreprises depuis déjà quelques années, suivant deux grands volets :

- mise à disposition de l'expérience acquise par le Conseil de l'Europe au plan de la démocratie locale, de l'éducation, de la culture et de la promotion de médias libres.
- projets-pilotes de promotion de la confiance dans la société civile, mis au point avec des partenaires variés : pouvoirs locaux et régionaux, médias, écoles, ONG. Ils visent entre autres, le développement de radios locales, la création de centres culturels, des activités interculturelles, le jumelage de municipalités et d'écoles, la coopération transfrontière, etc... Exemples : Radio Rijeka Fiume International (radio bilingue italien/croate), Centre interculturel et de formation d'enseignants à Timisoara (Roumanie), Projet «Ensemble» pour les tsiganes dans les Républiques tchèque et slovaque, Centre culturel pour les télévisions locales à Eger (Hongrie), Projets d'apprentissage interculturel et d'éducation aux droits de l'homme à l'Université de Klagenfurt.

III. LES LEÇONS DE L'HISTOIRE

Il est évident qu'on ne peut pas préjuger l'issue des travaux du Conseil de l'Europe, surtout dans le domaine juridique. Je pense toutefois qu'il est possible d'être modérément optimiste. Il est certain en tout cas qu'avec le recul on peut affirmer que le temps passé n'a pas été perdu. Un mûrissement s'est produit avec un double résultat : la situation est plus claire (A); il y a une meilleure prise de conscience de la complexité du problème (B).

A. Une situation clarifiée.

Au début de l'exercice (1990), on pouvait avoir le sentiment de voir réapparaître avec la même force les obstacles auxquels on s'était heurté depuis 1950.

Les Etats-membres se rendaient compte qu'il fallait faire quelque chose, lancer un message aux gouvernements et peuples d'Europe centrale et orientale. Mais, en même temps, ils avaient peur pour différentes raisons. Certains, qui avaient été ou étaient encore confrontés à ce problème des minorités, estimaient qu'ils étaient parvenus à le maîtriser et craignaient que si maintenant on prenait des mesures au plan européen, ça ne ravive certaines plaies qui venaient d'être refermées. D'autres disaient qu'ils ne connaissaient pas le problème des minorités et craignaient que si on adoptait des normes au plan européen, cela ne créé des «vocations» pour certains groupes.

Mais, très vite, l'illusion ne fut plus tenable. En effet, plusieurs textes venaient d'être élaborés de différentes sources :

- projet de Convention de la Commission de Venise (février 1991).
- projet de Protocole à la Convention européenne des droits de l'homme présenté par le gouvernement de l'Autriche (novembre 1991).
- Charte européenne des langues régionales ou minoritaires (5 novembre 1992) due à une initiative de la CPLRE.
- projet de Protocole à la Convention européenne des droits de l'homme présenté par l'Assemblée parlementaire (recommandation 1201 du 1^{er} février 1993).

Il n'était donc plus possible de continuer à examiner la « faisabilité » puisqu'on avait plusieurs exemples concrets.

En mars 1993, le Comité des ministres demande alors aux experts de « proposer des normes juridiques spécifiques relatives à la protection des minorités nationales ». mais sans préciser la forme de l'instrument juridique qui devrait contenir ces normes.

Le Comité d'experts va en quelques mois (début du mois de septembre 1993) accomplir un travail important. Il dresse une liste des droits et libertés, une liste des mesures positives à la charge des Etats et examine les instruments possibles (protocole, convention spéciale, convention cadre).

Travail important mais qui ne tranchait sur rien : multiples options; toujours avantages/inconvénients... Tout restait encore ouvert.

c) L'imminence du Sommet de Vienne (8-9 octobre 1993) et la nécessité de parvenir à un résultat à cette occasion vont entraîner un sursaut et favoriser un consensus sur une ligne de conduite.

Un autre élément a joué.

On se rendait compte que, pour des raisons juridiques et politiques, il était difficile d'écarter le Protocole à la Convention européenne des droits de l'homme. Mais en même temps, on doutait que l'on puisse, dans le cadre de la Convention, limiter des droits à des groupes de personnes alors que d'autres personnes en seraient exclues bien qu'étant dans la même situation. Ex : immigrés, tsiganes, etc...

A partir de là, a germé l'idée d'abandonner l'approche « minorités » pour celle des « droits culturels ». Dans les faits, ces droits profiteront essentiellement aux minorités, mais leur formulation pourra respecter le principe d'universalité des droits reconnus par la Convention européenne des droits de l'homme.

D'où le compromis de Vienne. Le Comité des ministres est chargé :

- de rédiger à bref délai une convention-cadre précisant les principes que les Etats s'engagent à respecter pour assurer la protection des minorités nationales. Cette convention serait ouverte aux Etats non membres.
- d'engager les travaux de rédaction d'un protocole complétant la Convention européenne des droits de l'homme dans le domaine culturel par des dispositions garantissant des droits individuels, notamment pour les personnes appartenant à des minorités nationales.

- observer et recenser : il s'agirait d'une fonction d'observation permanente de l'évolution de la situation des minorités dans les différents Etats européens.
- conseiller et prévenir : c'est-à-dire intervenir «à froid» avant toute dégénérescence conflictuelle pour aider les Etats et les minorités à définir les règles de leurs rapports.
- dialoguer et concilier : c'est-à-dire, en cas de problème, rechercher sur le terrain les voies de conciliation entre les parties et une solution pacifique et durable aux problèmes qui les opposent.

Les travaux en la matière ont été toutefois suspendus compte tenu de la décision, en juillet 1992, du sommet d'Helsinki de la CSCE de créer un haut-commissariat pour les minorités nationales. Cependant, l'Assemblée parlementaire n'a pas définitivement abandonné l'idée et se réserver le droit d'y revenir ultérieurement. Par ailleurs, dans la Déclaration de Vienne, les Chefs d'Etat et de gouvernement précisent qu'ils entendent «poursuivre la coopération étroite engagée entre le Conseil de l'Europe et le Haut Commissaire de la CSCE pour les minorités nationales».

2. Activités normatives

a) *Là encore, l'Assemblée parlementaire va prendre l'initiative et exercer une pression constante. Elle le fait en trois étapes :*

En octobre 1990, pour la première fois depuis 30 ans, elle adopte à nouveau un texte général sur les minorités : la Recommandation 1134 relative aux droits des minorités, par laquelle elle demande au Comité des ministres d'élaborer un protocole à la Convention européenne des droits de l'homme ou une Convention spéciale.

En février 1992, elle estime préférable d'élaborer un protocole à la Convention européenne des droits de l'homme. (recommandation 1177 relative aux droits des minorités).

En février 1993, elle propose le texte d'un projet de protocole et recommande qu'il soit adopté pour le Sommet de Vienne. (Recommandation 1201 relative à un protocole additionnel à la Convention européenne des droits de l'homme sur les droits des minorités nationales).

b) *La réaction du Comité des ministres va être lente et prudente.*

Il commence (octobre 1991) par charger un comité d'experts «d'examiner sous leurs aspects juridiques et politiques les conditions dans lesquelles le Conseil de l'Europe pourrait mener une action pour la protection des minorités nationales».

En mai 1992, il demande aux experts «d'étudier la possibilité de formuler des normes juridiques spécifiques relatives à la protection des minorités nationales dans l'esprit de la Convention européenne des droits de l'homme».

C'est ce que, dans le jargon international, on appelle une étude de «faisabilité». Il est bien évident que personne n'espérait qu'on répondrait à cette question, car il suffit d'imaginer ce qui se serait passé si l'Europe avait dit qu'elle ne pouvait rien faire sur le plan juridique pour la protection des minorités. Ce genre de mandat sert avant tout à gagner du temps.

- l'Assemblée parlementaire bien sûr, qui a adopté plusieurs recommandations que l'on reverra.
- le Comité des ministres, qui va s'efforcer d'y donner suite au niveau inter-gouvernemental.
- le Secrétaire général, qui a joué un rôle très important d'impulsion et d'orientation. Elle était convaincue que la crédibilité du Conseil de l'Europe était en jeu. *«C'est à la manière dont l'Europe règlera ses problèmes de minorités qu'elle sera jugée»*. (Genève 1991).
- la Conférence permanente des pouvoirs locaux et régionaux de l'Europe (CPLRE).
- la Commission européenne pour la démocratie par le droit ou «Commission de Venise» (Créée en 1990 sous forme d'un accord partiel, composée d'experts indépendants).
- le premier Sommet des chefs d'Etat et de gouvernement (Vienne 8-9 octobre 1993). La question des minorités y a occupé une place de choix : dans les débats, dans la déclaration finale (en particulier toute une annexe).

Certes, tous les problèmes ne sont pas résolus ni tous les obstacles franchis. A Vienne, jusqu'à la dernière minute, il y a eu un risque d'échec précisément sur cette question des minorités. Mais ce ne fut pas le cas, ce qui est un signe de la volonté politique d'aboutir.

Autre signe : désormais, la protection des minorités fait partie des engagements que les Etats candidats à l'admission au Conseil de l'Europe doivent souscrire. Cette pratique, commencée par l'Assemblée parlementaire a été reprise par les gouvernements et est mentionnée dans la Déclaration de Vienne.

Mais surtout, on est passé au stade des réalisations concrètes.

B. Une action diversifiée.

Cette diversité est reflétée dans la Déclaration de Vienne :

- *«Eu égard à sa vocation fondamentale, le Conseil de l'Europe est particulièrement bien placé pour contribuer au règlement des problèmes de minorités nationales»*.
- *«Le Conseil de l'Europe doit s'employer à traduire aussi largement que possible les engagements politiques [contenus dans les documents de la CSCE] dans des instruments juridiques»*.
- *«La création d'un climat de tolérance et de dialogue est nécessaire à la participation de tous à la vie politique»*.

1. Mise en place d'un mécanisme de prévention et de solution pacifique des problèmes relatifs aux minorités

Suite à la recommandation 1177 (1992) de son Assemblée parlementaire, le Conseil de l'Europe a entrepris des travaux en vue de créer un mécanisme souple, non judiciaire et non contraignant, composé de personnalités de haute renommée et dont l'action contribuerait à établir les faits, à dédramatiser les situations et à proposer des solutions au sujet de questions liées aux minorités.

Ce mécanisme, de nature indépendante, aurait les tâches suivantes :

une source de différends entre les pays européens en quête d'unité.

Or, si l'on regarde le présent, comme le relève l'Assemblée parlementaire dans sa recommandation 213, de 1959, «*la situation des minorités nationales en Europe semble en général être satisfaisante*». De fait, l'Europe paraissait avoir atteint en ce domaine un certain équilibre, chaque Etat concerné adoptant des mesures particulières adaptées à ses spécificités. Pourquoi fragiliser cet équilibre en se lançant dans une entreprise qui n'apparaît pas indispensable ?

Cette situation de douce léthargie aurait pu durer longtemps si l'histoire n'avait pas rappelé brutalement qu'elle n'est pas un long fleuve tranquille si, pour commémorer le bicentenaire de la Révolution de 1789, des foules n'avaient pas détruit un mur à Berlin.

L'histoire a pris sa revanche et, désormais, les données du problème sont bouleversées.

II. LA REVANCHE DE L'HISTOIRE, 1990

La situation est profondément modifiée (A) et, pour la première fois, on entreprend certaines mesures concrètes selon plusieurs axes (B).

A. Une situation modifiée

Le plus nouveau est le sentiment très profond de la nécessité et de l'urgence d'une action au niveau européen. La question des minorités a cessé d'être un sujet d'étude pour devenir une réalité tragique. Ce changement est reflété dans plusieurs textes dont voici deux exemples :

- Recommandation 1177 (1992) : «*On ne peut plus se satisfaire d'analyses ou constats d'impuissance. Il est urgent de déboucher sur des décisions et des engagements internationaux susceptibles d'être mis en œuvre rapidement sur le terrain. Il en va de la paix, de la démocratie, des libertés et du respect des droits de l'homme sur notre continent*». [...] «*sentiment d'urgence, désir d'aboutir à des propositions concrètes*».

- Rapport Worms (janvier 1993) : «*La protection des minorités nationales est une question d'une extrême urgence et parmi les plus importantes dont s'occupe actuellement le Conseil de l'Europe*». «*Une obligation incontournable de la communauté internationale*». «*Une des voies essentielles pour tenter de désamorcer les conflits ethniques et asseoir durablement la paix sur notre continent dans la démocratie et le respect des droits de l'homme*».

Quelques années auparavant, l'Assemblée parlementaire «étudiait», au sens propre et dans une certaine indifférence, des situations nationales (Grèce, Turquie). Brusquement, tout a basculé. L'histoire a rattrapé le Conseil de l'Europe. D'où le titre de ma communication, «*Le Conseil de l'Europe face à la question des minorités*».

En tout cas, la protection des minorités est clairement devenue une des priorités les plus importantes du Conseil de l'Europe. Une véritable mobilisation générale s'est produite :

sur «l'appartenance à une minorité nationale». A cela s'ajoute le mécanisme de contrôle, qui prévoit la possibilité de recours individuels.

Petit à petit, une évolution s'est produite.⁽²⁾ On a commencé par admettre les limites de l'article 14. En particulier, il ne pose l'obligation de non-discrimination qu'à propos des seuls droits reconnus par la Convention. Il ne permet donc pas de saisir le problème minoritaire dans sa totalité : par exemple, sont exclus le droit à l'accès à la fonction publique ou le droit à l'éligibilité. De plus, les quelques arrêts de la Cour (affaire linguistique belge, arrêt du 23 juillet 1968 ; Mathieu-Mohin et Clerfayt, arrêt du 2 mars 1987) ne sont pas très encourageants.

Mais surtout, on s'est rendu compte qu'il fallait dépasser le stade du respect des droits fondamentaux et du principe de non-discrimination. De fait, en Europe, les Etats ont rarement pris des mesures ouvertement discriminatoires. Par contre, ils ont pu suivre des politiques masquées d'assimilation, souvent en se contentant de ne pas prendre certaines mesures particulières.

C'est cette nécessité d'actions positives, et même de traitement préférentiel, pour sauvegarder le caractère propre d'une minorité qui a motivé la démarche de l'Assemblée parlementaire.

Par contre, du côté des gouvernements, on s'est toujours abrité derrière la «richesse» de la Convention européenne des droits de l'homme : tout est prévu et la jurisprudence comblera les vides éventuels.

Cette attitude réservée est renforcée par le fait que l'élaboration et l'adoption, par plusieurs Etats de droits particuliers pour les minorités n'est pas une tâche aisée. Elle soulève de nombreuses difficultés. En particulier :

- qu'est-ce qu'une minorité ? Il n'a jamais été possible de parvenir à un accord sur une définition. Les rapports de l'Assemblée parlementaire et le rapport du Comité d'experts de 1973 illustrent bien la complexité du problème. Un détail significatif : pourquoi minorités «nationales» (alors que l'article 27 du Pacte ne mentionne que les minorités ethniques, religieuses et linguistiques) ? Personne ne peut l'expliquer et finalement la raison déterminante est que le terme se trouve dans l'article 14 de la Convention européenne des droits de l'homme... sans qu'on puisse dire pourquoi il s'y trouve...

- doit-on reconnaître des droits individuels et/ou des droits collectifs, c'est-à-dire conférés aux minorités en tant que communauté ?

- quel doit être le contenu de ces droits ?

Avec ces questions on se rapproche des obstacles politiques.

2. Raisons de caractère politique

Elles tiennent au passé et au présent.

Le poids du passé : c'est l'expérience malheureuse de la Société des Nations. Certes, tout n'était pas négatif mais on restait frappé par le fait que le système de protection avait, dans certains cas, aggravé les tensions et les difficultés existantes. Il y avait aussi le souvenir de l'exploitation et de la manipulation du problème des minorités par l'Allemagne nazie. Bref, on craignait que les minorités ne redeviennent

Comme entre temps le Protocole n° 4 avait été adopté (16 septembre 1963), le Comité des ministres a chargé, en 1971, le Comité d'experts d'étudier la possibilité et l'opportunité d'établir un protocole additionnel à la convention européenne des droits de l'homme, portant sur les droits des minorités nationales.

Dans son rapport (novembre 1973), le Comité d'experts est parvenu à la conclusion suivante : *«d'un point de vue strictement juridique, il n'est pas absolument nécessaire que la protection des minorités fasse l'objet d'une disposition spéciale consignée dans un protocole additionnel à la Convention européenne des droits de l'homme. Si, toutefois, pour d'autres raisons, il était jugé souhaitable d'assurer la protection des minorités au moyen d'un protocole spécial à la Convention européenne des droits de l'homme, aucun obstacle majeur d'ordre juridique ne paraît s'y opposer».*

Il n'en fallait pas plus au Comité des ministres pour refuser de donner suite à la proposition de l'Assemblée parlementaire.

Cette dernière a continué à accorder une grande attention au problème, mais uniquement à travers l'examen de situations nationales.

Le moins qu'on puisse dire est que, durant toute cette période, la question des minorités a été abordée avec une extrême prudence. Point significatif : dans le «Manuel du Conseil de l'Europe» (1970), qui retrace toutes les activités et réalisations du Conseil de l'Europe, le mot «minorités» n'est même pas mentionné dans l'index.

Il n'est pas inutile pour nous aujourd'hui d'essayer d'analyser les raisons de cet état de fait.

B. Les raisons d'une absence de réponse

Elles sont de deux ordres, mais en fait, comme souvent, étroitement liées : juridiques et politiques.

1 - Raisons de caractère juridique

La première, décisive, peut avoir de quoi surprendre : les droits de l'homme eux-mêmes.

Au lendemain de la deuxième guerre mondiale, l'apparition de la nouvelle conception des droits de l'homme, comme exigence universelle, a conduit à penser qu'une protection particulière des minorités était à la fois inutile et inopportune. Il suffirait de réaliser la protection des droits de l'homme pour protéger en même temps des minorités. D'autre part, la protection universelle de la personne humaine en tant que telle, excluait la protection de groupes ou de catégories particulières d'individus.

Cette conception a toujours été particulièrement forte au Conseil de l'Europe en raison de l'existence de la Convention européenne des droits de l'homme. Les droits qu'elle contient sont garantis «à toute personne», y compris donc celles qui appartiennent à une minorité. Mais surtout, elle précise (article 14) que la jouissance des droits reconnus doit être assurée sans distinction aucune, fondée entre autres

l'Europe a abordé le problème d'un régime protecteur des minorités. L'exposé sera donc de caractère général, sans mentionner les situations de minorités particulières. Il est évident, en effet, que dans une négociation internationale ayant pour objet l'élaboration de règles communes, on évite d'évoquer des cas concrets qui ne pourraient être que des sources de tensions.

I - UNE HISTOIRE SANS PASSION (S) [1949-1993].

D'une manière ou d'une autre, la question des minorités a été constamment à l'ordre du jour du Conseil de l'Europe depuis sa création (A). Mais, au bout de 40 ans, ce n'était toujours qu'une question qui semblait bien destinée à rester sans réponse (B).

A. Une question constamment à l'ordre du jour du Conseil de l'Europe.

En fait, elle a été à l'ordre du jour de l'Assemblée parlementaire. Comme pour la Convention européenne des droits de l'homme et, plus tard, d'autres instruments importants en matière de droits de l'homme (Charte sociale, Convention pour la prévention de la torture), c'est l'Assemblée parlementaire qui a pris l'initiative et maintenu une pression constante sur le Comité des ministres.

Dès sa constitution, l'Assemblée parlementaire a reconnu l'importance d'une protection adéquate des minorités. La question a été soulevée pour la première fois dans un rapport du Professeur P.H. Teitgen le 5 décembre 1949, dans le cadre de l'élaboration de la future Convention européenne des droits de l'homme. Par la suite, l'Assemblée évoquera la question régulièrement, pratiquement chaque année. Mais le plus souvent pour attirer l'attention sur la situation d'une minorité particulière dans un pays donné. Les négociations portant sur le futur Protocole additionnel n° 4 lui donneront l'occasion de soulever à nouveau le problème des droits des minorités en général.

En avril 1961, elle adopte la Recommandation 285 relative aux droits des minorités nationales. Elle invite le Comité des Ministres à inclure dans le projet de Protocole additionnel un article destiné à garantir aux minorités nationales certains droits non visés par la Convention ou le premier Protocole additionnel (20 mars 1952). L'article proposé s'inspirait du futur article 27 du Pacte en y ajoutant le droit pour les minorités «d'ouvrir des écoles qui leur soient propres et recevoir l'enseignement dans la langue de leur choix».

Saisi de cette proposition concrète, le Comité des ministres a donné mandat, en mai 1961, au Comité d'experts chargé de préparer le projet de Protocole n° 4 d'examiner la possibilité et l'opportunité d'inclure un article basé sur la proposition de l'Assemblée parlementaire.

En novembre 1963, le Comité d'experts constate que des requêtes visant la Belgique ont été déclarées recevables. Comme elles soulevaient des questions intéressant la protection des minorités, il décide d'ajourner ses travaux jusqu'à ce qu'une décision définitive ait été prise. Ce sera l'arrêt de la Cour européenne des droits de l'homme du 23 juillet 1968 («affaire linguistique belge»).

LE CONSEIL DE L'EUROPE FACE A LA QUESTION DES MINORITÉS

Pierre-Henri Imbert

INTRODUCTION

Je rappelle que le Conseil de l'Europe, créé le 5 mai 1949, est la première organisation politique européenne. Sa structure était, dès l'origine, innovatrice puisqu'à côté de l'organe exécutif (le Comité des ministres des affaires étrangères), il prévoit une assemblée parlementaire composée de délégations des différents parlements nationaux.

En 1949, il réunissait dix Etats membres. Aujourd'hui, ils sont trente-deux.⁽¹⁾

Ce qui le caractérise, ce sont les fondements de son action, l'objectif qu'il s'est assigné. Il a été créé pour réaliser une plus grande unité entre ses membres à partir d'un projet politique spécifique qui est avant tout une réaction aux événements qui ont conduit à la deuxième guerre mondiale.

Ce projet est l'adhésion commune d'Etats et de leurs peuples aux principes de la démocratie, de la prééminence du droit et des droits de l'homme. Pour la première fois, les droits de l'homme, leur respect et leur développement deviennent l'objectif d'une organisation internationale, sa raison d'être, sa condition d'appartenance. Cela s'est concrétisé par la première réalisation du Conseil de l'Europe la plus remarquable : la Convention européenne des droits de l'homme (4 novembre 1950) avec un mécanisme de contrôle judiciaire.

Les droits de l'homme ne sont pas, pour le Conseil de l'Europe, une activité parmi d'autres, mais une dimension qui imprègne tous ses projets.

On comprend l'intérêt de ce bref rappel pour notre propos : ces principes de base impliquent nécessairement le respect des minorités.

De fait, le Conseil de l'Europe s'en est toujours préoccupé. Pourtant...

C'est ce «pourtant» qui m'a conduit à choisir un plan chronologique. Un tel plan est peu habituel pour un juriste français, mais il m'est apparu le plus «parlant», le plus révélateur.

Ce choix a été aussi dicté par le fait que le sujet de notre communication n'était pas «les minorités en Europe». Il nous revient de montrer comment le Conseil de

REFERENCES

- (1) Oliveira Marques, *História de Portugal*, Vol. 1, 2ª ed., Ágora, Lisbonne, 1973.
 - (2) Macaulay, Rose, *They went to Portugal*, Penguin Books, 1985.
 - (3) Oliveira Martins, *História de Portugal*, Vol. 2, Parc. António Maria Pereira, 12ª ed., 1942.
 - (4) Borges de Macedo, *História Diplomática Portuguesa, Constantes e Linhas de Força*, Instituto de Defesa Nacional, Ed. Da Revista Nação e Defesa.
 - (5) Damião Peres (ed.) *História de Portugal*, vol. 7 Barcelos, 1935.
-

se presser, le Roi du Portugal fit, le 13 mai, une dernière tentative pour éviter la séparation des deux Etats : il déclara qu'il prenait et établissait pour lui-même et ses successeurs le titre et la dignité d'Empereur du Brésil et Roi du Portugal et des Algarves, ajoutant que, puisque la succession des deux couronnes appartenait à Pierre, il transférait en sa faveur, dès lors délibérément, le plein exercice de la souveraineté de l'Empire du Brésil.

C'était une formule habile, infiniment plus habile que tout ce que les «Cortes» avait fait pour empêcher la sécession du Brésil.

Quelques mois plus tard, le 15 novembre, Jean VI en vint à reconnaître le *«Brésil dans la catégorie d'empire indépendant et séparé des royaumes du Portugal et des Algarves et son très aimé et cher fils Pierre comme empereur, cédant et transférant délibérément la souveraineté du dit empire à son fils et ses successeurs légitimes»*. Mais : *«Sa Majesté Très Fidèle (titre traditionnel des rois du Portugal) prend et réserve pour sa personne le même titre»*.

Les Brésiliens qui n'avaient pas oublié leur ancien roi, ne virent pas d'inconvénient à ce qu'il portât ce titre jusqu'à sa mort qui eut lieu le 20 mars 1826. Cas unique parmi les monarques européens qui perdirent des colonies en Amérique : il mourut Empereur de l'ancienne colonie devenue indépendante. Et ceci fut une preuve de la sympathie avec laquelle le Brésil indépendant regardait son ancienne métropole. En vertu du sage conseil qu'il donna à son fils, le monarque était parvenu à ce que l'immense Brésil, bien que perdu pour le Portugal, ne soit perdu pour la dynastie et qu'il se maintienne uni, prospère et en paix, pendant presque tout le XIX^e siècle.

Quant au Portugal, il perdit le Brésil, ce qui était inévitable, mais il le perdit de la meilleure manière. Ainsi, bien qu'une telle perte ait entraîné une perte appréciable de sa richesse et de son importance internationale, l'essentiel, c'est-à-dire, les bonnes relations entre les deux nations et les deux Etats, était sauf.

6 - CONCLUSIONS

Que l'on pardonne à celui qui est loin d'être juriste ou homme d'Etat d'avoir osé répondre à des questions de nature essentiellement juridique et politique qu'avec sa sagesse habituelle, Sa Magesté le Roi Hassan II, a posées à cette Académie.

Je vous ai présenté, éminents et chers collègues, un cas réel extrait de l'histoire de mon pays sur lequel je vous invite à réfléchir.

Il se peut que certains reprochent à Jean VI et à Pierre d'avoir conduit le Brésil à une indépendance dans un cadre politique trop semblable à celui de la métropole. On peut répondre que le Brésil n'a pas été empêché de suivre son chemin et de rénover ses institutions quand cela était nécessaire.

On peut dire également que la même solution, appliquée par exemple en Afrique, pourrait conduire à des indépendances blanches du style de celle qui a été tentée en Rhodésie. Cela n'a toutefois pas été le cas du Brésil, pays où le mélange des races avait conduit à une nation métissée où la couleur des citoyens n'impliqua jamais leur marginalisation politique.

Le 11, le Commandant des troupes portugaises à Rio, déclara, en conseils d'officiers, qu'il ne permettrait pas que Pierre restât au Brésil et qu'il avait l'intention, si cela était nécessaire, de l'obliger à obéir. Rapidement, toutefois, Pierre leva une petite armée de 6000 hommes sur laquelle il s'appuya, obtenant ainsi qu'en février 1822, les forces qui, à Rio de Janeiro lui étaient hostiles, embarquent pour le Portugal.

Le 3 juin, le Régent créa une «*Assemblée Luso-Brésilienne, investie de cette portion de souveraineté qui réside dans le peuple de ce grand et très riche continent et qui constitue des bases sur lesquelles doit s'ériger son indépendance*». C'était la Constituante brésilienne pour laquelle il eut le soin de ne pas fixer la date de convocation, dans l'attente d'un moment favorable. De nombreuses provinces du Brésil et plus particulièrement celles du Nord et la Cisplatine, fidèles au Portugal, n'étaient pas encore, en effet, disposées à se soumettre.⁽⁵⁾

Le 13 août, Pierre pensa que le moment était venu. Laissant la pégence à son épouse, D. Leopoldina, une archiduchesse d'Autriche. Il quitta Rio de Janeiro et se dirigea vers Sao. Paulo pour prendre directement connaissance des sentiments des populations habitant en dehors de la capitale.

En chemin, beaucoup de Brésiliens parmi les plus nobles et les plus illustres se joignirent à lui. Pratiquement tous, comme lui, d'ascendance bien portugaise, contribuèrent, par leur présence à le convaincre sinon de sa légitimité, du moins de la nécessité d'un mouvement qui, dans la cruauté des faits, était strictement illégal. Les populations accouraient pour l'acclamer.

Le 15 au matin, Pierre suivi de sa brillante escorte, entra dans Sao. Paulo, bien plus petit qu'aujourd'hui, où il fut reçu avec tous les honneurs et un enthousiasme universels. Le 5 septembre, il partit à Santos, et de là, commença le retour à Rio de Janeiro, conscient des appuis sur lesquels il pouvait compter.

Ce même jour, en atteignant les rives du Rio Ipiranga, eut lieu un événement probablement préparé. Deux officiers qui venaient d'arriver au galop lui remirent les dernières et très graves nouvelles de Lisbonne, où les Constituantes, imposant au Régent un délai de 30 jours pour retourner au Portugal, avaient pris toutes les mesures pour que ces délibérations soient rigoureusement suivies.

C'est donc là, sur les marges de l'Ipiranga, que le 7 septembre 1822, Pierre de Bragance, prince royal du Portugal, Régent du Brésil, l'épée dégainée, jeta sur le sol, dans un geste qui resta gravé pour toujours dans l'imagination des Brésiliens, l'insigne portugaise de son chapeau et lança, face aux partisans en délire, le cri symbolique de Ipiranga : «*l'indépendance ou la mort*» qui, irrémédiablement le séparait, lui aussi, apparemment sans retour, du Portugal et du Vieux Monde.

Le 18 septembre, le Sénat du «Municipes» de Rio, agissant en tant que représentant du peuple, lui offrit le titre d'Empereur Constitutionnel sous lequel il fut acclamé le 12 Octobre, jour de son anniversaire. La seule et véritable monarchie du Nouveau Monde était fondée.

5 - ET JEAN VI ?

Avec sa façon d'agir si différente de celle de son fils, prudente, sans jamais

«Politiquement, la situation n'était guère meilleure. Les provinces du Nord... ne voulaient pas reconnaître l'autorité de Pierre et n'honoraient que celles des «Cortes» de Lisbonne, affirmant que Jean VI n'avait pas de pouvoirs pour conférer des régences. A Montevideo (Uruguay) la division portugaise qui occupait ces territoires se sépara de l'armée brésilienne et déclara n'obéir qu'aux Constituantes de Lisbonne»⁽⁵⁾

«L'anarchie était donc complète. Les services publics étaient dans un véritable désordre. Il n'y avait aucune norme quant aux dépenses et on dépensait à la légère»⁽⁵⁾

Entre temps, là-bas, loin à Lisbonne, les «Cortes» constituantes achevaient le projet de la constitution portugaise, et à ce sujet, à la fin mai 1821, arrivèrent à Rio des nouvelles non officielles.

Les «Cortes» avaient refusé toutes les tentatives de compromis, parmi lesquels la plus célèbre fut le «rapport de la commission chargée de la rédaction des articles additionnels à la Constitution portugaise relatifs au Brésil», du 15 juin 1822. Elaboré par des députés brésiliens, ce rapport proposait notamment l'existence de deux Congrès, l'un dans le royaume du Brésil et l'autre dans celui du Portugal et Algarve. Chacun légiférant sur les affaires particulières du royaume où il fonctionnerait. Il proposait encore l'existence des «Cortes» générales, dont le siège serait à Lisbonne, capitale de l'empire Luso-brésilien, qui seraient composées de 25 députés du Portugal et de 25 du Brésil. Au Brésil, résiderait un régent qui serait chargé, à titre provisoire, de la sanction des lois respectives, mais qui se verrait interdit de proposer des évêques, nommer des juges de la Cour de cassation et les agents diplomatiques, déclarer la guerre, faire la paix et négocier des traités d'alliance⁽⁵⁾.

La discussion de ce projet se prolongea au cours de nombreuses sessions et quand le moment de voter arriva, on constata que l'Assemblée n'acceptait même pas que la proposition fût admise au vote.⁽⁵⁾

Non seulement la nouvelle constitution n'apportait aucune solution au problème du Brésil, mais l'Assemblée manifestait clairement son intention de faire revenir le Brésil à la condition de simple colonie : «L'émigration vers les terres brésiliennes fut interdite, l'Académie de la marine, des Beaux Arts et les tribunaux de deuxième instance de Rio cessèrent de fonctionner, le justice brésilienne se soumettant à celle du Portugal ; les fonctions civiles se séparèrent de celles des militaires, les premières restant sous la dépendance des «Juntas» (Assemblées) et les secondes du gouvernement de Lisbonne ; et le retour de Pierre au Portugal s'imposa».⁽⁵⁾ La politique des «Cortes» ne pouvait donc pas être plus insensée et contradictoire, elle ne faisait que hâter la réalisation des aspirations des Brésiliens.

Pierre prêta serment à la Constitution mais ne se résigna pas.

Le 10 décembre, arrivèrent officiellement les délibérations des «Cortes» concernant les séparations des fonctions civiles des militaires, l'extinction des tribunaux et le retour du Prince. Les provinces de Sao. Paulo, Minas et Rio de Janeiro adressèrent alors un message à Pierre lui demandant de rester.

Recevant solennellement les représentants des trois provinces, Pierre leur déclara avec fermeté, défiant les «Cortes» : «Je reste».

Le mouvement de conspiration de l'*Inconfidêcia Mineira* est resté célèbre, étouffé en 1792, il se proposait de transformer le Brésil en une république démocratique. Il était composé d'intellectuels, de prêtres, d'industriels, d'hommes d'affaires, de fermiers, d'éléments de l'administration publique et même de militaires. Il ne fut pas le premier et ne serait pas le dernier.

Le déplacement de la Cour à Rio de Janeiro retarda, naturellement, le processus d'indépendance brésilienne que les idées françaises - avec lesquelles de nombreux brésiliens s'étaient familiarisés, surtout ceux qui venaient au Portugal pour suivre les cours de l'Université de Coimbra - n'avaient cessé d'encourager.

Les nouvelles de la révolution portugaise de 1820 arrivèrent à Rio de Janeiro à la mi-octobre et causèrent une sensation extraordinaire. La Cour semble avoir été épouvantée.

Tandis que le mouvement déjà triomphant au Portugal s'étendait rapidement à tout le Brésil, le gouvernement portugais, qui siégeait à Rio, discutait soigneusement de l'attitude à prendre et finit par décider le retour à Lisbonne.

Une telle décision qui tomba comme une bombe fut peu pacifique. Même le Roi, avec sa façon prudente et apparemment hésitante, ne s'y rangea pas immédiatement. Ce n'est que le 9 mars qu'il promulga un décret rendant publique sa décision de s'en retourner. Toutefois, fait capital, il annonçait que son fils et héritier, Pierre, resterait. Cette mesure déplut profondément aux Brésiliens radicaux qui souhaitaient se voir libérés de toute la famille royale, et aux Portugais qui voulaient que le Roi lui-même restât.

Le 22 avril furent divulgués le pouvoirs dont Pierre était investi au nom de son père : pleins pouvoirs sur l'administration publique, y compris celui de concéder le pardon et la commutation de peine, de nommer des fonctionnaires civils, militaires et ecclésiastiques, de faire la guerre, offensive et défensive à l'ennemi, de pactiser des trêves ou des conventions, de récompenser les sujets en leur remettant les insignes des ordres honorifiques, etc... Pratiquement, pour être souverain, il ne lui manquait que la faculté de se faire représenter à l'étranger.

Ainsi, le Roi retourna en Europe. On dit que le 26 avril 1821, alors qu'il avait déjà embarqué, il dit en secret à Pierre : *«Je prévois que le Brésil ne tardera pas à se séparer du Portugal. Je préférerais te voir à la tête du mouvement en faveur de l'indépendance et te reconnaître comme roi, plutôt que de le voir tomber dans les mains d'aventuriers»*.⁽⁵⁾

Le Roi parti, le Brésil resta dans une situation désespérée.

«La vie économique locale (à Rio de Janeiro) est devenue difficile en raison de la disparition des valeurs en métaux qui s'en étaient allés, en grandes quantités (avec la Cour), au Portugal. Les réserves en métaux de la Banque du Brésil étaient épuisées. Les ruées pour retirer les dépôts dans les maisons bancaires avaient obligé à suspendre les paiements... Les prix des articles de première nécessité s'élevèrent aussi. Beaucoup de négociants firent faillite. La crise prenait ainsi des teintes et des aspects douloureux de frayeur et de désespoir».⁽⁵⁾

3 - LES 13 ANNÉES AU BRÉSIL (1807-1820).

Le premier acte du Régent fut de signer, à Baía, c'est à dire, avant même d'arriver à Rio de Janeiro, un décret déterminant l'ouverture des ports brésiliens aux nations amies, ce que certains historiens considèrent comme le point de départ de l'indépendance du Brésil.

De très heureuses mesures succédèrent à celle-ci.

Toute une structure de gouvernement fut créée : des ministères, des tribunaux, des conseils et des assemblées ecclésiastiques et judiciaires ainsi que des organes militaires et de sécurité.

Les premières écoles supérieures furent créées, de médecine et de chirurgie, à Baía et à Rio de Janeiro (jusqu'à ce moment-là, on avait suivi la politique de faire venir les Brésiliens à l'université, au Portugal), les Académies militaire et de la marine, le Cours des sciences économiques, la Bibliothèque royale, le Jardin botanique et le Musée royal de Rio de Janeiro. Des écoles royales furent créées dans les villes et bourgs principaux, des artistes européens furent appelés, la venue de savants intéressés par l'étude du pays et de l'homme brésilien fut permise et encouragée, l'Imprimerie Royale fut fondée.

Dans le domaine économique, après l'acte d'ouverture des ports au commerce international, le Roi encouragea les industries, ordonna la fondation de colonies agricoles, traita avec respect la classe des marchands qui s'agrandit avec l'ouverture des ports, encouragea les exportations de produits tropicaux, comme le sucre, le coton, le café et le tabac.

Dans le domaine politique, l'Amérique portugaise, jusqu'à ce moment-là, structurée en deux «États», le Brésil proprement dit et le Maranhão et Grão-Para, devint un royaume, n'étant plus une colonie, et constitua le Royaume-Uni du Portugal, Brésil et Algarve. Et, en 1816, après la mort de D. Maria, le Prince prit le titre de Roi de ce nouveau royaume.

On peut dire que c'est au Brésil que le Roi Jean VI se réalisa pleinement en tant que monarque.

Curieusement, au Portugal, il est considéré comme un roi inférieur, presque pathétique. La propagande de la politique libérale, le fait d'avoir été l'un des acteurs de l'indépendance brésilienne ainsi que celui d'avoir quitté le Portugal jeune et d'y être retourné vieux, et que ce soit donc le Brésil et non le Portugal qui l'ait vu en pleine maturité, et également son aspect physique qui ne l'aidait pas, étant le seul monarque de la dynastie de Bragance d'une indiscutable laideur (la tête remarquable à laquelle fait allusion Rose Macaulay) expliquent ce jugement si cruel.

4 - L'INDÉPENDANCE DU BRÉSIL

L'indépendance des Etats-Unis a servi d'exemple pour les colonies espagnoles de l'Amérique et également pour le Brésil qui, déjà à cette époque, avait atteint pratiquement sa dimension actuelle (il comprenait même l'Uruguay, appelée Province Cisplatine, dont il se sépara après) et était pourtant bien plus grand que, notamment, les 13 colonies anglaises qui constituèrent le noyau originaire des Etats-Unis. Il était, par ailleurs, fabuleusement riche.

L'INDÉPENDANCE DU BRÉSIL, UNE PARTITION PACIFIQUE : LE RÔLE DU ROI JEAN VI

E.R. de Arantes e Oliveira

1 - INTRODUCTION

La loi salique n'a jamais été en vigueur au Portugal.

Ainsi, à la mort du Roi D. José qui n'avait pas eu d'enfants mâles, c'est naturellement sa fille aînée, D. Maria, qui lui succéda.

Pour assurer le maintien de la lignée royale dans la Maison de Bragance, elle avait été mariée en 1760 avec son oncle, le frère de son père, qui prit le titre de roi consort et le nom de Pierre III.

A peu près dix ans après le début du règne, l'équilibre mental de la Reine fut profondément perturbé, tout d'abord par le décès de son mari (1786), puis par celui de son fils aîné (1788). Les nouvelles en provenance de France, où la Révolution avançait à grands pas, finirent par précipiter la pauvre Reine dans un état de demi-folie qu'il n'était plus possible de dissimuler.

L'héritier du trône, Jean, né en 1767, commença à gouverner au nom de sa mère, à partir du 10 février 1792. En 1799, après confirmation de l'irréversibilité de la maladie de la Reine régnante, il fut élevé à la dignité de Prince Régent.

Le Prince avait la réputation d'être irrésolu et peu courageux. Toutefois, peu de gouvernants à certains moments de l'Histoire durent prendre des décisions aussi graves que celles que les circonstances l'obligèrent à prendre.

La première grande décision fut de transférer le siège de la monarchie portugaise du Portugal au Brésil. La seconde fut de promouvoir la partition de l'Empire portugais de façon que sa partie la plus riche, le Brésil, se sépare de la petite métropole.

Pour pouvoir apprécier ce que le Brésil représentait pour le Portugal, rappelons ce qu'à ce sujet, a écrit l'historien Oliveira Marques⁽¹⁾ : «De la fin du XVII^e à 1822, le Brésil constituait l'essence même de l'Empire portugais. En exagérant un peu, on pourrait dire qu'il constituait l'essence même du Portugal. C'est le Brésil qui, en grande partie, a entraîné la séparation de l'Espagne, en 1640. C'est le Brésil qui a donné au Portugal les moyens de maintenir ensuite son indépendance et qui a justifié

NOTES

- (1) Jacques Robert : «*la monarchie marocaine*», L.G.D.J. Paris 1963, p. 328.
- (2) B. Tricot, R. Hadas-Lebel : «*Les institutions politiques françaises*», FNSP/Dalloz, 1985, p. 132.
- (3) Attilo Gaudio : «*Sahara espagnol : la fin d'un mythe colonial*», édition Arrissala, Rabat 1975, pp. 170-171.
- (4) «*Renaissance d'une Nation*», Tome 3, Rabat, 1957, 1958. p. 150.
- (5) Hassan II : «*de défi*», Albin Michel 1976, p. 274.
- (6) Discours et interviews de S.M. le Roi Hassan II, publication du ministère de l'information T.5. p. 321.
- (7) Françoise de la Serre et Octave Marais : «*Les Présides au Maroc et Ifni*», revue française de sciences politiques, Paris 1968, p. 342. Dans le même sens : l'Assemblée Générale des Nations Unies dans sa résolution du 18 décembre 1968 a refusé de prendre en considération l'organisation du référendum organisé par la Grande-Bretagne considérant que toute situation coloniale qui détient l'unité nationale et l'intégrité territoriale d'un pays est incompatible avec les buts et principes de la charte.
- (8) Discours du Trône du 3.3.1987 ; publication ministère de l'Information. Tome 9 page 240.
- (9) J.Owona : «*La notion d'intégrité Territoriale dans la vie politique et le droit constitutionnel français depuis 1789*», Thèse, Paris 1972, p. 30.
- (10) J. Owona : *Ibidem*, p. 202.
- (11) François Woodié : «*La sécession du Biafra et le droit international public*», RGDIP 1969, p. 1048.
- (12) J. Owona : *op. cit.* p. 119.
- (13) cf P. Bastide : «*Les plus grands procès politiques de l'histoire*», les cours de Paris, p. 475 et suivantes et également J. Owona, *op. cit.* p. 240.
- (14) S.M. feu Mohammed V : «*Le Maroc à l'heure de l'indépendance*». Tome 1. pp. 23-24, publication ministère de l'Information et du Tourisme.
- (15) Cité par Claude Nigoud : «*De Gaulle et Hassan II*», Publisud, Sochepress 1990, p. 183.
- (16) Jaques Gagne : «*Nation et nationalisme au Maroc*». Dar Nachr Al Maarif. Rabat 1988, p. 288. La défense de l'indépendance nationale revenait continuellement dans les correspondances entre le Sultan Moulay Abdelhafid et les puissances européennes. Voir à cet effet la lettre du Sultan Moulay Abdelhafid en date 2.2.1908 au Consul de France à Safi dénonçant la présence des troupes françaises au Maroc comme attentatoire à sa souveraineté. Jacques Gagne, *Ibidem*, p. 287.
- (17) Abdelkhaleq Berramdane : «*Le Maroc et l'Occident*», éd. Karthala 1987, p. 106.
- (18) Mohamed Lamouri : «*Le Maroc et le non-alignement*», in «*Edification d'un Etat moderne, le Maroc de Hassan II*» ; éd. Albin Michel 1986, p. 419.
- (19) B. Pays : «*L'article 5 de la constitution française*», thèse, 1987. Paris, p. 90.

dans ce qu'il est convenu d'appeler des communautés, qu'elles s'appellent «atlantique ou européenne», ou son indépendance, sa figure et son âme risquent de disparaître».⁽¹⁹⁾

Cette préoccupation de la sauvegarde de l'indépendance nationale est également présente dans le traité du 17 février 1989 instituant l'Union du Maghreb Arabe. Cette convention met l'accent sur le respect de l'indépendance politique et l'intégrité territoriale de chaque Etat-membre et institue dans son article 6 à l'échelle du Conseil présidentiel une prise de décision à l'unanimité.

Ainsi, il apparait que le chef de l'Etat, eu égard à son statut et à ses multiples fonctions, demeure le personnage central de chaque système politique. Symbole de l'unité, il est en charge des grands intérêts nationaux, et incarne la stabilité, la continuité et la pérennité de l'Etat.

A cet effet, feu Mohammed V, évoquant dans un discours du 8 mai 1958 l'édification d'un régime de monarchie constitutionnelle, déclarait : «*La souveraineté nationale est incarnée par le Roi qui en est le fidèle dépositaire et le gardien vigilant*». (14)

Il est important de rappeler que la déposition de feu Mohammed V le 20 août 1953 a été ressentie par le peuple marocain comme une grave atteinte à sa souveraineté nationale.

Dans le même ordre d'idées, le général De Gaulle évoquant son rôle au moment où il exerçait la responsabilité du gouvernement provisoire s'exclamait déjà : «*Moi, j'étais la France, l'Etat, le gouvernement. Moi, je parlais au nom de la France. Moi, j'étais l'indépendance et la souveraineté de la France*». (15)

Ce devoir du chef de l'Etat, en tant que dépositaire de la souveraineté nationale lui commande de veiller à l'indépendance de l'Etat.

Ainsi, au Maroc, la *beïa* ou acte d'allégeance qui représente un pacte entre le souverain et son peuple, met à la charge du Sultan : la défense de l'intégrité territoriale et de la souveraineté nationale. A cet égard, la *beïa* de Fez en faveur du sultan Moulay Abdelhafid, recommandait au nouveau sultan : la dénonciation de l'Acte d'Algésiras, la restauration de l'intégrité territoriale, l'évacuation des armées d'occupation, l'interdiction aux puissances de s'immiscer dans les affaires intérieures de l'Etat, en somme toutes les questions susceptibles de mettre en cause la souveraineté du Maroc. (16)

La présence des troupes étrangères au Maroc, malgré l'accession de ce dernier à l'indépendance, a par ailleurs, été dénoncée par le Sultan Mohammed V, qui considérait que cette présence militaire hypothéquait l'indépendance du pays. Il déclarait à ce sujet : «*Nous avons maintes fois répété que la présence des troupes étrangères sur notre sol est en contradiction avec notre indépendance, car on ne conçoit pas un pays souverain occupé par des armées étrangères*». (17) Le souverain tenta de résoudre par la négociation le problème de l'évacuation des bases et troupes américaines, françaises et espagnoles. Il restait persuadé que la présence de ces bases étrangères intégrerait le Maroc dans le cycle de la guerre froide et par conséquent constituerait un danger pour sa sécurité. (18)

L'avènement de S.M. le Roi Hassan II au pouvoir hâta l'évacuation des troupes étrangères dont le départ a débuté durant l'année 1961. Ce départ fut considéré par le souverain marocain comme une consolidation de l'indépendance du Maroc et le renforcement de sa souveraineté.

Il importe de relever que ce thème de l'indépendance et de la souveraineté nationale a été abordé et fait l'objet d'âpres débats lors de la création des organisations régionales.

Dans le cadre de la construction européenne, le Général De Gaulle, condamnant toute idée de supra-nationalité, a rejeté toute fusion de souveraineté qui mettrait en cause l'indépendance de la France. Il estimait que la naissance de l'Europe ne devait pas mettre en cause la souveraineté nationale des Etats européens. Il y aurait dit-il comme : «*un renoncement (...) qui consiste à vouloir fondre, noyer la France*

La déliquescence des structures étatiques et l'inadéquation entre les frontières et les réalités ethniques ont toujours ravivé le spectre de la sécession dont le Biafra a constitué l'illustration la plus tragique.

Il faut à cet égard rappeler que la pratique internationale a toujours considéré que le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes ne s'applique que dans le cadre des territoires non autonomes. C'est pourquoi, les chefs d'Etat africains et les Nations Unies n'ont jamais reconnu la sécession biafraise. Dans ce cadre la conférence des chefs d'Etat et de gouvernements africains réunie à Kinshassa du 11 au 14 septembre 1967, après avoir affirmé son adhésion aux principes relatifs au respect de la souveraineté et de l'intégrité territoriale des Etats, condamne les actes de sécession intervenus au Biafra ou pouvant survenir dans tout Etat-membre.⁽¹¹⁾

L'unité territoriale des Etats africains a toujours été défendue par le chef de l'Etat marocain. Dénonçant les entreprises de destabilisation qui secouent l'Afrique ; Sa Majesté le Roi Hassan II a répondu à l'appel lancé, au nom de la solidarité africaine par le Président Omar Bongo, pour repousser l'agression dont le Zaïre fut victime au courant du mois de mars 1977. Le Roi du Maroc a justifié, l'intervention des troupes marocaines par la nécessité de sauvegarder l'intégrité territoriale et la souveraineté du Zaïre.

Il est important également de relever qu'au nom de l'unité de l'Etat, les Nations Unies ont dénoncé les mesures unilatérales d'indépendance des Bantoustans proclamées par l'Afrique du sud. L'Assemblée générale dans sa résolution du 29 novembre 1975 considère que la création des Bantoustans par le régime d'*Apartheid* constitue une «*mesure essentiellement destinée à détruire l'intégrité territoriale du pays en violation des principes concernés par la charte*».

Cette indivisibilité du territoire fait dans certains systèmes politiques peser sur le chef d'Etat des responsabilités particulières. Il peut être poursuivi ou déposé, en cas d'occupation ou de cession du territoire. C'est dans ce sens que le Général De Gaulle, dans l'appel du 19 juin 1940, déclarait à propos du Maréchal Pétain «*Accepter de soumettre n'importe quel morceau de terre française au contrôle de l'ennemi serait un crime contre la patrie*».⁽¹²⁾ En effet, la Haute Cour de Justice française a imputé au Maréchal Pétain, lors de son procès, la responsabilité des actes constitutifs d'atteinte à l'intégrité territoriale : acceptation de la réannexion de l'Alsace et de la Lorraine, cession de bases navales et aériennes à l'Allemagne sur des territoires où s'exerçait l'autorité de la France, intelligence avec l'ennemie etc...⁽¹³⁾

III - Le chef de l'Etat dépositaire de la souveraineté nationale

Le chef de l'Etat, garant des intérêts supérieurs de l'Etat, est également dépositaire de la souveraineté nationale. Les liens très particuliers et intimes qui le lient à son peuple font de lui un personnage important dans l'édifice institutionnel. Juge suprême de l'intérêt national, selon la formule de Michel Debré, il est considéré dans plusieurs systèmes politiques comme l'incarnation même de la souveraineté nationale.

Il est intéressant de rappeler que les «présides» et Gibraltar offrent les mêmes caractéristiques sur les plans démographiques, historiques et juridiques. Ils présentent la même situation de territoires sous domination coloniale abritant une population importée. C'est pourquoi, le comité de décolonisation des Nations-Unies rejeta le référendum effectué par la Grande-Bretagne à Gibraltar le premier septembre 1967 estimant que *«Les habitants de Gibraltar constitueraient une population immigrée dont l'opinion ne peut justifier le maintien d'une souveraineté étrangère sur une partie de son territoire»*.⁽⁷⁾

Dans ce cas, le principe de l'auto-détermination ne peut s'appliquer. Sa stricte application remettrait le territoire entre les mains d'un groupe de colons, sujet de l'Etat colonial.

Seul, le critère géographique, et par conséquent le principe de l'intégrité territoriale, permet de passer outre la volonté des habitants, dont les intérêts sont de nature essentiellement économique.

Cette similitude entre les «présides» et Gibraltar a été maintes fois rappelée par le Souverain marocain au cours de ses différentes interventions. Il considère que le retour des «présides» au Maroc est lié au règlement de la question de Gibraltar. Le chef de l'Etat a proposé au gouvernement espagnol la création d'une cellule de réflexion qui aura pour *«mission de se pencher sur le problème des «présides» dont la solution doit être trouvée dans la sauvegarde des droits imprescriptibles du Maroc et des intérêts vitaux de l'Espagne dans la région»*.⁽⁸⁾

Cette préoccupation constante de l'unité de l'Etat, demeure donc en définitive, une des préoccupations majeures des chefs d'Etat.

II - Le chef de l'Etat garant de l'unité territoriale.

Défenseur des intérêts supérieurs de l'Etat, le chef de l'Etat est en même temps garant de son unité et de sa continuité. Les constitutions mettent en exergue le rôle important du chef de l'Etat dans ce domaine.

La constitution française du 4 octobre 1958 insiste sur le caractère indivisible et inaliénable du territoire français. L'indivisibilité revient dans les différents textes constitutionnels français, et ceci depuis la constitution de 1791 qui énonçait que le Roi, chef du «royaume uni et indivisible» avait pour charge d'en «maintenir les possessions».⁽⁹⁾

Par ailleurs, le chef de l'Etat français, le Général De Gaulle, a maintes fois rappelé dans ses discours l'importance qu'il accorde à l'indépendance et à l'unité territoriale de la France. A cet effet, il réfute en février 1969, au nom de l'unité territoriale les thèses régionalistes et séparatistes du Front de Libération de Bretagne. Il déclara : *«Péninsule de notre Hexagone... L'Armorique n'en fait pas moins toujours partie intégrante du corps et de l'âme de la France»*.⁽¹⁰⁾

Le chef de l'Etat, garant de l'unité du territoire, peut être parfois confronté dans son propre pays à des tendances sécessionnistes au nom du principe du droit des peuples à disposer d'eux mêmes. La question a été maintes fois posée en Afrique.

le retour de notre Sahara dans le cadre du respect de nos droits historiques et conformément à la volonté de ses habitants».⁽⁴⁾

Cette détermination marocaine, obligea l'Espagne à rétrocéder Tarfaya au Maroc, en vertu de l'accord de Cintra signé le 1^{er} avril 1958.

Cette volonté de parfaire l'unité territoriale fut également réaffirmée lors de la première proclamation de S.M. Hassan II après son accession au trône, le 3 mars 1961. Le Souverain devait déclarer : *«Je m'engage devant Dieu et devant vous à défendre le pays, son indépendance et sa souveraineté, à veiller sur son unité et à œuvrer pour élever son rang et son prestige parmi les nations».*⁽⁵⁾ Ces propos du chef de l'Etat trouveront une consécration dans l'article 19 de la première constitution marocaine du 18 novembre 1962 qui assigne au Roi, la garantie de l'indépendance de la nation et l'intégrité territoriale du Royaume dans ses frontières authentiques.

Devant l'importance du contentieux territorial entre l'Espagne et le Maroc, le chef de l'Etat marocain concentrera ses efforts sur la récupération d'Ifni et du Sahara. A cet effet, et après moults tractations diplomatiques entre le Maroc et l'Espagne, l'Assemblée générale des nations unies, dans sa résolution 2229 du 20 décembre 1966 enjoint à l'Espagne d'engager des négociations avec le Maroc en vue du transfert d'Ifni au Royaume. Finalement, cette enclave a été rétrocédée au Maroc le 4 janvier 1969 par le traité de Fez.

Par contre, l'Espagne refusa toute concertation sur le Sahara, et proclama son intention d'organiser un référendum au cours du premier semestre 1975, dans le but inavoué de créer un «Etat fictif» au sud du Royaume.

Le chef de l'Etat marocain, dénonçant toute action unilatérale de l'Espagne et fort de l'appui de l'avis de la Cour Internationale de Justice sur le Sahara Occidental qui confirma les liens de souveraineté entre le Maroc et les populations du territoire, lança le 16 octobre 1975 la «*Marche verte*», véritable expression de l'unité nationale. La «*Marche verte*», grande épopée à laquelle participèrent toutes les régions du Maroc, permettra par des moyens pacifiques, la restauration de l'intégrité territoriale qui sera consacrée juridiquement par l'accord tripartite de Madrid du 14 novembre 1975.

Le Souverain marocain, auréolé du prestige de la «*Marche verte*», rappela à l'occasion du discours de la fête du trône du 3 mars 1976 les différentes étapes qui ont présidé à la récupération des provinces du Sud. Il ajouta à l'endroit du Sahara : *«Il nous incombe, maintenant que notre Sahara est libéré, que notre intégrité territoriale parachevée et que notre horizon d'action élargie, de consolider notre détermination et d'œuvrer avec plus de vitalité et une longue haleine pour faire face aux nouvelles tâches qui nous attendent tant au nord qu'au sud de notre Royaume».*⁽⁶⁾

La récupération du Sahara, représente incontestablement pour le chef de l'Etat et le peuple marocain un acquis considérable. Il restait cependant à régler la question des «présides» pour clore le cycle des revendications territoriales et réaliser définitivement l'unité du pays. En raison de l'ancienneté de la conquête et de la présence espagnole dans ces enclaves septentrionales, le Roi du Maroc opta pour la persévérance et la concertation avec l'Espagne pour le règlement de ce différend.

l'ordre interne, il est le premier des citoyens, il est l'homme à qui chacun peut s'adresser, en sachant qu'il est au-dessus des factions et des partis».⁽²⁾

Le chef de l'Etat, représente ainsi l'incarnation et la continuité de l'Etat. Dépositaire de la souveraineté nationale, garant de l'unité territoriale, il constitue un rempart contre tout éclatement ou sécession qui mettrait en péril l'existence de l'Etat.

Les différents chefs d'Etat, au moment de leur investiture, se sont engagés à défendre l'unité territoriale et l'indépendance de leur Etat. Cette défense a pris un relief particulier au Maroc, en raison du fait que les puissances étrangères ont cherché depuis le XV^e siècle, à occuper des portions du territoire national. L'acharnement des puissances coloniales à diviser le Maroc en plusieurs zones, explique par conséquent, le lourd contentieux territorial hérité au moment de son accession à l'indépendance. A cet effet, le Maroc a choisi la concertation et le dialogue, c'est-à-dire les voies de règlement pacifique des différends pour la récupération de ses territoires sous domination coloniale.

Nous nous proposons, dans le cadre de cette étude, d'analyser l'action et le rôle du chef de l'Etat à travers une triple mission.

- Le chef de l'Etat défenseur de l'unité territoriale.
- Le chef de l'Etat garant de l'unité territoriale.
- Le chef de l'Etat dépositaire de la souveraineté nationale.

I - Le chef de l'Etat défenseur de l'unité territoriale.

Les séquelles de l'occupation coloniale expliquent que certains Etats, notamment le Maroc, ont accédé à l'indépendance amputés d'une partie de leur territoire. Cette décolonisation inachevée imposait au chef de l'Etat, symbole de l'unité nationale, la reconstitution de l'ensemble territorial.

Ainsi dès l'accession à l'indépendance du Royaume chérifien, le Sultan feu Mohammed V marqua son désir de parfaire et de réaliser l'unité du Maroc. A cet effet, les accords franco-marocains du 2 mars 1956 et hispano-marocains du 7 avril 1956 insistaient sur le respect de l'unité territoriale du Maroc garantie par les traités internationaux.

Le Maroc, affirme pour la première fois, le 25 octobre 1956 au Conseil de tutelle des Nations-Unies, les droits du Maroc sur Ifni et le Rio de Oro. Par ailleurs, le chef de l'Etat marocain, réitère à travers plusieurs de ses discours, le désir du Maroc de reconstituer son unité territoriale.

La proclamation de l'indépendance du Maroc a connu, il est vrai, un grand retentissement. A cet effet, un congrès regroupant treize tribus sahraouies s'est tenu à la mi-mars 1956 au Sud de la Saquie El Hamra. Les participants à ce rassemblement considèrent que la politique colonialiste espagnole qui divise le Maroc doit être combattue, et décident l'envoi d'une délégation auprès de feu Mohammed V, seule autorité reconnue.⁽³⁾ Fort de cette adhésion des représentants des populations sahraouies et de l'action de l'Armée de Libération du Sud, le Souverain marocain déclarait le 25 février 1958 à M'Hamid : *«Nous poursuivons notre action pour*

L'ACTION DU CHEF DE L'ÉTAT EN MATIÈRE DE SAUVEGARDE DE L'INTÉGRITÉ TERRITORIALE ET DE LA SOUVERAINETÉ NATIONALE

Mohamed Lamouri

Les notions d'intégrité territoriale, d'indépendance et de souveraineté sont au centre des préoccupations des Etats et de la Communauté internationale. Elles constituent des valeurs essentielles dans la vie des Etats.

Ainsi les constitutions et les lois fondamentales des Etats insistent sur la préservation de la consistance territoriale de chaque entité étatique. La loi fondamentale du Royaume du Maroc du 2 juin 1961 précise dans son article 4 : «*Le Maroc dans les limites de ses frontières véritables est une entité une et indivisible. Oeuvrer en vue de recouvrer l'intégralité et l'unité du territoire est un devoir sacré*». ⁽¹⁾ La constitution française du 4 octobre 1958 affirme également que la France est une République indivisible.

Sur le plan international, les chartes constitutives des organisations universelles et régionales, mettent l'accent sur l'indispensable nécessité du respect de la sauvegarde de l'intégrité territoriale et de la souveraineté nationale. La charte des Nations-Unies, dans son article 2 paragraphe 4, rappelle que les Etats-membres doivent s'abstenir de recourir à la force contre l'intégrité territoriale et l'indépendance politique de chaque Etat-membre.

La charte de l'unité africaine énonce également parmi ses principes, le respect de la souveraineté des Etats et de l'intégrité territoriale de chaque Etat-membre.

De ce fait, les différentes constitutions mettent à la charge du chef de l'Etat, la défense de l'unité territoriale et l'indépendance de son ensemble étatique. Le chef de l'Etat se trouve ainsi investi de larges pouvoirs pour mener à bien cette mission.

Clef de voûte du système institutionnel, garant des intérêts supérieurs de l'Etat, il doit veiller au respect de sa souveraineté nationale et de son intégrité territoriale. Cette importance du chef de l'Etat est rappelée par Bernard Tricot et Raphaël Hadas Lebel : «*Qu'il soit roi, empereur ou président, le chef de l'Etat est d'abord un symbole. Il personnifie l'Etat. Il le représente dans les relations internationales. Dans*

the right to self-determination is being denied. On the contrary, it would be a denial of self-determination to try bring about a change in the status of Northern Ireland against the clearly expressed wishes of a majority of the population. However, as our study theme suggests, there is a school of thought which holds that this right of self-determination does not extend to a right to secession ; if this view were accepted, it would follow that the Government of Ireland Act and the accompanying partition of Ireland was unjustified and ought therefore to be rectified.

The reality is that the native Irish, unlike the Scots and the Welsh, have never, at any time for five centuries ceased to regard themselves as a subject people under foreign colonial rule. The partition is seen as a betrayal. For republicans in Ireland, therefore, Northern Ireland is seen as a denial of the principle of national unity. The right of self-determination and secession for the people of Northern Ireland is seen as a continuing denial of self-determination to the population of the island as a whole. On the other hand the British government regards the wishes of the majority of the people of Northern Ireland as paramount-in much the same way as it regards the wishes of the people of Gibraltar or the Falkland Islands.

It is difficult to see any simple resolution of this fundamental political and intellectual conflict. Indeed many responsible politicians have come to the conclusion that Northern Ireland is living proof of the fallacy of believing that problems necessarily have solutions. The only hope is, as so often is political conflict, the hope of compromise. Even now, in a somewhat less menacing atmosphere, the possibility of compromise seems remote. In present circumstances, the peaceful reunification of Ireland still seems impossibly difficult. Yet it is the only alternative to a long continuation of violence and counter-violence. Meanwhile the relative priorities of national unity and self-determination remain problematical and unresolved.

This established the Irish Free State as a dominion of the British Empire. This new state, however, included only 26 of the 32 counties of Ireland, the remainder, known as Northern Ireland was to decide whether or not it wished to be included in the dominion. They chose to remain instead within the United Kingdom with a measure of self government and in June 1921 the first parliament of Northern Ireland was opened by King George V. The partition of Ireland was now complete and the stage was set for an armed struggle which continues today.

The immediate aftermath of the Government of Ireland Act and the partition of Ireland was a civil war triggered off in 1922 by the murder of Field Marshal Sir Henry Wilson by the IRA. Although this insurrection was quickly overcome, the IRA was never totally crushed, and in 1938 they mounted an unsuccessful campaign of violence on the English mainland. Since World War II this form of urban guerrilla warfare has continued. Throughout the 1950's there were attacks on targets in Northern Ireland and occasionally on military targets in England. These continued sporadically in the 1960s and by the 1970s the IRA had become a serious, effective revolutionary organisation with a large measure of support amongst the Catholic population of Northern Ireland.

Until recently they have pursued their campaign with varying degrees of violence, both in Northern Ireland and on the mainland. There are, however, signs of a certain «battle fatigue» setting in amongst the people of both North and South in Ireland, and at Easter this year, the anniversary of the rising of 1916, the IRA declared and observed a unilateral cease-fire for three days. The British and Irish Governments have promised that, if there is a permanent cessation of violence, the political wing of the IRA known as Sinn Fein («Ourselves Alone») will be included in any discussions about the political future of Ireland. Meanwhile the terrorist campaign continues, although at a much lower level of violence.

So much for the history of the problem and its status today. We now have to address ourselves to the questions posed in the study theme of this session of the Academy. Where does the balance lie between the two contending principles of national unity and self-determination ? Do the people of Northern Ireland have an overriding right to remain citizens of the United Kingdom, even if this means the denial of the principle of national unity and sovereignty in the context of the island of Ireland as a whole ?

In the view of Irish republicans (many of whom, it may be relevant to comment, are Marxist ideologues), Northern Ireland is a colonial situation. The protestant majority all seen as settlers and Britain is the «metropolitan power». They therefore believe that the future of Northern Ireland will not be resolved until it is united with the Republic of Ireland. On the other hand, there is a perfectly valid argument that to attempt to achieve this without the approval of the Protestant majority would be a violation of the basic principles of democratic and civil rights. In fact the majority of Protestants are determined to remain a part of the United Kingdom and would fight as fiercely against any suggestion of rule from Dublin as the IRA have fought against rule from London.

This is not, therefore, a classical colonial or neo-colonial situation, in which

NORTHERN IRELAND, A CASE HISTORY

Lord Chalfont

Once again our Protector His Majesty the King has demonstrated His uncanny gift of choosing for our consideration issues of great topical significance. The right to secession from federal organisations is one which has recently become a real issue in the Baltic States, in the former Soviet Union and what used to be Yugoslavia. In the United Kingdom it has for many years created a major political challenge to successive governments in the form of the problem of Northern Ireland. To pose the question should the Governments of Britain and Ireland respect the right of self-determination of the people of Northern Ireland, even if this means the partition of Ireland» ?

Any attempt to answer that question must begin with a brief history of the problem. In strict historical terms it began in the middle of the 12th Century when an English Pope granted the overlordship of Ireland to an English King, thereby laying the foundation for what some people still regard today as a «colonial» situation. It was not until the beginning of the 17th Century, however, that King James I granted land in the Northern Province of Ulster to a community of Scottish Presbyterians, sowing the seeds of religious conflict in a predominantly Catholic country. This came to a head in 1690 in the Battle of the Boyne, still celebrated by the protestants of Northern Ireland as a famous victory.

Since the seventeenth century the history of Ireland has been one of almost continuous turbulence and instability, marked by such episodes as the repressive land settlements of Oliver Cromwell at the end of the century, and in the eighteenth century the abortive rebellion which led to the establishment by Pitt in 1800 of a legislative union between England and Ireland. Agitation for the repeal of the Union persisted throughout the nineteenth century, and at the beginning of the first world war a nationalist organisation known as the Irish Republican Brotherhood planned an armed uprising, to be supported by arms from Germany.

The Easter Rising of 1916 was quickly suppressed, but the republican movement continued to grow and at the end of World War I a revolutionary organisation, now known as the Irish Republican Army - the IRA - was already engaged in guerrilla warfare against the British Government. This is still known in Ireland as the Anglo-Irish War and it ended with a peace agreement signed in London in 1921.

souveraineté, elle le fait dans le cadre des limites administratives qui dessinaient jusque-là son assise spatiale.

C'est dans ces conditions que l'indépendance de la Macédoine a été reconnue en dépit de l'opposition grecque après que ce pays a affirmé qu'il n'avait aucune revendication territoriale à formuler aux dépens d'un autre Etat.

En ce qui concerne la Bosnie-Herzégovine, la Commission a constaté, dans un premier temps, que toutes les populations n'ont pas clairement exprimé leur volonté de constituer un Etat, car le référendum avait été boycotté par la minorité serbe de ce pays. Par la suite, la Commission a reconnu comme Etat, la Bosnie-Herzégovine, mais elle a refusé de reconnaître l'indépendance d'une République serbe de Bosnie.

3 - Le démembrement d'un Etat soulève un problème important, celui de savoir, parmi les Etats qui sont issus de ce morcellement, lequel est celui qui peut être considéré comme continuateur de l'Etat démembré.

On voit les intérêts, pratique et juridique, que soulève cette question, puisque le continuateur sera lié par les obligations qui s'imposaient à l'Etat démembré et bénéficiera des droits qui étaient les siens.

La réponse n'est pas toujours la même : la Russie a été considérée comme le continuateur de l'Union soviétique alors que la nouvelle République fédérale yougoslave, composée de la Serbie et du Monténégro, s'est vue refuser la qualité de continuateur de l'ancienne République socialiste fédérale. Les accords de Minsk et d'Alma-Ata ne réglaient pas la question entre leurs signataires mais l'étendue et la puissance de la fédération de Russie désignée pour conserver le siège de membre permanent que l'URSS avait, conformément à la Charte des Nations-Unies, occupé au Conseil de sécurité. Par ailleurs, l'Ukraine et la Biélorussie conservaient leur siège d'origine à l'ONU. Cette solution n'a soulevé aucune difficulté dans la Communauté internationale.

En ce qui concerne la nouvelle Yougoslavie, compromise par son action de force dans la guerre civile en Bosnie-Herzégovine, elle s'est trouvée pratiquement écartée de l'ONU. Reconnue comme un Etat nouveau, elle devra présenter, pour y entrer, une demande d'admission. Le Conseil de Sécurité par sa Résolution 777 du 19 septembre 1992, puis l'Assemblée générale, le 23, ont considéré que son *«affirmation selon laquelle elle assure automatiquement la continuité de l'ancienne République fédérale socialiste de Yougoslavie, comme membre de l'ONU, n'a pas été généralement acceptée»*.

En conclusion, la pratique internationale révèle que le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes est un principe à géométrie variable. Pratiquement illimité dans le cadre de la décolonisation à l'encontre des vieilles puissances coloniales, il est au contraire circonscrit dans les limites précises lorsqu'il est invoqué soit contre un Etat nouveau, issu de la décolonisation, soit quand il se situe dans le cadre du démembrement d'un Etat. Dans cette seconde série d'hypothèse, en effet, il ne confère pas par lui-même un droit automatique à l'indépendance, mais il impose la garantie des droits des minorités à leur identité.

Dans son avis n° 1, la Commission a eu à répondre à la question de savoir : «à quelles conditions une entité constitue-t-elle un Etat» ?

Conformément à l'analyse classique de la reconnaissance exposée plus haut, la Commission a répondu qu'il s'agit là d'une question de fait, et que «la reconnaissance par les autres Etats a des effets purement déclaratifs». C'est dire qu'en reconnaissant un Etat nouveau, les Etats tiers se bornent à constater, comme un fait objectif, son avènement et que les Etats nouveaux tiennent leur existence de sa réalité effective et non de la reconnaissance des Etats tiers qui n'a pour objet que de la constater. Il résulte de ce caractère purement déclaratoire de la reconnaissance d'un nouvel Etat qu'elle doit être postérieure à son avènement, lequel n'est qu'une question de fait. Cette approche juridique rejoint un souci politique évident de ne pas ajouter à la déstabilisation par une prise de position prématurée. Jusqu'à ce qu'elle intervienne, l'Etat démembré a droit au respect de son intégrité territoriale et de son unité politique.

On mesure à quel point on est loin de la pratique suivie par les Nations-Unies durant la période de décolonisation où, tout au contraire, elles reconnaissaient aux peuples en lutte pour leur libération, des attributs que le droit international classique n'accorde qu'aux Etats et allaient jusqu'à reconnaître à des gouvernements étatiques. C'est qu'il s'agissait alors d'encourager la lutte contre le colonialisme, alors que les événements de l'Europe de l'Est et la fin de la guerre froide n'ont pas poussé les Occidentaux à encourager systématiquement l'émergence de nouvelles souverainetés.

Si certains Etats, comme l'Allemagne à l'égard de la Croatie, n'ont pas caché leur sympathie pour une indépendance déterminée, on peut dire que, d'une façon générale, la Communauté internationale a redouté un émiettement de nature à aggraver la déstabilisation de toute une région du monde.

Il faut mettre en évidence les principes juridiques dégagés par la Commission arbitrale. Ils revêtent un très grand intérêt.

En premier lieu, elle affirme à deux reprises que le respect du droit des minorités est une de ses règles suprêmes, considérées comme normes impératives de droit international, qualifiées aussi de normes de *jus cogens*. On entend par là des règles qu'aucun traité, aucun acte juridictionnel, aucun acte juridique ne saurait méconnaître sans être intégralement frappé d'inexistence. Une reconnaissance ne saurait donc échapper à cette sanction si elle intervenait au mépris des droits des minorités ethniques, religieuses ou culturelles. Est ainsi affirmé le droit des minorités à la reconnaissance de leur identité propre. La Commission y joint un droit de l'homme qui permet aux personnes de revendiquer leur appartenance à la Communauté de leur choix.

En second lieu, l'affirmation du droit à l'autodétermination ne s'accompagne pas automatiquement du droit à l'indépendance. Pour la Commission, le droit à l'autodétermination ne peut entraîner une modification automatique des frontières, sauf en cas d'accord contraire entre les Etats concernés. Elle se trouve exclue l'idée que les garanties des minorités s'accompagneraient d'un droit à la sécession, qui imposerait des réajustements territoriaux. Si une entité territoriale accède à la

1. Disparition des Etats démembrés

La reconnaissance d'un tel événement est singulièrement facilitée lorsque les nouveaux Etats, issus de ce démembrement, sont d'accord pour le constater. Cette solution a été suivie à propos des disparitions de l'URSS consacrées par les accords de Minsk entre les quatre Républiques slaves, confirmées par celui d'Alma-Ata du 21 décembre 1991, signé par 11 Etats qui ont «*constaté que l'URSS, en tant que sujet du droit international et réalité géopolitique, cesse d'exister*» (à la date du 8 décembre 1991).

En Yougoslavie, les choses se sont passées d'une manière tout à fait différente du fait de la résistance de l'Etat fédéral au démembrement. Cependant la volonté d'indépendance de quatre républiques sur les six composaient la République socialiste fédérale de Yougoslavie, a conduit la Communauté européenne à poser à la Commission arbitrale la question de savoir si la République fédérale existait toujours ou non. Après avoir, dans un avis n° 1, répondu, en 1991, que la Yougoslavie était entrée dans «un processus de dissolution», la Commission arbitrale a constaté l'année suivante qu'elle avait cessé d'exister.

En revanche, la Commission a reconnu comme un Etat nouveau : la République fédérale de Yougoslavie, réduite à la Serbie et au Monténégro.

2 - Reconnaissance des Etats nouveaux

La disparition de l'URSS a été marquée par le souci constant de la Communauté internationale de sauvegarder le plus possible une certaine stabilité et de ne pas encourager un émiettement susceptible de multiplier des troubles. En particulier, les Etats occidentaux ont fait prévaloir le principe de non-ingérence, lié normalement au respect de l'effectivité, sur le principe d'autodétermination, lorsque la résistance du pouvoir central ne permettait pas de les concilier. C'est ainsi qu'en présence des revendications d'indépendance combattues par le pouvoir central, les Etats tiers ont commencé par temporiser. Les Etats occidentaux, qui n'avaient pourtant jamais reconnu l'incorporation des Etats baltes dans l'Union soviétique, ne se sont pas empressés de reconnaître l'indépendance proclamée par la Lituanie le 11 mars 1990, la France se contentant de prendre acte de cet événement que l'URSS récusait. Par la suite, le souci de ménager le pouvoir central a conduit les Etats tiers à n'accorder leur reconnaissance des nouveaux Etats que postérieurement à la renonciation de l'autorité soviétique à poursuivre son opposition à la reconnaissance des Républiques issues de l'URSS. Ces Républiques nouvelles n'ont été reconnues qu'après les accords de Minsk et d'Alma-Ata, qui avaient constaté la disparition de l'Union.

On constate la même prudence, au début de la dislocation de la Yougoslavie. Face à la réaction armée du pouvoir fédéral aux déclarations d'indépendance slovène et croate du 25 juin 1991, la Communauté européenne tente une médiation qui aboutit à l'Accord de Brioni du 8 juillet de la même année, qui instaurait un moratoire de trois mois pour la mise en œuvre des déclarations d'indépendance. Par ailleurs, en sollicitant à un avis préalable de la Commission d'arbitrage, les Douze de la Communauté ont, dans une déclaration sur la Yougoslavie du 16 décembre 1991, entendu se prémunir contre toute reconnaissance prématurée.

définition classique répétée par tous les manuels, comme l'affirmation qui se caractérise par la souveraineté.

Plus intéressantes sont les indications suivant lesquelles : *«La reconnaissance par les autres Etats a des effets purement déclaratifs ; l'existence ou la disparition de l'Etat est une question de fait»*.

Ces règles sont d'une réelle importance. Elles signifient qu'en droit international l'existence précède les sens et que la reconnaissance de l'existence d'une entité comme Etat émanant d'autres Etats n'a que la valeur d'une constatation de la réalisation effective du phénomène étatique. La reconnaissance ne confère pas la qualité d'Etat, elle se borne à constater qu'un Etat existe effectivement. Autrement dit, l'avènement d'un Etat ne doit pas être subordonné aux appréciations subjectives des autres membres de la Communauté internationale, chacun se déterminant sur la base de considérations politiques qui lui sont propres ; elle est un fait, mais chaque Etat ayant un droit égal à en apprécier la portée réelle ; il en résulte que l'avènement d'un Etat nouveau peut entraîner des réactions divergentes de la part des autres.

Ainsi deux règles se dégagent : effectivité de la naissance, relativité de la reconnaissance. La première explique que l'Etat ne peut revendiquer sa reconnaissance qu'autant qu'il existe effectivement. Cette exigence d'effectivité apporte un élément d'objectivité dans une communauté internationale dominée par le subjectivisme. Mais si celui-ci ne peut nier l'existence d'un Etat sanctionnant réellement, en revanche il explique que chacun des membres de la Communauté des nations puisse décider de nouer des relations avec le nouveau venu.

D'où l'avantage d'un organisme comme la Commission européenne d'arbitrage, appelée à coordonner les positions des Etats relevant de sa compétence et à aboutir à une reconnaissance ou à une non-reconnaissance collective de leur part. Tel est le rôle attendu de la Commission d'arbitrage pour la paix en Yougoslavie.

C'est en se fondant sur le critère d'effectivité que, dans son avis n° 1, la Commission considère, en 1991, que la République fédérale socialiste de Yougoslavie est entrée en dissolution, quatre des six républiques qui la composent ayant manifesté leur volonté d'indépendance et les organes fédéraux étant paralysés.

C - Reconnaissance des Etats issus d'un Etat démembré.

Pour apprécier dans quelles conditions se sont produites les reconnaissances des disparitions ou modifications intervenues dans les pays de l'Europe centrale et orientale depuis 1991, il convient de comparer la pratique qui a été mise en œuvre à propos des Etats issus de l'URSS et celle qui concerne ceux qui composaient l'ex-Yougoslavie.

Alors que pour la première série des reconnaissances, elles ont été prises sans coordination par la communauté internationale ou avec une certaine coordination dans le sein des Nations-Unies, pour ce qui concerne les républiques qui composaient la République fédérale socialiste de Yougoslavie, la Commission arbitrale a tendu non seulement à introduire une certaine discipline dans les reconnaissances, mais encore à dégager des principes sur la portée du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes et sur les normes protégeant les minorités.

B - Les dispositions prises en Europe.

Le Conseil de l'Europe a adopté une Déclaration portant sur la question des minorités nationales et la lutte contre la xénophobie. Elle a décidé d'engager la rédaction d'un protocole additionnel à la Convention européenne des droits de l'homme destiné à garantir les «droits individuels» des membres des minorités, ce qui correspond aux conceptions française et britannique.

La Déclaration d'indépendance, en 1991, de la Croatie et de la Slovénie a enclenché l'éclatement de la Yougoslavie qui, après la première guerre mondiale, avait été constituée sur une base artificielle. Ces déclarations d'indépendance furent suivies par celles de la Bosnie-Herzégovine, de la Macédoine, alors que la Serbie et le Monténégro demeuraient seuls attachés au maintien de l'ancienne fédération yougoslave.

La Communauté européenne ne pouvait rester indifférente en présence d'événements aussi graves se déroulant dans son voisinage.

Dès 1991, dans une déclaration, les Douze affirmèrent leur intention de ne pas accepter de changement de frontières par la force alors que celle-ci avait déjà commencé à se manifester en Croatie.

Dans cet esprit fut constituée la Conférence européenne pour la paix en Yougoslavie, réunissant le président du Conseil des Communautés, des représentants des douze Etats membres et de la Commission, d'une part, et, d'autre part, pour la partie yougoslave, le président de la Fédération branlante, le gouvernement fédéral et les présidents des six républiques yougoslaves, la présidence de la conférence étant confiée à Lord Carrington.

Ainsi a été créée la Commission d'arbitrage pour la paix en Yougoslavie qui trouve son fondement dans la Déclaration du 27 août 1991. Composée des présidents des Cours constitutionnelles existant dans les douze Etats-membres de la CEE, elle est présidée par M. Robert Badinter, président du Conseil constitutionnel français.

N'émanant pas d'un traité, mais d'un accord dont la nature reste imprécise, la Commission ne dispose pas d'un véritable pouvoir de décision. Encore que ses créateurs aient envisagé qu'elle prononcerait de véritables arbitrages, c'est-à-dire des actes qui, par nature, sont contraignants pour les parties au différend.

On ne voit pas comment une instance extérieure à l'ordre juridique constitutionnel yougoslave pouvait rendre des décisions obligatoires en l'absence de consentement des parties. En fait, la question a été réglée par la pratique : conçue pour trancher des différends, la Commission n'a été appelée à donner que des avis consultatifs.

Dans son avis n° 1, la Commission constate que la République socialiste fédérative de Yougoslavie est engagée dans un processus de dissolution. Rappelant que seul le droit international permet de vérifier si une entité constitue un Etat, la Commission rappelle qu'un Etat est une «collectivité qui se compose d'un territoire et d'une population soumise à un pouvoir politique organisé» ce qui constitue la

Après la seconde guerre mondiale, la protection des minorités a été conçue dans un cadre doctrinal qui jumelait la référence au droit individuel et celle au droit collectif.

D'une part, on considère les individus membres d'une minorité et les droits de l'homme qu'ils peuvent invoquer sur un plan d'égalité, sans qu'aucune discrimination ne puisse leur être appliquée en leur qualité de membre d'un groupe minoritaire.

D'autre part, le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes devait aussi, sur le plan théorique, pouvoir conforter la position des minorités et leur permettre d'accéder à l'indépendance. En fait, la portée explosive et déstabilisatrice de ce principe a conduit les Nations-Unies à ne l'appliquer que pour la décolonisation dans l'intérêt de groupes humains, le plus souvent numériquement majoritaires mais confinés par le fait colonial dans une situation subordonnée.

Cependant, deux textes importants sont dans l'ordre de la protection des droits collectifs des minorités à mettre à l'actif de l'organisation des Nations-Unies.

C'est d'abord la Convention de 1948 sur la prévention et la répression du crime de génocide, et c'est le Pacte sur les droits civils et politiques dont l'article 27 dispose *«des personnes appartenant à ces minorités ne peuvent être privées du droit d'avoir, en commun avec les autres membres de leur groupe, leur propre vie culturelle, de professer et de pratiquer leur propre religion, ou d'employer leur propre langue»*.

Cette disposition, en dépit de sa précision, n'a pas suffi à assurer la protection des personnes appartenant à un groupe minoritaire lors des événements tragiques en Europe centrale et orientale, et spécialement en ex-Yougoslavie.

Aussi l'Assemblée générale des Nations Unies a-t-elle, le 18 décembre 1992, adopté une *«Déclaration sur les droits des personnes appartenant à des minorités nationales ou ethniques, religieuses et linguistiques»*. Elle prévoit que les Etats respectent les droits de ces divers groupes minoritaires et favorisent l'instauration des conditions propres à promouvoir cette identité. On y retrouve notamment le droit pour les minorités d'établir et de maintenir sans discrimination des contacts libres et pacifiques avec d'autres Etats partageant leur appartenance ethnique, religieuse ou linguistique.

On peut considérer que ce texte, tout en prétendant constituer une réponse aux revendications statutaires des minorités, marque le souci de maintenir la définition de leurs droits dans le cadre strict de l'ensemble normatif des droits de l'homme, sans néanmoins en faire une catégorie véritablement autonome.

Ce texte paraît toutefois très en retrait par rapport aux aspirations souvent passionnelles de bien des minorités, dont les revendications sont souvent compliquées par celles d'une identité nationale que les Etats sur lesquels elles sont implantées considèrent comme une menace grave à leur unité territoriale et comme une atteinte au principe d'intangibilité des frontières.

Il fallait s'attendre à ce que les événements d'Europe centrale suscitent des initiatives sur le plan régional européen tant au Conseil de l'Europe qu'à la Communauté des Douze.

Par ailleurs, les Nations-Unies n'ont pas reconnu l'avènement d'un Etat violent ouvertement les principes de la Charte. Ainsi le Conseil de sécurité, le 12 novembre 1965, a-t-il condamné l'indépendance de la Rhodésie du Sud, proclamée par le régime de Ian Smith, acte considéré comme le détournement du processus de décolonisation par un régime raciste et illégal. On peut ranger dans la même jurisprudence la condamnation des Bantoustans, considérée comme nulle et non avenue.

Les événements qui se sont produits dans l'Europe de l'Est, à partir de 1989 et l'avènement d'Etats issus de la dislocation de l'URSS ou de l'ex-Yougoslavie, devaient susciter une application du droit des peuples beaucoup plus nuancée que celle que les Nations-Unies en avaient fait pour encourager la décolonisation. C'est avec beaucoup plus de circonspection que, dans chaque cas d'espèce, le problème de la reconnaissance a été abordé.

II

Dans certains cas la question ne s'est pas formellement posée. La disparition de la République démocratique allemande, mettant fin à la division artificielle due à la guerre froide d'une nation en deux Etats, n'a pas eu à être consacrée par des déclarations juridiques des Etats tiers, ayant été considérée comme l'extension de la RFA à des Länders ayant exprimé leur volonté de s'y rattacher.

Quant à la dissolution de la Tchécoslovaquie le 31 décembre 1992, pour faire place à deux Etats, la République tchèque et la Slovaquie, elle s'est opérée à l'amiable.

En revanche, lorsque, comme en Yougoslavie, un conflit armé se développe entre les diverses communautés qui constituaient un Etat, la situation se complique singulièrement du fait que ces communautés comprennent des minorités qui ne sont pas concentrées dans l'une d'elle, mais qui se retrouvent à des degrés d'importance diverse dans chacune d'elles.

La situation est rendue d'autant plus dramatique par les pulsions identitaires qui se manifestent dans les pays dont la puissance du système communiste avait masqué les diversités. Ainsi se trouve posé, depuis ces dernières années, avec une gravité renouvelée, le problème des minorités dans les Balkans.

Il convient d'examiner successivement les textes généraux et les dispositions prises dans le cadre européen.

A - Les textes généraux

La protection des minorités est un vieux sujet du droit international qui a connu diverses tentatives après la première guerre mondiale, lors de la conclusion des traités de Saint-Germain (en 1919) avec l'Autriche, de Neuilly avec la Bulgarie et de Trianon (en 1920) avec la Hongrie. D'autres traités sont intervenus à la même époque avec la Pologne, la Tchécoslovaquie, la Roumanie, la Grèce, avec l'Etat des Serbes, Croates et Slovènes.

Ces divers instruments n'ont guère été un succès en raison de la timidité du Conseil des Nations chargé de contrôler leur application, mais excessivement attentif à ménager les susceptibilités des Etats en cause.

2. Le peuple est, à certains égards, placé par l'Assemblée générale au-dessus de l'Etat.

Alors que la Charte prohibe le recours à la force entre Etats, le peuple peut prendre les armes contre la puissance coloniale. La guerre de libération s'est trouvée encouragée par les Nations-Unies. Le peuple jouit donc d'un droit refusé à l'Etat. Il s'en suit que ses combattants sont protégés par le droit humanitaire, et bénéficient du statut des prisonniers de guerre.

Enfin, l'interdiction de l'intervention se trouve écartée si elle est déclenchée par les Etats tiers au profit du peuple en lutte pour sa libération.

Il est clair que ces divers privilèges accordés au peuple en lutte anticipent sur sa reconnaissance complète comme Etat souverain, et qu'une fois parvenu à sa libération, elle intervient sans difficulté tant sous une forme collective par l'entrée du nouvel Etat dans l'Organisation des Nations-Unies, que par les reconnaissances individuelles émanant de la grande majorité, sinon de la totalité, de ses membres.

Cette phase triomphale du droit des peuples est aujourd'hui terminée.

B - Comme si elles avaient été terrifiées par l'ampleur donnée à l'application d'un principe destructurant, les Nations-Unies ont - une fois terminée une période de décolonisation confinée dans certaines limites de temps et d'espace - entendu le verrouiller. En fait, depuis plusieurs années déjà, elles avaient estimé que son application devait être circonscrite.

Alors qu'elle proclamait le droit des peuples, l'Assemblée générale, dès 1960 (résolution 1514) prohibait *«toute tentative visant à détruire partiellement ou totalement l'unité politique et territoriale d'un Etat»*. En 1970, elle affirmait dans sa résolution 2625 :

«Rien ne sera interprété comme autorisant ou encourageant une action quelle qu'elle soit, qui démembretrait ou menacerait totalement ou partiellement l'intégrité territoriale ou l'unité politique de tout Etat souverain et indépendant».

Dès 1963, l'OUA avait proclamé une règle analogue, désireuse d'éviter l'éclatement d'Etats dont l'hétérogénéité ethnique accentuait la fragilité. Le souci premier des Nations-Unies était de ne pas exposer les Etats issus de la décolonisation à la dislocation que ne manquerait pas de leur infliger l'application à leur dépens du droit des peuples à l'autodétermination.

L'échec des sécessions du Katanga au Zaïre et du Biafra au Nigéria illustrent, parmi d'autres cas, cette politique des Nations-Unies. Rappelons l'avertissement du Secrétaire général U Thant selon lequel :

«Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes n'implique pas l'autodétermination dans un secteur de la population d'un Etat membre de l'ONU», ajoutant :

«L'ONU n'a jamais accepté, n'acceptera pas, et n'acceptera jamais le principe de la sécession d'une partie d'un de ses Etats-membres».

Cependant une question essentielle se pose : peut-on fonder la société internationale sur un principe essentiellement déstabilisateur ? La Charte des Nations Unies frappe par sa bivalence, pour ne pas dire par sa contradiction fondamentale elle consacre tout à la fois le droit des peuples et le droit des Etats à l'intégrité territoriale et à l'unité politique. Les Nations-Unies se sont efforcées d'honorer ces deux séries de normes en dépit de leurs divergences. D'une part, elles ont fait une large application du droit des peuples dans la décolonisation mais, d'autre part, elles ont veillé, en dehors de cette hypothèse, à en écarter l'application dans le souci de sauvegarder un certain ordre international.

A - La décolonisation a donné au droit des peuples une expansion considérable.

La Conférence de Bandoung avait, dès 1955, établi un lien entre elle et la promotion de l'homme :

«Le droit des peuples et des nations à disposer d'eux-mêmes est la condition préalable à la jouissance totale de tous les droits fondamentaux de l'homme».

La notion de peuple n'a soulevé aucune difficulté aux Nations-Unies : elles ont considéré comme tel tout groupe humain en lutte pour se libérer de la domination coloniale. Dans ces conditions, cette conception a inévitablement pris un timbre anti-occidental, et l'exercice du droit des peuples s'est situé dans une période historique bien déterminée, s'étendant de 1955 à la fin des années 70. L'aide de l'Assemblée générale des Nations-Unies à la décolonisation a pris les formes suivantes :

1. Assimilation fonctionnelle du peuple à l'Etat.

En tant qu'acteur, le peuple se heurte à la règle qui ne reconnaît cette qualité qu'à l'Etat. Il s'agissait donc, pour lui permettre d'en devenir un dans les meilleurs délais, de lui accorder certaines des prérogatives que le droit international reconnaît à l'Etat, avant même qu'il ait acquis son indépendance.

Avant même qu'il soit reconnu comme Etat, le peuple a bénéficié de certains des attributs de ce dernier. Cette assimilation partielle du peuple à l'Etat lui a permis de jouir de droits que la Charte garantit aux Etats.

La résolution 3103 (XXVIII) de 1973 affirme la légitimité de la lutte d'un peuple pour réaliser son droit à l'autodétermination et son indépendance. Il en résulte que cette lutte n'a pas le caractère d'une agression prohibée par le droit international, et qu'au contraire reste illicite l'usage de la force par la puissance coloniale pour contraindre le peuple à demeurer soumis.

Au surplus, ce peuple est déclaré souverain sur ses ressources naturelles, alors pourtant qu'il n'est pas encore parvenu à constituer un Etat.

Jouissant des droits d'un Etat en guerre, le rapport d'un peuple avec la puissance coloniale relève du droit international, et le colonisateur ne peut valablement soutenir que l'affaire ressortit à son ordre interne.

DROITS DES PEUPLES A DISPOSER D'EUX-MÊMES : MINORITÉS ET RECONNAISSANCE D'UN NOUVEL ÉTAT

René Jean Dupuy

Sans s'attarder sur les origines du principe, on relèvera que le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes a trouvé son expression européenne au XVIII^e siècle dans le cadre d'une critique de la politique coloniale. Il a connu une certaine consécration dans le fameux projet de l'abbé Grégoire, qui avait fait voter par la Convention, durant la Révolution française, la loi supprimant l'esclavage, et élaboré une «Déclaration du droit des gens», qui présente un intérêt considérable du point de vue de l'histoire de la pensée démocratique. Ce texte ne parle pas dans ses 21 articles des Etats mais des peuples. On y lit notamment : *«Les peuples sont respectivement indépendants et souverains, quel que soit le nombre d'individus qui les compose et l'étendue du territoire qu'ils occupent».*

Pour prendre la mesure des conditions dans lesquelles se sont posés les problèmes de reconnaissance consécutifs à la dislocation de certains pays de l'Europe de l'Est, et spécialement de l'ex-Yougoslavie, il convient de rappeler d'abord comment ils ont été résolus, dans le cadre des Nations-Unies, lors de la dissolution des empires coloniaux.

I

Le principe a été repris par la Charte des Nations-Unies qui, en exergue de son préambule : *«Nous, peuples des Nations Unies...»*, laisse à penser que l'organisation nouvelle sera établie sur une base populaire alors qu'en réalité, la structure de l'ONU est strictement inter-étatique. La Charte des Nations-Unies entendait lier fermement le principe à la démocratisation des relations internationales. Cela n'avait pas toujours été le cas dans le passé. On a observé que le gouvernement hitlérien l'avait invoqué pour réclamer et réaliser le rattachement de l'Autriche au III^e Reich et celui des populations allemandes des Sudètes.

Le droit des peuples ne connaît de satisfaction réelle que s'il est exercé par le peuple lui-même.

Les Nations-Unies lui ont apporté un appui décisif dans la décolonisation. Elles ont reconnu le peuple comme un véritable acteur du droit des gens.

A people, if not to mention a nation, does not possess total sovereignty. It is a state and a head of a state, or a head of a government, or in a parliamentary republics a parliament, who represent the will of all citizens, not just a faction of a population. They possess sovereignty and are able to execute it in the interests of a given country. As to the right of self-determination, it must be exercised primarily within boundaries of a state. In the final analysis it is an individual who is the victim of ethnic and confessional conflicts. Exclusive concern for the interests of a nation usually leads to the trampling of individual rights and human sufferings.

Every country, with its institutions, belongs to all citizens who inhabit it. But only men in power can destroy combinations, which sometimes, as Abraham Lincoln stated in 1861, are «... too powerful to be suppressed by the ordinary course of judicial proceedings...». Lincoln suppressed such combinations, Gorbachev failed to do this. The USA today exists as a state, the USSR has been dissolved. Every political ruler or a government in time of need must adopt either Lincoln's firm stand in defence of a country's integrity or follow the path of destruction and anarchy.

contended that it conferred powers upon the Federal Government dangerous to the rights of the States. In his reply President Andrew Jackson declared, that : «The right of the people of a single State to absolve themselves at will and without the consent of the other States from their most solemn obligations... can not be acknowledged».

During the controversy over claims of Texas in 1850 to part of New Mexico's territory, President Millard Fillmore in his message to the Senate and House of Representatives wrote that «if the laws of the US are opposed or obstructed in any State or Territory by combination too powerful to be suppressed by the judicial or civil authorities, it becomes a case in which it is the duty of the President... to employ the military and naval force of the US... for the purpose of suppressing such combinations». Ten years later in 1860 President James Buchanan in the heat of the growing argument between North and South denied the right of any member of the Federation to secede from the Federal Government thus highlighting the main difference between Federative and Confederate Union. The President proclaimed that if the Federative Government were a mere voluntary association of States which could be dissolved at pleasure by any one of the contracting parties than in this manner the 32 States «might be entirely broken into fragments in a few weeks which cost our forefathers many years of toil, privation and blood to establish».

Thus, the right of a people of a single state to absolve themselves without the consent of the other States from the obligation to preserve the integrity of the Union was not acknowledged.

The next President Abraham Lincoln reiterated this vision that the Union was perpetual. In his Inaugural address he confirmed that «no State upon its own mere motion can lawfully get out of the Union... «Only the majority of the whole population of the Union has the rights to decide upon its territorial integrity. 130 years ago and after only few decades of the Union's existence it became incontestable that different parts of the country could not be separated from each other, having acquired already by that time too much in common to live separate and too much long run benefits of mutual Union to be discarded. The country went through a civil war, managed to secure its integrity and in a short time became a world superpower.

Considering history and events taking place in the modern world today, one may quite easily notice that political theories do not give full answers to many questions, which involve a clash of different political, social, economic and ethnic conflicting interests. Political theories, on which governmental and international organisations' policies are often based, usually reflect realpolitik.

In the world of constant changes, different political situations, especially at the time of fever heat sectional conflicts, no right is considered absolute by opposing sides. All of them proclaim that it is they who possess total sovereignty, hence the conclusion : «We shall take as many rights as we can». The principle of self-determination, often supported by the international community, in fact proclaims that it is the peoples who are granted sovereignty. Modern developments do not support the wisdom of such a claim.

cultural and social organism, leads to an aggravation of all possible old problems, to a revival of long ago forgotten or contained ethnical conflicts, to destructive civil wars and to creation of petty states without any perspective to become tangible players on the world arena. Usually standards of living plunge and economy quickly deteriorates. The single winner midst these ordeals is a nationalistic and new administrative elites.

Almost every where new smaler states, underpinned by a nationalistic propaganda, express extreme hostility to local ethnic minorities. This is, for example, clearly visible in Baltic states, Moldova, Georgia, Ukraine, Armenia, Azerbaijan, increasingly in Central Asia, in ex-Yugoslavia republics, etc. Negative features of separated states are regenerated in their worse expressions. Thus the slogan of national independence may be taken to its deplorable extremes. In reality the collapse of the Soviet Union occurred not under its internal national but under its economic difficulties.

Before Gorbachev no Soviet republic envisaged secession from the USSR except to some extent the Baltic states.

All this is happening when at the same time world is moving towards the larger world economy and increasing interdependence. The number of intergovernmental international organisations grew from 123 in 1951 to 365 in 1984 and the number of international non-governmental organisations-from 832 to 4.615. This process is going ahead ever since. National economies, slowly but irresistibly are merging with the transnational economy, coexist and intertwine with it. The world is witnessing technological revolutions in transport and communication. A Latvian or Basque «national» economy, considered in separation from a larger entity, is as meaningless as a Parisian economy, considered in separation from France. In short, the slogan of self-determination up to and including secession can offer no solution for the 21th century.

Characteristically, the new Russian Constitution, adopted in December 1993, does not contain any semblance of self-determination principle. It proclaims the federation of different entities, possessing different autonomous status, with strong territorial integrity. The Constitution is a supreme law in the country overruling any other laws. It envisages a possibility of including into Russia of a new territorial entities but not otherwise.

V. The experience of the USA

In contrast with the recent history of Europe it is very useful and instructive to draw several examples from the history of the USA. The country from the middle of the last century has been considered as a stable multiethnic entity. Since the war between the North and the South it produced a praiseworthy variant of a stable national development. What principles formed the foundation of their Union ?

In 1833 opponents of the Federal Constitution in their message to Congress

Instead, the principle of self-determination up to a complete secession was proclaimed as a remedy. In spite of this populist presentation an evenhanded approach to this question reveals a different picture.

From the time of Kiev Russia in the 10th century, the first slav kingdom in the European part of the former USSR, the state was evolving as multiethnic, multicultural and multilingual. By the middle of the 19th century the augmentation of territories into a single whole, like we knew it in the borders of the Soviet Union, was completed. In fact the Russian tsarist Empire was never «the Empire» in terms of other Empires like British, Ottoman or Spanish. Russia did not have a single colony or even dominion. 90% of its territory in the 19th century, which was joined to the original core of Russia, represented peaceful evolutionary penetration into vast almost unpopulated lands, as in case of Siberia, or absorbing neighbouring states which often voluntarily asked Russia for help in order to avoid elimination by a foreign aggressor as in case of Georgia, Ukraine and Armenia.

By the end of the 19th century Russian Empire was cemented by a unique history, economic market, highly mixed multiethnic population and geopolitical interests. This entity was taken over by the Soviet Union. After 1917, except cases of Finland, Poland and Baltic states, Lenin never expressed the idea of a national self-determination up to secession. Even the above-mentioned concessions were made by him while anticipating a victorious European revolution. Later it was Stalin who coined a famous thesis of self-determination of nations and consequent possible secession. In particular circumstances of authoritarian rule in Russia this thesis was embedded in the Soviet Constitution for purely ideological reasons. Its formality was demonstrated, for example, in 1954, when Khrushchev handed over to Ukraine the Crimean peninsula.

Paradoxically, earlier the essence of this idea in theory was supported by Wilsonian doctrine and in practice realized in Versailles Treaty, which tried to divide Europe on the lines of major ethnic groups. By 1991 60 million people in the Soviet Union lived outside their native republics. Moreover, territorial borders of the republics nowhere coincided with ethnical ones. The population of almost every people to a lesser or larger degree was scattered over the whole territory of the country. When the idea of independent state borders was applied to the borders of the Soviet republics, it turned out that out of these 23 borders between the republics only the allocation of 3 did not contain a possible ground for mutual territorial claims. Most of the borders were drawn without taking into account ethnical distribution. There was a constant flux of the population across the country for several centuries and, in fact, it became impossible to determine the notion of «nation» in its classical form, which states that «a nation is a historically evolved, stable community of language, territory, economic life and psychological make-up manifested in a community of culture». This leads to a conclusion that calls of local nationalist elites to partition were and are populist and demagogic to the core.

After 1991 the development of separate independent states of the ex-Soviet Union vividly demonstrated that in most cases the splitting of a territory of a state, which has become at the end of the 20th century an extremely complex political, economic,

Another distinct stage of national movement development may be traced at the beginning of the 20th century, with its peak in 1918. It is characterized by abandonment of the «threshold principle», so that almost any people considering themselves a «nation» claimed the right to self-determination, implying the right to a separate state. The term «nationalism», as we see, was actually invented in Europe in the last decades of the 19th century. In 1914 a sharp shift to the political right of many nations happened and Europe was engulfed by xenophobia. At the end of the war with a support of the Wilsonian doctrine nationalism was victorious in many European states. Its exponents became ruling elites of the new independent states. Collapse of the defeated states led to social revolution.

IV. The Russian and Soviet experience.

The collapse of the great multinational empires of Central and Eastern Europe and the Russian Revolution made it possible for the Allies to play Wilsonian card against East European revolutionists. Except Russia the continent became a jigsaw puzzle of new nation-states, created on a fragile national basis. Even a brief glance at this pattern reveals how precarious was an effort to redraw the political map on national lines. Most of the new states were as multinational as the old «prisons of nations» they replaced. For example, German, Sloven and Croat minorities in Italy took the place of Italian minorities in the Habsburg empire. A consequence of this ill-considered policy was the mass expulsion of minorities.

Another regrettable consequence of these developments was that whereas before 1914 national movements mainly had been directed against multinational Habsburg and Ottoman empires, after 1919 they were on the whole directed against national states. From that time on they became separatist rather than unifying. The Welsh, Scottish parties emerged between the world wars, the Basque National Party acquired mass support. After 1945 these trends continued.

During the second half of the century, perhaps, two of the most important events in world history were the process of decolonization and the break up of the Soviet Union. During decolonization period the principle of state-creation, unlike that after the First World War, had little to do with Wilsonian notion of self-determination. By and large, independent states were created out of existing areas of colonial administration within their colonial frontiers, which almost everywhere had been drawn with little reference to national allocation of the population. There were examples of nation liberation struggle, as the case of Algeria, Morocco, Kenya, Zimbabwe, Angola and others which led to emergence of newly independent nations. The more societies were urbanized and industrialized, the more artificial were attempts to divide existing states. Gandhi and Nehru, Mandela and Mugabe, Zulfikhar Bhutto and Bandaranaike were or are nation-builders not nation-splitters. When splitting of states did happen it usually led to great ordeals and bloodshed.

Attempts of self-determination up to secession manifested once more its dangerousness and destructiveness in the case of Russia. Before the collapse of the Soviet Union we heard an argument about the internal weakness of the «Soviet Empire», its artificial nature and coercion as the main factor cementing its territory.

Starting from that time power was becoming national power, whether expressed through the enlightened monarchies of Eastern Europe, the parliamentary controls of Britain or the later radical forces of revolutionary France. In a new multipolar system of European states each of them made decisions about war and peace mainly on the basis of «national interests» rather than for transnational, religious causes. Countries which were enemies in one war often found themselves partners in the next, which placed an emphasis in decision making upon calculated Realpolitik. Geopolitical, economic, cultural factors helped to shape the territorial borders of these emerging nation-states. The integrity of the national territory became one of the top priorities of states.

Nations of Europe and North America in their complete form, as we know them today, came to life only in the 19th and even 20th centuries. In many cases a nation is a consequence of setting up a state not the other way around. The USA, Australia and Russia are obvious examples.

But even in the hay day of 19 century Liberalism and classical political economy, when a phrase «every nation a state ; only one state for the entire nation» became popular, the word «nation» was understood, in words of J.S. Mill, only as «an extensive aggregate of persons». It was considered that a small state can never bring to complete perfection within its territory the various branches of production. The economic benefits of large-scale states were demonstrated by the history of Britain and France. The word «balkanization», derived from the division of the territories formerly in the Turkish empire into various small independent states, still retains its negative connotation. Multinational states did not create any objection at that time. It seemed natural that «nation-states» were nationally heterogeneous. Self-determination for a nation applied only to what was considered to be an economically and culturally viable nation. In this respect Mill's idea of nation self-determination was fundamentally different from President Wilson's.

The «principle of nationality» as a doctrine of Wilson dominated the peace treaties after the Second World War and produced a Europe of 26 states. A recent study of regionalist movements in Western Europe alone counts 42 of them, thus demonstrating what can happen once the «threshold principle» is abandoned. It is clear that in reality a world of nations practically cannot exist. We live in a world where some strong national groups claim this status and exclude the weaker from making similar claims.

It was commonly held that the principle of nationalities is legitimate when it tends to unite and illegitimate when it tends to divide a state. National movements were expected to be movements for national unification or expansion. The main reason for this belief was that in most parts of the world nationalities were and increasingly are so mixed that it is impossible to draw any actual borders among them. China, Korea, Japan are rare examples of state composed of population that is ethnically almost homogeneous. Also it was acknowledged that small nationalities should gain by merging into greater nations. The only historically justifiable nationalism was one which enlarged rather than restricted the scale on which human economies, societies and culture operate.

and «moral» rights). Another way of classification is according to the type of activity. The economic, civil and public rights may be distinguished. The main dimension of all these rights is enjoining different types of liberty. Any right can be exercised to the extent which is limited by an existing liberty to enjoy this right. The notion of liberty is a central one for the whole concept of people's rights.

But do people need to limit their power over themselves? It may be very instructive to turn to the ideas of renowned British champions of Liberal thought. The pivotal idea is that the only purpose for which power can be rightfully exercised over any member of a civilized community against his will is to prevent harm to others. The famous book «On Liberty» by J.S. Mill was entirely dedicated to elucidation of idea of the free and sovereign individual. At the same time Mill emphasized the importance of national as well as individual character. The role of a state must not be restricted by a role of a «night watcher». A state is responsible for a wide range of obligations before a people, the essence of which is to augment a people's wealth and security.

A disciple of Mill-Green considered that an individual will must conform with demands of a society. All such prominent proponents of liberty as Auguste Comte, Thomas Jefferson, Adam Smith and Charles Montesquieu thought that liberty is not infinite but restricted by law. A state is entitled to go as far as to apply compulsory and even forceful measures towards offenders in order to secure the implementation of its obligations before a people. The maximum majority of citizens should comprehend that each separate individual has a responsibility to create maximum benefits not only for himself but for all members of a society.

In the 20th century a positive conception of liberty became dominant. Its main idea is that an extensive state intervention to enlarge freedom turns out to be a necessary factor in providing people's welfare and social stability. Today, like in the 19th century, understanding of liberty and freedom must be closely connected with modern realities of the world's development, characterized by an expansion of free trade, the growing role of bigger economies and trade systems, lifting off trade, social and economics barriers.

III. The notion of «Nation-State».

In this context it is important to define such notions as «nation-state» and «national/state interests». I shall analyze a short analyses of the evolution of this notion, taking as an example the history of Europe.

Roots of the birth of the nation-state in Europe go back to the 16th and 17th centuries. Most European countries at that time witnessed a centralization of political and military authority of the state. Economic changes undermined much of the old feudal order and different social groups had to relate to each other through newer forms of contracts and obligations. Many philosophers considered «nation-state» to be natural and best form of civic society. They insisted that its power should be enhanced and its interests defended, and that its rulers and ruled needed-whatever the specific constitutional form they enjoyed to work harmoniously for the common good.

Opponents of these views argued that the rule and the right are logically prior to the power. Some of them supported a conception of «the divine right» which holds that a ruler is endowed with the supreme power by God. Others put forward the idea of people's sovereignty and common treaty which was closely linked with the idea of natural rights. It holds that all individuals possess certain rights «by nature», irrespective of particular social, legal, political or economic status.

David Hume, Edmund Burke rejected the idea of natural state of man and natural rights. The main criticism of the theory of natural rights was that if we attribute rights to individuals absolutely as inherent and inalienable than it is impossible to solve conflicts among them whereas a society is a continuous process of adjustment between conflicting claims. All individuals must be ready to make concessions if they want the social order to work. The state was regarded as a result of the natural evolution. The conception of legal rights to power was suggested.

According to it law must reflect the economic and social stratification of a society. Later the idea of meritocracy and morality was added to this view. Moral rights unlike legal rights are not restricted by law and constitution. When a particular set of laws becomes obsolescent and turns to be a break on the development of a society, new moral, social, economic considerations come to play in order to update the existing legal rights. Moral rights in other words may be described as the rules of reason. The latter in its turn is underpinned mainly by economic and social development of a society. In this case there are no sacrosanct cows. If legal rights are upheld by state institutions, moral rights by the force of majority's or most socially active groups' activity. The legal rights are usually used by a lawyer ; the moral rights by a reformer. It is the evolution of the civil society that grants people with certain rights and that demands a certain set of duties to be observed if they want to sustain efficiency and safety of their community.

In the 20th century a term «human rights» was coined with the connotation of a wide state activity whereas «natural state of a man» required only that a government, as well as private persons, should respect a proper sphere of personal autonomy. Human rights also required «positive performance», for their realization means the increasing role of government to safeguard people's prosperity and «national interests». The majority of societies in the world have embraced the idea that there is no absolute rights either in the form of «divine», «natural» or «legal» rights. The only possible way to achieve and sustain a successful development of such large human entities as nations is a proper functioning of a state machine, its economy, political and social variables. Rulers and subjects together enjoy not only the whole set of human rights but also mutual obligations and commitments. The rights may be absolute only to the extent when their realization leads to the defence of a state's and people's interests, to a growth of economy and eventually to the higher prosperity of a population.

II. The notion of «Liberty»

I have already touched upon the general characteristics of «people's rights» from the point of view of the way in which rights are established and maintained («legal»

written into the UN Charter as the principle of equal rights and self-determination of people. What does the UN Charter in fact states is to promote world peace, «to develop friendly relations among nations, that is, states, based on respect for the principle of equal rights and self determination of people». (Article 1, part 2) The right to self-determination, as I understand it, is conferred on a people rather than a nation.

None of the people, that compose a state, can be denied the right to shape their destiny. At the same time this right does not imply the right to secession. Self-determination does not equal to secession. The Declaration on Principles of International Law, adopted by consensus by all UN member states in 1970, declares that there are no legal grounds for secession by consent event of a part of a state's territory that was annexed to it by force if this annexation took place prior to the adoption of the UN Charter (1945). In my opinion this rule should be extended.

It is very important to understand that memories of the tragic past are, of course, of political and moral significance, but they do not produce legal rights. We are to bear in mind that at least half of all states have emerged through conquest. If we are going to try to eliminate all «historical injustices», the modern world would be dragged into a bloody large scale war.

The Declaration on Principles of International Law reaffirms that «All peoples have the right freely to determine, without external interference, their political status and to pursue their economic, social and cultural development in accordance with the provisions of the Charter». This right to self-determination is exercised primarily within the boundaries of states to which a people belong. Political forms of self-determination are national-cultural autonomy, federation and confederation. There is a diversity of choice that makes self-determination possible but only if the latter is not confined to secession.

The material on the pages to follow is based on European political thought and experience that should be supplemented by analysis of political thought in Africa, Asia and Latin America.

I - The notion of «Rights»

What is implied under «rights» and to what extent the rights of both people and rulers may be absolute ? To use words like «rights», «duties», obligation» is to imply a *rule* of some sort. In what sense can we say that rights derive from rules ? An answer lies in a connection between rights and duties which are different names for the same relationship. The statement of a right is only another form of the statement of a duty.

Starting from the 17th century European philosophers proposed several approaches to this question. The positivist theory of rights was created by Baruch Spinoza and Thomas Hobbes. It ignored a fact that the notions «rights» and «duties» possess meaning only in a context of rules. The idea of guiding rules was supplanted by the idea of «power», rights were equated with power. There is no right where there is no power to secure an object of a right. Any man has as much right over others as he has power.

THE LIMITS ON SELF-DETERMINATION RIGHT : LESSONS OF HISTORY

Anatoli Andrei Gromyko

It is often stated that a nation/people possesses total sovereignty and therefore may take for itself as many rights as possible. The concept of national sovereignty gradually expanded to the extent when «the right to self-determination» was seen as the right to secession». Lessons of history, especially in the light of the modern development, make a strong case not for secession and isolation behind the fence of sovereignty but for optimal regulation in a framework of a multinational state and of the international community. By avoiding isolation a people create new opportunities for economic and social development. Therefore interests of a people must not be sacrificed to interests of a nation. A victim of secession is first of all the human being, the individual. Countries going through a chain of secessions are usually plagued by ethnic and confessional conflicts.

We must be careful with the old stereotype that «a nation possesses total sovereignty», if this notion calls for secession and isolation. On the other hand, at the time of anticolonial revolutions and the struggle for independence nationalism played a positive role in the creation of new independent states. At the same time, today quite often we see that the people's right to secession is proclaimed absolute not by the political forces of a given country but the foreign forces and interests. This fixed approach acquires a new dimension in the light to the experience of the Soviet Union and Yugoslavia. This experience calls for the right to self-determination to be exercised primarily within the boundaries of a state.

The doctrine of self-determination has a long and a complicated history. At the time of the Great French Revolution a principle «one nation one state» was advanced in Western Europe and gave birth to the rise of several nation-states. But the concept of the nation eventually could not solve all problems, especially of the states that became multinational. In such states the interests of one nation often clashed with those of another.

In the middle and towards the end of the 19th century at first on the initiative of Western liberals and then Western social-democrats the principle of self-determination was introduced. This principle was developed in detail and even

Le scénario envisagé comme une hypothèse ne se tournera pas. Mais sa seule simulation nous donne un enseignement : chaque pays a son Sud ; pourquoi est-il, dans la plupart, regardé avec un certain racisme ?

L'heure n'est-elle pas venue d'ajouter aux réseaux politiques, économiques, culturo-confessionnels qui traversent les frontières des Etats et modulent les puissances, un réseau géoclimatique ? Cela revient certes à remener un problème ponctuel au problème général Nord-Sud. Il ne fait aucun doute qu'une alliance transnationale des régions méditerranéennes pourrait contribuer à promouvoir ce Sud.

dont la ligue, alliée à la «*Liga veneta*», et avec «*l'Unione piemontesa*» de Roberto Gremmo, formerait, dans la CEE, une treizième unité, au moins aussi représentative certes que le Luxembourg ou que la Belgique, laquelle en profiterait pour en former deux ou trois.

En réalité, pour un simple effet de la *parola*, un Italien peut menacer le pays d'un *terremoto*. Et les presses, nationale et surtout régionale, de mettre d'autant plus en exergue une déclaration qu'elle est plus incohérente.

Reste que la plus sûre défense de l'Etat italien réside dans le fait que ses citoyens sont trop intelligents pour se prendre et prendre les autres au sérieux. Mais les divorces, à force d'en parler, finissent par se produire.

En réalité, l'Italie n'a, en tant qu'Etat, que 120 ans d'âges : ce n'est qu'en 1860 que les Bourbons furent chassés de la Sicile par Garibaldi, un an après que l'armée franco-piémontaise eut chassé les Autrichiens. Or, même chassés, on l'a vu en Croatie et en Slovénie, les ex-occupants occupent encore en esprit : un peuple ex-occupé par l'Autriche ne peut s'entendre (au sens de comprendre), avec un peuple ex-occupé par la France.

Et les Italiens du Nord, de traiter le *mezzogiorno*, comme un membre riche d'une famille traite un cousin demeuré pauvre, donc demeuré tout court. On l'accuse non seulement dans le cadre politique d'obéir à un *shadow government*, la *maffia*, oubliant que les magistrats de Milan eurent à sévir contre la corruption du Nord ; on l'accuse en fait et surtout dans le cadre économique : pas tant de produire moins que le Nord (sa production d'énergie ne dépasse pas les deux-tiers de celle du Nord, pour une consommation égale ; son niveau de chômage représente 48% des demandes d'emplois du pays ; son indice des infrastructures concernant les transports, les communications, l'énergie et l'hydraulique est la moitié de celui du Nord) ; on l'accuse d'avoir bénéficié de trop d'aides.

On a procédé, à partir de 1976, à la mise en place d'une réforme régionale, en 1983 et 1986, d'«interventions extraordinaires dans le Midi», à la création d'un ministère du *mezzogiorno* directement rattaché au Président du Conseil, enfin, via les «programmes intégrés méditerranéens» de la CEE, à l'aide au développement de la pêche et de l'aquaculture.

Or, et c'est la leçon que devraient tirer les partisans de la fédération, toutes ces aides, parce qu'elles furent appliquées sur des choix déterminés par les régions elles-mêmes, ont abouti, a conclut l'OCDE, à la pulvérisation d'investissements de petites dimensions, sur l'ensemble du territoire, sans homogénéité des financements affectés (en liras constantes) au *mezzogiorno*.

Le principal besoin du grand pays qu'est l'Italie est un pouvoir central et stable, qui prenne les décisions pour toutes régions, lesquelles peuvent et doivent les inspirer et moduler. Ce pouvoir est en train de se constituer. Il existe d'ailleurs et saurait prendre ses responsabilités si demain une ligue quelconque du Nord tentait de déclarer une scission. L'armée a son centre de commandement à Rome, comme l'administration étatique, dont une grande proportion des fonctionnaires comme des soldats et des *carabinieri* sont du Midi.

en temps qu'allié privilégié, la France qui, elle, préfère leur ex-ennemi commun, l'Allemagne.

Demeure une lourde pierre d'achoppement : la Bosnie-Herzégovine, laquelle avait été administrée en 1878 par l'Autriche-Hongrie et annexé en 1908 et en toute simplicité, par Vienne, ce qui n'avait pas été sans relation avec l'assassinat de Sarajevo, de sinistre conséquence.

Chacun connaît la suite : la Bosnie-Herzégovine (quatre millions et demi d'habitants) est habitée, pour une part majeure, par des Serbes qui, lorsque le pays était occupé par les Turcs, avaient dû leur faire preuve d'allégeance en adoptant leur religion. Et Tito d'avoir inventé, pour eux, en 1971, la dite «nationalité Musulmane».

Et ces Serbes là, de pratiquer cette religion sans mobiliser le monde arabe auquel ils n'appartiennent pas. Il n'en est pas de même des Croates et des Slovènes qui pratiquent le catholicisme romain, et ne cachent pas leur hostilité à l'Eglise orthodoxe serbe. D'où le rôle critique du Vatican dans le conflit.

Voici qui me ramène à Rome, la question posée sur l'Italie ne méritant de l'être qu'à la lumière de l'expérience yougoslave sur la scission territoriale d'un état, expérience qui enseigne qu'il peut être plus dangereux que l'on pense a priori, d'en parler trop.

Certes, l'Italie est aussi éternelle que naturelle par ses frontières. Elle ne prétend à la conquête d'aucun pays, et nul pays n'entend la conquérir.

Elle appartient à la Communauté européenne, et se présente, après la série des dits «miracles» pas davantage expliqués par la *combinazione* que par les bénédictions papales, mais résultant de l'intense travail, même si plus officieux qu'officiel des Italiens, comme en compétition, (face à la RFA leur meilleur et commun client et marchand) avec la France. L'Italie dégage un excédent avec certains pays d'Asie, et ses performances avec les Etats-Unis et l'Amérique latine (spécialement l'Argentine) sont remarquables.

Le «*made in Italy*» pour la mécanique et l'électrique, la filière bois et le textile, l'habillement et la restauration, est aussi réputé que le «*made in France*». En terme de grands contrats internationaux, elle occupe le second rang mondial après les Etats-Unis.

Le peuple italien est celui qui jouit non seulement de la *dolce vita*, mais aussi du confort quotidien les plus élevés au monde.

Alors, qu'est-ce qui ne va pas, pour que se forment des partis et ligues régionaux, lesquels parlent de ramener l'Italie à une fédération non seulement économique, mais politique aussi. Le Pen rejette, dans sa démagogie, les immigrés ; Bossi et sa «*Ligue autonomiste lombarde*» veulent rejeter, eux, les Italiens, et cela, au nom historique de Cattaneo, le penseur de *Risorgimento* lombard, et au nom politico-économique de l'Europe fédéraliste, rien moins que l'addition à la CEE d'un mini pays de plus, la Lombardie.

Et pourquoi Bossi menace-t-il de se séparer de l'Italie ? Parce que la Lombardie

ET SI LE NORD DE L'ITALIE SE SÉPARAIT DE LA PÉNINSULE ?

Georges Mathé

Nulla personne raisonnable n'acceptera de considérer qu'un tel événement soit aujourd'hui possible, en tant certes qu'événement primaire. Mais reste-t-il, en ce cycle d'orgie politico-économique que traverse l'humanité, assez de personnes raisonnables pour ne pas agir au seul titre pulsionnel, pour ne pas pousser, au nom d'un intérêt ou d'une ambition, voire d'une revanche, d'autres à le faire, et pour pressentir l'événement et tenter de le prévenir ? Il n'en reste guère, spécialement parmi les personnes abstraites qu'on appelle les grandes puissances, lesquelles ne sont que des puissances grandes par la force que leur attribuent : a) les armes qu'elles utilisent moins souvent qu'elles ne les vendent (quitte à ce que leurs propres enfants achètent de l'héroïne à leurs clients, pour qu'ils puissent les payer) ; b) ce qu'ils appellent l'éthique, celle qui donne à certains hommes et à certaines entités, dans le martial comme dans le médical, le droit de faire ce que la morale universelle interdit : de la torture à l'expérimentation humaine, et de l'argent sur le dos de leurs victimes.

Permettez-moi, avant de partir pour Rome, de faire un détour par Zagreb.

«Nous sommes certains déclara Separovic, que la France ne contestera pas le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes... et qu'elle reconnaîtra le droit à l'autodétermination de la Slovénie et de la Croatie».

Cette reconnaissance ne consistera à rien moins qu'à trahir ses droits et devoirs de principal allié de la Yougoslavie, pour «suivre» un autre sien allié, l'Allemagne, laquelle avait, sinon inspiré, du moins reconnu cette auto-scission, selon une urgence qui laissait les observateurs se demander jusqu'où ce dernier pays entendait prolonger sa réunification : la Croatie et la Slovénie n'avaient-elles appartenu à l'empire austro-hongrois ?

La CEE a, après d'aussi abstraites qu'inutiles considérations, accepté en ex-Yougoslavie, l'état de fait ; et la France l'a suivie.

La nouvelle Yougoslavie, quasi réduite à la Serbie et à la Bosnie, eut pu et peut survivre et poursuivre son aussi brillante que récente histoire : souvenons-nous de la résistance aux nazis, de l'invention d'une forme confortable du socialisme, de la libération à l'égard de l'union Soviétique, dont sa mère et fille, la Russie qui ne lui en garde nulle rancune, lui proposa de lui rendre le léger service de remplacer,

COMMUNICATIONS

Je voudrais également exprimer à nos illustres hôtes et aux experts de renom qui nous ont honoré de leur présence, nos remerciements pour avoir répondu favorablement à l'invitation de l'Académie du Royaume du Maroc. Je voudrais par la même occasion réitérer la bienvenue à nos honorables collègues, et exprimer notre joie de les rencontrer de nouveau pour de fructueux débats au sein de cette prestigieuse institution qui constitue dans ce paisible pays un forum de dialogue et une source de rayonnement.

Puisse dieu couronner nos actions de succès et nous assister dans l'accomplissement de l'œuvre que nous entreprendrons.

J'appelle sur vous, messieurs, la paix et la miséricorde divines.

Nul doute que la réponse à cette question implique d'abord des réponses à certaines questions préalables, telle la définition de la signification voulue du vocable «peuple» dans les textes internationaux et l'examen de la dimension juridique de ce concept. De même, la question de l'unité territoriale soulève des interrogations fondamentales compte tenu de son caractère sacré dans tous les systèmes, et en premier lieu le système de l'organisation des Nations Unies elle-même.

La défense de ce principe relève de la responsabilité constitutionnelle des chefs d'Etat eux-mêmes, soit de manière explicite comme cela est stipulé expressément dans les Constitutions, ou implicitement, du fait de leur compétence en matière de défense et de relations internationales. Ils sont les chefs des Etats-majors des armées. Ce sont eux qui accréditent les ambassadeurs, et c'est auprès d'eux que sont accrédités les ambassadeurs des pays étrangers.

Du fait de ce rôle international actif, ils sont les garants de l'unité nationale et les défenseurs de leurs pays contre la désintégration et les dangers du séparatisme et de la division.

Ce sont là, messieurs, certaines interrogations que suscite le thème qui nous est proposé.

Ces interrogations se répartissent, selon l'ordre du jour de notre réunion, en trois axes :

Le premier axe est consacré à l'explication des concepts que comporte le thème, à la détermination de leurs objectifs et aux méthodes de leur mise en application en partant des coutumes et du droit international.

Le deuxième axe permettra aux honorables collègues et experts, de discuter de la portée constitutionnelle des droits et obligations des chefs d'Etat en ce qui concerne le respect du droit à l'autodétermination dans le cadre du respect du principe sacré de la préservation de l'unité nationale et territoriale.

Le troisième axe nous permettra d'arrêter les facteurs d'harmonie entre les principes généraux émis par les organisations *onusiennes* et les dispositions des lois nationales, et ce, à partir de l'examen de la problématique du caractère conflictuel des lois nationales et du droit international ou de leur caractère contradictoire.

Excellences,
Monsieur le Secrétaire perpétuel,
Honorables collègues,

Avant d'entamer l'examen du thème de cette session, il est de notre devoir d'exprimer notre gratitude au Fondateur et au Protecteur de cette Académie, Sa Majesté le Roi Hassan II, que Dieu le glorifie, qui ne cesse de combler notre institution de son savoir et de ses bienfaits, qui nous conduit dans l'univers des études et des recherches sur un thème passionnant, avant de nous convier à la réflexion sur un autre qui l'est encore plus, qui diversifie ces thèmes pour enrichir davantage cette Académie et affermir ses orientations de manière à faire de ses conclusions une référence pour les chercheurs et les penseurs.

DISCOURS D'OUVERTURE DES TRAVAUX DE LA SESSION

Abdelhadi Boutaleb
Directeur des séances

Excellences,
Monsieur le Secrétaire perpétuel,
Mesdames, messieurs,

Au nom de Dieu, nous procédons aujourd'hui à l'ouverture de la première session de l'année 1994 de l'Académie du Royaume du Maroc, alors que résonnent encore, non seulement au Maroc mais aussi dans le monde entier, les échos de la plus grande rencontre mondiale tenue au Royaume et qui augure d'une ère nouvelle dans le domaine des échanges commerciaux entre les nations. Ceci contribuera certainement au renforcement de la paix et de la sécurité internationales, d'autant plus que nous sommes à un tournant historique chargé d'appréhensions en raison de la détérioration de la situation dans certaines régions du globe.

Dans le foisonnement de ces interactions entre les motifs d'espoir et les raisons d'inquiétude, Sa Majesté le Roi Hassan II, Fondateur et Protecteur de l'Académie, que Dieu le glorifie, a estimé opportun que notre réflexion se focalise, à nouveau, sur un thème des plus délicats pour la stabilité internationale, en l'occurrence, la relation dialectique entre les principes de *«droit des peuples à disposer d'eux-mêmes»* et de *«droit des Etats à préserver leur unité territoriale»*.

Dans la formule proposée par Sa Majesté le Roi, ce thème prend une dimension plus large et plus profonde que ce dont nous sommes habitués, et par rapport à ce que nous avons examiné lors de la seconde session de l'année 1984 sur le concept *«droits des peuples à disposer d'eux-mêmes»*.

La problématique qui se pose ici n'est pas, comme ce fut le cas lors de la session précédente, la justification morale et juridique pour lutter contre le colonialisme, lequel a disparu ou presque ; il s'agit plutôt de cerner la position de la communauté internationale et voir si l'excès dans l'application de certains principes adoptés par les Nations Unies affecte d'autres principes fondamentaux, particulièrement ceux ayant trait aux conditions de stabilité des régimes établis dans diverses régions du monde.

- **Le devoir des chefs d'Etat dans la sauvegarde de l'unité nationale**

Abdelwahab Benmansour
membre de l'Académie

- **Problématique de l'opposition entre le droit d'ingérence internationale et la souveraineté des Etats**

Mohamed Taj-Eddine Elhousseini
professeur à la Faculté des sciences
juridiques, économiques et sociales, Rabat

- Unité nationale et séparatisme en Afrique subsaharienne : le cas de la Casamance au Sénégal 77

Amadou Mahtar M'bow
membre de l'Académie

- Le chef de l'Etat devant une menace de sécession 99

Georges Vedel
membre de l'Académie

RÉSUMÉS 107

DÉBATS 125

Rapport sur les activités de l'Académie (année 1993/1994) 143

Discours de clôture des travaux de la session 147

Abdelhadi Boutaleb
Directeur des séances

2 - COMMUNICATIONS EN LANGUE ARABE (voir résumés traduits)

- Discours d'ouverture des travaux de la session

Abdelhadi Boutaleb
Directeur des séances

- Le principe d'autodétermination, fondement et aptitude à l'argumentation

Driss Alaoui Abdellaoui
membre de l'Académie

- Droits des peuples et droits des nations : constantes et variables :

Mohammed Kettani
membre de l'Académie

- L'Etat pluriel et le droit à l'autodétermination dans le présent

Ahmed Sidqi Dajani
membre de l'Académie

- Le droit à la différence et le devoir d'unité dans l'Islam et dans l'idéologie contemporaine

Abdelmajid Meziane
membre de l'Académie

- Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes et le droit des Etats à préserver leur unité territoriale

Abdelhadi Boutaleb
membre de l'Académie

- Les chefs d'Etat et l'application du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes

Abdellah Adycl
professeur à la Faculté des sciences
juridiques, économiques et sociales, Rabat

SOMMAIRE

Discours d'ouverture des travaux de la session	13
Abdelhadi Boutaleb Directeur des séances	
1 - COMMUNICATIONS	
• Et si le Nord de l'Italie se séparait de la Péninsule ?	19
Georges Mathé membre de l'Académie	
• The limits on self-determination right :	23
Anatoli Andrei Gromyko membre de l'Académie	
• Droits des peuples à disposer d'eux-même : minorités et reconnaissance d'un nouvel Etat	33
René Jean Dupuy membre de l'Académie	
• Northern Ireland, a case history ..	43
Lord Chalfont membre de l'Académie	
• L'action du chef de l'Etat en matière de sauvegarde de l'intégrité territoriale et de la souveraineté nationale	47
Mohamed Lamouri Directeur de l'Institut supérieur du journalisme, Rabat	
• L'Indépendance du Brésil, une partition pacifique : le rôle du Roi Jean VI	55
E. de Arantes e Olivera membre de l'Académie	
• Le Conseil de l'Europe face à la question des minorités	65
Pierre-Henri Imbert Directeur, Direction des droits de l'homme, Conseil de l'Europe	

PLAN DU THEME PROPOSE A LA SESSION

Premier axe :

Définition des concepts : droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, principe de l'unité nationale et du territoire national.

1 - Concept du droit à l'autodétermination : évolution historique.

- Principes et finalités.
- Est-ce un droit ou une obligation ?
- Champ d'application de l'autodétermination.
- Signification du terme «peuple».
- Critères du concept de peuple : identité et spécificités.

2 - Droit à la sauvegarde de la souveraineté nationale et de l'unité du territoire national dans la Charte et les résolutions des Nations-Unies, ainsi que dans les résolutions du Conseil de Sécurité.

Deuxième axe :

1 - Droits et obligations constitutionnels des chefs d'Etat dans l'application du principe du droit des peuples à l'autodétermination.

2 - Droits et obligations des chefs d'Etat dans la sauvegarde de la souveraineté nationale et de l'unité du territoire national.

Troisième axe :

Problématique du conflit (ou de la contradiction) entre les lois nationales et internationales et le droit d'ingérence internationale.

- 6 - «ACADÉMIA», N° 5, décembre 1988.
 - 7 - «ACADÉMIA», N° 6, décembre 1989.
 - 8 - «ACADÉMIA», N° 7, décembre 1990.
 - 9 - «ACADÉMIA», N° 8, décembre 1991.
 - 10 - «ACADÉMIA», N° 9, décembre 1992.
 - 11 - «ACADÉMIA», N° 10, septembre 1993.
-

- 3 - «Maâlamat Al-Malhouné», 1^{er} et 2^{ème} parties du 1^{er} volume, Mohamed AL-FASI, 1986, 1987.
- 4 - «Diwane IBN FOURKOUNE», recueil de poèmes présentés et commentés par Mohamed BENCHARIFA, 1987.
- 5 - «Aïn Al Hayah Fi Ilm Istinbât Al Miyah» : (Source de la vie en science hydrogéologique) de A. DAMANHOURI, Présentation et édition critique par Mohamed Bahjat AL-ATHARI, 1989.
- 6 - «Maâlamat Al-Malhouné» 3^{ème} volume «Chefs d'œuvre d'Al-Malhouné», Mohamed AL-FASI, 1990.
- 7 - «Oumdat attabib fi Mârifati Annabat» (Référence du médecin en matière des plantes) d'Abou Al Khayr AL-ICHBILI, 1^{er} et 2^{ème} volumes, édition critique par Mohamed Larbi AL-KHATTABI, 1990.
- 8 - «Kitab attayssir fi al-moudawat wa tadbir» (Le Tayssir d'AVENZOAR), d'Abou Marwan Abdelmalik IBN ZOHR, édition critique par Mohamed Ben Abdellah ROUDANI, 1991.
- 9 - «Mâalamat Al-Malhouné» 1^{er} partie du 2^e volume, Mohamed AL-FASI, 1991.
- 10 - «Mâalamat Al-Malhouné» 2^e partie du 2^e volume, Mohamed AL-FASI, 1992.

3. - Collection «Les lexiques»

- 1 - «Lexique arabo-berbère», par Mohamed CHAFIK, 1990.

4. - Collection «Les séminaires»

- 1 - «Falsafat Attachriâ Al Islami» 1^{er} séminaire de la Commission des valeurs spirituelles et intellectuelles, 1987.
- 2 - «Actes des séances solennelles consacrées à la réception des nouveaux membres». (1980 - 1986), décembre 1987.
- 3 - «Conférences de l'Académie» (1983 - 1987), 1988.
- 4 - «Caractères de la langue arabe et technologie», février 1989.
- 5 - «Droit canonique, fiqh et législation», 1989.
- 6 - «Fondements des relations internationales en Islam», 1989.
- 7 - «Droits de l'homme en Islam», 1990.
- 8 - «Interactions culturelles de l'Orient et de l'Occident», 1993.

5. - La revue «ACADÉMIA»

- 1 - «ACADÉMIA», revue de l'Académie du Royaume du Maroc, numéro inaugural relatant la cérémonie de l'inauguration de l'Académie par Sa Majesté le Roi HASSAN II, le 21 avril 1980, la réception des académiciens, les discours prononcés à cette occasion et les textes constitutifs de l'Académie.
- 2 - «ACADÉMIA», N° 1, février 1984.
- 3 - «ACADÉMIA», N° 2, février 1985.
- 4 - «ACADÉMIA», N° 3, novembre 1986.
- 5 - «ACADÉMIA», N° 4, novembre 1987.

LES PUBLICATIONS DE L'ACADÉMIE

1. - Collection «Sessions»

- 1 - «Al Qods : Histoire et civilisation», mars 1981.
- 2 - «Les crises spirituelles et intellectuelles dans le monde contemporain», novembre 1981.
- 3 - «Eau, nutrition et démographie», 1^{er} partie, avril 1982.
- 4 - «Eau, nutrition et démographie», 2^e partie, novembre 1982.
- 5 - «Potentialités économiques et souveraineté diplomatique», avril 1983.
- 6 - «De la déontologie de la conquête de l'espace», mars 1984.
- 7 - «Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes», octobre 1984.
- 8 - «De la conciliation entre le terme du mandat présidentiel et la continuité de la politique intérieure et étrangère dans les Etats démocratiques», avril 1985.
- 9 - «Traité d'union entre l'Orient et l'Occident : Al-Ghazzali et Ibn-Maïmoun» novembre 1985.
- 10 - «La piraterie au regard du droit des gens», avril 1986.
- 11 - «Problèmes d'éthique engendrés par les nouvelles maîtrises de la procréation humaine», novembre 1986.
- 12 - «Mesures à décider et à mettre en œuvre en cas d'accidents nucléaires», juin 1987.
- 13 - «Pénurie au Sud, incertitude au Nord : constat et remèdes», avril 1988.
- 14 - «Catastrophes naturelles et péril acridien», novembre 1988.
- 15 - «Université, recherche et développement», juin 1989.
- 16 - «Des similitudes indispensables entre pays voulant fonder des ensembles régionaux», décembre 1989.
- 17 - «De la nécessité de l'*homo œconomicus* pour le décollage économique de l'Europe de l'Est», mai 1990.
- 18 - «L'invasion du Koweït par l'Irak et le nouveau rôle de l'O.N.U.», avril 1991.
- 19 - «Le droit d'ingérence est-il une nouvelle légalisation du colonialisme ?», octobre 1991.
- 20 - «Le patrimoine commun hispano-mauresque», avril 1992.
- 21 - «L'Europe des Douze et les autres», novembre 1992.
- 22 - «Le savoir et la technologie», mai 1993.
- 23 - «Protectionnisme économique et politique d'immigration», décembre 1993.

2. - Collection «Le patrimoine»

- 1 - «Al-Dhail wa Al-Takmilah», d'Ibn Abd Al-Malik AL-MARRAKUSHI, Vol. VIII, 2 tomes (biographies maroco-andalouses), édition critique par M. BENCHARIFA, 1984.
- 2 - «Al-Ma' wa ma warada fi chorbihî mine al-adab», (apologétique de l'eau), de M. Choukry AL ALOUSSI, édition critique de M. Bahjat AL-ATHARI, 1985.

LES MEMBRES CORRESPONDANTS

Richard B. Stone : U.S.A. Charles Stockton : U.S.A.
Haïm Zafrani : Royaume du Maroc.

* * *

Secrétaire perpétuel : Abdellatif Berbich
Chancelier : Idriss Khalil
Directeur des séances : Abdelhadi Boutaleb

* * *

Directeur scientifique : Ahmed Ramzi

LES MEMBRES DE L'ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC

- Léopold Sédar Senghor : Sénégal.
Henry Kissinger : U.S.A.
Maurice Druon : France.
Neil Armstrong : U.S.A.
Abdellatif Benabdelljalil : Royaume du Maroc.
Emilio Garcia Gomez : Royaume d'Espagne.
Abdelkrim Ghallab : Royaume du Maroc.
Otto De Habsbourg : Autriche.
Abderrahmane El-Fassi : Royaume du Maroc.
Georges Vedel : France.
Abdelwahab Benmansour : Royaume du Maroc.
Mohamed Habib Belkhoja : Tunisie.
Mohamed Bencharifa : Royaume du Maroc.
Ahmed Lakhdar-Ghazal : Royaume du Maroc.
Abdullah Omar Nassef : R. d'Arabie Saoudite.
Abdelaziz Benabdallah : Royaume du Maroc.
Mohamed Abdus-Salam : Pakistan.
Abdelhadi Tazi : Royaume du Maroc.
Fuat Sezgin : Turquie.
Mohamed Bahjat Al-Athari : Irak.
Abdellatif Berbich : Royaume du Maroc.
Mohamed Larbi Al-Khattabi : Royaume du Maroc.
Mahdi Elmandjra : Royaume du Maroc.
Ahmed Dhubaïb : Royaume d'Arabie Saoudite.
Mohamed Allal Sinaceur : Royaume du Maroc.
Ahmed Sidqi Dajani : Palestine.
Mohamed Chafik : Royaume du Maroc.
Lord Chalfont : Royaume-Uni de G.B.
Amadou Mahtar M'Bow : Sénégal.
Abdellatif Filali : Royaume du Maroc.
Abou-Bakr Kadiri : Royaume du Maroc.
Hadj Ahmed Bencheikroun : Royaume du Maroc.
- Abdellah Chakir Guercifi : Royaume du Maroc.
Jean Bernard : France.
Robert Ambroggi : France.
Azeddine Laraki : Royaume du Maroc.
Alexandre de Marenches : France.
Donald S. Fredrickson : U.S.A.
Abdelhadi Boutaleb : Royaume du Maroc.
Idriss Khalil : Royaume du Maroc.
Roger Garaudy : France.
Abbas Al-Jirari : Royaume du Maroc.
Pedro Ramirez-Vasquez : Mexique.
Mohamed Farouk Nebhane : Royaume du Maroc.
Abbas Al-Kissi : Royaume du Maroc.
Abdellah Laroui : Royaume du Maroc.
Bernardin Gantin : Vatican.
Abdallah Al-Fayçal : R. d'Arabie Saoudite.
René Jean Dupuy : France.
Nasser Eddine Al-Assad : Royaume de Jordanie.
Anatoly Andreï Gromyko : Russie.
Jacques-Yves Cousteau : France.
Georges Mathé : France.
Kamel Hassan Al Maqhour : Libye.
Eduardo de Arantes E Oliveira : Portugal.
Abdel Majid Meziane : Algérie.
Mohamed Salem Ould Addoud : Mauritanie.
Pu Shouchang : Chine.
Mohamed Mikou : Royaume du Maroc.
Idriss Alaoui Abdellaoui : Royaume du Maroc.
Alfonso de la Serna : Royaume d'Espagne.
Al-Hassan Ibn Talal : Royaume de Jordanie.
Vernon Walters : U.S.A.
Mohamed Kettani : Royaume du Maroc.
Habib El Malki : Royaume du Maroc.

Le thème de la session dans sa formulation complète :

«Dans quelle mesure les chefs d'Etat peuvent-ils, ou doivent-ils méconnaître le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, si la jouissance de ce droit devait conduire à une partition ?»

ACADÉMIE DU ROYAUME DU MAROC

**Charia Imam Malik, Km 11, B.P. 5062
code postal 10.100
Rabat, Maroc**

**Téléphones : 75.51.13 / 75.51.24
75.51.35 / 75.51.89
Fax : 75.51.01**



ARABIAN AL HILAL *Impression et Edition*

21, Rue Descartes, Les Orangers - Rabat, Tel 70-60-99 Fax 70-77-51

Dépôt Légal : 801/1994

ISBN : 0 - 7 - 9502 - 9981



Publications de l'Académie du Royaume du Maroc
Collection «Sessions»

LES CHEFS D'ETAT
FACE AU DROIT À L'AUTODÉTERMINATION
ET À L'IMPÉRATIF DE LA SAUVEGARDE
DE L'UNITÉ NATIONALE ET TERRITORIALE

Thème de la première session 1994

Fès

Avril 1994